تقييم نوعية الديمقراطية

دليل إرشادي

تقييم نوعية الديمقراطية

دليل إرشادي

دايفيد بيتهام
إدزيا كارفالهو
تود لاندمان
ستوارت ويرر

تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي

Assessing the quality of democracy: a practical guide

© المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2010

لا يعبر هذا الكتاب عن مواقف أو مصالح وطنية أو سياسية. ولا تعبر الآراء أو وجهات النظر الواردة هنا عن وجهات نظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، أو مجلس إدارتها أو الدول الأعضاء فيها.

وللحصول على الموافقة من أجل إعادة نشر أو ترجمة كل أو جزء من هذا الإصدار يتعين الرجوع إلى:
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
SE 103 34 Stockholm
SWEDEN

أعمال التصميم (للنسخة الانجليزية) : سانت آنجيلو ديسينو
أعمال التصميم (للنسخة العربية) : توربو ديزاين
تصميم الغلاف: © ألبرتو روجيري/الإستريشن وركس/كوربس/سكانبيكس

الرقم المعياري الدولي للكتاب (ISBN): 978-91-86565-02-2

تنويه: تستند جميع المصادر وروابط الانترنت في هذا الدليل على المصادر وروابط الانترنت الأصلية المستخدمة في النسخة الأنجليزية الصادرة في العام ٢٠٠٨. تم إجراء تحديث جزئي فقط على هذه المصادر وروابط الانترنت منذ نشر النسخة الأنجليزية.

تصدير: منهج تقييم الديمقراطية

تعد الديمقراطية اليوم الشكل السائد لحكومات العالم، وهي بالنسبة للجزء الأكبر من العالم، ظاهرة نادرة أو حديثة، ولكن الموجات المتعاقبة للديمقراطية التي أخذت تزحف على أنحاء مختلفة من العالم خلال القرن العشرين، تعني أن الألفية الجديدة ستشهد زيادة كبيرة في عدد الدول التي تحكمها أنظمة ديمقراطية، لتفوق في عددها الدول التي تحكم بأشكال حكم أخرى. وتتفق المحاولات المختلفة لحصر الديمقراطية في العالم، على أن أكثر من ٦٠ بالمئة من إجمالي بلدان العالم اليوم، يوجد بها على الأقل بعض المؤسسات والإجراءات التي تطبق أقل قواعد الديمقراطية الممكنة. وتوجد الآن أكثر من ١٠٠ دولة على قائمة المجتمعات الديمقراطية، في حين ازداد نمو المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (ICNRD) التابع للأمم المتحدة عمقاً واتساعاً وأهمية منذ بدايته في عام ١٩٨٨، كمنتدى للتنمية الديمقراطية العالمية. ويزداد تأكيد المنظمات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية على أن الديمقراطية هي هدف في حد ذاتها، علاوة على كونها سبيلاً لأهداف أخرى هامة، مثل التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر، ومزيد من الحماية لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وهناك العديد من التفسيرات التي ترتبط بالانتشار السريع والنمو الكبير للنظام الديمقراطي. وتركز التفسيرات الداخلية على التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، والتحالفات الطبقية، والتحديات، والثورات ("الملونة" أو غيرها)، بالإضافة إلى اتفاقيات النخبة، والامتيازات. أما التفسيرات الخارجية فتركز على هزيمة الأنظمة القائمة خلال الحروب؛ ودور العدوى الديمقراطية من الدول المجاورة؛ وانتشار القيم الديمقراطية نتيجة لحركة العولمة والأشكال المختلفة للتدخل الدولي، بما في ذلك دعم جماعات المجتمع المدني والمنظمات الحزبية السياسية الناشئة، وبناء الدولة، والتحول إلى النظام المؤسسي، وتحديد المعايير

المطلوبة لنظام الحكم الديمقراطي المناسب والمقبول؛ والتدخل العسكري للتخلص من الأنظمة القائمة وإحلال الأنظمة الديمقراطية بالقوة.

ومن العناصر الهامة جداً في عملية التخطيط، والتفسير والتشجيع لهذا النمو الديمقراطي، هو الحاجة إلى أساليب فعالة وحقيقية، يمكن الاعتماد عليها لقياس وتقييم التقدم الديمقراطي ونوعية الديمقراطية نفسها. وقد تبنى الباحثون والمحللون عدداً من الاستراتيجيات لقياس الديمقراطية، بما فيها المقاييس التصنيفية، والتدابير القياسية، والمقاييس الموضوعية، والمقاييس المؤلفة للممارسات الديمقراطية، علاوة على التصورات المبنية على استطلاعات الرأي العام حول الديمقراطية. وتم في بعض الحالات، تطوير بعض المقاييس التي تلبي احتياجات بعينها، ثم استُخدمت بعد ذلك لأغراض أخرى. وفي حالات أخرى قام المجتمع الأكاديمي والسياسي بتطوير المقاييس العامة للديمقراطية، لكي تناسب قطاعا عريضاً من التطبيقات. ومن ناحية أخرى، أدَّى الطلب على المقارنة والتغطية الجغرافية والتاريخية العريضة ، إلى التضحية ببعض تلك المعايير، وقدرتها على إبراز الخصائص المحددة للسياق الديمقراطي. إضافة إلى أن التحول إلى الإدارة الجيدة والمساءلة، والمساعدات المشروطة على نطاق المانحين الدوليين، قد أدى إلى زيادة الحاجة لوجود معايير لقياس الديمقراطية، سواء على مستوى الدولة أو القطاع أو البرامج.

واستجابة لكل تلك التطورات والانتشار لمعايير الديمقراطية، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بتطوير إطار بديل لتقييم الديمقراطية، يضع جانباً ترتيب وتصنيف الدول والحكم الخارجي، ليحل محلهما التقييم الشامل المعتمد على فرق التقييم الوطنية التابعة للحكومات أو المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. ويجمع الإطار بين الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية، والقيم الوسيطة المتعلقة بها، ومجموعة من الأسئلة حول الأداء الديمقراطي. ويسمح الإطار باستخدام المعايير الحالية، مع الاعتماد في الوقت نفسه على معلومات أكثر صلة بالسياق الديمقراطي، حيث تركز على نوعية الديمقراطية التي يمكن ربطها بالعمليات الداخلية للإصلاح الديمقراطي. ومما يدل على فعالية هذا الإطار، هو إمكانية استخدامه مع أشكال متباينة جداً من الأنظمة الديمقراطية، مثل: منغوليا وإيطاليا وبنجلاديش وكينيا والبيرو وأستراليا. وما يزال الطلب مستمراً لتطبيق هذا الإطار التقييمي على سياقات أخرى جديدة مليئة بالتحديات، في أماكن مختلفة من العالم.

وبعد التطبيق الناجح لإطار تقييم الديمقراطية في أكثر من ٢٠ دولة، اتجهت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بالتعاون مع مركز مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة، ومركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس في المملكة المتحدة، وشبكة "حالة الديمقراطية" ، إلى الاستفادة من تلك التجارب، والاعتماد بشكل أكبر على نقاط القوة في الإطار التقييمي، وتم وضع خلاصة كل هذا في الإطار الذي تمت مراجعته وشرحه هنا. ويتضمن كتاب تقييم نوعية الديمقراطية: دليل إرشادي، كل المبادئ المعيارية والعناصر العملية للإطار، بالإضافة إلى خبرات الدول التي استخدمته، وسبل الربط بين تقييم الديمقراطية، وعملية الإصلاح الديمقراطي في الدولة.

ويدعم الإطار التقييمي المنصوص عليه هنا، المبادئ الأساسية للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لدعم الديمقراطية حول العالم، وهي:

- تحتاج عملية التحول إلى النظام الديمقراطي إلى صبر ووقت.
- لا تتحقق الديمقراطية من خلال الانتخابات فقط.
- يمكن مقارنة الممارسات الديمقراطية، ولكن لا يمكن وصفها.
- تنشأ الديمقراطية من داخل المجتمعات نفسها.
- لا يمكن استيراد الديمقراطية أو تصديرها، ولكن يمكن دعمها (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ٢٠٠٥:١٢).

ويحتوي هذا الدليل على كنز من المواد التي اعتمد تجميعها على سنوات عديدة من الخبرة والتطبيق العملي، سواء على الأنظمة الديمقراطية الحديثة أو القديمة من مختلف دول العالم. ولهذا الدليل جزء مكمل آخر بعنوان: تقييم نوعية الديمقراطية: نظرة عامة، وهو عبارة عن مقدمة للإطار التقييمي بمبادئه الديمقراطية الأساسية، والقيم الوسيطة، والأسئلة البحثية بغرض التقييم، وأمثلة على تطبيق هذا الإطار في مناطق مختلفة من العالم، والخطوات المثلى لإجراء ذلك التقييم، وقيمته كأداة لتشجيع الإصلاح الديمقراطي. ويعد الجزءان أداة هامة للعاملين النشطاء في القاعدة الشعبية الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملين في مجال الإصلاح في الحقل السياسي والحكومة، والهيئات الدولية المانحة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية المهتمة ببناء الديمقراطية من أجل المستقبل.

تقديم

انتشرت الديمقراطية وتعمقت في أجزاء عديدة من العالم خلال العقود الثلاثة الماضية. ورغم اختلاف الأداء ونوعية الأنظمة الديمقراطية، ازداد اليوم عدد الشعوب التي يحكمها زعماء منتخبون أكثر من ذي قبل. ومن ثم يمكننا القول بأن شكل الحكم الديمقراطي أصبح هو السائد عالمياً. فالأنظمة التي لم تتمكن من اللحاق بركب الديمقراطية، أصبحت تفتقر إلى الشرعية، وتناضل شعوب تلك البلدان من أجل الحصول على الحرية والكرامة، والفرصة لاختيار الحكومات التي تمثلهم- وهم لا يبالون بالمخاطر التي قد يواجهونها في صراعهم من أجل الحرية.

قد تكون "اللحظات الانتقالية" مثل أول انتخابات ديمقراطية، أو سقوط الحكومات الاستبدادية، هي نواة تشكيل الديمقراطية، غير أن التاريخ يثبت أن بناء الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية عملية طويلة ومعقدة. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري أن يُقيم أداء المؤسسات الديمقراطية، ونوعية العمليات الديمقراطية.

لقد طورت مؤسسات مختلفة ولا تزال تطور، المعايير والأدوات لقياس نوعية الديمقراطية والأداء الديمقراطي. وبدأت مساهمات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في هذا المجال من خلال تطوير منهجية تقييم الديمقراطية التي يتضمنها هذا الدليل. ومن الدوافع التي تحرك المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، إيمانها بأن الديمقراطية قيمة وغاية ذات طابع عالمي. ولكنها في الوقت نفسه عملية سياسية محلية موروثة، لابد أن تدعمها اتجاهات حساسة للسياق، ترتكز على قيادة محلية، وتبني محلي لعملية بناء الديمقراطية. ويأتي هذا المبدأ ضمن توجهات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لبناء الديمقراطية بصفة عامة ومنهجية تقييم الديمقراطية بصفة خاصة.

ونقدم في هذا الدليل منهجية لتقييم الديمقراطية، تُلقي بمسؤولية تقييم نوعية الديمقراطية على عاتق المواطنين، وغيرهم ممن يعيشون في الدولة محل الدراسة. ورغم الدور الهام الذي تلعبه المساعدات الخارجية في دعم عملية التحول إلى النظام الديمقراطي، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً أن الديمقراطية المستدامة لا يمكن تحقيقها، إلا إذا كان الذين يتأثرون بممارساتها اليومية، هم من يحكم على مدى قوتها أو ضعفها ويقيمها، وهم الأقدر على تحديد أولويات الإصلاح. إن منهجية تقييم الديمقراطية هي عبارة عن أداة لاستخدام المواطنين في تنفيذ تلك المهام. إنها فرصة عالمية جيدة، تتيح لمواطني الدول ذات الاقتصاد النامي والمتقدم، والدول ذات الأنظمة الديمقراطية القديمة والحديثة، تحمل المسؤولية والمساهمة في تحسين نوعية الأداء الديمقراطي بأسلوب فعال.

ومنذ أن تم الإعلان عن هذه المنهجية في عام ٢٠٠٠، انتشرت شبكة مستخدميها في أنحاء مختلفة من العالم. ومما أثرى هذا الدليل، الاستعانة بالدروس المستفادة والخبرات التي أمدنا بها هؤلاء المستخدمون. وبالتالي سيستفيد كل من يرغب في عمل تقييم للديمقراطية باستخدام هذه المنهجية، من الدروس المستفادة من تطبيقها على سياقات مختلفة. والأهم من ذلك، سيتوفر لديهم أفضل معلومات، حول كيفية التخطيط للديمقراطية وتنفيذها وتقييمها، بأساليب تسمح بزيادة إمكانية استخدام النتائج، وربطها معا من أجل القيام بالإصلاح الحقيقي.

وتسعى المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، من خلال هذا الدليل، إلى توفير مصدر سهل الاستخدام، لخدمة من يريدون تحسين نوعية الديمقراطية المُطبقة في بلادهم. وفي الوقت الذي يزداد النقاش حول تقييم الديمقراطية والأنظمة الحاكمة، خاصة في محيط الهيئات التنموية، والمنظمات الثنائية والمتعددة الجنسيات، والمساهمين المحليين، تقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المنهجية اللازمة "للتقييم الذاتي" والتي تم تطبيقها على ٢٠ دولة على الأقل على مستوى العالم. وبالنسبة للمهتمين بتقييم الديمقراطية، تعد منهجية تقييم الديمقراطية فرصة لمثل هذا النوع من المساعدات التي يمكن أن تتم بناءاً على الأولويات المحلية للإصلاح الديمقراطي.

فيدار هيلجيسن
الأمين العام
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المحتويات

تصدير: منهج تقييم الديمقراطية ٥

تقديم ٨

قائمة الاختصارات ١٤

الجزء الأول **تقييم الديمقراطية: شرح المنهج**

تقييم الديمقراطية: شرح المنهج ١٧
الإطار العام لتقييم الديمقراطية ٢٠
القيم الوسيطة ٢٤
المؤسسات الديمقراطية ٢٤
ما الذي يقيمه هذا الإطار ٢٥
المواطنة والقانون والحقوق ٢٧
حكومة نيابية خاضعة للمساءلة ٢٨
المجتمع المدني والمشاركة العامة ٢٨
الديمقراطية خارج نطاق الدولة ٢٨
العناصر المختلفة للتقييم ٣٠
أسئلة التقييم ٣٤
ما الذي يجب البحث عنه ٣٥
المصادر العامة ٣٦
مقاييس الممارسة الجيدة ٣٦
متابعة سير التقييم ٤٠
إضفاء الشرعية على التقييم ٤٠
المراحل الأساسية لعملية التقييم ٤٣
القرارات التمهيدية لعملية التقييم ٤٣
تجميع البيانات، وتحليلها وتنظيمها ٥٥
عقد ورشة عمل وطنية ٦٠
استراتيجية نشر تقييم الديمقراطية بين عامة الناس ٦٢

	النشر والاستراتيجية الإعلامية	٦٥
	إشراك الإعلام	٦٥
	من التقييم إلى الإصلاح	٧٠
الجزء الثاني	**الإطار**	
	الإطار	٧٣
	أسئلة البحث	٧٥
	الإطار التقييمي	٨٢
الجزء الثالث	**تجارب التقييم**	
	تجارب التقييم	٢٩٨
	للديمقراطية قصص عديدة	٣٠١
	تقييمات الديمقراطية: الأصول والتمويل والصيغة	٣١٠
	التنسيق بين أعمال التقييم	٣١٣
	توصيل الرسائل الديمقراطية	٣١٨
	نشر وتعميم المعلومات	٣٢٤
	إشراك الجمهور	٣٢٦
	المشاركة مع الجمهور	٣٢٨
	الدروس واضحة	٣٣٠
الجزء الرابع	**من التقييم إلى الإصلاح: التأثير في العملية الديمقراطية**	
	من التقييم إلى الإصلاح: التأثير في العملية الديمقراطية	٣٣٢
	الإنجازات والتحديات	٣٣٦
	السياق والظروف المحيطة والتأثير والجمهور والنتائج	٣٣٨
	الظروف المحيطة	٣٣٩

الجهة الرئيسية المسؤولة عن التقييم ٣٣٩
الانفتاح النسبي للعملية السياسية: ٣٤١
المجال العام ٣٤٣
نوع الجمهور والنتائج والتأثير ٣٤٤
مجالات الإصلاح ٣٤٥
الإصلاحات المؤسسية ٣٤٥
الإصلاحات المرتبطة بالموارد ٣٤٦
التحولات الثقافية طويلة الأمد ٣٤٧

الجداول

(١,١) المبادئ الديمقراطية والقيم الوسيطة ٢٣
(١,٢) الإطار التقييمي: نظرة عامة ٢٦
(١,٣) الإطار التقييمي: العناصر الأربعة ٣١
(١,٤) مقارنات ممكنة لوضع المعيار ٣٧
(١,٥) الوسائل المختلفة لنشر النتائج ٦٦
(٣,١) الثقة في المؤسسات العامة، لاتفيا ٣٠٧
(٣,٢) آراء حول السياسات وثقة الشعب في هولندا ٣٠٨
(٣,٣) تصورات المعالم الاكثر أهمية في الديمقراطية، أيرلندا ٣١٠
(٣,٤) مؤشر عدد النقاط للخبراء حول المواطنة والقانون والحقوق في منغوليا ٣٢٠
(٤,١) الإنجازات والتحديات النموذجية المستخلصة من دراسات تجريبية ٣٤٩
مراجع للجدول أ.١ ٣٥٦

الاشكال

(١,١) القرارات التمهيدية للتقييم ٤٥

(١,٢) مراحل تجميع وتحليل البيانات ٥٥
(٣,١) تعدد مفاهيم الديمقراطية في إقليم جنوب آسيا ٣٠٩
(٣,٢) الهدف الخاص بأرشيف البيانات البريطانية ٣٢١

المربعات

(١,١) التعبئة لطريقة العمل التعددية:
مشروع تقييم الديمقراطية في جنوب آسيا ٤٤
(١,٢) تقرير حول ورشة عمل الديمقراطية في كينيا ٦٠
(١,٣) استراتيجية الإعلام لرفع الوعي الديمقراطي ٦٤
(١,٤) خبرة هيئة مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة في مجال التوزيع ٦٩
(٣,١) مقتطفات من الحوارات التي أُجريت لتقييم
حالة الديمقراطية في دراسة دول جنوب آسيا ٣٠٣
(٣,٢) آراء عامة الناس حول معنى الديمقراطية، منغوليا ٣٠٦
(٣,٣) تقرير الإعلان عن حالة الديمقراطية في هولندا ٣١٦
(٣,٤) الأنظمة الحزبية والتنوع الاجتماعي في جنوب آسيا ٣١٧
(٣,٥) إلى أي مدى تخدم الديمقراطية الأسترالية المرأة في أستراليا؟ ٣٢٢
(٣,٦) الإرهاب والمجتمع وحقوق الإنسان ٣٢٣
(٣,٧) مشكلة الفساد في الفلبين ٣٢٤

الملاحق

أ طرق أخرى لتقييم الديمقراطية ٣٥٣
ب أستبيان لتقييم الديمقراطية ٣٦١
ج المراجع ٣٦٣
د نبذة عن المؤلفين ٣٦٧
هـ شكر وتقدير ٣٧١
و لمحة حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٣٧٣

قائمة الاختصارات

ACDA	Arms Control and Disarmament Agency (USA)	وكالة نزع السلاح والحد من التسلح (الولايات المتحدة الأمريكية)
CEDAW	Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women, 1979	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩.
CIDA	Canadian International Development Agency	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
CSCE	Conference on Security and Co-operation in Europe	مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي
DAC	Development Assistance Committee (OECD)	لجنة المساعدة من أجل التنمية
DFID	Department for International Development (UK)	وزارة التنمية الدولية البريطانية
ECOWAS	Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس)
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
EUMAP	EU Monitoring and Advocacy Programme (OSI)	برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة بشأن التعرفة والتجارة (جات)
ICAC	Independent Commission against Corruption (Hong Kong)	المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد (هونغ كونغ)
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights, 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦
IDASA	Institute for Democracy in South Africa	معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا
IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
IIDH	Interamerican Institute for Human Rights (Instituto Interamericano de Derechos Humanos)	المعهد الدولي لحقوق الإنسان
IKNOW	International Knowledge Network (of Women in Politics)	شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
IMER	International Migration and Ethnic Relations (Bergen, Norway)	المنظمة الدولية للهجرة والتواصل العرقي (بيرجن، النرويج)

IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IPU	Inter-Parliamentary Union	الاتحاد البرلماني الدولي
NDI	National Democratic Institute for International Affairs	المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية
NEPAD	New Partnership for Africa's Development	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
NGO	non-governmental organization	منظمة غير الحكومية
OAS	Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
OAU	Organization of African Unity	منظمة الوحدة الأفريقية
ODIHR	Office for Democratic Institutions and Human Rights (OSCE)	مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OHCHR	Office of the UN High Commissioner for Human Rights	مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
OSCE	Organization for Security and Co-operation in Europe	منظمة الأمن والتعاون الأوروبية
OSF	Open Society Forum	منتدى المجتمع المفتوح
OSI	Open Society Institute	معهد المجتمع المفتوح
SAARC	South Asian Association for Regional Cooperation	رابطة جنوب غرب آسيا للتعاون الإقليمي
SADC	Southern African Development Community	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)
SoD	State of Democracy (methodology)	تقييم حالة الديمقراطية (منهجية)
TASC	Think Tank for Action on Social Change (Ireland)	مركز الأبحاث الخاصة بالتغيير الاجتماعي (أيرلندة)
UK	United Kingdom	المملكة المتحدة
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDAW	United Nations, Division for the Advancement of Women	هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
UNHCHR	United Nations High Commissioner for Human Rights	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
UNICEF	United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة
UNTS	United Nations Treaty Series	مجموعة معاهدات الأمم المتحدة
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

الجزء الأول

تقييم الديمقراطية:
شرح المنهج

تقييم الديمقراطية :
شرح المنهج

[١] من حق كل فرد أن يحيا بكرامة وبدون خوف، وأن يتمتع بنصيب عادل من موارد بلاده، والمساواة في حق اختيار كيفية حكمه. وتعد الديمقراطية من أساليب الحكم الجذابة، لأن مبادئها تنطوي على مثل هذه الحاجات والرغبات الإنسانية، وهي النظام القادر على توفيرها للناس على أرض الواقع. وكلما زادت خبرة الناس ومعرفتهم وتذوقهم للحياة الديمقراطية، أصبحوا أكثر دعماً وموالاة لها، كما سيتضح من تقييم الديمقراطية في جنوب آسيا (انظر الجزء الثالث).

[٢] يهدف النموذج الديمقراطي المثالي في حد ذاته إلى ضمان المساواة والحريات الأساسية، ووضع السلطة في أيدي الأفراد العاديين، وحل الخلافات من خلال الحوار السلمي، واحترام الاختلاف، وتحقيق التجديد السياسي والاجتماعي بدون صراع أو ضغوط. ويعد مبدأ "حكم الشعب"، أو حكم من يمثل عامة الشعب، هو جوهرهذا النظام، ومع هذا فهو ينطوي على معان عديدة، مختلفة ومتداخلة، سواء داخل الشعوب والمناطق المختلفة أو في ما بينها. وبشكل عام، يعني ذلك لشعوب العالم تحكم العامة في المسؤولين المنتخبين، وضمان المساواة في الحقوق والواجبات، والحرية السياسية، والتحرر من سطوة الفقر، وسيادة القانون والعدالة والأمن، مع اختلاف الأهمية المخصصة لكل مما سبق. وبالتالي، فالمساواة في دول جنوب آسيا، هي عبارة عن المساواة في النتائج والحقوق المجتمعية، وهي إحدى النقاط الهامة التي تريدها الشعوب من الديمقراطية. وتعطى في أوروبا الغربية، قيمة أكبر للحرية السياسية وسيادة القانون، مع تركيزكبيرعلى الحقوق الاجتماعية.

[٣] إن الإيمان بهذه المُثل الديمقراطية نظرياً، أسهل بكثير من محاولة تطبيقها على أرض الواقع. فلا يوجد ما يسمى بالديمقراطية المثالية أو الخالصة. فهي ليست عبارة عن وضع واضح محدد وثابت، تقبله أو ترفضه، ولكنها في الحقيقة سلسلة متصلة ومتغيرة. فالدول بشكل عام ديمقراطية بشكل أو بآخر، يزيد بعضها وينقص، خاصة في ما يتعلق بالجوانب المختلفة للحياة السياسية والاجتماعية

[٤] يعتبر الإطار التقييمي الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، بمثابة المرآة التي يمكن أن يرى الشعب فيها صورة واضحة لنوعية الديمقراطية لديه، مما يساعده على الإجابة باختصارعن أسئلة تبدو سهلة: "إلى أي مدى تعد حكومتنا وبلدنا ديمقراطية؟" و"ما هي نقاط القوة في نظامنا الديمقراطي؟ وما هي نقاط الضعف؟". وتفتح تلك الأسئلة المجال أمام استفسارات أخرى. كيف يمكننا أن نحدد بدقة الشيء الذي نضعه قيد التقييم؟ وما هي المعايير التي نحكم من خلالها على إحدى الدول بأنها ديمقراطية؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، يوفر الإطار التقييمي مفهوماً واضحاً للنموذج الديمقراطي ومبادئه الأساسية، وكيف يمكن تحقيق تلك المبادئ من خلال الممارسات المؤسسية والسياسية والاجتماعية.

لا يوجد ما يسمى بالديمقراطية المثالية. فهي ليست عبارة عن ما لا يدرك كله يترك جله، ولكنها عملية تحول متواصلة.

[٥] لجأت ما لا يقل عن ٢٠ دولة منذ عام ٢٠٠٠، إلى استخدام هذا الإطار التقييمي – وهي دول تختلف اختلافاً كبيراً؛ من إيطاليا ومنغوليا، إلى بنجلاديش وكينيا والبيرو وأستراليا– وتهدف جميعها إلى تقييم المدى الذي يعد فيه النظام الديمقراطي في الدولة فعالاً، وإلى رفع الوعي العام، وتحديد المجالات المطلوب تحسينها. كانت بعض التقييمات عبارة عن مخططات تجريبية قدمتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لاختبار جدوى الإطار (بنجلاديش والسلفادور وإيطاليا وكينيا وملاوي ونيوزيلندة والبيرو وكوريا الجنوبية). أما باقي الدول الأخرى، فقد بدأ الأمر من داخل كل دولة، وإن اختلفت الهيئات وتنوعت– معاهد أكاديمية ومنظمات غير حكومية ومفكرون، وحتى الحكومات نفسها (منغوليا وهولندا). وكان بعضها تقييمات كاملة، كما هي الحال في المملكة المتحدة، وبعضها عبارة عن مجموعة من التقارير الاستقصائية التي تصدر كلما كان التمويل متاحاً، كما هي الحال في الفلبين. وركزت بعض الدول بشدة على الاقتراع المفصل، مثلما حدث في دراسة جنوب آسيا لبنجلاديش والهند ونيبال وباكستان وسريلانكا. وسعت بعض فرق التقييم إلى قياس القوى المتغيرة للديمقراطية مع مرور الوقت. وقامت هيئة مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة، بإجراء التقييم ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٨، وهي تعتزم عمل المزيد خلال السنوات القليلة القادمة. وستُجري لاتفيا تقييماً مصغراً لمراقبة التقدم الذي تم منذ التقييم الأول الذي تم في عام ٢٠٠٥.

[٦] هناك اختلافات صارخة بين الدول التي تم تطبيق الإطار التقييمي فيها، وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل على صلاحية تلك المنهجية للتطبيق في أي مكان بالعالم. تتنوع الدول من حيث المساحة: كالهند، أكبر دولة ديمقراطية في العالم، إلى السلفادور؛ ومن حيث الخبرة الديمقراطية: من نيوزيلندة إلى منغوليا؛ ومن حيث مستوى التنمية الاقتصادية: من دول في الاتحاد الأوروبي كهولندا، إلى ملاوي من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتعد منغوليا دولة ذات كثافة سكانية منخفضة، حيث ينتشر فيها أسلوب الحياة البدوي بشكل كبير. أما هولندا، فهي دولة حديثة ذات كثافة سكانية عالية. وتعد أستراليا والهند دولتين اتحاديتين؛ أما باقي الدول فتحكمها حكومات مركزية. وقد اختلفت طرق التمويل وتكاليف المشروعات السبعة عشرة اختلافاً كبيراً (انظر الجزء ٣ للتحليل المفصل). ولكن هناك أساس مشترك يجمع بين كل تلك المشروعات التقييمية: حيث أنها تعتمد كلها في النهاية، على أن مواطني الدولة هم أحق الناس بتقييم نوعية الديمقراطية فيها، وإن وجود مثل هذا التقييم في الدولة ضروري،لتوجيه عمليات الإصلاح والتقدم الديمقراطي.

تتميز منهجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بصلاحيتها لكل دول العالم

[٧] في الملحق (أ) الذي يحمل عنوان "أساليب أخرى لتقييم الديمقراطية"، نعقد مقارنة بين الإطار الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ومنهجيات أخرى تُستخدم لتقييم الديمقراطية الحالية في العالم اليوم، ونشرح الاختلافات الجوهرية في المبادئ والتطبيقات بين تلك الأساليب. ويعد إطار المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، باختصار-الإطار الوحيد الذي يرى أن أولى الناس وأقدرهم على تقييم الديمقراطية في الدولة، هم أعلمهم بثقافتها وعاداتها وطموحاتها. والغرض من برنامج تقييم الديمقراطية الخاص بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، هو وضع مستقبل النظم الديمقراطية في دول العالم بين أيدي مواطنيها.

[٨] ويمكن تلخيص السمات الرئيسة لمنهج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات كما يلي:

- يجب أن يقوم المواطنون وممن يعيشون فقط على أرض الدولة الخاضعة للتقييم، أجراء تقييم للديمقراطية، لأن لديهم من الخبرة والمعرفة بتاريخ وثقافة الدولة، ما يجعلهم أقدر على وضع تصور لكيفية التحول إلى المبادئ الديمقراطية.
- يمكن أن تقوم الحكومة أو هيئات خارجية أخرى، بتحريك عملية تقييم الديمقراطية

على يد المواطنين والمقيّمين، ولكن بعد أخذ الضمانات الكافية لتأكيد استقلالية التقييم.

- الهدف الرئيس لعملية تقييم الديمقراطية هو المساهمة في الحياة العامة، ورفع الوعي الشعبي، حيث تسمح تلك التجربة للعامة بالتعبير عن آرائهم، إضافة إلى آراء النخبة أيضاً.
- لابد أن يساعد التقييم في تحديد أولويات الإصلاح ومراقبة تقدمها.
- لابد أن تأتي معايير التقييم من المبادئ الديمقراطية الواضحة، وأن تتبنى قطاعا عريضا من القضايا الديمقراطية، مع السماح للقائمين على عملية التقييم، باختيار الأولويات التي ستخضع للاختبار بحسب الاحتياجات المحلية.
- لابد أن يعتمد التقييم حول نقاط القوة والضعف في كل مجال على أحكام نوعية، مع مراعاة المقاييس الكمية في النقاط المناسبة.
- على القائمين على عملية التقييم، اختيار علامات أو مقاييس معينة للتقييم، اعتمادا على تاريخ الدولة وممارساتها الإقليمية، ومعاييرها الدولية إذا استدعى الأمر.
- لابد أن تتضمن عملية التقييم استفتاءً شعبياً موسعاً، يشمل ورشة عمل وطنية للتحقق من النتائج.
- لابد أن تُقيّم الديمقراطية الحديثة أو القديمة بالإطار التقييمي نفسه.

إن أولى الناس وأقدرهم على تقييم الديمقراطية في الدولة هم أهلها، لأنهم الأعلم بثقافتها وعاداتها وطموحاتها.

الإطار العام لتقييم الديمقراطية

[٩] لقد ذكرنا آنفاً أن الإجابة على السؤال الذي يبدو بسيطاً: "إلى أي مدى تتسم دولتنا وحكومتها بالديمقراطية؟" يتطلب أولاً فهما واضحا للديمقراطية ومبادئها الأساسية، وكيف يمكن تبني تلك المبادئ وكيفية تطبيقها في الممارسات المؤسسية والسياسية والاجتماعية.

[١٠] أولاً، ما هي الديمقراطية ؟ بالنظر إلى الاتجاهات الأساسية التي تناولت نظرية الديمقراطية منذ عصر الإغريق، والنظر إلى ما كانت تكافح لأجله دعوات الكفاح من أجل الديمقراطية، وإذا أخذنا في اعتبارنا على وجه الخصوص الاعتراضات التي ذكرها المناهضون للديمقراطية عبر العصور، ستتوفر لدينا حينئذٍ مجموعة واضحة ومتسقة من الأفكار التي يمكن الانطلاق منها. الديمقراطية هي مفهوم

سياسي، يُعنى بالقرارات التي يغلب عليها روح الجماعة في ما يتعلق بالقواعد، والسياسات التي تحكم الأفراد أوالمؤسسة أو المجتمع. ويمكن أن تكون تلك القرارات **ديمقراطية** بالقدر الذي يجعلها تخضع لحكم أعضاء المجموعة كأطراف متساوية.

[١١] إن المبادئ الأساسية للديمقراطية هي نفس المبادئ المتعلقة بسيطرة الشعب والمساواة السياسية. وتحدد هذه المبادئ السبب الذي يحارب من أجله كل دعاة الديمقراطية في كل زمان ومكان- وهو زيادة تأثير الشعب وشموليته على القرارات العامة، وإلغاء سيطرة طبقة معينة على عملية صناعة القرار وما يعود عليها من منافع، والتغلب على العراقيل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعرق والدين واللغة والطبقة الاجتماعية والثروة وهكذا، واستبدال ذلك كله بحقوق المواطنة.

[١٢] يتجلى هذان المبدآن بوضوح في المجموعات الصغيرة، أو المؤسسات التي يكون لكل فرد فيها الحق العادل للتعبير والتصويت بنفسه على القوانين والسياسات الحاكمة. أما بالنسبة للمؤسسات الأكبر، وخاصة على مستوى المجتمعات، تقتضي الاعتبارات العملية للزمان والمكان، أن يتولى اتخاذ القرارات الجماعية نخبة من الوكلاء أو الممثلين، الذين يتصرفون بالنيابة عن باقي الأفراد. ولذلك تبدو الديمقراطية للوهلة الأولى لمعظم الناس، على أنها سيطرة الشعب على صناع القرار الذين يمثلونهم، بدلاً من سيطرته على عملية صناعة القرار نفسها. ومن المعايير الأساسية لتقييم مدى ديمقراطية الحكومة المنتخبة فعلاً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني: مدى فعالية سيطرة عامة الشعب، وإلى أي مدى يتساوى المواطنون في هذا الحق، سواء على مستوى الأفراد أو المجموعات بحسب عددهم.

[١٣] أين الحرية من هذه المبادئ؟ لابد من الاتفاق أنه لا يمكن أن يظل الشعب مسيطراً بصفة منتظمة على عمليات صنع القرارات العامة، دون أن يكون حق حرية التعبير عن الرأي مكفولاً للأفراد، حيث يتمكنون من مناقشة الآخرين بانفتاح، والتعاون معهم بلا خوف، وتبادل المعلومات بلا عقبات، وأن تتوفر لديهم الوسيلة والثقة الكافيتين للمشاركة في تلك الأنشطة. فالحريات العامة هي من الأمور التي تكمل المبادئ الديمقراطية في الكيانات السياسية الديمقراطية المعروفة، منذ عهد الديمقراطية الأول في الحضارة الإغريقية القديمة. ومن هذا المنطلق، تعد الحرية هي قلب الديمقراطية، ولا يجب "إضافة" الحرية للديمقراطية على اعتبار أنها مبدأ منفصل. كما لا تعد مفهوماً سياسياً حديثاً مستقلاً (رغم أن التأكيد المتزايد على المبادئ الديمقراطية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو من المفاهيم المستحدثة).

المبادئ الأساسية للديمقراطية هي تلك المتعلقة بسيطرة الشعب والمساواة السياسية. وبالنسبة لكثير من الناس، لا تبدو الديمقراطية على أنها سيطرة الشعب على القرارات العامة بشكل مباشر، بقدر ما تبدو على أنها سيطرة الشعب على صناع القرار الذين يمثلونه.

[١٤] وهكذا يمثل هذان المبدآن – سيطرة الشعب، والمساواة السياسية – الخط العريض الذي يجب إتباعه لتقييم الديمقراطية. وكلما زاد وجودهما، يمكننا الحكم على نظام صناعة القرارات العامة بأنه أكثر ديمقراطية. ومع ذلك، فهذان المبدآن أعم بكثير من أن يصلحا كأداة دقيقة للتقييم.

[١٥] ولكي نتوصل إلى كيفية استخلاص الإجراءات المؤسسية للحكومة الممثلة منهما، والتوصل إلى معايير دقيقة يمكن تقييمهما من خلالها، نحتاج أولاً إلى تعريف ما نطلق عليه هنا: "القيم الوسيطة" التي يسعى الناس من خلالها إلى تفعيل تلك المبادئ في الممارسات والترتيبات المؤسسية للدولة. ويضم الجدول (١,١) هذه المجموعة من القيم الوسيطة.

يحتوي العمود الأول من الجدول على قائمة القيم الوسيطة الأساسية المشتقة من المبدأين السابقين للديمقراطية، في حين يضم العمود الثاني الأمور المنتظرة من أجل تفعيل تلك القيم عملياً. أما العمود الثالث فيحتوي على قائمة بالمؤسسات المثالية التي ستحقق تلك المتطلبات في ظل نظام الحكومة النيابية.

وجميعها تساهم في بناء الخصائص الأساسية للإطار العام المطلوب من أجل تقييم الديمقراطية.

ولمعرفة مدى تأثير مبدأي سيطرة الشعب والمساواة السياسية في تشكيل وإصلاح المؤسسات وإجراءات الحكومة النيابية، نحتاج أولاً إلى تعريف ما نطلق عليه هنا: "القيم الوسيطة" التي يسعى الناس من خلالها إلى تفعيل تلك المبادئ في الممارسات والترتيبات المؤسسية للدولة.

جدول (١,١): المبادئ الديمقراطية والقيم الوسيطة

المبادئ الأساسية:
- سيطرة الشعب على عملية صنع القرار والقائمين عليها.
- المساواة بين المواطنين والمساواة بين آرائهم في ممارسة هذه السيطرة.

القيم الوسيطة	المتطلبات	الوسائل المؤسسية للتطبيق
المشاركة	• الحق في المشاركة • القدرات/الموارد المطلوبة للمشاركة • هيئات للمشاركة • ثقافة خاصة بالمشاركة	• نظام الحقوق المدنية والسياسية • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • الانتخابات والأحزاب والمنظمات غير الحكومية • ثقافة المواطنة
التفويض	• المصادقة على الدستور • اختيار البرامج والمسؤولين • سيطرة الأشخاص المنتخبين على غير المنتخبين.	• الاستفتاء • الانتخابات الحرة والنزيهة • نظم التبعية للمسؤولين المنتخبين
التمثيل	• نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام. • تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للناخبين.	• نظام الانتخاب ونظام الأحزاب • القوانين المناهضة للتفرقة • سياسات لدعم حقوق الأقليات
المساءلة	• خطوط واضحة للمساءلة القانونية والمالية والسياسية لضمان الأمانة والفعالية في الأداء، والخدمة المدنية ونزاهة القضاء.	• سيادة القانون، وفصل السلطات • عمليات تدقيق منفصلة • مقاييس تطبق بقوة القانون • سلطات قوية للتدقيق التشريعي
الشفافية	• خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية.	• البرلمان كمنتدى للنقاش الوطني • حرية قوانين المعلومات • وسائل الإعلام المستقلة
الاستجابة	• تواصل الحكومة مع الناخبين والقطاعات المختلفة من الرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها، أو عند تقديم الخدمات	• إجراءات وقنوات منظمة، وواضحة، ويسهل الوصول إليها لمعرفة رأي الشعب • الإصلاح التشريعي الفعال • حكومات محلية قريبة من المواطنين
التضامن	• التسامح حيال الخلافات الداخلية • دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج، ودعم كفاح الشعوب من أجل تطبيق الديمقراطية.	• تعليم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان • القانون الدولي لحقوق الإنسان • الأمم المتحدة والوكالات الأخرى • المنظمات غير الحكومية الدولية

القيم الوسيطة

[١٦] تعد قائمة القيم الوسيطة واضحة بشكل كبير.

- لا يمكن تحقيق مبدأ حكم الشعب وسيطرته على الحكومة، دون مشاركة المواطنين وتوفير الحق والحرية وطرق المشاركة لهم ..
- النقطة الأولى التي تبدأ عندها المشاركة هي تفويض ممثلين عن عامة الشعب، أو مسؤولين يتم انتخابهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وبطريقة شرعية تعكس التيارات المختلفة للرأي العام.
- إذا توفرت المساواة في التعامل مع المجموعات المختلفة من المواطنين، وفقاً للعدد، فستمثل إذن المؤسسات العامة الأساسية الكيان الشعبي ككل.
- تعد مساءلة المسؤولين ضرورية جداً، لضمان القيام برعاية مصالح المواطنين، والعمل على خدمتهم وليس السيطرة عليهم. وقد يتم ذلك من خلال المساءلة الشعبية مباشرة، ومن خلال المؤسسات الوسيطة في البرلمان، والمحاكم وديوان المظالم والهيئات الرقابية الأخرى.
- إذا لم تتمتع الحكومة بالشفافية والوضوح، فلن يكون هناك مساءلة فعالة.
- الاستجابة لاحتياجات الشعب، من خلال المؤسسات المتنوعة التي يمكن توصيل تلك الاحتياجات عن طريقها. ويعد هذا مؤشراً على مدى سيطرة الشعب على الحكومة.
- وأخيراً، رغم أن المساواة هي مبدأ مشترك بين كل القيم الوسيطة، فهي تتجلى بشكل خاص في بند التضامن الذي يبرزه المواطنون في الدولة الديمقراطية، لغيرهم ممن يختلفون عنهم في أوطانهم، وللنضال الذي تخوضه الشعوب الأخرى من أجل تحقيق الديمقراطية.

[١٧] ويمكن قول الكثير حول كل قيمة من هذه القيم الوسيطة. ويكفي هنا أن نوضح الفرق بين فكرة المساءلة والاستجابة، حيث يحدث خلط بينهما عادة. تتضمن المساءلة أن يقوم أصحاب المناصب بتقديم مبررات للأفعال التي اتخذوها بعد تنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار العقوبات المحتملة والمناسبة التي يتم تطبيقها في حال ثبوت سوء السلوك أو الإهمال أو الفشل. أما الاستجابة، فيقصد بها وجود إجراءات نظامية لاستشارة عامة الشعب، وكل من يتعلق به الأمر، قبل تنفيذ سياسة معينة، أو خروج أحد التشريعات (أي قبلاً)، حيث يخرج المضمون متوافقاً مع آراء الذين يتأثرون به. وكلتا القيمتين ضروريتان للسيطرة الفعالة لعامة الشعب على الحكومة.

المؤسسات الديمقراطية

[١٨] يعرض العمود الثالث من الجدول ١,١ المؤسسات التي توفر السبل لتحقيق تلك

القيم الوسيطة. وتقدم القائمة الموجودة هنا بعض الأمثلة فقط، ولكنها ليست مقصورة على هذه المؤسسات. وقد نلاحظ وجود بعض المؤسسات التي تخدم، أو قد تخدم أكثر من قيمة. وبالتالي تخدم العملية الانتخابية في تحقيق قيم المشاركة والتفويض والتمثيل والمساءلة في الوقت نفسه، كما يمكن الحكم عليها باستخدام كل تلك المعايير. وبالمثل، فإن الحياة المجتمعية لما يسمى "بالمجتمع المدني"، والتي تشمل الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأخرى، تسهم في عدد من القيم المختلفة، وتقف بالتالي ضد عدد من المعايير حتى يمكن تقييمها. ومن الناحية الأخرى، تنطوي قيمة مثل المشاركة، على المساءلة والاستجابة في عملية الحكم، وبالتالي تضمن ترابط العناصر المختلفة للإطار التقييمي. وإذا تم استيعاب تلك العلاقات المتشابكة، بالإضافة إلى المنطق الأساسي للتقدم، انطلاقاً من المبادئ الأساسية، من خلال القيم الوسيطة ومتطلباتها، مروراً بالعمليات المؤسسية، فسيكون من السهل حينئذ فهم الإطار التقييمي الذي يترتب على ذلك.

هدفنا هو بناء الإطار التقييمي حول عرض متماسك للديمقراطية، بدلاً من اللجوء إلى مجموعة عشوائية من البنود التي توضع مع بعضها بدون تفسير.

[١٩] تبدأ الديمقراطية إذن بمجموعة من المبادئ أو "المثل المنظمة"، ويأتي بعد ذلك دور الترتيبات المؤسسية، والإجراءات التي يتم من خلالها تنفيذ تلك المبادئ. ومع أن هذه الترتيبات والإجراءات تشكل محور تقييمنا، كما هو الحال في الإطار التقييمي الذي سنوضحه في الصفحات التالية، تعد المعايير التي يتم التقييم على أساسها، هي نفسها المبادئ الأساسية، والقيم الوسيطة مثل المساءلة والاستجابة والتمثيل وهكذا. إنها هي التي تحدد إلى أي مدى يمكننا الحكم على الترتيبات المؤسسية بأنها ديمقراطية.

ما الذي يقيمه هذا الإطار

[٢٠] يوجد الإطار التقييمي الكامل في الجزء الثاني من هذا الدليل، والذي يحتوي أولاً على المعايير (أوالأسئلة البحثية) المستخدمة لتنظيم عملية التقييم، ثم الإطار الكامل بركائزه الأربعة. وفي ما يلي شرحٌ يوضح الإطار (انظر الجدول ١,٢).

جدول (١,٢): الإطار التقييمي: نظرة عامة

١. المواطنة: القانون والحقوق	٢. حكومة نيابية وخاضعة للمساءلة	٣. المجتمع المدني والمشاركة العامة	٤. الديمقراطية خارج نطاق الدولة
١,١. القومية والمواطنة هل هناك اتفاق شعبي حول مواطنة مشتركة بدون تفرقة؟	**٢,١. الانتخابات الحرة والنزيهة** هل تعطي الانتخابات السيطرة للشعب على الحكومة وسياساتها؟	**٣,١. وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي** هل تعمل وسائل الإعلام بالأسلوب الذي يضمن استدامة القيم الديمقراطية؟	**٤,١. المؤثرات الخارجية على الديمقراطية في الدولة** هل يعتبر تأثير المؤثرات الخارجية داعماً للديمقراطية في الدولة إلى حد كبير؟
١,٢. سيادة القانون وتحقيق العدالة هل تخضع كل من الدولة والمجتمع للقانون بصفة دائمة؟	**٢,٢. الدور الديمقراطي للأحزاب السياسية** هل يساعد النظام الحزبي في تفعيل الديمقراطية؟	**٣,٢. المشاركة السياسية** هل يشارك كل المواطنين في الحياة العامة؟	**٤,٢. تأثير الديمقراطية في الدولة على الدول في الخارج** هل تساهم السياسات الدولية للدولة في تقوية ودعم الديمقراطية العالمية؟
١,٣. الحقوق السياسية والمدنية هل تعد الحقوق السياسية والمدنية مكفولة للجميع؟	**٢,٣. الحكومة الفعالة والمستجيبة** هل تعد الحكومة فعالة في خدمة الشعب وتلبية مطالبه.	**٣,٣. اللامركزية** هل تعد القرارات التي تتخذها الحكومة هي الأفضل من حيث تأثيرها على الناس؟	
١,٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هل تعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكفولة للجميع بالتساوي؟	**٢,٤. الفعالية الديمقراطية للبرلمان** هل يساهم البرلمان أو المجلس التشريعي بفاعلية في العملية الديمقراطية؟		

١. المواطنة: القانون والحقوق	٢. حكومة نيابية وخاضعة للمساءلة	٣. المجتمع المدني والمشاركة العامة	٤. الديمقراطية خارج نطاق الدولة
	٢,٥. السيطرة المدنية على الجيش والشرطة هل تخضع قوات الجيش والشرطة للسيطرة المدنية؟		
	٢,٦. النزاهة في الحياة العامة هل تعد النزاهة في السلوك مضمونة في الحياة العامة؟		

المواطنة والقانون والحقوق

[٢١] تنبع الديمقراطية من المواطن، ولهذا فإن الركيزة الأولى للإطار هي حقوق المواطن، ومدى قدرة الدولة على ضمان حقوق المواطنة المتساوية للجميع، من خلال الدستور والقانون. وتزداد نقطة البداية هذه تعقيدا في ظل العولمة، مع وجود عمال مهاجرين من غير المواطنين في العديد من الدول، ولاجئين وطالبي اللجوء السياسي، وغيرهم- والذين غالبا ما يتم المساس بحقوقهم أو/والتنكر لها. ولا يحتاج ضمان الحقوق المدنية أو السياسية إلى مبرر في عملية تقييم الديمقراطية، نظراً لأن تلك الحقوق تعد ضرورية لمشاركة الآخرين في العملية السياسية. أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فالأمر أكثر تعقيداً (خاصة في حالة غير المواطنين). ويعتقد العديد من علماء السياسية، أن الديمقراطية تتمحور حول عمليات اتخاذ القرارات العامة نفسها، أكثر من النتائج المترتبة عليها، وأن توفير الحقوق الاقتصادية هو المخرج الوحيد للحكومة التي تتنافس عليها الأحزاب السياسية المختلفة في برامجها السياسية. وتتلخص وجهة نظرنا، في أن مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ضرورية في إطار التنفيذ والنتائج. أما فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية، من الضروري لممارسة الحقوق المدنية والسياسية أن يكون الناس على وعي لممارستها، ولديهم القدرات والموارد للقيام بذلك بفاعلية. وفي الوقت نفسه، يحكم الناس - بالعدل- على نوعية الديمقراطية، بمدى قدرتها على تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، التي تضمن لهم الحد الأدنى الممكن من الحياة الكريمة. وإن لم تتمكن الديمقراطية من توفير نتائج أفضل من

النظم الاستبدادية في هذا الشأن، فما الدافع إذن لدعمها؟ كانت هذه الاعتبارات هي ما أصر على طرحه شركاؤنا في الجنوب، أثناء مناقشة محتوى الإطار التقييمي.

لا يحتاج تأمين الحقوق السياسية والمدنية إلى مبررات خاصة في تقييم الديمقراطية، حيث أن مثل هذه الحقوق تعد ضرورية للمشاركة في الحياة السياسية مع الآخرين. ومن وجهة نظرنا، نرى أنه من الضروري إدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

حكومة نيابية خاضعة للمساءلة

[٢٢] الركيزة الأولى للديمقراطية هي ضمان حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين وغير المواطنين، أما الركيزة الثانية فتشمل مؤسسات التمثيل والمساءلة للحكومة. وتشمل الأقسام الموجودة في هذا المجال، جدول الأعمال المعروف للعملية الانتخابية، ونظام الأحزاب السياسية، ودور البرلمان أو السلطة التشريعية والمؤسسات الأخرى في تأمين النزاهة، والقيام بمساءلة المسؤولين الحكوميين، والسيطرة المدنية على قوات الجيش والشرطة. وهناك قسم خاص منفصل للنزاهة في الحياة العامة، بناءً على أن الثقة في المسؤولين الحكوميين، هي قضية ذات أهمية مركزية لجميع الأنظمة الديمقراطية والمواطنين فيها.

المجتمع المدني والمشاركة العامة

[٢٣] الركيزة الثالثة للإطار التقييمي مخصصة لما يُسمى "بالمجتمع المدني". تعتمد المؤسسات الديمقراطية لكي تعمل بفاعلية، على الحقوق التي يكفلها القانون، والكيان المدني اليقظ والواعي. ومن العناصر الأساسية المكونة للبند الأخير، هي وسائل الإعلام والاتصال المستقلة والمتعددة، وشبكة نشطة من المؤسسات التطوعية من جميع الشرائح، والتي يمكن للمواطنين من خلالها، إدارة شؤونهم الخاصة والتأثير على السياسة العامة. وبالتالي تعد قوة الحياة الجمعية المشتركة شرطاً هاماً لتأمين استجابة الحكومة، وضمان أن تلبي الخدمات العامة احتياجات الناس بالفعل، خاصة على المستوى الشعبي.

الديمقراطية خارج نطاق الدولة

[٢٤] تختص الركيزة الرابعة بالأبعاد الدولية للديمقراطية. وهذا يعني، أن الدول لا تكون وحدات منعزلة، ولكنها تعتمد على بعضها البعض، خاصة في درجة التقدم الديمقراطي الذي تحرزه كل دولة. ولهذا فإنه من الضروري الاهتمام بصورة

الدولة في الخارج وسياستها الداعمة للديمقراطية. ومن الطبيعي في أي عملية مسح عالمية عن الديمقراطية، أن تخضع الرموز الديمقراطية الممثلة في المؤسسات الدولية الأساسية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، إلى التقييم إلى جانب الدول المنفردة. ولن نتمكن من عمل ذلك هنا بسبب عدم توفر المساحة الكافية لذلك. ومع هذا فقد ذكرنا في إطارنا التقييمي في ما يختص بهذه النقطة: إلى أي مدى يمكن أن يتم تحديد السياسة الداخلية للدولة، من خلال القوى الخارجية التي لا تخضع للمساءلة. ومرة أخرى كان الخبراء من الجنوب هم من اقترح إدراج ذلك في الإطار التقييمي.

[٢٥] وفي الحكومات الاتحادية، قد تكون تلك الجوانب الدولية أكثر ارتباطاً على المستوى الفدرالي، منها على مستوى الدولة المنفردة. فأي تقييم للدول ذات الهيكل الاتحادي، سيعتمد بالضرورة على التوزيع الدقيق للوظائف والقوى بين المستويات المختلفة. ورغم أن تقييم مثل هذه الدول، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الدول – وأحياناً يكون مزيجاً بين الاثنين– سيكون أكثر تعقيداً من تقييم دولة مفردة. فإن الإطار التقييمي يصلح للتطبيق على كلا المستويين، ويمكن تعديله بحسب الظروف الخاصة للدولة.

بالنسبة للدول ذات الهيكل الاتحادي، يصلح الإطار التقييمي الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات للتطبيق على المستوى الاتحادي ومستوى الدولة. كما يمكن أن يتم تعديله ليتلاءم مع الظروف الخاصة بدولة بعينها.

[٢٦] يحتوي الجزء الثاني من الدليل، على الأسئلة الكاملة للإطار التقييمي لكل قسم. وبنظرة سريعة، سيتبين أنه يتكون من كم كبير من الأسئلة المجدولة، والتي قد تكون غير مشجعة. ولكن هناك عدة وسائل راعيناها لتقليل مستوى الصعوبة. تتمثل إحداها في تكوين فريق من المُقَيِّمين من ذوي الخبرات المختلفة والمتنوعة، مثلما فعل فريق التقييم في لاتفيا، وتوزيع العمل بينهم بشكل مناسب. ومن الوسائل الأخرى اللجوء إلى أسلوب شامل وسطحي يتعامل مع جدول الأعمال بالكامل، ولكن بأسلوب يغلب عليه الطابع الانطباعي. والثالثة هي اختيار أقسام معينة للتقييم، وفقاً لأهميتها لما هو مطروح حالياً على الساحة، أو وفقاً للأولوية، أو بحسب الموارد المتاحة، مثلما فعلت الفلبين في تقييمها. وسنناقش تلك الاستراتيجيات وغيرها باستفاضة أكبر، في قسم عملية التقييم تباعاً. ومن الجدير بالذكر أن شركة إدنا إستيفانا Edna Estefania بالفلبين قد تمكنت من إجراء البرنامج التقييمي المتجدد، من خلال

الاستفادة من الأقسام المنفردة في الإطار التي تم تصميمها، بحيث يكون كل واحد منها وحدة مستقلة للتقييم (وبهذه الطريقة يسهل تحديد موقعها وفهمها في التقييم العام للديمقراطية ومكوناتها).

[٢٧] من هنا نستنتج أن هذا الإطار التقييمي يصلح للأنظمة الديمقراطية الحديثة والقديمة على حد سواء. ويأتي هذا الاستنتاج من واقع فكرة أن الديمقراطية هي قيمة عالمية مرتبطة، كما رأينا، بمفاهيم متعددة ومختلفة، وقيم مشتركة بين كل الشعوب والمناطق. وتوجد العديد من المؤسسات والإجراءات في الغرب التي تم تأسيسها على مدار أجيال عديدة، صارعت من أجل الديمقراطية ومن أجل سيطرة الشعب، سيطرة تكون أكثر شمولية وعدلاً- وأن تكون مفيدة للأنظمة الديمقراطية الجديدة أيضاً. ويشمل التقييم خبرات مميزة ووجهات نظر الذين قاموا بإنشاء أنظمة للحكومات الديمقراطية للمرة الأولى. ونأمل أن يعكس الإطار جميع وجهات النظر بالشكل الكاف. وعلى أية حال، فالإطار مفتوح لعمل المزيد من التعديلات، ليلائم الظروف المحلية. فكلنا نحتاج لأن نتعلم من خبرات بعضنا البعض. وإننا كدعاة للديمقراطية، نواجه مشكلات متشابهة أينما نكون، ومقاومة متشابهة ضد وجود ممثل حكومي أو مساءلة أو استجابة، حتى وإن كان هذا موجوداً بشكل أقل في بعض الأماكن أكثر من غيرها. ونهتم نحن جميعاً بالعمليات المرتبطة بالتحول إلى الديمقراطية، سواء كان ذلك عبارة عن تحول أصيل إلى النظام المؤسسي ودعم للإجراءات الديمقراطية، أو كان دعماً وتجديداً للديمقراطية القائمة بالفعل لمنع الانحدار والتدهور.

يتميز الإطار بالمرونة. ويمكن استخدامه للأنظمة الديمقراطية الحديثة والقديمة على حد سواء، وهو يعكس جميع الخبرات. كما أُعدت الأقسام المنفردة ليكون كل منها وحدة مستقلة للتقييم، وهي مفتوحة للتعديل لتناسب الظروف المحلية.

العناصر المختلفة للتقييم

[٢٨] لابد أن تبدأ عملية تقييم الديمقراطية من خلال التعامل مع كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة وتاريخها، والتي يجب وضعها في الاعتبار، من أجل وضع سياق واضح لفهم طبيعة الشخصية الديمقراطية لتلك الدولة. ولم ندرج هنا قائمة لمعرفة تلك الجوانب السياقية، نظراً للتباين الشديد من بلد لآخر. ويمكن أن يبدأ المُقيّمون بسؤال أنفسهم "ما هي المعلومات الأساسية عن الدولة التي تهم القارئ، حتى يتمكن من الإجابة على أسئلة هذا التقييم؟". وتعد تلك المقدمة فرصة للإجابة

على السؤال: "لماذا نقوم بعمل تقييم، ولماذا الآن بالتحديد؟".

[٢٩] وما أن تتم تلك المهمة التقديمية، حتى ننتقل إلى العمل الأساسي الذي يتمثل في دراسة كل قسم من أقسام الإطار التقييمي. وينقسم الإطار التقييمي في الجزء الثاني إلى أربعة مكونات تحليلية مختلفة أو صفوف: (أ) الأسئلة التقييمية؛ (ب) ما الذي تبحث عنه؛ (ج) المصادر العامة؛ (د) معايير الممارسة الجيدة. وتظهر الأقسام الأربعة في الجدول ١,٣ مثالاً لتلك العناصر المميزة في العمل. فهي تحتاج لأن يتم تمييزها، لأنها تمثل عناصر تحليلية منفصلة لعملية التقييم. وفي ما يلي شرحٌ لكل منها على حدة.

جدول (١,٣): الإطار التقييمي: العناصر الأربعة.

سؤال التقييم	
١,١,١.	ما مدى شمولية الأمة السياسية ومواطنة الدولة لجميع الذين يعيشون على أرضها؟
ما الذي نبحث عنه ؟ (أسئلة معيارية)	
١) القوانين: اختبار القوانين التي تحكم المواطنة والأهلية للانتخابات، والأسلوب والنطاق الزمني لاكتسابها. وأي تمييز بين المواطنة الكلية والجزئية، وبين الرجال والنساء في ما يخص المواطنة.	
٢) الممارسة: اختبار مدى نزاهة تطبيق القوانين في الواقع ومدى حياديتها.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات الخاصة بالإقصاء، والمواطنة من الدرجة الثانية، والتمييز في الحصول على حقوق المواطنة، وهكذا.	

المصادر العامة
مصادر عالمية
منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، <http://www.amnesty.org>
Boyle, K. and Sheen, J., Freedom of Religion and Belief: A World Report (London: Routledge, 1997)
مجموعة الحقوق المدنية، <http://civilrights.org>
تقارير لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولجنة القضاء على التمييز العنصري الخاصة بالدول، <http://www.ohchr.org>
Davies, John and Gurr, Ted Robert (eds), *Preventive Measures: Building Risk Assessment and Crisis Early Warning Systems* (Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1998)
دائرة العلوم السياسية، جامعة كانساس، Kansas Event Data System, <http://web.ku.edu/keds/index.html>

تقرير البنك الدولي، Engendering Development
<http://www.worldbank.org/gender/prr/draft.html>

منظمة فريدوم هاوس، التقرير السنوي،
http://www.freedomhouse.org> Freedom in the World>

مركز مصادرالحكم والتنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، قاعدة البيانات الخاصة بالإقصاء الاجتماعي <http://www.gsdrc.org>

(تابع)

إفريقيا والشرق الأوسط

منظمة أفريكا أكشن، <http://www.africaaction.org>

مركز دراسات الوحدة العربية
<http://www.caus.org.lb/Home/index.php>

(تابع)

الأمريكتان

لجنة الحقوقيين الأنديز <http://www.cajpe.org.pe>

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورجتاون، قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين،
<http://pdba.georgetown.edu>

(تابع)

آسيا

رابطة الإصلاح والديمقراطية في آسيا <http://www.asiademocracy.org>

لجنة حقوق الإنسان في آسيا <http://www.ahrchk.net/index.php>

(تابع)

أوروبا

مشروع آدوم، مصادر عن حماية لغات الأقليات في دول الاتحاد الأوروبي،
<http://www.adum.info/adum>

مواقع حقوق الإنسان في البلقان على الإنترنت، <http://cm.greekhelsinki.gr>

(تابع)

مقاييس الممارسة الجيدة
المقاييس المقترحة للأسئلة المعيارية (١) و (٢)
المقاييس المقترحة للسؤال (١): اتفاقيات الأمم المتحدة حول اللاجئين وعديمي الجنسية:
مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين حول وضع اللاجئين وعديمي الجنسية، الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، نيسان ١٩٥٤
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية تقليل عدد عديمي الجنسية، كانون الأول ١٩٧٥؛ الإعلان عن حق اللجوء الإقليمي، كانون الأول ١٩٦٧
(تابع)

المقاييس المقترحة للسؤال (١) و (٢): اتفاقيات الأمم المتحدة بخصوص الأقليات
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الإعلان العالمي عن التنوع الثقافي ٢٠٠١؛ الإعلان عن مبادئ التعاون الثقافي الدولي، ١٩٦٦؛ الإعلان بشأن العرق والتمييز العنصري، تشرين الثاني١٩٧٨
(تابع)

الشعوب الأصلية
المقاييس الدولية
منظمة العمل الدولية، الاتفاقية الخاصة بالشعوب الأصلية وشعوب القبائل في الدول المستقلة، رقم: ١٦٩، ١٩٩١
مسودة الإعلان عن حقوق الشعوب الأصلية – الأمم المتحدة، ١٩٩٤
(تابع)

المقاييس الإقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في أفريقيا، ٢٠٠٠
منظمة الدول الأمريكية، الإعلان الأمريكي عن حقوق السكان الأصليين، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ إعلان اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان عن حقوق السكان الأصليين، ١٩٩٥

أسئلة التقييم

[٣٠] يشمل العنصر الأول الأسئلة التي تعد بداية لعملية التقييم، وتحدد ما الذي يجب أن نبحث عنه. وكما ذكرنا آنفاً، توجد تلك الأسئلة بصورة منفصلة في بداية الجزء الثاني من الدليل، حتى يسهل الرجوع إليها. وتشترك الأسئلة في أربع خصائص مميزة.

[٣١] السمة الأولى: هي أنها جميعاً تتسم بالمرونة الكافية لتشمل كل القضايا المتعلقة بالموضوع، والتي قد لا يمكن إدراج بعضها بدقة في إطار عام. وننصح أن يبحث المُقيِّم كل سؤال في ضوء السطر الثاني (ما الذي أبحث عنه) للتأكد من إدراج القضية المعينة أو المشكلة في العملية التقييمية.

[٣٢] والسمة الثانية: يتم فيها صياغة الأسئلة التقييمية بصورة مقارنة: ما مدى شمولية...؟ مقدار مساواة...؟ مقدار تمثيل...؟ مقدار حيادية...؟ مقدار مساءلة...؟ مدى فاعلية...؟ وهكذا. ولأن الديمقراطية ليست إجابة على سؤال بنعم أو لا، وليست علاقة توجد أو لا توجد في الدولة، وإنما مسألة درجات- تتعلق بالقدرة على تحقيق المبادئ الديمقراطية وتطبيقها، والقيم الوسيطة في الممارسات الفعلية. وأما ما يمكن اعتباره "درجة جيدة للديمقراطية"، ومفهوم الأصل الذي تتم المقارنة على أساسه، فسنذكر هذا لاحقاً. أما الآن فيكفي التأكيد على أن الديمقراطية هي سلسلة متصلة، وأن الأسئلة التقييمية تُصاغ على شكل مقارنات.

تمت صياغة الأسئلة التقييمية على شكل مقارنات: ما مدى لشمولية...؟ ما مقدارلمساواة...؟ مقدارلتمثيل...؟ مقدار حيادية...؟ مقدار مساءلة...؟ مدى فاعلية...؟ وهي تتضمن حكماً على ما هو أفضل أو أسوأ بلغة الديمقراطية.

[٣٣] أما السمة الثالثة للأسئلة التقييمية، فهي أن كل منها يتناول جانباً من جوانب البحث، أو قيمة وسيطة مختلفة عن غيرها تتعلق بالموضوع محل التقييم. وتراعي وجود دولة قد تحقق إنجازاً في بعض المجالات أفضل من غيرها، أو تكون أفضل من نظيراتها في بعض الجوانب. فليس من الضروري أن تتواجد جميع القيم الديمقراطية أو الممارسات في الوقت نفسه معا. قد ينتج عن النظام الانتخابي هيئة تشريعية عالية المستوى، ولكنها قد لا تقوم بالمساءلة المطلوبة أمام الناخبين. وقد تكون لأصحاب السلطة التشريعية رقابة شديدة على السلطة التنفيذية، ولكن قد تجد السلطة التنفيذية صعوبة بالغة في السير على البرنامج السياسي الذي تم

انتخابهم من أجله. وقد تتمتع الحكومة بالاستجابة العالية للشعب، ولكن قد يكون لبعض القطاعات الشعبية تأثيراً غير عادلٍ على الحكومة. وهكذا. ويسمح الشكل الذي صيغت عليه الأسئلة بالإلمام بكل تلك الفروق، وبالتالي فهو قادر على إخراج نتائج أو أحكام أكثر تعقيداً وتداخلاً.

[٣٤] السمة الرابعة: صيغت الأسئلة بطريقة تجعل الإجابة الأكثر إيجابية، تعني نتيجة أفضل من وجهة النظر الديمقراطية. أي إنها كلها "تشير إلى الاتجاه نفسه" في السلسلة الديمقراطية. وتتضمن كذلك حكماً عما هو أفضل أو أسوأ بالنسبة للديمقراطية. مثل تلك الأحكام قد تم تبريرها بالفعل من خلال المبادئ الأساسية والقيم الوسيطة التي ذكرناها آنفاً. ومن إحدى مزايا هذا الاتجاه الموحد، هو سهولة استخدام الإطار كاستجواب للأغراض التدريبية المبدئية أو للأغراض التعليمية. وقد تم وضع جزء من الأسئلة، على هيئة استبيان على سبيل العينة في الملحق (ب).

ما الذي يجب البحث عنه

[٣٥] يتم أحياناً إغفال السطر الثاني من الإطار من قبل المُقيِّمين، في حين أنه يلعب دوراً هاماً في اكتمال أسئلة البحث، من خلال الإشارة إلى أنواع القضايا التي يشملها السؤال، وتوضيح نوعية البيانات المطلوبة للمساعدة في الإجابة على الأسئلة. وقد تم وضعها وفقاً لترتيب محدد: الوضع القانوني أولاً، ثم مدى فاعلية تطبيق القانون على أرض الواقع، ثم أية مؤشرات سلبية أو إيجابية قد تتعلق بالسؤال. على سبيل المثال، حينما نتناول سؤالاً حول حرية اللجوء، نريد أن نعرف ما هي الحقوق المكفولة وفقاً لقوانين الدولة ودستورها، وما هي القيود القانونية على هذا الإجراء. ثم ينبغي أن نعرف بعد ذلك ما مدى فاعلية تطبيق تلك الحقوق، وكيف يتم تفسير القيود المفروضة على اللاجئين، ومن الذي يقرر ذلك. ثم يبقى أخيراً دراسة البيانات المتعلقة بالاجتماعات أو التجمعات التي رفض التصريح لها ، أو إقصاءفضها رسمياً أو بصورة غير رسميةً، وأثرها على مستويات العنف، والإصابات، أو حالات الوفاة، وهكذا؛ ثم تقييم تلك الحوادث وأهميتها مقارنة بتلك التي تم السماح لها بدون اعتراض. وتوجد مع الأسف العديد من القوانين أو الدساتير في العديد من الدول، تحتوي كلها على قواعد آمنة وممتازة، ولكنها في حقيقة الأمر لا تتعدى مجرد كونها حبراً على ورق. فهناك فجوة كبيرة بين الحماية التي يكفلها القانون، والتطبيق الفعلي لمثل تلك القوانين. وتسمح قائمة البيانات المقترحة في القسم الثاني، أن تسير عملية التقييم بنظام موحد، بعيداً عن الأوضاع القانونية أو الدستورية الرسمية، واختبار مدى التفاعل الذي تتمتع به الحكومة فعلاً في الحياة اليومية للمواطنين.

المصادر العامة

[٣٦] يوفر القسم الثالث قائمة من المصادر المقترحة للبيانات المطلوبة للقسم الثاني. وفي هذا المجال، من الضروري تسجيل أول المحاذير العديدة المتعلقة بإطارنا التقييمي. فأفضل المصادر وأكثرها فائدة لكل سؤال، هي التي صدرت في الدولة محل البحث–الإحصائيات الحكومية، أو استطلاعات الرأي، أو تحقيقات المنظمات غير الحكومية، أو التحليلات الأكاديمية، وهكذا. وعمل قائمة بكل ذلك لكل دولة من دول العالم، سيكون ضربا من المستحيل. ولذلك قمنا بتفصيل تلك المصادر التي تحتوي على المعلومات المتعلقة إما بمعظم دول المنطقة، أو بمعظم دول العالم كله. ومع أن ذلك يحتاج إلى التحديث المستمر، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مراجع مفيدة، ولا ندعي هنا أنها بديل عن المصادر المحلية في الدولة، أو أنها، بالضرورة، الأولى بالاعتماد عليها، حتى وإن أتت من منظمات مرموقة. فالغالبية العظمى من تلك المنظمات لها قواعدها الخاصة، والتي عادة ما تكون غربية، ولذا يجب التعامل معها ببعض الحيطة. ويرغب معظم القائمين على عملية التقييم في استخدام البيانات المتاحة للعامة. ويعد التأكد من صلاحيتها هو جزء مهم للغاية من عملية التقييم، وضروري من أجل مشروعيتها.

مقاييس الممارسة الجيدة

[٣٧] يتعلق الصف الأخير بمقاييس الممارسة الجيدة. وهنا يوجد بعض التحفظات الأكثر أهمية، فمسألة المقاييس المناسبة التي يتم قياس أداء كل دولة بها، قد تكون محل اعتراض، ولابد أن يقرر المُقيِّمون ذلك في كل دولة يتم تقييمها. على أي أساس يمكننا الحكم على جودة أحد مقاييس الأداء في ما يخص أحد بنود التقييم؟ من سيكون الطرف الآخر الذي نعقد معه المقارنة من أجل تحديد ذلك؟ هل هي فترة زمنية في تاريخ بلدنا، أم المستوى الذي استطاعت دول أخرى في نفس الظروف الوصول إليه، أو هل هي مقاييس دولية تتعدى كل هذا؟ لقد اجتهدنا لنضع في هذا الصف، أفضل المقاييس الدولية التي يمكننا تجميعها، وأمثلة على مقاييس الممارسة الجيدة، لتكون بمثابة مرجع. ولكننا مع هذا لا نريد أن تكون هي المرجع الأول والوحيد أو الأنسب لمن يعقد المقارنات في أي دولة يتم تقييمها. ولدعم هذا النقاش، وضعنا مجموعة من مجالات المقارنة الكاملة في الجدول رقم ١,٤، مع المنطق الخاص بكل بند، إضافة إلى بعض الصعوبات المنهجية المتعلقة به. ونرى أن مراجعة سريعة لهذا الجدول قد تكون مفيدة الآن.

ما هي المقاييس المناسبة التي يتم على أساسها تقييم أداء الدولة؟ هذا شيء يقرره القائمون على عملية التقييم من الدولة نفسها. ما الذي يمكن أن نعتبره مقياساً جيداً للأداء بالنسبة لكل بند من بنود التقييم؟ من الذي يصلح لأن نقارن أنفسنا به لتحديد ذلك؟ هل هي فترة من الفترات التاريخية السابقة لبلدنا؟ أم هو المستوى الذي وصلت إليه إحدى الدول التي لها نفس ظروفنا؟ أم هي مجموعة من المقاييس الدولية بعيداً عن هذا وذاك

[٣٨] أولاً هناك المقاييس التي يتم وضعها محليا. وتتمتع هذه بالحظ الأوفر من الشرعية المحلية. ويمكن أن تكون عبارة عن فترة سابقة من تاريخ الدولة الحديث، والتي بدأ عندها التقدم (أو التراجع). أو يمكن تحديدها على أساس التوقعات الشعبية حول مقاييس الأداء الديمقراطي، والتي يمكن الحصول عليها من بيانات الاستقصاءات، أو تقارير الفقر، أو استقصاءات التخطيط المعتمدة على سيناريوهات محددة. أو يمكن استخدام الأهداف الخاصة بالحكومة لتنفيذ سياستها أو خدماتها كمرجع، أو يمكن إعداد مقاييس تجمع من المصادر الثلاثة السابقة.

جدول (١,٤): مقارنات ممكنة لوضع المعيار

	المقارنة	المنطق	الصعوبات المنهجية
أ. علامات الأداء المُنتجة داخلياً	تاريخ الدولة	من الضروري أن يوضع تصورٌ لقدرة الدولة على التقدم، أو للأخطار التي يمكن أن تؤدي إلى التدهور.	ما هي النقطة التي يصلح اتخاذها كنقطة انطلاق في تاريخ الدول ؟ ولماذا؟
	التوقعات العامة للأداء	في الديمقراطية يقدم الناس المقياس المناسب لما يجب توقعه من الحكومة.	كيفية تحديد التوقعات العامة. واحتمالية التوقعات السلبية
	الأهداف التي وضعتها الحكومة	لابد أن يتم تقييم الحكومات على أساس مزاعمها المتعلقة بالأداء.	تهتم الحكومات بوضع سقف منخفض للأهداف حتى يسهل تحقيقها.

ب. المقاييس المستمدة من الخارج	دول المقارنة	يمكن أن تكون المقارنة مع دول أخرى مقياساً مفيداً للأداء، ومؤشراً للممارسة الجيدة خاصة إذا:	قد تؤدي البيانات الموحدة التي يتم الحصول عليها واختلاف السياق إلى أن تكون المقارنات التي تُعقد بين الدول غير صالحة. وقد لا تتمتع مثل هذه المقارنات بدرجة كبيرة من الشرعية داخلياً.
	إقليمي	كانت الدولتان متجاورتين أو متشابهتين ثقافياً.	
	الترتيب الاقتصادي	أن يكونا على المستوى نفسه من التنمية الاقتصادية	
	زمن التحول الديمقراطي	فترات زمنية متساوية ابتداء من حقبة الحكم المستبد	
	الحجم/التنوع	يواجهان المشكلات أو الفرص نفسها المتعلقة بالحجم أو التنوع	
	الممارسة الجيدة	يعتبران أمثلة على الممارسة الجيدة التي تؤتي ثمارها.	
	المقاييس الدولية	تمتلك جهات مثل الأمم المتحدة شرعية واسعة النطاق، ولديها الخبرة الكافية حول مقاييس الأوضاع الاستبدادية في مجالات متعددة.	ليست كل الكيانات الدولية لها السلطة نفسها، كما أن المقاييس الدولية لا تتمتع كلها بنفس المقدار من الشهرة.

[٣٩] يمكن استخلاص **المقاييس الخارجية** من خلال عقد المقارنات مع الدول المتشابهة، سواء إقليمياً أو اقتصادياً أو من حيث الحجم أو من حيث عمر الديمقراطية فيها. وقد يعتمد التقييم على مقاييس الممارسة الجيدة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية، أو كما وضعتها الهيئات المعنية مثل الاتحاد البرلماني الدولي. ولقد جمعنا المقاييس الدولية في الصف الرابع، لأنها الوحيدة التي يمكن تعميمها، ولكننا نؤكد أنها مجرد جزء من القاعدة الممكنة لوضع المعايير.

[٤٠] قد يختار المُقيِّمون عددا من المقاييس المختلفة للتقييم، أو قد يستخدمون معايير أخرى من أقسام أخرى يشملها الإطار. وبالتالي فاختيار الأهداف التي تضعها الحكومة، قد تكون مناسبة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع السماح

للتوقعات العامة حول الأداء، بتشكيل المعايير المتعلقة بالعدالة أو سلوك النواب المنتخبين. فهذه مسألة ترجع إلى الدولة نفسها. ومع هذا فهناك نقطتان مهمتان لابد من توضيحهما.

يختار المُقيِّمون عدداً من المقاييس التقييمية، أو يستخدمون بعضاً من المقاييس الموجودة في أقسام أخرى يتضمنها الإطار التقييمي

[٤١] النقطة الأولى هي الغرض من التقييم: وهو تحديد نقاط القوة والضعف، ومتابعة التقدم، إضافة إلى تحديد أهم ما يحتاج إلى تحسين. إن تلقي الأخبار السيئة باستمرار، قد يؤدي إلى الضعف والتخاذل. لذا فمن الضروري تحديد نقطة ما في ماضي الدولة، يمكن من خلالها تسجيل التقدم ومتابعته، مع تحديد علامة في المستقبل، أو معيار محدد، لبيان الأمور التي تحتاج إلى إنجاز. فالأمر يشبه الرياضي الذي يلجأ إلى الأرقام أو الإنجازات التي استطاع إحرازها في السابق، لقياس مستوى أدائه الحالي. وبالنسبة للدولة، هناك المعايير الدولية أو المحلية التي تمثل الهدف الذي تسعى لتحقيقه. ويمكن أن يضم تقييم الديمقراطية علامات لكلا المعيارين.

[٤٢] والنقطة الثانية هي أننا إذا شرعنا في تقييم للديمقراطية لا يمكن أن نتجنب اتخاذ وضع معين يتفق مع العلامات أو المعايير الدولية. والوضع الذي سنتخذه هو المسؤول عن تحديد البيانات التي نبحث عنها للإجابة على أحد الأسئلة، وكيفية تقديمها. ولن يعفينا مبدأ "لندع الحقائق تتحدث عن نفسها" من استصدار حكم، حتى وإن لم يكن ذلك ممكناً إلا ضمناً. وبالتالي، إذا كان السؤال متعلق بإمكانية اطلاع العامة على معلومات حكومية، إذن فالأمثلة التي نضربها للمعلومات السرية الحكومية تعتمد على مفهوم مسبق لدينا حول ما يعد استثناءً شرعياً للمعلومات التي لابد من الإفصاح عنها (لحماية الخصوصية، والرأي، والأمن العام، أو السرية التجارية)، والتي لا ينطبق عليها ذلك – على سبيل المثال: إذا كانت الحكومة تتلاعب بمثل هذا النوع من المعلومات لتخفي بيانات لابد من الإفصاح عنها.

لا يمكننا تجنب اتخاذ موقف معين متعلق بالمعايير أو علامات الأداء، إذا كنا بصدد عمل تقييم للديمقراطية.

متابعة سير التقييم

[٤٣] يهدف هذا القسم إلى استكشاف عملية التقييم نفسها، وتحديد أنواع الاختيارات التي لابد من إجرائها في كل مرحلة. إن الافتراضات الأساسية التي ترشدنا، هي أن الغرض الأساسي - وهو بلا شك الوحيد- لعمل مثل هذا التقييم هو المشاركة في الحياة العامة، ورفع الوعي لدى الشعب. وإن أفضل من يقوم بعملية التقييم هم أفراد الشعب أنفسهم.

إضفاء الشرعية على التقييم

[٤٤] لابد أن تكون نقطة البداية اجتماعا لمجموعة من الناس المقتنعين بفكرة تقييم الديمقراطية في بلادهم، وقد يتولى بعضهم إجراء عملية التقييم نفسها. ونُطلق على تلك المجموعة "المجموعة المُحركة"، والتي ستتولى مسؤولية توفير التمويل اللازم للمشروع و متابعة تنفيذه. وستحتاج تلك المجموعة في بادئ الأمر، إلى الاستعانة بكيانات أكبر تمثل المجتمع المدني بطوائفه المختلفة، وقد يشمل ذلك بعض الأفراد المتحمسين للفكرة من الحكومة والقطاع العام. ويُنتظر من هؤلاء مناقشة القضايا التي ستعمل على توجيه جهود التقييم في الاتجاه الصحيح، والمساعدة في إطلاق المشروع منذ البداية، ومناقشة النتائج الأولية، واقتراح التحسينات اللازمة، وعمل الترتيبات الضرورية، ليحقق هذا التقييم أكبر انتشار ممكن. فكلما كان هذا الكيان أكثر تمثيلاً للشرائح المختلفة في الدولة، زادت شرعية نتائج التقييم الذي يُجرى، وزادت فرص تأثيره على الرأي العام، والسياسة العامة نفسها. ويمكن تحديد أعضاء هذه المجموعة الرئيسيين وجمعهم منذ الاجتماع الأول، ليكونوا بمثابة جهة استشارية تقدم النصائح اللازمة خلال عملية التقييم.

يحتاج القائمون على عملية التقييم في بادئ الأمر، إلى كيانات أكبر تمثل المجتمع المدني بطوائفه المختلفة. وقد يشمل ذلك بعض الأفراد المشجعين للفكرة من الحكومة والقطاع العام. ويُنتظر من هؤلاء مناقشة القضايا التي ستعمل على توجيه جهود التقييم في الاتجاه الصحيح، والمساعدة في إطلاق المشروع منذ البداية، ومناقشة النتائج الأولية، واقتراح التحسينات اللازمة، وعمل الترتيبات الضرورية ليحقق هذا التقييم أكبر انتشار ممكن. فكلما كان هذا الكيان أكثر تمثيلاً للشرائح المختلفة في الدولة، زادت شرعية نتائج التقييم الذي يُجرى، وزادت فرص تأثيره على الرأي العام والسياسة العامة نفسها.

[٤٥] يستحق الأمر إعطاء المزيد من الاهتمام لكيفية دعم شرعية تقييم الديمقراطية. ذلك أن الشروع في مثل هذا التقييم، يقتضي بالضرورة إصدار أحكام أو تقديرات (حتى وإن كانت تلك الأحكام إيجابية أو انتقادية). فالسؤال الطبيعي هو: "من الذي فوضك للقيام بمثل هذا العمل؟". فأي شخص يشعر بأنه متهم، أو محل اعتراض نتيجة لما أسفرت عنه نتائج التقييم، سيبدأ في التشكيك في المصداقية التي يتمتع بها المُقيِّمون، زاعماً أن لديهم "مآرب أخرى"، أو أنهم يمثلون مجموعة صغيرة لا تتأثر بسياسة الدولة أو تعارضها. وعلى العكس، إذا كان التقييم متهاوناً أكثر من اللازم مع نقاط الضعف، فحينئذ قد يُتهم المُقيِّمون بأنهم موالون للحكومة. ومن هنا كانت الشرعية أمراً ضرورياً لنجاح هذا المشروع.

[٤٦] ويمكن تحديد طريقتين لزيادة شرعية التقييم، وهما ضروريتان.

تعد شرعية القائمين على عملية التقييم من القضايا الهامة. فأي شخص يشعر بأنه متهم أم محل اعتراض نتيجة لما أسفرت عنه نتائج التقييم، سيبدأ في التشكيك في مدى المصداقية التي يتمتع بها المُقيِّمون، أو قد يتهمهم البعض بأنهم موالون للحكومة والنظام الحاكم. فمن الضروري إذن اختيار مُقيِّمين يتمتعون بقدر من الاحتراف والموضوعية فوق مستوى الشبهات؛ ولابد من وجود قاعدة اجتماعية وسياسية عريضة للتقييم.

[٤٧] الأولى هي **المِهنية**: لابد أن يكون المشروع منهجياً ودقيقاً، وأن يسير وفقاً لأعلى المقاييس الموجودة والمتاحة، فيما يتعلق بنوعية البيانات المستخدمة، والتحقق من المصادر، وهكذا. ومن هذا المنطلق، من الضروري مراعاة أن يتم اختيار مُقيِّمين لديهم من الموضوعية والاحتراف والمهنية ما لا يرقى إليه الشك. وكذلك من المهم وجود قدر من المعرفة المقارنة حول الممارسات الجيدة وغير الجيدة للحكومة الديمقراطية في الجوانب المختلفة. وتظهر في هذه النقطة تحديداً قيمة مشاركة الخبراء الدوليين أو الخارجيين في مثل هذه التقييمات، وذلك لإضفاء الشرعية الاحترافية والمهنية للعمل ككل.

[٤٨] والشكل الثاني للشرعية المطلوبة هو الشرعية **السياسية**: لابد أن يكون للتقييم قاعدة اجتماعية وسياسية عريضة، من خلال كيان استشاري أوسع، والذي لابد من الرجوع إليه لطلب النصيحة حول أي جدل محتمل بخصوص نقاط التركيز، أو الأولويات، أو الخصائص المميزة للتقييم، وللتعليق على النتائج في النهاية. ولابد أن يكون هذا الكيان ممثلاً للشرائح المختلفة إلى أكبر حد ممكن. وبالتالي لابد من

اختيار الأعضاء بعناية، ليكونوا نواباً عن أصحاب المصلحة المحتملين، مع التمتع ببعض المرونة. ينبغي أن يكون الكيان الاستشاري ممثلاً أيضاً للطوائف الاجتماعية: بحسب النوع الاجتماعي، والعرق، وغيرها؛ وكذلك الاتجاهات السياسية بوجهات نظرها المتباينة. وقد يكون للأشخاص المعروفين على مستوى الدولة باستقلالية الرأي قيمة كبيرة في هذا السياق، وذلك لضمان موضوعية عملية التقييم.

[٤٩] من النقاط الأساسية أن تقوم كل مجموعة من المُقيِّمين، مهما كانت مؤهلاتهم، بإشراك العامة وكل الأحزاب المهتمة بالأمر بقدر الإمكان، في الاستفسارات والمداولات منذ البداية، والقيام بعملية التقييم بشفافية تامة. وهناك عدد من المزايا التي تنتج عن اللجوء المبكر للشفافية والشمولية في المشروع. منها أن إشراك وتدقيق العامة بشكل مستمر، سيعمل على توسيع نطاق المجالات والقضايا محل البحث، وزيادة المعلومات الواردة إلى القائمين على عملية التقييم، وتقليل مخاطر عدم الحيادية أو الاتهام بالانحياز لجهة معينة. ومنها أيضاً: أن إشراك العامة في المشروع وتعريفهم به، يؤدي إلى اتساع "ملكية" المشروع خارج نطاق القائمين عليه. وأخيراً، كلما بدأت عملية جمع المعلومات والاستشارات بصورة مبكرةً، كانت عملية نشر النتائج الأخيرة أكثر فاعلية، وزاد استعداد الناس للتعامل معها بجدية أكثر.

ينبغي على كل من المُقيِّمين، مهما كانوا مؤهلين، إشراك العامة وكل الأحزاب المهتمة بالأمر بقدر الإمكان. وإن إشراك العامة في المشروع وتعريفهم به، يقلل مخاطر عدم الحيادية، أو الاتهام بالانحياز لجهة معينة، وتتسع "ملكية" المشروع خارج نطاق القائمين عليه.

[٥٠] وتنحصر الوسائل التي يمكن من خلالها إشراك قطاع عريض من العامة في المشروع في: مجموعات البحث، وورش العمل الاستشارية، والاستطلاعات التداولية. وتُفيد مجموعات البحث في عرض الأفكار والخبرات الخاصة بالمجموعات المختلفة، أو الأقليات الموجودة في المجتمع الأكبر، علاوة على جمع الآراء الخاصة بقضايا معينة. وقد استخدمت الدراسة التي أُجريت في جنوب آسيا استطلاعات الرأي بكثرة في الشعوب الخمس التي تم تقيمها هناك، إلى جانب الحوار والدراسة الخاصة (انظر المربع ١,١). وفي المملكة المتحدة، قامت هيئة مراقبة الأداء الديمقراطي بعمل سلسلة من الاستطلاعات حول القضايا الديمقراطية، مدعومة في ذلك بالثقة الكبيرة في تشكيل وتفسير الأسئلة المطروحة. وفي أيرلندة تم عمل مسح لموقف الرأي العام من الديمقراطية وسيادة القانون في بداية المشروع، وأدت النتائج المميزة إلى

عمل قدر لا بأس به من الدعاية لإطلاقه. وتُضفي مثل تلك المبادرات، إذا أمكن توفير التمويل اللازم لها، قدرا كبيرا من الشرعية على عملية تقييم الديمقراطية، وتجعل النتائج أكثر دقة. ويمكن أيضاً استخدام الاستطلاعات الموجودة حالياً، ولكن مع الانتباه إلى الافتراضات الداخلية للمستطلعين، أو أي انحياز محتمل في طريقة وضع الأسئلة، وحجم العينة، والأسئلة المتشابهة.

المراحل الأساسية لعملية التقييم

[٥١] حان الوقت للانتقال الآن إلى عملية التقييم نفسها، واستكشاف ما تحتوي عليه بصورة مستفيضة. ولقد اخترنا في الجزء التالي ثلاثة أقسام للتحليل: (أ) القرارات الأولية التي ستحدد اتجاه التقييم، والتي قد تحدد أيضاً جدول الأعمال لورشة العمل الاستشارية؛ (ب) عملية جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها، والتي تمثل جوهر عملية التقييم؛ (ج) عقد ورشة عمل وطنية لمراجعة التقرير والنتائج المتوقعة منه.

القرارات التمهيدية لعملية التقييم

[٥٢] يوضح الشكل رقم ١,١. البرنامج المتعلق بالقضايا التي يجب مناقشتها، والقرارات الواجب اتخاذها، في مرحلة مبكرة من عملية التقييم. ويمكننا القول بأنها ورشة عمل توجيهية مع مجموعة استشارية. هناك تداخل وارتباط بين كثير من مسائل الممارسة، مثل القرارات المتعلقة بإحدى القضايا، والتي قد تعرقل في نفس الوقت أو تكمل اختيارات مرتبطة بقضية أخرى. والواضح أنه إذا كانت الموارد المالية المخصصة للمشروع متواضعة، ولم يكن هناك سبيل لتوفير موارد إضافية، سيظهر تأثير ذلك خلال عملية اتخاذ القرارات. ولقد قمنا بتقسيم القضايا بصورة منفصلة، وترتيبها بصورة منطقية متتابعة، فيما يسمى "بشجرة القرارات"، لتكون دليلاً إرشادياً. وسنناقش كل مسألة بإيجاز في الصفحات التالية.

مربع (١,١.):

التعبئة لطريقة العمل التعددية: مشروع تقييم الديمقراطية في جنوب آسيا

تعمد القائمون على عملية تقييم الديمقراطية في جنوب آسيا، تبني إستراتيجية تعتمد على تعدد المناهج. ليس لأن الهدف كان عمل دراسة مقارنة للديمقراطية في خمس دول – بنجلاديش، والهند، ونيبال، وباكستان، وسريلانكا – والتي كانت في مراحل مختلفة من التطور الديمقراطي، وإنما كان ذلك أيضاً بسبب الاعتقاد الراسخ، أن المنهج الأحادي سيعطي صورة جزئية للوضع الحقيقي فقط، وقراءة سطحية لحقيقة معقدة. فالمنظور الأحادي يتسم بالقصور.

كانت نقطة البداية المعرفية للدراسة تفترض أنه لابد أن نلجأ إلى الاتجاهين الكمي والكيفي في الوقت نفسه، لنحصل على نتيجة أكثر شمولية للديمقراطية القائمة في جنوب آسيا. ويكمن التحدي هنا في كيفية دمج نتائج الاتجاهات المختلفة لتقديم قصة مترابطة. وقد واجهتنا بعض الصعوبات هنا. فلقد تبنت الدراسة أربعة مسارات بحثية: (أ) عمل مسح للقطاعات المختلفة؛ (ب) الحوار؛ (ج) التقييمات النوعية المشابهة لإطار تقييم الديمقراطية؛ (د) الدراسات الخاصة. وقد ألقى كل مسار الضوء على شريحة مختلفة من الحقيقة السياسية.

اتجه المسح المتعدد القطاعات لاتجاهات المواطنين حول القضايا السياسية في جنوب آسيا، وكان المسار الرئيس في التحقيق في آراء المواطنين حول عدد من القضايا، مثل معنى الديمقراطية، والثقة في المؤسسات، ومستويات النشاط، والأمن، وهكذا. وقد نتج عنه مجموعة ضخمة من البيانات، التي تعكس المواقف المتباينة والأفكار الخاصة بقطاعات مختلفة من الشعب، حول الديمقراطية في جنوب آسيا.

حاول مسار الحوار استنباط آراء الناس من خلال منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية، حول تفعيل الديمقراطية في جنوب آسيا. وبما أن الوضع يفرض على هؤلاء الناشطين القيام بحملات توعية وتعبئة الجماهير، فلديهم وجهات نظر مختلفة حول الرقابة على السلطة وحكم الشعب. وتلك الآراء ضرورية لاكتمال الصورة المأخوذة من المسح المقطعي السابق. ويُعطي الحوار قراءة متشائمة إلى حد كبير لمسألة تفعيل الديمقراطية (انظر التعليقات في المربع رقم ٣,١).

اعتمد التقييم النوعي على الإطار الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حيث طُلب من الخبراء الإجابة على الأسئلة المطروحة عليهم.

ثم اتبعنا المنهجية نفسها لإطار تقييم الديمقراطية.

أما الدراسات الخاصة، فكان الغرض منها هو إضفاء مزيد من العمق على بعض الجوانب لقضية تفعيل الديمقراطية في جنوب آسيا، وخاصة تلك التي تعد "من الحقائق غير المناسبة". ونشير بذلك إلى الألغاز والمتناقضات التي تظهر حينما تحاول كل دولة تطويع الديمقراطية، وتكييف الدولة نفسها مع مبادئ الديمقراطية. وتمثل تلك الدراسات المستفيضة تحديات نظرية – "حقائق غير مناسبة" – للمناقشات العالمية حول الديمقراطية، حيث أن الأمر غير واضح، فيما إذا كانت تمثل خطوة للتقدم أم التراجع على طريق ترسيخ أسس الديمقراطية.

شكل (١,١): القرارات التمهيدية للتقييم

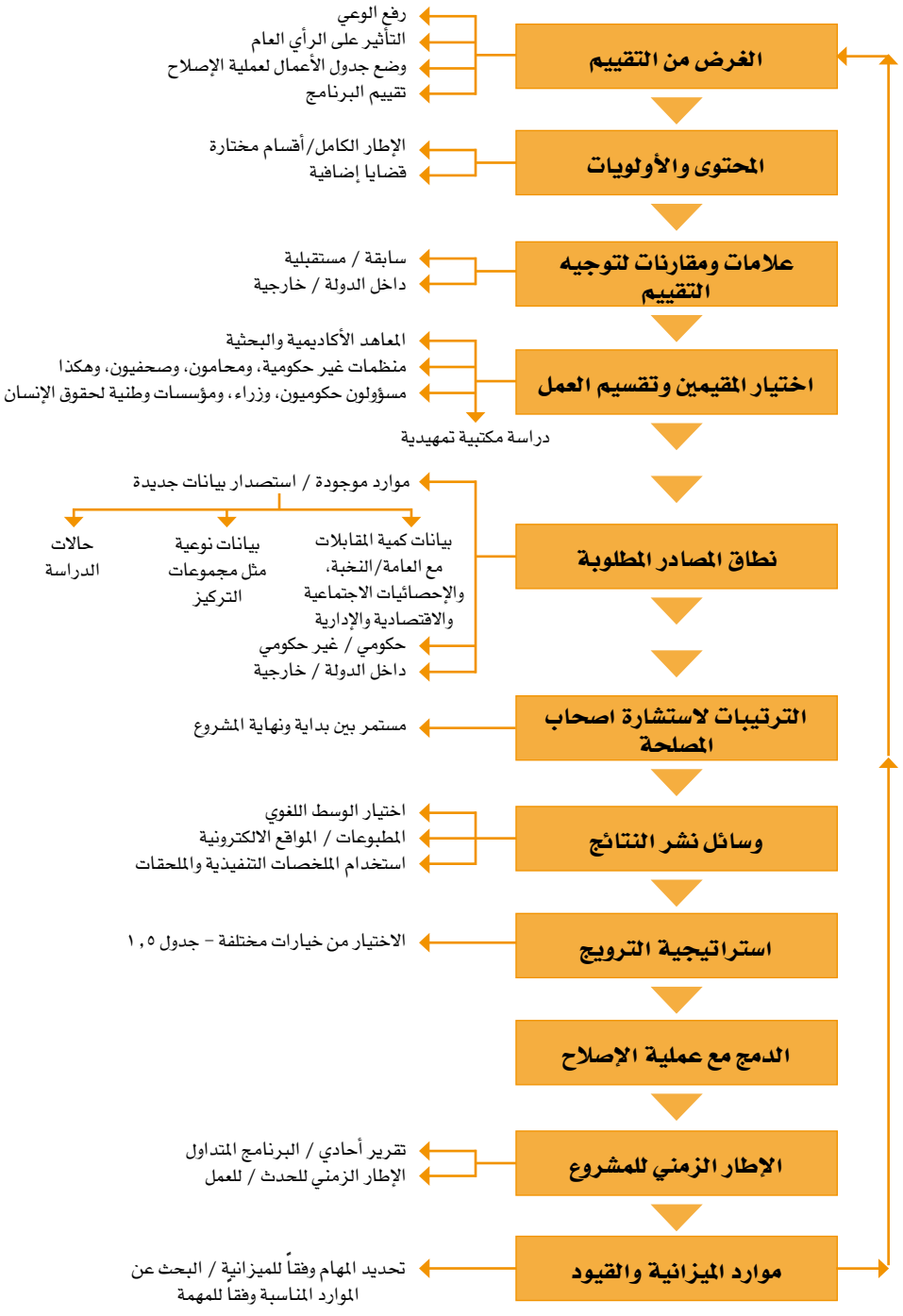

(أ) الغرض من التقييم

[٥٣] إن الخيارات المُدرجة هنا لا يستبعد بعضها بعضاً، حيث يمكن ببساطة عمل جدول أعمال أو برنامج تقييم لهدف أكبر، وهو التأثير على الرأي العام بخصوص تفعيل الديمقراطية في الدولة. إلا أنه من الضروري في البداية أن نصل إلى تصور واضح ومتفق عليه للأهداف الأساسية للتقييم، لأن ذلك من شأنه أن يجعل الصورة أكثر وضوحاً للجمهور، وخاصة الجهات التي يمكن أن تمدنا بالتمويل. وتلعب القرارات هنا دوراً في تشكيل ما يلي من خطوات. وخاصة أن الإطار الزمني للمشروع يعتمد على هدفه المحدد. وبالتالي قد يكون الهدف الأوسع للتأثير على الرأي العام حول الديمقراطية في الدولة، هو إدخال المطبوعات التي تحتوي على النتائج في المنافسات الانتخابية، أو في أية مناسبة وطنية أخرى يمكن أن يشارك فيها التقييم. وبالنسبة للأهداف التي تُعنى بشكل أكثر دقة بالإصلاح، لا بد أن يركز التقييم كثيراً على عملية الإصلاح الدستوري، مع وضع جدول زمني لمعرفة آراء الشعب. وقد يشمل تقييم الإصلاحات التي لا يزال العمل فيها جارياً، التعامل مع جدول زمني يتم تعديله بعد أن تم الاتفاق عليه سابقاً بصورة رسمية.

[٥٤] وتقدم هذه الأمثلة نماذج مقترحه فقط. والمهم هو ملاحظة العلاقة التكاملية بين الغرض من التقييم ومحتواه، وأسلوبه وتوقيت النشر. ومن النقاط الأخرى التي يمكن الاهتمام بها هنا هو جدول الأعمال المحتمل لعملية الإصلاح، فمن الأفضل استخدام تقييم الديمقراطية لتحديد أولويات الإصلاح، أو لتوضيح مبادئ توجيه عملية الإصلاح، بدلاً من اللجوء إلى اقتراحات دقيقة أو نماذج للتغيير. أما مساوئ الاختيار الثاني فهي أن ينظر لعملية التقييم برمتها على أنها غير واقعية من قبل من لايتفقون مع الاقتراحات المحددة للإصلاح الذي تم، حتى وإن تعاطفوا من ناحية أخرى مع الهدف الأكبر لها. وقد يلفت التقييم على سبيل المثال، الانتباه إلى نقاط القصور في نظام الفائز الأول الانتخابي، من وجهة النظر الديمقراطية في سياق دولة معينة. ولكن الأمر لابد وأن يتوقف هنا، ولا يمتد إلى اقتراح بدائل أخرى قد تكون أكثر إثارة للجدل، لأن لجميع الأنظمة الانتخابية عيوبها. قد تكون الاقتراحات المحددة للإصلاح جدولاً مكملاً للأعمال البحثية، ولكن يجب إقصاءها من التقييم نفسه (انظر قسم: "من التقييم إلى الإصلاح" في الأسفل، الفقرات ١١٠-١١).

(ب) محتوى التقييم وأولوياته

[٥٥] لقد اعترفنا من قبل، أن الإطار التقييمي الذي نقدمه هنا يتسم بكثرة التفاصيل، وقد يبدو للوهلة الأولى محبطاً بسبب كبر حجمه. وتكمن مميزاته في كونه كاملاً،

ويتبع أسلوباً يمكن من خلاله تتبع كل جوانب الحياة الديمقراطية في الدولة في سياق واحد. ومن المميزات أيضاً، إمكانية تواجد الخبرات المطلوبة والمعلومات الضرورية للإجابة على الأسئلة في الدولة نفسها، وتكمن المشكلة في تحديد وجمع كل ذلك مع بعضه. وبالتالي لابد من وجود خبير قانوني يستطيع الوصول إلى البيانات المتعلقة بالجزء الخاص بسيادة القانون، ومحامي حقوق الإنسان للقسم الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومحلل انتخابي للقسم الخاص بحرية ونزاهة الانتخابات، وهكذا. ومن هنا يظهر أن المهمة التي كانت تبدو صعبة في بادئ الأمر، يمكن أن نتعامل معها بمجرد أن نقوم بتفكيكها إلى مكوناتها الرئيسة. وهو ما فعله معهد البحوث الاجتماعية والسياسية المتقدمة في تقييمه في لاتفيا Latvia . ولكن في النهاية إعادة جمع ذلك كله مرة أخرى مهمة صعبة ومعقدة.

[٥٦] من واقع خبرة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال الإطار التقييمي الذي طورته مع خبراء من دول مختلفة، يتضح أن مجموعة مكونة من ٣ أو ٤ أشخاص من ذوي الخبرات المختلفة ويعملون بمساعدة بحثية، تحتاج إلى ٦ أشهر على الأقل، لاستكمال التقييم التمهيدي الذي يغطي الإطار بالكامل. ولكن هذا يشمل استخدام البيانات والموارد الموجودة بالفعل، كما يعني أن هناك بعض الأسئلة التي سوف تحظى بإجابة كاملة أكثر من غيرها. فاستصدار بيانات حديثة مثلاً من خلال استطلاعات الرأي، أو من خلال وضع علامات أداء تشاورية مميزة مع مجموعات المستهلكين، أو من خلال أشكال بحثية أخرى، كل هذا سيستهلك الكثير من الوقت والمال. فالاعتماد الأكبر إذن يكون على مدى عمق القضايا التي يتم دراستها.

تحتاج مجموعة مكونة من ٣ أو ٤ أشخاص بخبرات مختلفة ومساعدة بحثية، إلى فترة ٦ أشهر على الأقل، لاستكمال التقييم التمهيدي الذي يغطي الإطار بالكامل. إن استصدار بيانات حديثة من خلال علامات الأداء التشاورية مع مجموعات المستهلكين، أو أي شكل آخر من أشكال البحث سيكون مُكلفاً ومستهلكاً للوقت بشكل كبير

[٥٧] إذا ثبت أن هناك عجزاً في الموارد والوقت اللازم لإتمام التقييم بالكامل، فسيكون هناك عدة احتمالات، وتعتمد كلها على **اختيار من نوع ما**. إحداها هو اختيار القضايا أو الأقسام الأكثر أهمية بالنسبة لعامة الشعب والساحة السياسية، والتركيز عليها. ومن الضروري إذا تم إتباع هذا المنهج، أن يتم الاختيار بشكل واضح، وفي سياق الإطار العام، حتى نتمكن من معرفة سير اتجاه التقييم في سياق

الحياة الديمقراطية في الدولة. وإذا فُقد الترابط بين التقييم والسياق لأي سبب، فهناك خطر أن يخرج التقييم أحادي الجانب أو غير مكتمل. لذا فمن الضروري أن نضع في اعتبارنا، أن من أغراض تقييم الديمقراطية هو إبراز مجموعة القضايا التي طالما أغفلها الرأي العام.

[٥٨] أما الإستراتيجية الثانية، فهي "البرنامج المتجدد"، مع اختيار بعض القضايا والأقسام المختلفة بالتتابع، وفق ما تسمح به الموارد والوقت. وهذا هو المنهج الذي اتبعته منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي في المملكة المتحدة والفلبين. بدأت المنظمة في المملكة المتحدة بالتحقق من حالة حقوق المواطنين، قبل المُضي في التحقيق في عمل المؤسسات السياسية المركزية في الدولة، مع نشر نتائج كل منها في مجلدات منفصلة. وقد تم إكمال هذه الدراسات الضخمة بمطبوعات مؤقتة من أبحاث أصلية حول قضايا أكثر تحديدا ومتعلقة بمسألة الإصلاح، مما ساعد على نشر عملية المراقبة بين الناس قبل استكمال باقي الدراسات. وتم في الفلبين تخصيص تمويل بسيط لتنفيذ كل من الركائزالأربعة للإطار التقييمي على حدة، وبعد ذلك أمكن استكمال الإطار بالكامل على مدار فترة زمنية أطول.

[٥٩] وقد تم بناء التقييم في أستراليا على سلسلة من المشروعات البحثية حول القضايا التي تعدالأهم بالنسبة للديمقراطية في الدولة، ومنها التمويل السياسي، وتمثيل الأقليات، ومدى خدمة الديمقراطية لقضايا المرأة، وغيرها من القضايا.

إذا ثبت وجود عجزٍ في الموارد والوقت اللازمين لإتمام التقييم بصورة كاملة، يمكن التركيز على القضايا والأقسام الأكثر بروزاً وارتباطاً بالمصلحة العامة والجوانب السياسية، أو يتم تنفيذ الإطار التقييمي على مراحل متتابعة.

[٦٠] إذا تم تبني أي من هذه المقاربات، لا بد من مراعاة أن يكون الخيار متوافقا مع الغرض المحدد له، والإطار الزمني المقترح، والتأثير المنتظر للتقييم. وستعتمد تلك الأهداف بطبيعة الحال على الاعتبارات الخاصة بالدولة، والتي يصعُب تعميمها هنا. وبالطريقة نفسها، قد يكون هناك قضايا مميزة أو أسئلة تحتاج للتدقيق، والتي قد لا يشملها الإطار التقييمي بالقدر المطلوب. ولذلك تعد عملية إضافة أسئلة، أو إعادة صياغة الأسئلة الموجودة مهمة متروكة لكل دولة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الالتزام بالتقييم، لأغراض المقارنة مع التقييمات التي أجريت في بلدان أخرى.

قد تحتاج بعض القضايا أو الاعتبارات المتعلقة بكل دولة، والتي لا يتضمنها التقييم بصورة كاملة، إلى تحقيقات إضافية. ولذا تُترك مسألة إضافة أو تعديل الأسئلة للتقدير المحلي.

(ج) مقاييس أو مقارنات لتوجيه العملية

[٦١] لقد تم الحديث سابقا عن أهمية وضوح المقاييس أو المقارنات المحتملة، التي سيتم تحديد مستوى الديمقراطية في الدولة على أساسها. وقد استفضنا في شرح الاحتمالات الممكنة في الجدول رقم ١,٤. كما أكدنا على فائدة الدمج بين الإطار المرجعي المرتبط بأحداث سابقة لرسم خطوات التقدم المحتمل، مع المقياس الذي يرتبط بالحاضر أو المستقبل، لتحديد المستويات التي أمكن الوصول إليها. كما سنناقش الصعوبات العملية المحتملة المرتبطة بالاختيارات المختلفة.

[٦٢] إن الغرض الأساسي من اختيار **نقطة مرجعية في تاريخ الدولة**، هو إضفاء البعد التاريخي على التقييم، حتى لا يعتبره بعض الناس مجرد صورة غير مرتبطة بالواقع الحقيقي للدولة؛ علاوة على تقييم مستوى التقدم المحتمل. هناك مشكلتان تطرحان نفسيهما هنا: تتمثل الأولى في كيفية اختيار النقطة الزمنية المناسبة التي تصلح كمرجع؛ وتتمثل الثانية في كيفية عمل مقارنة فعالة مع غياب أي تقييم نظامي للفترة السابقة التي يتم دراستها. وتعد هذه المشكلة أقل حدة إلى درجة كبيرة في حالة البلاد حديثة العهد بالديمقراطية: فنقطة تحول الدولة من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي تمثل النقطة المناسبة التي يمكن اتخاذها كمرجع. وهناك أيضاً ما يمكن أن نعتبره إجماعاً عاماً حول نقاط القصور المتعلقة بالنظام السابق، والذي يمثل أساساً يمكن قياس التغيير بناء عليه. وأخيراً، غالباً ما سيكون هناك برنامجا للإصلاح الدستوري وإصلاح القطاع العام، وستتوفر المواد الكافية للحكم على مدى فعاليته. أما البلدان التي تأصلت فيها الديمقراطية منذ فترة، فقد يكون اختيار نقطة تاريخية مسألة عشوائية إلى حد ما، ولذا يكون المنطق المترتب عليها أقل جدوى، إلا إذا كانت تشير إلى نقطة حدث فيها تغيير جوهري دستوري أو سياسي في التاريخ الحديث للدولة.

لابد من اختيار المقاييس، أو إجراء المقارنة التي يتم على أساسها تقييم مستوى الديمقراطية بشكل سليم. وقد يكون ذلك نقطة مرجعية في تاريخ الدولة الحديث، أو معايير مستهدفه داخلية أو خارجية.

[٦٣] غالباً ما يؤدي **اختيار المعايير المستهدفة** كقواعد للمقارنة إلى نتائج مثيرة للجدل. وكما اقترحنا في ما سبق، تتمتع **المقاييس المحلية** بشرعية أكبر من المقاييس الخارجية، وخاصة في الدول حديثة العهد بالديمقراطية. وقد يبدو استخدام التوقعات العامة حول أداء الحكومة مقياساً مناسباً لتقييم الديمقراطية. غير أن هناك بعض الصعوبات العملية، أحدها هو أن الدليل الواضح لتلك التوقعات قد لا يتواجد في المجال العام، إضافة إلى ارتفاع التكلفة والموارد المطلوبة لجمع بيانات من خلال عمل دراسات جديدة، أو تنظيم نقاش لمجموعات بحثية، أو غيرها من أنشطة المشاركة الأخرى. وإذا تم تجميع الدليل من الرأي العام، قد تأتي النتائج غامضة أو غير واضحة المعالم، خاصة في قضايا مثل الإنجازات الداخلية للحكومة، ومقارنتها بتوصيل الخدمات العامة. ومن ناحية أخرى يؤدي تجميع البيانات من توقعات عامة الشعب بخصوص الحكومة في القضايا المناسبة، إلى توفر مادة جيدة لتقييم الديمقراطية، خاصة حينما يكون ذلك مقترناً بتقييم الناس أنفسهم، حول مدى مطابقة تلك التوقعات لما تم تحقيقه على أرض الواقع.

[٦٤] تعد إستراتيجية تحديد **الأهداف الرسمية** لبعض مجالات الحياة العامة، من الاستراتيجيات المكملة لما سبق، وهي أقل تكلفة، ويمكن استخدامها كمقياس محتمل. وتحتوي أغلب الدساتير على فقرات خاصة بالحقوق والمسؤوليات، ومن الضروري التحقق من مدى تطبيق كل ذلك على أرض الواقع. تضع الحكومات نفسها المعايير أو الأهداف لمختلف المجالات في الحياة العامة – وهي معايير سلوكية للمسؤولين الحكوميين، أو لممارسات الحكومة المفتوحة، أو الأهداف المستقبلية لتحسين الصحة والتعليم، أو مكافحة الفقر؛ والمواثيق المتعلقة بالمواطنين لتقديم الخدمات العامة لهم؛ والأهداف والبيانات بمختلف أنواعها. ومرة أخرى فإن تحديد كل تلك النقاط وربطها بشكل منظم مع الإطار التقييمي، يمكن أن يكون جزءاً هاماً في حد ذاته من عملية التقييم. هذا إضافة إلى أنه لا يوجد ما يمكن أن يتمتع بشرعية أكثر من تقييم المؤسسات، وفقاً للمقاييس التي تتبناها تلك المؤسسات نفسها، حتى وإن كان الغرض منها هو مجرد الدعاية أو العلاقات العامة.

[٦٥] وتعتمد فعالية **المعايير المستوردة من الخارج** في الأساس على مدى تقبل الرأي العام المحلي لها. فإذا كان هناك مقارنات طبيعية إقليمية أو غيرها، يرجع إليها الناس في الدولة بشكل اعتيادي، فيمكن إذن استخدامها لمقارنتها مع الأوضاع المحلية كمعيار للممارسات الجيدة، يمكن تطبيقه بغرض التقييم. أما بالنسبة للدول التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانها، فقد يؤدي هذا المنهج إلى نتائج عكسية. ومن الصعوبات العملية المشهورة في جداول المقارنة هذه هي التوحيد في القياس: حيث

تختلف أساليب جمع البيانات باختلاف الدولة، وقد يؤدي اختلاف السياق والأهمية إلى عدم وجود أوجه حقيقية للمقارنة.

[٦٦] تنطبق مثل هذه المواصفات على المعايير الدولية، والأمثلة الخاصة بالممارسة الجيدة، والتي جمعناها في الصف الرابع من إطارنا التقييمي. والتي لم يتم تطويرها كلها من قبل هيئات رسمية أو دولية، والتي يمكن أن تكون الدولة موضوع البحث أحد أعضائها. وليس بالضرورة أن تتمتع تلك المعايير بالشرعية في الدولة نفسها. ومع هذا، فكلما كانت المعايير موضوعة بشكل جيد، ومعروفة على المستويين الإقليمي والدولي، فهي تمثل مورداً قيماً بلا شك. وما نحتاج إليه هو التطبيق الدقيق لها، والمنطلق من الاعتراف بظروف السياق الخاص بالدولة، مثل الإطار الزمني للتطور الديمقراطي في الدولة، ومستوى التنمية الاقتصادية.

ومن النقاط المفيدة التي يمكن البدء عندها، هي اختيار الاتفاقيات الدولية والإقليمية الأساسية التي تم تحديدها في الصف الرابع لإطارنا، والتي وقعت عليها الدولة، ومعرفة التحفظات أو المواصفات التي وقعت من خلالها عليها. وستعمل تلك المسألة على الأقل على تحديد موقع الدولة الرسمي بالنسبة للمعايير التي تسعى الاتفاقيات إلى ترسيخها.

[٦٧] وكما شرحنا في السابق، هناك معايير دولية أكثر قبولاً لبعض أقسام إطارنا التقييمي من غيرها، مثل: تغطية ملفات حقوق الإنسان بكل جوانبها، واللاجئين، وطالبي اللجوء السياسي، والأهداف الاجتماعية والبيئية، وغيرها. أما التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير الخاصة بالمؤسسات السياسية، فهو الأمر الأصعب بلا شك، حتى مع توقيع الجهات التشريعية في عدد كبير من الدول على إعلان الاتحاد البرلماني الدولي لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة. ومع هذا فمن الخصائص المميزة للساحة الدولية الحالية، أن جميع الكيانات، سواء دولية أو إقليمية أو وطنية – رسمية أو مدنية – تنخرط في وضع معايير موحدة لشتى جوانب الحياة العامة؛ ومن المنتظر أن يزداد قبول تلك المعايير على المستوى الدولي خلال السنوات القادمة.

تتمتع معايير الأهداف الداخلية بشرعية أكبر من معايير الأهداف الخارجية. وتشمل التوقعات العامة حول أداء الحكومة (إذا توفرت الشواهد)، والفقرات الخاصة بالحقوق والواجبات التي يتضمنها الدستور، والأهداف الرسمية.

[٦٨] وأخيراً، وفي ضوء ما يمكن وصفه بأنه خليط غير متكافئ من المقاييس أو المعايير، نتوقع نشوء اتفاق على تلك المعايير خلال فترة التقييم، وأن تصبح أكثر وضوحاً في بعض الأقسام والقضايا أكثر من غيرها. والمهم في البداية هو أن نكون على دراية بنطاق الخيارات المتاحة، وما تنطوي عليه، كنوع من النقاش المبكر.

(د) اختيار المُقيِّمين وتقسيم العمل.

[٦٩] تحتاج عملية تقييم الديمقراطية كما ذكرنا، إلى تنوع كبير في الخبرات، لتغطية أقسام مختلفة من الإطار. وسيتناول المُقيِّمون من بينها أمورا مثل حقوق الإنسان، والشؤون القانونية، والقضايا الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالعمل، ووسائل الإعلام، والرأي العام، علاوة على الجوانب المؤسسية للسياسة والمشاركة الشعبية. وينبغي أن يتكون فريق المقيِّمين من مجموعة من مختلف التخصصات، والتي قد تضم محامين، وصحفيين، وأكاديميين ممن يعملون في مجال العلوم الاجتماعية.

[٧٠] إذا قمنا بسرد المواصفات الجيدة التي من المفترض أن تتوافر في المُقيِّمين، فقد يبدو الأمر وكأننا نطلب مجموعة من الأبطال الخارقين أو ما شابه ذلك! فمن الطبيعي أن يتمتع هؤلاء بالخبرة المهنية في تجميع البيانات وتحليلها. وفي الوقت نفسه، تختلف عملية تقييم الديمقراطية عن كتابة مقال أكاديمي أو صحفي، وتنطوي على استعداد لتسليط الضوء، على نقاط القوة والضعف للحياة الديمقراطية في الدولة، باستخدام إطار تقييمي شامل. ولابد أن يتم ذلك كله مع الحفاظ على الحيادية الكافية والنزاهة لتجنب الاتهام بالانحياز، مع ضرورة التمتع بمهارات الكتابة، ليخرج التقرير بصورة جيدة ومقبولة.

تعتمد مدى فعالية المعايير المستوردة من الخارج كثيراً على مدى تقبل الرأي العام المحلي لها. حيث لا تتمتع كل المعايير الدولية بالشرعية في كافة الدول؛ وقد تكون دولة معينة غير موقعة على الاتفاقيات المتعلقة بنقاط محددة؛ وبشكل عام، يتطلب الاتفاق على معايير محددة للمؤسسات السياسية إلى وقت طويل جداً. وهناك معايير دولية في بعض أقسام الإطار التقييمي الذي طورته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تعد مقبولة بشكل عام أكثر من غيرها.

[٧١] ولقد تبنت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أسلوباً خاصاً في تقييماتها التجريبية، وهو اللجوء إلى الباحثين ممن لديهم الخبرة في المنهجية المطلوبة لعمل تقييم تمهيدي منهجي، باستخدام المصادر المتعلقة بالدولة والموارد الدولية، لوضع

نقطة انطلاق، يبدأ من عندها الخبراء في الدولة نفسها. كما تم تجهيز الدراسات المنهجية أيضاً للتقييم في منغوليا، وقد ساعد ذلك في تحديد الفجوات المتعلقة بالمعلومات المطلوبة حول الدولة، والتي لابد من سدها من أجل مشروع التقييم (انظر الجزء الثالث). ومن الضروري أن نذكر أنه رغم أهمية الدراسات النظرية التمهيدية للقائمين على عملية التقييم من الدولة نفسها، فهي لا تعد أبداً بديلاً عن تقييمهم وخبراتهم. ولا تعد مسألة تقسيم التقييم إلى قسمين على هذا النحو بالضرورية أو المطلوبة في كل الأحيان.

(هـ) استخدام المصادر

[٧٢] يضم القسم التالي تفصيلاً أكبر لمسألة استخدام المصادر (انظر الفقرات ٧٨-٨٨). ويكفي أن ننبه هنا إلى بعض القضايا الجديرة بالذكر في المناقشات التمهيدية داخل المجموعة الاستشارية. وتتمثل القضية الأولى فيما إذا كانت الموارد المتاحة كافية لعمل استطلاع جديد للرأي العام من النوع الذي يعد مكلفاً بالفعل، والذي يشمل مسحا شاملا لآراء الناس، وإقامة منتديات استشارية أو بحثية أخرى. وتتلخص فائدة ذلك كله للتقييم، في أنه يحدد التوقعات العامة وقياس التقييم العام لأداء الحكومة أو النظام الحاكم في ما يتعلق بمجالات معينة، كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل. وستسهم الدراسة النظرية التمهيدية لما هو متاح بالفعل في المجال العام بشكل فعال في مثل هذا النقاش.

[٧٣] من المساهمات الأخرى التي يمكن أن تقوم بها المجموعة الاستشارية-من واقع الخبرة- في النقاش الخاص بالموارد الممكنة، هي تحديد الجهات أوالمنظمات أو الأفراد العاملين بمجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتقييم الديمقراطية. وهناك حالات يمكن أن توفر فيها مجموعات الحملات الدعائية، أو المنظمات الموجودة في الدولة، معلومات ذات قيمة كبيرة،إضافة إلى الإحصائيات الرسمية والدراسات الأكاديمية، حيث تحتفظ بالبيانات بصفة منتظمة حول أي خرق لحقوق الإنسان، أو حالة السجون، أو مستوى الفساد، أو التضييق على الصحفيين، أو غير ذلك. ولهذا فإن تحديد تلك المنظمات وربطها بالتقييم في مكانها المناسب، يمثل مصدراً إضافياً للمعلومات التي تخدم المشروع.

(و) الترتيبات الاستشارية مع أصحاب المصلحة

[٧٤] لقد أشرنا فيما سبق إلى أهمية إشراك مجموعة استشارية موسعة من أصحاب المصلحة منذ بداية العملية التقييمية، والاستفادة من تعليقاتهم على مسودة التقرير، والاستنتاجات التي تمخض عنها التقرير في النهاية. أما مسألة استمرارية

تواجد هذه الهيئة أو المجموعة الاستشارية خلال عملية التقييم كلها بصفة منتظمة، فهو أمر يرجع إلى الإطار الزمني المحدد للمشروع، وما إذا كانت هناك قرارات ضرورية لا بد من اتخاذها بشأن الموضوع، أو المحتوى، أو التمويل في أثناء سير العمل في المشروع.

(ز) نشر النتائج واستراتيجية الترويج

[٧٥] تم ذكر القضايا التي تندرج تحت هذا العنوان في الفقرات ٩٦ – ١٠٨. والجدير بالذكر هنا، أهمية تخصيص اهتمام كبير في بداية المشروع للقراء المستهدفين في النهاية، أو من سيطلع على النتائج، وما هي أشكال المطبوعات أو المنشورات المناسبة لذلك، وما إذا كان يجب ترجمة أي منها، وهكذا. كما يمكن اختيار الناشر وإستراتيجية الترويج في مرحلة مبكرة. وعلاوة على طبع نسخ ورقية من التقرير، فلا بد من وجود نسخة إلكترونية على أحد مواقع الإنترنت (والتي تضم أكبر قدر ممكن من الروابط)، وتوزيعها عبر البريد الإلكتروني، وعمل ملخصات للعامة بشكل نسخ ورقية أو إلكترونية. وتتطلب كل هذه الاستراتيجيات جميعها تخطيطاً مسبقا.

(ح) الإطار الزمني والموارد المالية

[٧٦] يعتمد الإطار الزمني للمشروع بشكل كبير، على القرارات التي تم اتخاذها بالفعل بشأن عدد من القضايا سالفة الذكر. حتى وإن لم يكن التقييم مبنياً على نقطة مستقبلية محددة وواضحة في التطور السياسي أو الدستوري للدولة، ستتطلب الموارد المحتملة للتمويل، وضع إطار زمني يكتمل عنده برنامج العمل. وستحدد الموارد بعد ذلك المقدار الذي يمكن بالفعل أن يغطيه التقييم، أو العمق الذي يمكن أن يصل إليه. ولابد من مراعاة التقدير المبدئي لتلك الاعتبارات المتعلقة بالموارد، قبل اجتماع المجموعة الاستشارية الموسعة. وفي الواقع، لابد من النظر لبرنامج القرارات المطلوب اتخاذها في المرحلة الأولية للمشروع، على أنها عملية مترابطة ومتصلة ببعضها، وليست مجرد وضع جدول أعمال لجلسة اجتماع واحد. ومع هذا، فمن الضروري أن تخضع كل القضايا للتشاور، وأن تكون نقطة تركيز في ورشة عمل يشارك فيها أصحاب المصلحة في المشروع، حتى يتسنى للمشروع الاستفادة من خبراتهم واتصالاتهم، وحتى يتم اختبار تلك القضايا على أوسع نطاق ممكن من وجهات النظر المختلفة.

من المهم أن تُخضع كل القضايا للتشاور، وأن وأن تكون موضع أهتمام في ورشة عمل يشارك فيها أصحاب المصلحة في المشروع، حتى يتسنى للمشروع الاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم، وحتى يتم اختبار تلك القضايا على أوسع نطاق ممكن من وجهات نظر مختلفة.

تجميع البيانات، وتحليلها وتنظيمها

[٧٧] يتعلق هذا القسم بجوهر عملية تقييم الديمقراطية، ويحتوي على التوجيه اللازم من أجل جمع البيانات وتحليلها. ويتولى معظم المُقيِّمين وضع أساليب العمل الخاصة بهم، ولا توجد طريقة صحيحة واحدة للعمل في مشروع يستهلك الكثير من الوقت والجهد أيضاً. ومع ذلك، حاولنا في الشكل التالي (١,٢) وضع تصور لتصنيف المراحل والمهام، والذي يمكن أن يكون مفيداً في عملية التقييم. ومرة أخرى سنناقش كل مرحلة على التوالي وباختصار.

شكل (١,٢): مراحل تجميع وتحليل البيانات

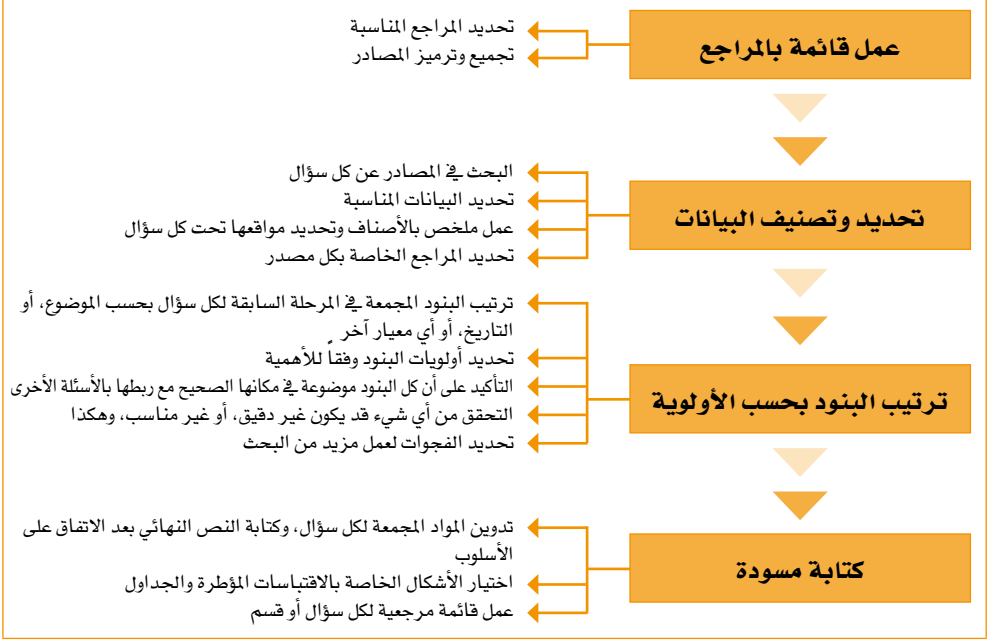

(أ) عمل قائمة بالمراجع

[٧٨] إن أسهل طريقة لبناء قائمة بالمراجع، تتم من خلال أخذ كل قسم من أقسام الإطار التقييمي واحداً بعد الآخر، باستخدام طرق البحث القياسية والمعلومات الأخرى

حول المصادر المحتملة. ويعتبر استخدام الكتب الأكاديمية والمقالات مفيداً لجودة التحليل الموجود بها. أما المصادر الموجودة على الإنترنت: من الإدارات الحكومية المختلفة، والخدمات الإحصائية الرسمية، ومنظمات الاقتراع، والمنظمات غير الحكومية، وتقارير الأخبار، وما إلى ذلك، فهي أحدث من غيرها. ومن واقع خبرتنا تختص معظم هذه المصادر بقسم واحد من أقسام الإطار التقييمي، رغم أنها قد تتعلق بأكثر من سؤال من أسئلة هذا القسم. ولذا، فمن المنطقي أن يتم بناء قائمة مراجع لكل قسم، مع وضع رموز محددة للأسئلة متى استدعى الأمر. أما الإشارة إلى أقسام أو أسئلة أخرى، فهي مسألة يمكن أن تتم مباشرة. وإذا تم الانتهاء من ذلك مرة واحدة، سيتضح ما هي الأقسام أو الأسئلة التي لم يتم تغطيتها بالشكل المطلوب، ومتى يجب القيام بعملية بحث تكون أكثر تركيزا على بعض الأقسام. وتعد عملية إضافة مصادر جديدة لقائمة المراجع عملية مستمرة ودائمة طيلة العمل في المشروع.

[٧٩] هناك خاصيتان من خصائص الإطار التقييمي ستساعدنا في هذه المرحلة. يضع الصف الثاني من الإطار البيانات المطلوبة للإجابة على كل سؤال، وبالتالي فهو يشير إلى المصادر المحتملة. على سبيل المثال، يبدأ كثيرون بمسألة تقييم القوانين: والتي يمكن أن تكون دستور الدولة، وثيقة الحقوق، والأمور القانونية الأكثر تخصصاً هي المصادر الضرورية. أما مسألة التحقق من كيفية تطبيق القانون من ناحية أخرى، فيحتاج إلى استخدام عدد أقل من المصادر الرسمية للمعلومات، مثل تقارير المنظمات غير الحكومية أو الدراسات الأكاديمية. وقد يقوم أحد التقارير الرسمية–مثل التي تصدر عن الهيئة التشريعية أو لجنة ديوان المظالم–حول تطبيق القانون بإلقاء الضوء على سيناريوهات كاملة من الممارسات الحكومية.

[٨٠] يحدد الصف الثالث من الإطار التقييمي المصادر الدولية أو الإقليمية التي تغطي أكثر من دولة، والمُرتبة وفقاً للقسم أو السؤال. وهي تلك المصادر التي نراها نحن مفيدة، والمُرتبة بشكل يخدم بالفعل عملية التقييم ومتطلباتها. والعديد منها قد تم كتابته من منظور غربي، مع هذا، وفي جميع الحالات، لا تعد أبداً بديلاً للمصادر الواردة من داخل الدولة نفسها، ولكنها تعد بمثابة مكملاً لها إذا استدعى الأمر.

[٨١] إن تقييم أهمية المصادر المختلفة عملية مهمة بلا شك، ولكنها تعتمد على الخبرة والمعرفة المحلية، ومن المستحيل تعميمها. فقيمة المصادر الرسمية، على سبيل المثال، تعتمد على ما إذا كانت تلك المصادر مستقلة بالفعل عن الحكومة، أم أنها مجرد أداة أخرى من أدوات الحكومة التي تستخدمها في الدعاية لصالحها. وتمثل الخبرة السابقة دليلاً هاماً أيضاً في هذا السياق.

(ب) تحديد وتصنيف البيانات

[٨٢] تضم هذه المرحلة العمل المُضني المتمثل في قراءة وتحديد البيانات االمناسبة والبينات، وترتيبها أو تسجيلها وفقاً للسؤال المتعلق بها. ومرة أخرى، من المنطقي أن نسير مع كل قسم على حدة، بما أن معظم المصادر ستحتوي على مواد تصلح لاستخدامها في أكثر من سؤال (مع ندرة أن ينطبق ذلك على الأقسام). ومن النقاط الهامة التي ينبغي الإشارة إليها، أن هناك عددا قليلا جداً – إن وجد – من المصادر التي أعدت بأسلوب يجيب مباشرة على أسئلة التقييم، وذلك لأنها مُعدة في الأساس أو مكتوبة لخدمة أغراض أخرى. ولذا تحتاج البيانات إلى من يستخرجها من المصادر، مع ترك المواد التي لا علاقة لها بالموضوع أو تعد غير مهمة.

[٨٣] ولتحديد البيانات المهمة من غيرها، يمكن الاستعانة بالصف الأول الذي يضم السؤال الأساس للبحث، ويدعم ذلك أداتان أخريان للبحث. أما الصف الثاني فيحوي البيانات المتعلقة بالإجابة على كل سؤال، وهي مفيدة جداً في هذه المرحلة. أما أية قرارات مسبقة حول المقاييس، سواء كانت انجازات سابقة أو مقاييس حالية أوأهداف مستقبلية، فهي تشكل ما يمكن وصفه بأنه صقل لعملية البحث.

[٨٤] ما هي نوعية البيانات التي سيبحث عنها المُقيّم؟ هي أي شيء يمكن أن يلقي الضوء على الحالة العامة للكيان السياسي في المسألة محل الدراسة، أو ما تدل عليه الأعراض الظاهرة، وما يتصل بها. وقد يكون ذلك ملخصاً سريعاً قام به أحد الخبراء الموثوق بهم، أو نتائج أحد التقاريرالرسمية أو غير الرسمية، أو جدولاً إحصائياً أو حكماً قضائياً أو استطلاعاً للرأي، أو تحقيقاً في إحدى الصحف أو وسائل الإعلام، أو أحد الحوادث الهامة، أو سلسلة من الحوادث أو التجارب التي تمثل موقفاً عاماً، أو مجموع تلك الأمور السابقة. ويكون من الأفضل في هذه المرحلة تجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة.

[٨٥] يتضح من خلال التجارب المتنوعة لاستخدام الإطار حول العالم، ضرورة جمع بيانات كمية ونوعية وتحليلها. وتوفر المعلومات التاريخية والقانونية والسياقية خلفية هامة لوضع الأساس المطلوب لتقييم الديمقراطية. يمكن تجميع البيانات النوعية حول خبرات الشعوب حول الديمقراطية، وأفكارهم، والمجالات التي تحتاج إلى إصلاح من خلال وسائل عدة منها: المقابلات الشاملة، وملاحظات المشاركين، ومجموعات البحث، وورش العمل والمؤتمرات الوطنية. أما البيانات الكمية فيمكن أن تكون مكملة لنظيرتها النوعية، حيث تتعدد المؤشرات في الإطار والتي يمكن جمعها لرسم صورة دقيقة للديمقراطية. وتستخدم هذه في تحليل إضافي، يهدف إلى تحديد العوامل

التي توضح الأجـزاء التي تمت ملاحظتها خـلال التحليل الوصفي. إذا توفرت البيانات، يمكن أن يعكس التحليل الخطوط العريضة للتجربة الديمقراطية، علاوة على إبراز الاختلافات الهامة لشكل تلك التجربة، وتأثيرها على الفئات السكانية المختلفة؛ والتي تختلف بحسب العمر والنوع والدخل والمهنة والموقع الجغرافي والعرق والنسب والدين والهوية الأصلية.

لابد من جمع مجموعة متنوعة من البيانات الكمية والنوعية وتحليلها.

[٨٦] إن الهدف من جمع البيانات النوعية والكمية، هو توفير صورة متكاملة وغنية للتجربة الديمقراطية بقدر المستطاع، في ظل الموارد المحدودة لأي مشروع تقييمي مفرد. كما يمكن أن تساهم البيانات الكمية المُختارة بعناية في إلقاء الضوء على جانب كامل من جوانب الحياة العامة. على سبيل المثال، مقارنة الأرقام التي تشير إلى عدد السجناء مع السعة الاستيعابية المفترضة للسجون، أو نسبة السجناء الذين ينتظرون المحاكمة، أو متوسط الوقت المطلوب لنظر المحكمة في القضية – ويسهم كل هذا في رسم صورة تعبر عن حالة نظام العدالة الجنائية في الدولة.

[٨٧] هنا لا بد من إسداء نصيحتين. النصحية الأولى، هي ضرورة تجنب الحكم على إجابة أحد الأسئلة قبل الإطلاع على البيانات، فهذا يؤثر على انتقاء البيانات. ستتضمن معظم الإجابات دليلاً يشير إلى عدد من الأمور، التي لا تعد كلها جيدة أو سيئة. فعلى المُقيِّمين إذن الانتظار حتى تنتهي عملية جمع البيانات. أما النصيحة الثانية فهي أساسية: وهي ضرورة التأكد من وضع الكلمات المأخوذة عن لسان آخرين بين علامتي أقتباس، حتى لا تظهر في المسودة النهائية على أنها جزء من النص الأصلي.

تجنب الحكم على إجابة السؤال قبل البحث عن البيانات المتعلقة به. ستتضمن معظم الإجابات دليلاً يشير إلى عدد من الأمور.

[٨٨] سينتج عن هذه المرحلة إذن قائمة طويلة من البنود التي تم تجميعها تحت كل سؤال، على اختلاف أنواعها، مع تحديد المصادر الخاصة بكل منها، والإشارة إلى الأسئلة الأخرى التي يمكن أن تتعلق بها أيضاً. وقد تعد بدون مراعاة لأي ترتيب محدد، مما يؤدي إلى التداخل فيما بينها أو تكرارها. وهذا يعد أفضل ما يمكن في هذه المرحلة. وقد أصبح الآن من الواضح أين توجد الفجوات الجوهرية في السجل، وما هي الأمور التي تحتاج لمزيد من البحث إذا سمح التمويل بذلك.

(ج) ترتيب البنود بحسب الأولوية

[٨٩] تلك هي المرحلة التي يتم خلالها ترتيب المواد التي تم جمعها بحيث تكتمل الصورة، حتى وإن كانت معقدة بعض الشيء. ومن الأفضل عند هذه النقطة العودة مرة أخرى للسؤال الأصلي، لكي نتذكر ما يمكن أن يكون متعلقاً به. ثم تبقى مسألة ترتيب البنود بشكل ملائم، إما بحسب الموضوع أو الأهمية أو الأولوية التاريخية، فكل سؤال بحسب طبيعته ووفقاً لتركيز التقييم نفسه. وقد تتداخل هذه المرحلة مع المرحلة الأولية لكتابة نص المسودة، حيث أن ترتيب المواد في حد ذاته يعد جزءاً من "السرد"، ويعمل على ربط الأجزاء المنفصلة من البيانات أو الأدلة مع بعضها. و تتمثل إحدى الطرق للإجابة على سؤال من أسئلة التقييم، في حكم موجز بسيط، مع وجود أدلة متسلسلة تشرح ذلك الحكم وتفسره وتعززه بطريقة منهجية.

[٩٠] هناك مسألتان تطرحان نفسيهما في تلك المرحلة، إن لم يكن قبلها؛ الأولى هي احتمال ظهور شيء من عدم الاتساق، أو التكرار بين المصادر المختلفة التي يتم تجميع البيانات منها، ويلزم لذلك عمل مراجعة ثانية، للتأكد من إزالة أي تعارض محتمل. أما المسألة الثانية فتتعلق بالفجوات المستمرة في الأدلة، والتي تحتاج إلى البحث عن مصادر إضافية .

(د) كتابة مسودة التقرير

[٩١] إذا تم الانتهاء من كل المراحل السابقة، فلن تكون عملية كتابة مسودة التقرير مرهقة. إذ لابد أن يكون هناك الآن اتفاق مسبق حول شكل المسودة النهائية وطولها، حتى وإن احتاج ذلك لتعديل على ضوء المادة التي تم جمعها. ولكي تكون القراءة سهلة، من الأفضل أن نتجنب الفقرات الطويلة، التي يمكن أن يتخللها بعض الجداول والملخصات والاقتباسات والتجارب أو الأمثلة، وذلك لإضفاء بعض الاستطراد على النص.

(هـ) إعداد التقرير في السياق المناسب

[٩٢] من المهم في هذه النقطة مراعاة نوعية المقدمة التي ستُكتب للتقرير. كيف ستشرح وتوضح عملية التقييم للقارئ المحتمل؟ ما هي المعلومات المطلوبة ليظهر التقييم مقبولاً في سياق الشخصية المميزة للدولة والظروف الحالية؟ مما لا شك فيه أن تلك المعلومات ستشمل ملخصاً توضيحياً لعملية تطور الديمقراطية الحديثة في الدولة، إضافة إلى أية خصائص مميزة للأوضاع السياسية فيها، ولثقافتها مما كان له أثره على العملية وتبعاتها، ومما سيساعد على شرح الوضع الحالي للدولة.

ستدعم تلك المقدمة الموجزة مبررات القيام بعمل تقييم للديمقراطية في هذا المرحلة بالذاتً.

[٩٣] من البنود الأخرى التي يمكن أن تتضمنها مقدمة التقرير، الحقائق الأساسية حول النظام السياسي الحالي للدولة، ومؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية البارزة، إن لم يكن ذلك مذكوراً بالفعل في الأجزاء ذات الصلة ضمن التقييم.

عقد ورشة عمل وطنية

[٩٤] من النقاط الأساسية المتعلقة بعملية التقييم، هي إقامة ورشة عمل وطنية لمناقشة مسودة التقرير والنتائج المتوقعة، وذلك من أجل تحسين محتوى التقرير وطريقة عرضه. ورغم إمكانية أن يقتصر هذا الأمر على خبراء مهنيين وأكاديميين، فسيكون تأثيره أكبر إذا تم توسيع الأمر، ليشمل عددا من الشخصيات الحكومية والحزبية، وممثلين من لجان حقوق الإنسان، والمنظمات الدعائية الأخرى، علاوة على بعض العاملين في المجال الإعلامي وبعض المتعاطفين من الدول المجاورة. فكيان موسع مثل هذا، يمثل المجتمع السياسي كله، سيضع النتائج تحت المزيد من البحث والاختبار، ويؤدي إلى جودة التحليل والعرض، كما سيعمل على أن تصل النتائج لقطاع أكبر من المتلقين، وسيُضفي شرعية أكبر عليها.

[٩٥] وقد ضمت ورش العمل التي نظمتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في الدول التي شملتها الدراسة التجريبية، رموزاً مثل رؤساء مجالس إدارات الهيئات الرقابية على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (كينيا)؛ ووفوداً من الأحزاب ودبلوماسيين معروفين (ملاوي)؛ وكبار ممثلي الشرطة ومنظمات حقوق الإنسان (السلفادور)؛ ورئيس ديوان البرلمان والمفوض العام للجان الانتخابية (نيوزيلندة)؛ والمدعي العام الإقليمي وأحد كبار الصحفيين (إيطاليا).

من النقاط الأساسية لعملية التقييم، إقامة ورشة عمل وطنية لمناقشة مسودة التقرير والنتائج المتوقعة.

وشارك في المؤتمرين الدوليين اللذين تم تنظيمهما في منغوليا، مجموعة متنوعة من المشاركين المحليين والدوليين، الذين قدموا الآراء والنصائح حول تصميم التقييم وطرق تنفيذه، والنشاطات المصاحبة له. ولقد أثارت أعمال ورشة العمل للدراسة الرائدة، إضافة إلى المؤتمرين في منغوليا، اهتمام الجمهور بصورة كبيرة. وقد

تم نقلها عبر وسائل الإعلام الوطنية.. وقد أدت نوعية التعليقات والمناقشات التي ساهم بها المشاركون، إلى القيام بمراجعة مهمة، وإدخال تحسينات على تقرير التقييم. وللاطلاع على مثال لورشة عمل ناجحة، انظر المربع رقم ١,٢.

مربع(١,٢):
تقرير عن ورشة عمل الديمقراطية في كينيا

حضر ورشة العمل التي افتتحتها سفيرة السويد في كينيا – السيدة إنجا بيوركليفي–٤٥ شخصا تقريباً، من ضمنهم أعضاء من البرلمان، وأكاديميون، ومحامون، وممثلون للمنظمات الوطنية غير الحكومية، وممثلون محليون للحكومة، والمنظمات الدولية.

تم تخصيص الجلسة الأولى لمناقشة عملية الإصلاح الدستوري، حيث تولى نائب عن كل جهة من الجهات الموجودة – هيئة المجتمع المدني أوفانجامانو Ufungamano، والمنتدى البرلماني الرسمي– الحديث عن وجهة نظر المنظمة التي يمثلها. وتبع ذلك عرض للفيديو حول نتائج التقرير الأساسية، وتم تنظيم مناقشة حول تسعة أسئلة رئيسة، قدمها الأستاذ نيواجوانا نجاثي Njuguna Ng'ethe، المحقق الرئيسي للتقرير:

- ما هو مفهوم الديمقراطية الذي يوحي به أو يتضمنه هذا الإطار التقييمي للديمقراطية؟
- هل يعد هذا المفهوم مفيداً بالنسبة للوضع في كينيا؟
- هل يعد هذا المفهوم مقبولاً من الناحية التشريعية والدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف تقاس تلك الجوانب داخل الإطار؟
- هل يستطيع الإطار تحديد ديناميكيات التغيير، أم يمكنه فقط توفير لقطات ثابتة لحالة الديمقراطية في الدولة؟
- هل يراعي الإطار المقارن التوازن بين عناصر العملية الديمقراطية؟
- كيف يمكن قياس مكونات العملية الديمقراطية بصورة غير مباشرة أو في مرحلة لاحقة، وما هي المنفعة الناتجة عن هذا التصنيف؟
- ما هي النظرية المعرفية التي يرتكز عليها هذا الإطار؟ مثلا: هل يمكن للمواطن "العادي" إصدار "قائمة" الديمقراطية نفسها أو نسخة أكثر نفعاً؟
- هل الاتجاه المقارن مفيد بالفعل؟
- ما هي المتطلبات الحقيقية لعملية التحول إلى النظام الديمقراطي؟ وهل يتطرق إليها الإطار؟

صدر تقرير مفصل عن ورشة العمل هذه في صحف اليوم التالي لانعقادها، وأجرى المنظمون المقابلات مع الإذاعة والتليفزيون، ونوقشت في النهاية قضية هامة، وهي كيفية نشر النتائج بصورة واسعة، من خلال التواصل مع مشروعات التوعية المدنية.

نظم ورشة العمل، اتحاد سلسلة الأبحاث البديلة لشمال أفريقيا (SAREAT) والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وأقيمت في فندق نورفولك بنيروبي، في ٢٢ حزيران ٢٠٠٠.

وأجرت هيئة مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة، ورشة عمل حول تقرير حديث خاص بقوانين مكافحة الإرهاب في الدولة واستراتيجيتها. وحضر الورشة مجموعة

متنوعة من الأشخاص، منهم أحد كبار القضاة السابقين، ومسؤول كبير من جهاز الاستخبارات، ومحامون من حقوق الإنسان، وقيادات سياسية من الأحزاب الثلاثة الكبرى، ومحامو دفاع، وممثلو المنظمات غير الحكومية التي لها صلة بالموضوع، وصحفيون من جميع أنحاء البلاد.

استراتيجية نشر تقييم الديمقراطية بين عامة الناس

[٩٦] إن الهدف النهائي لتقييم الديمقراطية، هو عمل تحليل شامل للمجتمع في إحدى الدول، لمعرفة نقاط القوة والضعف في الجوانب الديمقراطية، من أجل أن يتعرف الناس عليها ويتصرفون على أساسها (إن أمكن). ولذا لزم نشر التقرير النهائي والترويج له، لضمان إثارة النقاش اللازم حول نتائجه النهائية. ومن المزايا الرئيسة لتبني استراتيجية الشفافية والشمول التي نرجحها لعملية تقييم الديمقراطية، هي أنها تتيح الفرصة لنشر وترويج تلك النتائج. وكلما كانت العملية الإعلامية والاستشارات مبكرة، زادت فعالية نشر النتائج النهائية. وستكون الفئات المعنية وعامة الشعب أكثر قدرة على فهم واستيعاب النتائج بالقدر الضروري، لو تم إعلامهم ومشاركتهم من قبل هذه العملية.

[٩٧] تعد مهمة نشر المعلومات المتعلقة بأحد الموضوعات مثل الديمقراطية مهمة صعبة بالنسبة للمجموعات. علاوة على القيود المتمثلة في ضعف التمويل الذي تواجهه المجموعات التي تقوم بتحليل الديمقراطية. فلا توجد لدى أي منها الموارد الترويجية التي تستطيع أن توفرها شركات الإعلانات التجارية. وتتباين ظروف المُقيِّمين أنفسهم ومواردهم بشكل كبير، كما هو الحال بالنسبة للدولة قيد الدراسة. وسيكون العديد من القائمين على التقييم ممن يعملون في المؤسسات الأكاديمية، بدون خبرة خاصة بالحملات الترويجية، إضافة إلى وجود فرص ضئيلة جداً للاتصال بالجمهور أو بالمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تتوفر لديها خبرة أكبر في مجال الدعاية والترويج.

[٩٨] تسيطر القيود المفروضة على الإعلام في العديد من الدول على التغطية الإعلامية. وبالتالي، يكون اهتمام الجمهور بتحليل النظام السياسي ضعيفاً، إلا إذا طفح الكيل من الطغيان وسوء القيادة واضطهاد الأقليات والفساد، فحينئذٍ تظهر الحاجة الملحة للتحول إلى نظام أكثر ديمقراطية. وسوف تظهر الديمقراطية حتى بوجود قيود شديدة للدولة على وسائل الإعلام وانتشار التهديد للصحفيين.

[٩٩] ونؤكد هنا باستمرار على الصعوبات التي تواجهها الدول الأكثر فقراً، والتي يغلب عليها الطابع الريفي والأمية، حيث لا تتوفر لديها المطابع أو وسائل الإعلام

الإلكترونية. غير أن هناك صعوبات بالغة أيضاً تواجهها المجتمعات الأكثر تقدماً، والتي يتمتع شعبها بقدر أوفر من التعليم ووسائل الإعلام المختلفة. ففي تلك الدول، تختفي محاولات طرح الأسئلة المتعلقة بنوعية الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان والتمييز وغيرها، ولا تظهر وسط الانسياق التام وراء المادة الإعلانية والترفيهية التي تعرضها غالبية وسائل الإعلام. هذا إلى جانب اهتمام الإعلام الحديث بالسياسة حينما تتعلق فقط بالرموز السياسية المعروفة والأنشطة التي يقومون بها، بدلاً من تحليل الممارسات السياسية. ويعزز ذلك الاتجاه التأكيد المستمر في وسائل الإعلام التجارية والترفيهية على "الشخصيات". فعلى مستوى الدول، تلجأ الدولة إلى الاهتمام بالسيطرة على وسائل الاتصال وحجب الرسائل التي ترى أنها غير مستساغة أو تعمل على الحد منها .

في العديد من الدول، رغم وجود حرية للإعلام ووسائل اتصال جيدة، يصعُب نشر المعلومات حول موضوع مثل الديمقراطية. ولا توجد مجموعة تقييم تستطيع أن توفر الموارد الترويجية التي تستطيع أن توفرها أي شركة إعلانات تجارية. وغالباً ما تلجأ الدولة إلى الاهتمام بالسيطرة على وسائل الاتصال، وحجب الرسائل التي ترى أنها غير مستساغة أو الحد منها. ولذا فمن الأفضل أن تتبنى مجموعات التقييم استراتيجية واقعية لتوصيل رسائلها.

[١٠٠] وبالتالي فمن الضروري أن تتبنى مجموعات التقييم استراتيجية واقعية لتوصيل رسائلها. وكما ناقشنا ذلك سابقاً، كلما كانت عملية إشراك أشخاص من الخارج مبكرة، زاد ذلك من شفافية تلك العمليات، وكان اهتمام الجمهور بها أكبر. وكلما اتسع نطاق المشاركين، يرى الناس النتائج أكثر شرعية وارتباطاً بالواقع. ويمكن البدء في نشر المعلومات المتعلقة بالتقييم، وطلب التعليق عليه، والمشاركة في العمل من خلال البيانات الصحفية والنشرات والمؤتمرات (ليس بالضرورة الخاصة بهم)، وعمل موقع تفاعلي على الإنترنت إن أمكن. ومن المفيد محاولة ترسيخ علاقة بناءة مع الصحفيين في أكثر الوسائل الإعلامية تعاطفاً مع المشروع في مرحلة مبكرة. ويوفر معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA) -وهي منظمة تهدف إلى الترويج للديمقراطية في جنوب أفريقيا- مثالاً على كيفية عمل هذا، وكيفية وضع إستراتيجية إعلامية عملية تخدم هذا الغرض (انظر المربع رقم ١,٣).

مربع (١,٣): استراتيجية الإعلام لرفع الوعي الديمقراطي

يستخدم معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا أساليب مختلفة لتوصيل رسالته، حسب الجمهور المستهدف أو المطلوب التأثير عليه. وإذا كان الهدف هو رفع الوعي العام، فيتم استغلال مزيج من وسائل الإعلام المختلفة- من خلال الراديو أولا، وذلك باستخدام محطات البث باللغة الأفريقية، وبرنامج الديمقراطية في الإذاعة الخاص بها، ثم من خلال تليفزيون جنوب أفريقيا، أو الصحف الوطنية مثل "سويتان" أو صانداي تايمز".

وإذا كان هدف معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا هو التحدث إلى هرم السلطة، والتأثير على صانعي القرار فيه، فيتم استخدام الإذاعة الناطقة باللغة الإنجليزية (SAFm) وصحيفة "بيزنس داي" الجادة والمحترمة. ولقد وطد المعهد علاقة عمل جيدة مع الإذاعة الناطقة باللغة الإنجليزية، وفريق العمل في جريدة "بيزنس داي"، الأمر الذي يجعل من الممكن متابعة النشرات الصحفية والمعلومات التي تصدر عنها.

ومن واقع الخبرة في المجال الإعلامي، يعرف العاملون في معهد الديمقراطية بجنوب أفريقيا، كيف يتعاملون مع القضية على أنها "حزمة" واحدة تصاغ على هيئة قصة إعلامية، ويتم تحديد الدعم المناسب لها - ويقصد به حدث ما أو تقرير يكون لدى المعهد بيانات متعلقة به، أو آراء حوله. ويدرك المعهد أنه لا يملك الموارد الكافية للوصول إلى الشعب كله في جنوب أفريقيا، خاصة مع التنوع الكبير في المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والثقافية، والذي تنعكس بشكل أو بآخر، على التوزيع الديموغرافي للإعلام ونطاقه. ولذا يعد اختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة، والقنوات الصحيحة لتوصيل الرسالة، من أهم عوامل النجاح هنا.

وبدلاً من محاولة الوصول إلى الشعب كله، أو "الجمهور العريض"، يركز معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا على خدمة "المجتمع المدني" - والمقصود هنا هو عناصر وضع السياسات وتكوين الآراء، والعناصر النشطة في المجتمع، والمجموعات المتعاطفة والمهتمة من تلك العناصر. فهو يتبنى إستراتيجية "متخصصة" للتسويق. ويسعى إلى تجميع تلك المجموعات المتخصصة لتوجيهها، لأنها تتصل بمجتمعات أوسع، وبالتالي يتم توصيل الرسالة للشعب كله. ينتهج المعهد الاستراتيجيات المذكورة في الأعلى، لإبلاغ المجموعات والتأثير عليها، وحشد المنظمات الصديقة والأفراد للانضمام إليه.

المصدر: معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA)

[١٠١] لن يكون لتلك المراحل الأولى تأثيرًا كبيرًا. فالهدف منها هو إعلام المجموعات المهتمة وإشراكها - الباحثون والصحفيون والمحامون والمسؤولون والسياسيون، وغيرهم من أصحاب السلطة والتأثير- مع الاستفادة من مشاركاتهم لنشر المعلومات، وتوسيع نطاق الاهتمام بالأمر. فهذا هو نوع التأثير المضاعف الذي يطمح إليه أي فريق من المُقيِّمين، وتعد إستراتيجية معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، نموذجاً للعمل بهذا الشكل. فهو يستهدف وسائل الإعلام الأكثر ملائمة للمجموعات التي يريد إيصال الرسالة إليها.

[١٠٢] وكما ذكرنا آنفاً، إن من أهم نقاط الضعف لأي مجموعة من المُقيِّمين، تحاول الترويج لعملها ونتائجها، هي الموارد المحدودة وقلة الخبرة في التعامل مع الوسط الإعلامي. وإذا كان بالإمكان تعيين أحد الصحفيين من ذوي الخبرة، أو موظف علاقات عامة، حتى على سبيل التطوع، فسيكون ذلك أنسب. هذا، وتكمن القوة الأكبر للمجموعة في تنوع الخبرات والمعرفة. أما إصدار التقارير المنفردة، والقيام بالتحقيقات الصحفية، وكتابة المقالات للنشر، فكلها وسائل لبناء سمعة جيدة، تعكس خبرة في مجال الإعلام.

[١٠٣] لا بد أن تحافظ المجموعة أثناء العمل، على الاستمرارية في جذب الانتباه من خلال نشر التقارير حول الاستفسارات التمهيدية، أو النتائج؛ وعمل الندوات أو المؤتمرات؛ وإرسال المقالات للصحف والمجلات، والجرائد؛ وتحديث المعلومات المتعلقة بالنتائج، إذا توفرت؛ وتشجيع الآخرين على المشاركة.

يلخص الجدول رقم ١,٥ الأشكال المختلفة للمواد، ووسائل النشر، والجمهور المحتمل لعملية تقييم الديمقراطية.

النشر والاستراتيجية الإعلامية

[١٠٤] تعد عملية النشر والإستراتيجية الإعلامية وجهان لعملة واحدة، ولذا يلزم دراستهما والتخطيط لهما معاً – حيث أن الهدف الأول هو الوصول إلى أكبر قطاع من الجمهور من خلال وسائل الإعلام وتوزيع كتيب أو تقرير. ويتمثل الهدف الآخر في التأثير على صناع السياسة، وأصحاب القرار في الدولة. وكلما كان التقييم مرتبطاً بالسياسة، ستكون عملية جذب الانتباه أسهل. ويمكن في البدايةً، أن يتم إشراك الدوائر الأكاديمية والسياسية في الدولة. ويتأكد لنا من خلال الدراسات التجريبية التي أجرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أن النتائج الأولية لفريق المُقيِّمين تُعرض على جهات خارجية متخصصة، ليتم فحصها والتعليق عليها في ندوة تعقد لهذا الغرض، ثم يتم نشرها على الجمهور من خلال الإنترنت. ثم يتم بعد ذلك نشر النتائج النهائية في صورة تقارير مطبوعة، مع وضع المحتوى والنقاش التي بُنيت عليه تلك التقارير على الإنترنت.

إشراك الإعلام

[١٠٥] يعد التخطيط الجيد ضروريا، ويجب مراعاته قبل إصدار التقرير النهائي. ويمكن أن يتم تنسيق العمل مع كل وسائل الإعلام حول التقرير. وإن ورش العمل على مستوى الوطن، والتي ذكرناها من قبل، ليست إلا وسيلة واحدة لنشر النتائج.

وتتمثل الوسيلة الأخرى، في كلمة تلقيها شخصية مرموقة في المجتمع، أم القيام بمؤتمر صحفي صغير. وإذا شاركت في الأمر إحدى دور النشر التجارية، فستوفر الموارد اللازمة للدعاية، والخبرة الكافية لإطلاق الكتاب. لابد من مراعاة طبيعة المتلقي عند صياغة التقرير. والأهم من ذلك أن يخرج التقرير بأسلوب سهل ومقبول. ولا ينبغي أن يكون طويلاً أكثر من اللازم، ولابد أن يتجه المحتوى نحو القضايا التي تهم عامة الناس. إن الديمقراطية مهمة جداً لرفاهية الناس، ولكن في الغالب يتم مناقشتها أو الحديث عنها بأسلوب غامض وغير مستساغ. لذا يجب مراعاة أن يتوجه أي تقييم للديمقراطية للجمهور بما يهمهّ، ويوضح لهم كيف أن التقدم الديمقراطي سيعمل على حل العديد من القضايا التي تشغلهم.

جدول (١,٥): الوسائل المختلفة لنشر النتائج

المنتج	المحتوى / الشكل	الوسيلة	الجمهور
التقرير الكامل، نسخة ورقية	التقييم الكامل	النشر باللغة الإنجليزية وبلغة/لغات البلد المحلية	النخبة: أصحاب الرأي في الحكومة والإعلام، والأحزاب السياسية والخبراء.
التقرير الكامل، نسخة إلكترونية	التقييم الكامل إضافة إلى الروابط وأرشيف البيانات	شبكة الانترنت: البوابات والقوائم الهامة.	النخبة من مستخدمي الإنترنت، الأحزاب الدولية المهتمة، وأصحاب الرأي.
الملخص التنفيذي/ النشرة الصحفية	مجموع الملخصات التنفيذية (كل الأقسام)	مؤتمر صحفي	المجتمع الحضري، المتعلمون، والصحفيون، والحكومة.
مؤتمر أكاديمي ووثائق صادرة عنه	التقييم الكامل كخلفية للبحث، تقرير وأبحاث المشاركين في المؤتمر	أعمال المؤتمر والنشر عبر الإنترنت وأوراق البحث.	الأكاديميون، صناع السياسة، والطلاب.
مقتطفات من كل قسم (بحسب اهتمام المتخصص)	الملخصات التنفيذية والأقسام الخاصة	الدوريات المتخصصة في أقسام التقرير ونقاط الاهتمام، والمجلات المحلية، والخبراء .	المتخصصون، مثل المعلمين، والعاملين في مجال الصحة، والإعلام، والموظفين الحكوميين، وهكذا.
مقتطفات من كل قسم، (القضايا العامة)	النصوص العامة المتعلقة بالمسائل الحالية.	المجلات والصحف المشهورة	المتعلمون والمثقفون

المنتج	المحتوى / الشكل	الوسيلة	الجمهور
الاستبيانات ، وملخصات التربية المدنية، والمواد التعليمية	الرسوم المتحركة، اللغة غير النصية أو الأساسية، المواد المسموعة أو المرئية.	المنظمات التطوعية في المجتمع، دور العبادة، المنظمات غير الحكومية، المدارس، المراكز المجتمعية، المكتبات	عامة الناس والفقراء والأميون أيضا.
اللقاءات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية	الملخصات الشفهية والمرئية	الإذاعة والتليفزيون	العامة، بما فيهم الأميون أو الفقراء

[١٠٦] من المهم إصدار بيان إعلامي حول التقرير الذي يشمل تلك القضايا. ولابد أن يصل البيان أو النشرة الصحفية لجميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. على أن يكون مختصراً ومحددا. لا تقم بتلخيص التقرير بالكامل، إلا في الفقرة الأخيرة على سبيل الختام. والأهم هو تناول النقاط الأساسية أو النتائج الأكثر إثارة أو أهمية، وإلقاء الضوء عليها. وإذا كانت هناك قضية سياسية هامة تشغل الرأي العام، فلنحاول ربط النتائج بتلك القضية. إضافة إلى ذلك، ليس المهم هو نشر كمية من المقالات الصحفية، وإنما يجب مراعاة أيام الأسبوع التي تنشر فيها المعلومات، واختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة بهذه الفترة الزمنية من أجل نقل البيان. حدد الوسائل الإعلامية المطلوبة للوصول إلى الجمهور المستهدف. وإذا أمكن قم بتحديد الصحفيين مسبقاً. وحاول الحصول على أرقام الهواتف والفاكس الخاصة بالأشخاص المطلوب التواصل معهم. احرص دائماً على متابعة إحدى الصحف من خلال الاستفسار المهذب عبر الهاتف حول إذا كانت قد تسلمت البيان أم لا، وإلا لن يتم الالتفات إليه ولا قراءته في أغلب الأحيان، أو ببساطة سيتم إهماله. ومن خلال الاستفسار، ستكون هناك فرصة "لتسويق بضاعتك". وقد اكتشفنا من واقع الخبرة، أن التذكير المهذب يلفت انتباه الإعلام، وهو ما قد يفشل فيه البيان الصحفي الأولي.

[١٠٧] إن المسار الطبيعي هو أن يتم نشر وثيقة أو مقال أو تقرير بصورة احتفالية. ويمكن أن يختلف هذا الاتجاه كثيراً. فخلال عملية تقييم الديمقراطية، ستظهر كمية متنوعة من القضايا الرئيسة، والتي يمكن مناقشة كل منها بشكل مستقل أثناء العمل في المشروع، وبعد إصدار الوثيقة الأخيرة، على سبيل المثال: التقارير المرحلية، والمقالات في المجلات المتخصصة، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، والأدلة المقدمة للجهات الرسمية، والأدلة المقدمة للأحزاب السياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات الأخرى، والنشرات الموجهة إلى فئات مختلفة من الجمهور، فكل ذلك، علاوة على

وسائل أخرى يمكن استخدامه للنشر والترويج لنتائج تقييم الديمقراطية. ومن الضروري أيضاً التفكير جيداً بالوسيلة الإعلامية التي يتم اختيارها. من الذي يقرأ تلك الجريدة؟ وهل هناك رقابة شديدة على التليفزيون؟ هل تعد المحطات الإذاعية المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للمجتمع الريفي؟ هل يعد هذا الكاتب أو الصحفي أو المُذيع متعاطفاً أو أكثر اهتماماً بالقضية من غيره؟ ولقد أوضحنا في الجزء الثالث (الفقرات ١٤٦-٩) أمثلة على الاستراتيجيات المختلفة للنشر التي استخدمتها فرق التقييم المختلفة في دول أخرى.

ويمكن تلخيص تجربة هيئة مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة على سبيل التوضيح. (انظر المربع رقم ١,٤).

[١٠٨] ويمكن الربط بين درس أو اثنين من تلك التجربة بنقاط أخرى. أولاً، فكرة الاختيار المبكر للمواضيع التي ستكون محل اهتمام وتصلح للنشر، والتي ستعمل على جذب انتباه الإعلام. فهذا من أفضل الوسائل للدعاية للمشروع كله. ثانياً، اختيار الناشر، حيث لا بد من مراعاة سعر تسويق التقرير المتعلق بالدولة قبل نشره، ومدى جودة شبكة التوزيع التي يمتلكها الناشر، حتى يصل التقرير إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين، وما هي اللغات التي سيخرج بها، وهكذا.

قد يكون من الأفضل في بعض الأحيان أن تتولى الجهة نفسها عملية النشر. ثالثاً، إذا أمكن التأثير على رجال السياسة المرموقين، والصحفيين وغيرهم لمناقشة النتائج، فسيكون ذلك بمثابة دعاية جيدة جداً لنشر المشروع. وأخيراً، تنشر معظم الصحف مراجعات أو كتب، لذا فمن الضروري استهداف ناشري الكتب لطلب إصدار نشرة حول الكتاب. ويمكن للمجموعات أن تسعى لاستشارة الرأي العام من خلال عمل استطلاع للرأي، وعقد مؤتمرات، وعمل مقابلات إعلامية، ونشر المقالات؛ وفقاً للموارد المتاحة. هذا إضافة إلى أن الاستعانة بالخبراء الآخرين لمناقشة جوانب من عملها المستمر، سيكون له تأثيره، وإن قل فسيؤدي إلى الانتشار.

المربع (١,٤):
خبرة هيئة مراقبة الديمقراطية في المملكة المتحدة في مجال النشر

نشرت هيئة مراقبة الديمقراطية ثلاثة تقييمات وطنية للديمقراطية في المملكة المتحدة: "متابعات" الحقوق السياسية والمدنية والترتيبات الحكومية في عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩، وتقييم ثالث كامل باستخدام إطار المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عام ٢٠٠٢. ولقد تم نشر التقرير الأول والثاني في شكل كتب أكاديمية، ارتبطت باتفاقيات وحسابات للتكاليف، فكانت النتيجة كتباً عالية الكلفة في النهاية. ولم يهتم الناشر بتسخير أية موارد للتوزيع، حيث كان المستهدف هو المجتمع الأكاديمي، وليس عامة الشعب. ومع هذا، قامت هيئة مراقبة الديمقراطية بالدعوة للنقاش حول المعايير التي تمكن المُقيِّمون على أساسها من إخراج هذا التقرير، وكان ذلك عبر البرامج والمقابلات التليفزيونية. كانت مجرد فكرة مراقبة الديمقراطية كافية لجذب الانتباه، كما أضفت حقيقة أنها صادرة عن مؤسسة أكاديمية ذات قاعدة جامعية الشرعية الكافية على المشروع في عيون الصحفيين. ولقد تم إصدار التقييم الخاص بعام ٢٠٠٢ على نطاق أكثر شعبية، وتم نشره بغلاف جذاب وعنوان مثير. كانت الطبعة الأولى مكونة من ٢٠٠٠ نسخة، بيعت كلها. اتبعت هيئة مراقبة الديمقراطية إستراتيجيتها الخاصة لنشر التقييم، ونجحت في احتلال مساحة كبيرة في برامج هيئة الإذاعة البريطانية وغيرها من البرامج الإذاعية.

ولما كان للهيئة تمويلاً خاصاً من المملكة المتحدة، تمكن المُقيِّمون من نشر التقارير المرحلية حول بعض القضايا الهامة – وبصورة خاصة حول مساءلة الجهات شبه الحكومية، والنظام الانتخابي في المملكة المتحدة، والأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، والتشريعات المناهضة للإرهاب- إضافة إلى نشر كتاب حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعزز كل هذا الموضوع لدى وسائل الإعلام ولدى بعض المهتمين من الجمهور وإن كان عددهم محدود نسبياً. وقامت المقالات الصحفية والمقابلات الإعلامية بالترويج لتلك التقارير. كما جذبت التقارير حول الهيئات شبه الحكومية الكثير من الاهتمام من جانب الصحافة والوسائل الإعلامية الإلكترونية – لدرجة وصلت إلى أن الهيئة تعاونت مع إحدى القنوات التليفزيونية التجارية لإنتاج فلم وثائقي خاص عن تلك الهيئات. وبناءً على تلك التجربة، تقوم هيئة مراقبة الديمقراطية الآن بنشر ملخصات سريعة لتلك الكتب والتقارير، لتوزيعها على أعضاء البرلمان والمجموعات الأخرى المؤثرة، وتنظم الندوات للخبراء لمناقشة النتائج ونشرها. كما تضع نسخاً مصورة على موقعها على الإنترنت، لتزيد مساحة العرض المخصصة لما تقوم به من أعمال.

[١٠٩] تحتاج مجموعة المُقيِّمين إلى تبني إستراتيجية إعلامية واضحة في مرحلة مبكرة، لضمان تمكنها من نشر النتائج بصورة فعالة. فالإعلام، وإن لم يكن مثالياً، هو الوسيلة الأساسية التي يلجأ إليها العاملون في مجال المجتمع المدني لتوصيل الرسائل للرأي العام والتأثير عليه. ومع هذا، لا يمكن أن تطمح أية مجموعة في الوصول إلى كل شرائح المجتمع من خلال وسيلة واحدة – كالصحافة الوطنية، أو محطة تليفزيونية، أو جريدة متخصصة. وغالباً ما تكون الحكومة أو المؤسسات التجارية الكبيرة فقط هي القادرة على تحقيق انتشار واسع للمعلومات على مستوى جميع

شرائح الشعب. فينبغي إذن على المجموعات أن تحدد أهدافها الرئيسية المتعلقة بجوانب محددة من النتائج، ثم تختار الوسائل الإعلامية الأنسب للوصول إلى تلك المجموعات المستهدفة. ويجب عليهم في أغلب الأحيان، الاستعانة بمن يقوم بتشكيل الرأي، وأصحاب المصالح، وغيرها من العناصر النشطة. وتتلخص أكبر نقاط الضعف في الموارد المحدودة، والافتقار إلى الخبرة في التعامل مع الإعلام. وتتمثل نقاط القوة في القاعدة المعرفية التي أمكن جمعها من خلال العمل، والموضوعية، والاهتمام بقضايا المجتمع والدولة.

من التقييم إلى الإصلاح

[١١٠] لطالما أكدنا على أن عملية تقييم للديمقراطية ليست هدفاً مستقلاً بذاته، ولكنها وسيلة للمساعدة في عملية الإصلاح الديمقراطي، من خلال توفير دليل منهجي، وحجج وبيانات مقارنة تعتمد عليها عملية الإصلاح هذه. ويمكن أن يكون الدور الذي يلعبه التقييم – سواء كان كاملاً أو جزئياً، أو مجرد مشروعات بحثية– **مباشراً** من خلال التأثير على الوزارات والمسؤولين الحكوميين، أو **غير مباشر** من خلال زيادة الضغط الذي تمارسه جماعات الحملات الإعلامية والمنظمات الرئيسية، أو قد يكون التأثير أكثر اتساعاً من خلال رفع الوعي المعرفي والثقافي لعامة الشعب.

ينبغي على مجموعات التقييم تحديد أهدافها الأساسية الخاصة بجوانب محددة من النتائج، وحشد الوسيلة الإعلامية الأنسب للوصول إلى المجموعات المستهدفة. ويجب عليهم في أغلب الأحيان، الاستعانة بمن يقوم بتشكيل الرأي، وأصحاب المصالح ، وغير ذلك من العناصر النشطة. وتتلخص أكبر نقاط الضعف في الموارد المحدودة والافتقار إلى الخبرة في التعامل مع الإعلام. وتتمثل نقاط القوة في القاعدة المعرفية التي أمكن جمعها من خلال العمل، والموضوعية، والاهتمام بقضايا المجتمع والدولة.

[١١١] ويعني هذا أن عملية نشر نتائج التقييم ليست هي الخطوة الأخيرة. فسيظل التقييم مرتبطاً بسياسة الدولة لفترة طويلة مقبلة، وسيظل مرجعاً لتنظيم الحملات الإعلامية. وعلاوة على ذلك، سيشكل القاعدة لانطلاق مراحل أخرى منفصلة، وهي وضع اقتراحات محددة للإصلاح، ربما بالتنسيق مع بعض جماعات تنظيم الحملات والخبراء في المجالات الأساسية التي حددها التقييم. ويدرس الجزء الرابع من الدليل هذه المرحلة بمزيد من التفصيل، مستدلاً بالخبرات المكتسبة من التقييمات السابقة.

الجزء الثاني

الإطار

الإطار

[١١٢] يتضح من الجزء الأول أن الإطار التقييمي يعتمد على مبدأين أساسيين: حكم *الشعب وسيطرته* على عملية اتخاذ القرار والقائمين عليها، *والمساواة* بين المواطنين والمساواة بين آرائهم فيما يخص ممارسة هذه السيطرة. وانطلاقاً من هذين المبدأين تنشأ *القيم السبع الوسيطة* التي ذكرناها، *والمتطلبات* المترتبة عليها، *والوسائل المؤسسية* اللازمة لتحقيقها (راجع الجدول ١.١). وقد تم استخدام هذا المزيج من الأفكار الأساسية، والقيم، والمتطلبات، والوسائل في عمل قائمة *بالأسئلة الرئيسية، والأسئلة البحثية* الأكثر تخصصاً التي ينبغي الإجابة عنها عند إجراء تقييم للديمقراطية.

[١١٣] يحدد هذا الجزء من الدليل عناصر الإطار، وعلاقتها بالأسئلة البحثية، ويرشد إلى المعلومات ذات الصلة، والمصادر العامة، ومقاييس الممارسة الجيدة.

[١١٤] لقد صيغت الأسئلة بطريقة توضح الإجابات، وتقيس الدرجة النسبية لتحقيق قيم ومبادئ الديمقراطية وتقييمها ، وتظهر مدى مساهمة الوسائل المؤسسية في تحقيقها. ومن ضمن الأسئلة على سبيل المثال:

- ما هو حجم...؟
- إلى أي مدى...؟
- كم...؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها...؟
- ما مقدار الحرية...؟

[١١٥] ولقد وضعت الأسئلة بطريقة تمكن فريق التقييم، من اختبار مقدار التباين في سمات الديمقراطية ومؤسساتها وممارساتها وفهمها، بأساليب تم تقسيمها بحسب الصفوف والأعمدة التي يتكون منها الإطار. فهي تسعى لأن يوفر التقييم نوعاً من القياس لما تحقق، وقد يختلف هذا من أعلى المستويات إلى أدناها.

فقد تم توجيه السؤال الرئيسي التالي على سبيل المثال، في القسم ١,٣:

"هل الحقوق المدنية والسياسية مكفولة للجميع؟"

ويكون سؤال البحث الأول:

"١,٣,١ إلى أي مدى يضمن الناس عدم تعرضهم للإيذاء الجسدي الشخصي، وعدم الخشية من حدوث ذلك؟"

وقد تشمل البيانات المتعلقة بسؤال البحث هذا بالتحديد، بعض المؤشرات الخاصة بحماية القضاء للنزاهة الشخصية، بما فيها الوثائق القانونية المرتبطة، سواء الدولية (مثل: التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦)، والوطنية (مثل: الدستور الوطني)، والتطبيق الواقعي لتلك الحقوق، بما في ذلك تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق، والبيانات حول الحوادث الواقعية لانتهاكات حقوق النزاهة الشخصية، وإحصائيات الجرائم، وبيانات المسح حول حماية حقوق النزاهة الشخصية في الدولة.

ومن أمثلة المصادر المتعلقة بالموضوع لمثل هذا النوع من البيانات: التقارير السنوية للجان حقوق الإنسان التي تنشرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية (مثل: وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش)، وقواعد البيانات الأكاديمية لانتهاكات حقوق النزاهة الشخصية (مثل: "مقياس الإرهاب السياسي" أو الموقع <http://www.humanrightsdata.com>. وتشمل الأمثلة على الممارسات الجيدة، مقالات معينة من هيئات حقوق الإنسان، مثل التصديق على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة.

ويمكن أن ينتقل الآن فريق التقييم من الأسئلة العامة إلى "الصف الأول" من الإطار والذي يحتوي على الأسئلة الرئيسية، ثم "الصف الثاني" الذي يضم البيانات ذات الصلة، ثم "الصف الثالث" الذي يعرض المصادر العامة، و"الصف الرابع" المتعلق بمقاييس الممارسة الجيدة. وبهذه الطريقة يكون كل سؤال مدعوماً بالبيانات التي تم جمعها من المصادر التي تعكس مقاييس الممارسة الجيدة. ويساهم كل سؤال في عمل ملف ضخم مرتبط بالقيم الوسيطة التي تقوم عليها مبادئ الإطار.

[١١٦] يعرض هذا الجزء من الدليل القائمة الكاملة للأسئلة الرئيسية، وأسئلة البحث والإطار الكامل لها.

أسئلة البحث

١. المواطنة والقانون والحقوق

١,١. المواطنة

السؤال الرئيسي: هل هناك إجماع عام على وجود مواطنة عادلة بدون تمييز؟

١,١,١. ما مدى شمولية الأمة السياسية ومواطنة الدولة بالنسبة لجميع الذين يعيشون على أرضها؟

١,١,٢. إلى أي مدى يتم الإقرار بالاختلافات الثقافية؟ وكيف تتم حماية الأقليات والمجموعات الاجتماعية الضعيفة؟

١,١,٣. ما مقدار الإجماع على حدود الدولة والترتيبات الدستورية؟

١,١,٤. إلى أي مدى توفر الترتيبات الدستورية والسياسية الاعتدال والمصالحة للقطاعات الرئيسية في المجتمع؟

١,١,٥. إلى أي مدى تعد الإجراءات المتبعة لتعديل الدستور شاملة أو نزيهة؟

١,١,٦. إلى أي مدى تحترم الحكومة التزاماتها الدولية بالنسبة لمعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي، وهل تخلو السياسة المتبعة من التفرقة التعسفية؟

١,٢. سيادة القانون وتحقيق العدالة

السؤال الرئيسي: هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع لحكم القانون باستمرار؟

١,٢,١. إلى أي مدى يتم تطبيق سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟

١,٢,٢. إلى أي مدى يخضع المسؤولون لحكم القانون وقواعد الشفافية في القيام بمهامهم؟

١,٢,٣. ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع أنواع التدخلات؟

١,٢,٤. ما مقدار المساواة والأمن المكفولين للمواطنين في سعيهم لتطبيق العدالة، وما مدى الإصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الإدارة؟

١,٢,٥. ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟

١,٢,٦. ما مقدار ثقة الناس في النظام القانوني من حيث قدرته على تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة؟

١,٣. الحقوق السياسية والمدنية

السؤال الرئيسي: هل الحقوق المدنية والسياسية مكفولة للجميع بالتساوي؟

١,٣,١. إلى أي مدى يأمن الناس جميعاً من الاعتداء الجسدي الشخصي، ومن الخوف من حدوث ذلك؟

١,٣,٢. إلى أي مدى يمكن الحكم بحرية الحركة والتعبير والتجمعات والاجتماعات؟

١,٣,٣. ما مقدار توفر وضمان الحرية للجميع في ممارسة شعائرهم الدينية الخاصة، أو استعمال لغتهم وثقافتهم الخاصة؟

١,٣,٤. ما مقدار الحماية التي يتمتع بها الأفراد والمجموعات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان في الدولة؟

١,٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

السؤال الرئيسي: هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكفولة للجميع بالتساوي؟

١,٤,١. ما مدى إمكانية حصول كل الناس على فرص عمل، أو هل يتوفر الأمن الاجتماعي للجميع، بلا تفرقة أو تمييز؟

١,٤,٢. ما مدى فعالية توفير الضروريات الأساسية للحياة، بما في ذلك الغذاء الكافي والمأوى والماء الصالح للاستخدام؟

١,٤,٣. إلى أي مدى تتم المحافظة على صحة الشعب، في جميع مجالات الحياة ومراحلها؟

١,٤,٤. ما مدى شمولية الحق في التعليم وفعاليته، بما في ذلك التعليم المتعلق بحقوق وواجبات المواطنة؟

١,٤,٥. ما مقدار الحرية التي تتمتع بها الاتحادات التجارية، ومؤسسات العمل الأخرى لتنظيم وتمثيل مصالح أعضائها؟

١,٤,٦. ما مدى الصرامة والشفافية التي تعكسها قواعد إدارة الشركات، وإلى أي مدى تُدار الشركات بما يتوافق مع المصلحة العامة؟

٢. الحكومة النيابية والخاضعة للمساءلة

٢,١. الانتخابات الحرة والنزيهة

السؤال الرئيسي: هل تسمح الانتخابات للشعب بالسيطرة على الحكومة وسياستها؟

٢,١,١. إلى أي مدى يتم الاختيار لشغل منصب تشريعي حكومي، عبر انتخابات شعبية تنافسية، وهل تؤدي الانتخابات إلى تغيير الأحزاب الحاكمة أو الأفراد؟

٢,١,٢. هل تعد الإجراءات الخاصة بالتصويت والتسجيل للانتخابات متاحة لكل المواطنين؟ وما مقدار استقلاليتها عن سيطرة الحكومة والأحزاب؟ وهل تعد بعيدة عن الإرهاب والظلم؟

٢,١,٣. ما مدى حرية إجراءات التسجيل للمرشحين والأحزاب، وما مقدار الحرية الممنوحة لهم في الوصول إلى وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل للتواصل مع الناخبين؟

٢,١,٤. ما مدى فعالية الاختيار الذي يوفره النظام الانتخابي والحزبي للناخبين؟ وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على أصواتهم؟ وإلى أي مدى تنعكس اختياراتهم على تأليف الهيئة التشريعية واختيار السلطة التنفيذية؟

٢,١,٥. إلى أي مدى تعكس الهيئة التشريعية الفئات الاجتماعية المختلفة للناخبين؟

٢,١,٦. ما هي نسبة الناخبين من الشعب؟ وإلى أي مدى تتقبل كل القوى السياسية داخل الدولة وخارجها نتيجة الانتخابات؟

٢,٢. الدور الديمقراطي للأحزاب السياسية

السؤال الرئيسي: هل يساهم النظام الحزبي في توفير الديمقراطية؟

٢,٢,١. ما مقدار الحرية التي تتمتع بها الأحزاب في تشكيلها واستقطاب الأعضاء، والمشاركة مع الجمهور في الحملات الانتخابية ؟

٢,٢,٢. ما مقدار فعالية النظام الحزبي في تشكيل الحكومات القائمة واستدامتها؟

٢,٢,٣. إلى أي مدى تعد الأحزاب منظمات عضوية فعالة؟ وإلى أي مدى يساهم أعضاؤها في التأثير على سياسة الحزب واختيار المرشحين؟

٢,٢,٤. إلى أي مدى يمنع نظام التمويل الحزبي من انسياق الأحزاب إلى مصالح خاصة؟

٢,٢,٥. إلى أي مدى تتخطى الأحزاب الفروق العرقية والدينية واللغوية؟

٢,٣. الحكومة الفعالة والمستجيبة

السؤال الرئيسي: هل تعد الحكومة فعالة في خدمة الشعب والاستجابة لمطالبه؟

٢,٣,١. إلى أي مدى تعد الحكومة المنتخبة قادرة على التأثير أو السيطرة على الأمور الهامة المتعلقة بحياة المواطنين، وما مقدار المعلومات والتنظيم والموارد التي تمكنها من تحقيق ذلك؟

٢,٣,٢. ما مدى الفعالية والانفتاح في عملية النقد والإشراف التي يقوم بها القادة المنتخبون

ووزرائهم على الجهاز الإداري و الهيئات التنفيذية الأخرى؟

٢,٣,٣. ما مدى انفتاح وانتظام الإجراءات الخاصة باستشارة الشعب حول سياسة الحكومة وتشريعاتها؟ وما مقدار المساواة في إمكانية وصول ذوي المصلحة إلى الحكومة؟

٢,٣,٤. ما مدى توفر الخدمات العامة المقدمة لمن يحتاجها ومدى الاعتماد عليها؟ وما مدى انتظام استشارة المستخدمين حول توصيل الخدمات؟

٢,٣,٥. ما مقدار شمولية الحق في اطلاع المواطنين على المعلومات الحكومية وفعاليته بما يتوافق مع الدستور والقانون؟

٢,٣,٦. ما مقدار الثقة الموجودة لدى الناس في قدرة الحكومة على حل القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع، وقدرتهم على التأثير عليها؟

٢,٤ الفعالية الديمقراطية للبرلمان

السؤال الرئيسي: هل يساهم البرلمان أو الهيئة التشريعية بفعالية في العملية الديمقراطية؟

٢,٤,١. ما مدى استقلالية البرلمان أو الهيئة التشريعية عن الهيئة التنفيذية؟ وإلى أي مدى يتمتع الأعضاء بحرية التعبير عن آرائهم؟

٢,٤,٢. ما مقدار الفعالية والشمولية الممنوحة لسلطات البرلمان أو الهيئة التشريعية لأخذ المبادرات، أو مراقبة التشريعات أو تعديلها ؟

٢,٤,٣. ما مقدار الفعالية والشمولية الممنوحة لسلطات البرلمان أو الهيئة التشريعية التي تمكنها من مراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها؟

٢,٤,٤. ما مدى صرامة إجراءات الموافقة والإشراف على فرض الضرائب والإنفاق العام؟

٢,٤,٥. إلى أي مدى تتمتع كل الأحزاب بالحرية الكافية لتنظيم عملها والمساهمة داخل البرلمان أو الهيئة التشريعية؟

٢,٤,٦. إلى أي مدى يتسع نطاق إجراءات البرلمان أو الهيئة التشريعية لاستشارة الشعب والمسائل المتعلقة بذلك في نطاق العمل؟

٢,٤,٧. إلى أي مدى يمكن للنواب المنتخبين التواصل مع ناخبيهم؟

٢,٤,٨. ما مقدار الجودة التي يمكن أن تنطبق على عمل البرلمان أو الهيئة التشريعية، كمنتدى لمناقشة القضايا التي تهم الرأي العام وتداولها ؟

٢,٥. السيطرة المدنية على الجيش والشرطة

السؤال الرئيسي: هل تخضع قوات الجيش والشرطة للسيطرة المدنية؟

٢,٥,١. ما مقدار فعالية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وما مدى تحرر الحياة

السياسية من التدخل العسكري؟

٢,٥,٢. ما مقدار المساءلة العلنية التي يمكن ممارستها على الشرطة والأجهزة الأمنية في ما يخص الأنشطة التي تقوم بها؟

٢,٥,٣. إلى أي مدى يعكس تشكيل الجيش والشرطة والجهاز الأمني بُنية المجتمع؟

٢,٥,٤. ما مقدار تحرر الدولة من ممارسات التكتلات البرلمانية والمليشيات وأمراء الحرب ومافيا الجرائم؟

٢,٦. النزاهة في الحياة العامة

السؤال الرئيسي: هل هناك ما يضمن نزاهة السلوك في الحياة العامة؟

٢,٦,١. إلى أي مدى يوجد فصل بين الأمور العامة للدولة عن الأعمال الخاصة والمصالح العائلية لأصحاب المناصب؟

٢,٦,٢. ما مدى فعالية الترتيبات الخاصة بحماية أصحاب المناصب وعامة الشعب من انتشار الرشوة؟

٢,٦,٣. إلى أي مدى تساهم القواعد والإجراءات الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية والمرشحين والنواب المنتخبين، في منع الانقياد وراء المصالح التي تخص قطاع معين؟

٢,٦,٤. ما مدى تأثير الشركات القوية والمصالح التجارية على مراقبة السياسة العامة، وما مقدار ابتعادهم عن الفساد في الداخل والخارج؟

٢,٦,٥. ما مدى الثقة التي تتوفر لدى الشعب في خلو المسؤولين العامين والخدمات العامة من الفساد؟

٣. المجتمع المدني والمشاركة العامة

٣,١. وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي

السؤال الرئيسي: هل يعمل الإعلام بطريقة تسمح بالمحافظة على القيم الديمقراطية؟

٣,١,١. ما مدى استقلالية الإعلام عن الحكومة؟ وما مقدار التعددية في ملكية وسائل الإعلام، وهل تنقاد وسائل الإعلام لحكومات أجنبية أو شركات متعددة الجنسيات أم لا؟

٣,١,٢. إلى أي مدى يعكس الإعلام الآراء المختلفة، وهل يمكنه الوصول إلى شرائح المجتمع المختلفة؟

٣,١,٣. إلى أي مدى يمكن وصف الإعلام، والكيانات المستقلة الأخرى بالفعالية في مراقبة

الحكومة والشركات القوية؟

٣,١,٤. ما مقدار حرية الصحفيين وحمايتهم من القوانين المقيدة أو التحرش أو التهديد؟

٣,١,٥. ما مقدار الحرية التي يتمتع بها المواطن العادي من التدخل في شؤونه الخاصة، والتعرض للمضايقات من قبل وسائل الإعلام؟

٣,٢. المشاركة السياسية

السؤال الرئيسي: هل توجد مشاركة كاملة للمواطن في الحياة العامة؟

٣,٢,١. ما مقدار الشمولية التي تتمتع بها المؤسسات التطوعية، وجماعات المواطنين، والحركات الاجتماعية، وغيرها. وما مدى استقلاليتها عن الحكومة؟

٣,٢,٢. ما مقدار شمولية مشاركة المواطن في المؤسسات التطوعية وإدارة المنظمات الخاصة، وغيرها من الأنشطة التطوعية العامة؟

٣,٢,٣. ما مقدار مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمناصب الرسمية على جميع المستويات؟

٣,٢,٤. إلى أي مدى تتساوى إمكانية وصول كل المجموعات الاجتماعية إلى المناصب الرسمية، وما مدى النزاهة في تمثيلها؟

٣,٣. اللا مركزية

السؤال الرئيسي: هل تصدر القرارات داخل الحكومة بما يتوافق مع مصلحة الناس المتأثرين بها؟

٣,٣,١. ما مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المراكز الفرعية للحكومة عن الحكومة المركزية، وما حجم القوى والموارد المتوفرة لديها من أجل القيام بمسؤولياتها؟

٣,٣,٢. إلى أي مدى تعد هذه المستويات من الحكومة عرضة للتفويض الانتخابي الحر والنزيه، ولمعايير الانفتاح والمساءلة والاستجابة في عملها؟

٣,٣,٣. ما مدى تعاون الحكومة في المستويات الأكثر محلية مع شركائها، ومع الجمعيات والمجتمعات المحلية في تكوين وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات؟

٤. الديمقراطية خارج حدود الدولة

٤,١. المؤثرات الخارجية على الدولة الديمقراطية

السؤال الرئيسي: هل تعد قوة المؤثرات الخارجية داعمة بشكل كبير للديمقراطية في الدولة؟

٤,١,١. إلى أي مدى يمكن الحكم على الدولة بأنها بعيدة عن التأثيرات الخارجية التي

تتدخل في العملية الديمقراطية أو المصالح الوطنية؟

٤,١,٢. ما مدى عدالة التأثير الذي تُمارسه الحكومة داخل المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية، والتي يفترض أن تخضع لقراراتها؟

٤,١,٣. إلى أي مدى تعد المواقف التفاوضية للحكومة، والالتزامات المترتبة عليها داخل تلك المنظمات عرضة للرقابة التشريعية والحوار الوطني العام ؟

٤,٢. التأثير الديمقراطي للدولة في الخارج.

السؤال الرئيسي: هل تسهم السياسات الدولية للدولة في تعزيز الديمقراطية في العالم؟

٤,٢,١. ما مدى التزام الحكومة بدعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج وحمايتهما؟

٤,٢,٢. إلى أي مدى تدعم الحكومة هيئات الأمم المتحدة للتعاون الدولي، وتحترم سيادة القانون على المستوى الدولي؟

٤,٢,٣. ما مقدار الشمولية والالتزام من جانب الحكومة في المساهمة في التنمية الدولية؟

٤,٢,٤. إلى أي مدى تعد السياسة الدولية للحكومة عرضة للرقابة البرلمانية وتأثير الشعب؟

الإطار التقييمي

١.	المواطنة، والقانون، والحقوق
١,١.	**المواطنة** ***السؤال الرئيسي: هل هناك إجماع عام على وجود مواطنة مشتركة بدون تفرقة؟***

	سؤال التقييم
١,١,١.	**ما مدى شمولية الأمة السياسية والمواطنة في الدولة لجميع الذين يعيشون على أرضها؟**

ما الذي يجب البحث عنه (الأسئلة المعيارية)

١) ***القوانين:*** اختبار القوانين المنظمة للمواطنة والأهلية، والوسائل والجدول الزمني للحصول عليها؛ وأية صور من صور التفرقة أو التمييز بين المواطنة الجزئية والكلية، وبين الرجال والنساء في الحصول على حقوق المواطنة.

٢) ***الممارسة:*** اختبار مدى النزاهة في تطبيق القوانين في الواقع وحياديتها.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** اختبار البيانات حول الإقصاء من المواطنة، والمواطنة من الدرجة الثانية، والتمييز في الحصول على حقوق المواطنة، وهكذا.

المصادر العامة

مصادر عالمية

منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، <http://www.amnesty.org>

Boyle, K. and Sheen, J., *Freedom of Religion and Belief: A World Report* (London: Routledge, 1997)

مجموعة الحقوق المدنية، <http://civilrights.org/>

تقارير الدول للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول القضاء على التمييز العنصري، <http://www.ohchr.org>

Davies, John and Gurr, Ted Robert (eds), *Preventive Measures: Building Risk Assessment and Crisis Early Warning Systems* (Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1998)

Department of Political Science, University of Kansas, Kansas Event Data System, <http://web.ku.edu/keds/index.html>

Engendering Development – World Bank, <http://www.worldbank.org/gender/prr/draft.html>

فريدوم هاوس، التقرير السنوي- الحرية في العالم http://www.freedomhouse.org

Governance and Social Development Resource Centre, UK Department for International Development (DFID), database on social exclusion, <http://www.gsdrc.org>

مصادر عالمية (تابع)
Green, Richard (ed.), *State of the World's Minorities 2006* (London: Minority Rights Group International, December 2005)
Humana, C., *World Human Rights Guide* (Oxford: Oxford University Press, 1992)
التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، <http://www.hrw.org>
International Constitutional Law (ICL) Project, <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/>
Journal of Ethnic and Racial Studies; International Journal on Minority and Group Rights;Nationalism and Ethnic Politics
Library of Congress, Area Handbook Series, <http://www.loc.gov/index.html>
Linguapax, <http://www.linguapax.org>
Minorities at Risk Project, 1999 Dataset and Codebook (profiles the rights and prospects of 260 major ethnic groups), <http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/>
Minority Rights Group International, <http://www.minorityrights.org>; and 1997 World Directory of Minorities (Harlow: Longman, 1997)
Poe, S., Tate, C. N. and Keith, L. C., 'Repression of Human Rights to Personal Integrity Revisited: A Global Cross-National Study Covering the Years 1976–1993', *International Studies Quarterly*, 43 (1999), pp. 291–313
تقارير مجموعة الأمم المتحدة المعنية بشؤون الأقليات؛
تقارير لجنة الأمم المتحدة عن لجان حقوق الإنسان، ولجان حقوق الإنسان المعنية بحقوق المهاجرين؛
تقارير المقرر الخاص حول حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية؛
تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام حول حقوق الإنسان للمشردين داخل بلدانهم؛
تقارير الخبير المستقل حول قضايا الأقليات، <http://www.ohchr.org>
Suffrage Universel, <http://users.skynet.be/suffrage-universel/>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>
مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا، <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>
Unrepresented Nations and Peoples Organisation at <http://www.politicalresources.net>

مصادر عالمية (تابع)
US Law Library of Congress, 'Nations of the World', in Guide to Law Online, <http://www.loc.gov/law/guide/nations.html>
US State Department, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, Country Reports on Human Rights Practices, <http://www.state.gov/g/drl/hr/c1470.htm>
Women's Legal Rights Initiative, Women in Development, United States Agency for International Development (USAID), <http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/activities/womens_legalrights_rc.html>

أفريقيا والشرق الأوسط
Africa Action, <http://www.africaaction.org>
مركز دراسات الوحدة العربية، <http://www.caus.org.lb/Home/index.php>
المواد القانونية الموجودة على الإنترنت والمتعلقة بالعالم الإسلامي والشرق الأوسط، <http://www.soas.ac.uk/cimel/materials/>
Mediterranean Development Forum, thematic programme on considering gender in institutional reform, <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>
Middle East Network Information Center site (MENIC)
NomadNet, <http://www.netnomad.com>
Open Society Justice Initiative, Africa Citizenship and Discrimination Audit, <http://www.justiceinitiative.org>
بعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، <http://www.un.int/oic/>
تقارير المقرر الخاص حول حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المجموعة العاملة على الشعوب الأصلية/المجتمعات في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
Schulze, K. E. et al. (eds), *Nationalism, Minoritiesand Diasporas: Identities and Rights in the Middle East* (London: Tauris, 1996)
Segal, R., *The Black Diaspora* (London:Faber & Faber, 1995)
مركز أبحاث وتنمية الجنوب الأفريقي، <http://www.sardc.net/sd/sd_info.htm>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٥: تمكين المرأة العربية (نيويورك: جامعة أوكسفورد ، ٢٠٠٥)، <http://hdr.undp.org>
الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، <http://www.multimania.com/uidh/>

الأمريكتان
Andean Jurists, <http://www.cajpe.org.pe>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Center for World Indigenous Studies, <http://www.cwis.org>
Instituto Indigenista Interamericano, <http://www.indigenista.org>
Inter-American Commission on Women, <http://www.oas.org/cim/default.htm>
Lingua Món, Casa de Les Llengües (House of Languages), <http://www10.gencat.net/www.linguamon.cat/>
Nativeweb, <http://www.nativeweb.org>
Organization of American States (OAS), Inter-American Commission on Human Rights, <http://www.cidh.oas.org>;
Reports of the Special Rapporteurship on Migrant Workers and their Families, Inter-American Commission on Human Rights, <http://www.cidh.oas.org/Migrantes/defaultmigrants.htm>;
Reports of the Special Rapporteurship on the Rights of Women, Inter-American Commission on Human Rights, <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>;
The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>

آسيا
رابطة الإصلاح والديمقراطية في آسيا، <http://www.asiademocracy.org/>
لجنة حقوق الإنسان الآسيوية، <http://www.ahrchk.net/index.php>
المركز الآسيوي للمصادر القانونية، <http://www.alrc.net/>
اتحاد دول جنوب شرق آسيا، <http://www.aseansec.org/>
Howitt, R. et al. (eds), *Resources, Nations and Indigenous Peoples: Case Studies from Australasia, Melanesia and Southeast Asia* (Melbourne and New York: Oxford University Press, 1996)
UNDP, Human Development in South Asia (Oxford: Oxford University Press, 2000), <http://hdr.undp.org>

أوروبا
Adum, Resources on protection of minority languages in EU countries, <http://www.adum.info/adum/>
Balkan Human Rights web pages, <http://cm.greekhelsinki.gr>
Bulgarian Helsinki Committee, <http://www.bghelsinki.org/index.php?lg=en>
The Chronicle (UK), <http://www.chronicleworld.org>
European Centre for Minority Issues, <http://www.ecmi.de>
European Research Centre on Migration and Ethnic Relations, <http://www.uu.nl/uupublish/onderzoek/onderzoekcentra/ercomer/24638main.html>
European Roma Rights Center, <http://errc.org>
Forced Migration Projects, 1999 (initiative of the Soros Institute), <http://www.soros.org/initiatives/past_initiatives>
Koopmans, R. et al., *Contested Citizenship: Immigration and Cultural Diversity in Europe* (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 2005)
Korhecz, T., *The Minority Rights of the Hungarian National Group in Yugoslavia: Legal Framework and Actual Practice* (Budapest: Minority Protection Association, 1998)
Minority Electronic Resources (MINELRES), Directory of resources on minority human rights and related problems of the transition period in Eastern and Central Europe, <http://www.minelres.lv/>
منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، <http://www.osce.org>
Ramet, S., *Whose Democracy?: Nationalism, Religion, and the Doctrine of Collective Rights in Post-1989 Eastern Europe* (Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1997)
UNDP, Avoiding the Dependency Trap: The Roma Human Development Report 2003 (Oxford: Oxford University Press, 2003), <http://hdr.undp.org>
University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relations, <http://www.warwick.ac.uk/CRER/research.html>
Weinberg, M., Schutz der deutschen Minderheit in Polen nach den Weltkriegen: ein Vergleich unter Berücksichtigung der aktuellen Rechtslage (Frankfurt am Main: P. Lang:, 1997)

معايير الممارسة الجيدة
المعايير القياسية للأسئلة رقم ١ و٢ :
لرقم ١) : اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية :
مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين الخاص باللاجئين وعديمي الجنسية، الاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين، نيسان ١٩٥٤
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الحد من عديمي الجنسية، كانون الأول ١٩٧٥؛ الإعلان عن اللجوء الإقليمي، كانون الأول ١٩٦٧
لرقم ١) و٢) : اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الأقليات:
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الإعلان العالمي الخاص بالتنوع الثقافي ٢٠٠١؛ الإعلان عن مبادئ التعاون الثقافي الدولي، ١٩٦٦؛ الإعلان بشأن العنصرية والتمييز العنصري، تشرين الثاني ١٩٧٨
الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، الفقرات رقم ١٨ (١) و ٢٧؛ العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ١٩٦٦، الفقرة ١٥ (1b)؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، الفقرة ١٨؛ الإعلان عن إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري، تشرين الثاني ١٩٦٥؛ إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، ١٩٩٢؛ الاتفاقية الدولية المناهضة للتمييز العنصري في الألعاب الرياضية، كانون الأول ١٩٨٥؛ الاتفاقية الدولية لردع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، ١٩٧٦

السكان الأصليون
المقاييس الدولية
منظمة العمل الدولية، الاتفاقية المتعلقة بالسكان الأصليين، وشعوب القبائل في الدول المستقلة، رقم ١٦٩، ١٩٩١
الأمم المتحدة، مسودة الإعلان عن حقوق السكان الأصليين، ١٩٩٤
المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خلاصة توصيات لجان حقوق الإنسان الخاصة بحقوق السكان الأصليين، <http://www.unhchr.ch/Huridocda/ Huridoca.nsf/TestFrame/519bcee d433ecb1680256644004ff131?Opendocument>
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الفريق المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، "تطور المعايير الخاصة بحقوق السكان الأصليين، تموز ١٩٩٨"
لجنة الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٢٣، حقوق السكان الأصليين، ١٩٩٧
الحكم الرشيد والممارسات التي تعزز حقوق الإنسان، الندوة التي نظمها البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، سيئول Seoul، ١٥ – ١٦ أيلول ٢٠٠٤، الجلسة الثالثة حول تعزيز المؤسسات الديمقراطية ومشاركاتها،

<http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>

Agenda 21, chapter 26, A/CONF.151/26 (Vol. III), 1992, Recognizing and Strengthening the Role of Indigenous People and Their Communities.

Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity, Knowledge, Innovations and Practices of Indigenous and Local Communities: Implementation of Article 8(j), 1996

المقاييس الإقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في أفريقيا، ٢٠٠٠
منظمة الدول الأمريكية، الإعلان الأمريكي عن حقوق السكان الأصليين، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣
إعلان اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان عن حقوق السكان الأصليين، ١٩٩٥

سؤال التقييم	
١,١,٢.	**إلى أي مدى يتم الإقرار بالاختلافات الثقافية، وكيف تتم حماية الأقليات والمجموعات الاجتماعية الضعيفة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: اختبار القوانين المنظمة لمسائل الاعتراف بالأقليات وحقوقها، بما فيهم السكان الأصليين؛ وما إذا كانت الدولة قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة والإعلانات الإقليمية بشأن الأقليات، وما إذا كان التشريع يتوافق مع تلك المعايير.	
٢) الممارسة: اختبار مدى فعالية وكفاءة إجراءات حماية حقوق الأقليات على أرض الواقع.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات المتعلقة بالتمييز في مجالات مختلفة من الحياة العامة؛ حول الدعم الانتخابي للأحزاب السياسية، أو البرامج التي تعارض المواطنة المشتركة، أو تساند السيادة العنصرية أو الثقافية؛ أو المتعلقة بالصراع المجتمعي الداخلي أو العنف.	

المصادر العامة
مصادر عالمية
انظر ١,١ في الصفحات السابقة، بالإضافة إلى...
تقارير الدول الخاص بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة المناهضة للتمييز العنصري، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الأمم المتحدة المناهضة للتمييز ضد المرأة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. <http://www.ohchr.org>
Eldis Gateway to Development Information, database on older persons, children and young people, women and other vulnerable groups, <http://www.eldis.org/>

مصادر عالمية (تابع)
'Enabling People: Human Rights Law and Disability', Interights Bulletin, 14/3 (2006), <http://www.interights.org>
Open Society Institute (OSI) EU Monitoring and Advocacy Programme (EUMAP), programme on minority protection, <http://www.eumap.org/>
Heidelberg Institute for International Conflict Research, Department of Political Science, University of Heidelberg, <http://www.hiik.de/start/index.html.en>
Hess, C., Bibliography *of Indigenous Institutions and* Indigenous *nowledge*, 2006, <http://www.indiana.edu/~workshop/wsl/indigbib.html>
مركز رصد النزوح الداخلي، <http://www.internal-displacement.org/>
المركز الدولي لأبحاث المرأة، <http://www.icrw.org/>
Minorities at Risk Project, University of Maryland, College Park, Md: Center for International Development and Conflict Management, 2005, <http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/data.asp>
Overseas Development Institute, research on gender issues, <http://www.odi.org.uk>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>
UNDP, Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World (Oxford: Oxford University Press, 2004), <http://hdr.undp.org>
'Women's Rights in the 21st Century', Interights Bulletin, 14/4 (2006)
البنك الدولي، الوثائق الحكومية، المجتمع المدني والمشاركة، <http://www.worldbank.org>

مصادر إقليمية
Adum, Resources on protection of minority languages in EU countries, <http://www.adum.info/adum/>
Open Society Justice Initiative, Africa Citizenship and Discrimination Audit, <http://www.justiceinitiative.org>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Lingua Món, Casa de Les Llengües, <http://www10.gencat.net/www.linguamon.cat/>

مصادر إقليمية (تابع)
Mediterranean Development Forum, thematic programme on considering gender in institutional reform, <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>
Ramet, S., *Whose Democracy? Nationalism, Religion, and the Doctrine of Collective Rights in Post-1989 Eastern Europe* (Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1997)
Reports of the OSCE High Commissioner on National Minorities, <http://www.osce.org/hcnm/>
Schulze, K. E. et al. (eds), *Nationalism, Minorities and Diasporas: Identities and Rights in the Middle East* (London: Tauris, 1996)
University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relations, <http://ww.warwick.ac.uk/CRER/research.html>

حقوق الإنسان
American Association for the Advancement of Science (AAAS), Directory of Human Rights Sites on the Internet, <http://shr.aaas.org/dhr.htm>
Asian Human Rights Commission, <http://www.ahrchk.net/index.php>
Balkan Human Rights web pages, <http://cm.greekhelsinki.gr>
DIANA: An International Human Rights Database, <http://www.law.uc.edu/Diana>
Droits et Démocratie, Centre international des droits de la personne et du développement démocratique, (English, French and Spanish), <http://www.ichrdd.ca>
Interamerican Institute for Human Rights (IIDH) (English and Spanish), <http://www.iidh.ed.cr>
Instituto Indigenista Interamericano, <http://www.indigenista.org>
Humana, C., World Human Rights Guide (Oxford: Oxford University Press, 1992) Human Rights First, <http://www.humanrightsfirst.org/index.asp>
هيومن رايتس ووتش، التقرير السنوي، <http://www.hrw.org>
Inter-American Commission on Human Rights, The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>

حقوق الإنسان (تابع)
Inter-American Commission on Women, <http://www.oas.org/cim/default.htm>
Journal of Ethnic and Racial Studies; International Journal on Minority and Group Rights; Nationalism and Ethnic Politics
Mercator, Linguistic Rights and Legislation, <http://www.ciemen.org/mercator/index-gb.htm>
تقارير الخبير المستقل حول قضايا الأقليات، <http://www.ohchr.org>
تقارير المقرر الخاص حول حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المجموعة العاملة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المجموعة العاملة عن الشعوب الأصلية/المجتمعات في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
تقارير المقرر الخاص حول حقوق المرأة، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/women/ Default.eng.htm>
الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، <http://membres.lycos.fr/uidh/>
مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا، <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>
US State Department Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, Country Reports on Human Rights Practices, <http://www.state.gov>
الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقاعدة بيانات المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، <http://www.wmd.org/>
انظر أيضا ١,٣، و١,٤

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، ١٩٦٥؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات لغوية أو دينية أو عرقية أو قومية، ١٩٩٢؛
الإعلان العالمي عن الحقوق اللغوية ١٩٩٦، <http://www.linguistic-declaration.org/decl-gb.htm>
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٨، اتفاقية المساواة في المعاملة (الأمن الاجتماعي)، ١٩٦٢
لجنة الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٢٣. الفقرة ٢٧ (حقوق الأقليات)، ١٩٩٤
The Protection of Minorities as a Global Issue and a Prerequisite for Stability, Security and Peace, Resolution by the 95th Inter-Parliamentary Conference, 1996

معايير دولية (تابع)

12th Seminar of the International Association for the Development of Intercultural Communication, Recife, Brazil, Declaration 1987

Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 3 on Strengthening Democratic Institutions and Participation, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>

Wisse, E., 'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice', Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار بشأن حقوق السكان الأصليين ومجتمعاتهم في أفريقيا، ٢٠٠٠

African Platform for Action, 1994, adopted by the Fifth Regional Conference on Women, Dakar, Senegal, November 1994

المجلس الأوروبي، الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، روما، ٤.XI.١٩٥٠؛ اتفاقية مجلس وزراء الميثاق الأوروبي حول اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات، ١٩٩٢؛
الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات، ١٩٩٢؛
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بروتوكول رقم ٧، ٢٢.XI.١٩٨٤؛
الميثاق الاجتماعي الأوروبي المراجع، ١٩٩٦؛
اتفاقية الإطار وميثاق لغات الأقليات، ١٩٩٥؛
اتفاقية الإطار حول قيمة التراث الثقافي، ٢٠٠٥
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس)، بروتوكول A/SP1/١٢/٠١ عن الديمقراطية والحكم الرشيد التابع للبروتوكول المتعلق بآليات منع الصراعات وإدارتها وحلها، وحفظ السلام والأمن، ٢٠٠١، الفقرات ٤٠–٤٣

منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٧ حزيران ١٩٨١، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرة ٢
الاتحاد الأفريقي، الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا، ٢٠٠٤
منظمة الدول الأفريقية، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، سلسلة معاهدات منظمة الدول الأمريكية رقم ٣٦، ١١٤٤ الأمم المتحدة، سلسلة معاهدات الأمم المتحدة ١٢٣، تموز١٩٧٨

Santiago de Compostela Declaration of the International PEN Club

رابطة جنوب غرب آسيا للتعاون الإقليمي، الميثاق الاجتماعي، ٢٠٠٤، الفقرات ٦ و٧
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك SADC، الفقرات ٩–١٥)

سؤال التقييم	
١,١,٣.	**ما مدى الإجماع حول حدود الدولة والترتيبات الدستورية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***المؤشرات الإيجابية:*** اختبار بيانات الاستطلاع حول مدى الرضا العام عن الحدود الإقليمية الحالية، والترتيبات الدستورية.	
٢) ***المؤشرات السلبية:*** اختبار البيانات المتوفرة حول معارضة الحدود الإقليمية أو الدستور؛ وحول دعم الانفصاليين أو المجموعات التي تطالب بالحكم الذاتي؛ وحول الصراع أو العنف المتعلق بالأمر نفسه.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Border and Territorial *Disputes*, 3rd edn (Harlow: Longman, 1992)
Carter, I., *A Measure of Freedom* (Oxford: Oxford University Press, 1999)
Center for International Development and Conflict Management, Internal Wars and Failures of Governance, 2005, <http://globalpolicy.gmu.edu/pitf/>
Center for Systemic Peace 2000 (extensive online resources covering political violence and armed conflict), <http://www.systemicpeace.org/>
Demilitarization for Democracy, <http://www.dfd.net/>
بوابة محكمة العدل في لاهاي على الإنترنت، <http://www.haguejusticeportal.net>
Handbook for Indigenous Organisations, <http://www.nativeweb.org/pages/legal/guide.html>
معهد هايدلبرج لأبحاث الصراع الدولي، قسم العلوم السياسية، جامعة هايدلبرج، <http://www.hiik.de/start/index.html.en>
مركز مراقبة النزوح الداخلي، <http://www.internal-displacement.org/> الهجرة الدولية والعلاقات العرقية، بيرغن، النرويج، <http://org.uib.no/imer/> وحدة أبحاث الحدود الدولية، جامعة دورهام، Durham, <http://www.dur.ac.uk/ibru/>; نشرة الحدود والأمن، جامعة دورهام، قسم الجغرافيا (دورية) مجموعة الكوارث الدولية (تقارير عن صراعات مختارة)، <http://www.crisisgroup.org>: International Crisis Group (reports on selected conflicts), <http://www.crisisgroup.org>; programmes on Africa, Asia, Latin America and the Caribbean, and Middle East and North Africa, <http://www.crisisgroup.org>

مصادر عالمية (تابع)
International IDEA, Democracy and Deeprooted Conflict: Options for Negotiators (Stockholm: International IDEA, 1998);
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، <http://www.iiss.org/> الأكاديمية الدولية للسلام، <http://www.ipacademy.org> المعهد الدولي لأبحاث السلام، أوسلو، <http://www.prio.no>
شبكة الأمن والعلاقات الدولية، <http://www.isn.ethz.ch> Political Risk Services Group, Political Risk Yearbook, New York (annual), <https://www.prsgroup.com/prsgroup_shoppingcart/pc-48-6-political-risk-yearbook.aspx>
Sivard, R. L., *World Military and Social Expenditure* (Washington, DC: World Priorities, various years, incl. 1993)
Smith, D., *The Penguin Atlas of War and Peace* (London: Penguin, 2003)
Henry L. Stimson Center (peacekeeping, arms control, foreign policy), <http://www.stimson.org/newpubs.cfm>
Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), <http://www.sipri.org/>; for comprehensive data on military expenditure see <http://first.sipri.org>
University of Ulster, Conflict Archive on the Internet: Initiative on Conflict Resolution and Ethnicity (CAIN: INCORE), Conflict Data Service, <http://www.incore.ulst.ac.uk> Uppsala University, Department of Peace and Conflict Research, Conflict Data Project (database), <http://www.pcr.uu.se/database/index.php>
US Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers (annual); and various country-specific studies, <http://dosfan.lib.uic.edu/acda/>
US Department of State, Country Reports on Terrorism 2005, 2006, <http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/>
World Reference Atlas (London and New York: Dorling Kindersley, various edns), country entries

مصادر إقليمية
مركز بون الدولي لتحويل الصراعات، <http://www.bicc.de/>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

مصادر إقليمية (تابع)
Euromonitor, Centre for the Study of Public Policy, University of Strathclyde, New Democracies Barometers (surveys), <http://www.cspp.strath.ac.uk> (includes Eurobarometers and Latino Barometers)
Forced Migration Monitor (former USSR), <http://www.osi.hu/fmp/html/fm_monitor.html>
German Social Science Infrastructure Services (GESIS), International Social Survey Programme (ISSP), provides survey data for 38 countries from 1983 onwards, <http://www.gesis.org/en/data_service/issp/index.htm>
Jane's military database, <http://www2.janes.com>
Neher, C. and Marlay, R., *Democracy and Development in Southeast Asia* (Boulder, Colo. Westview Press, 1996)
Olds, K. (ed.), *Globalisation and the Asia Pacific: Contested Territories* (New York: Routledge, 1999)
Shamir, J. and Shamir, M., *The Dynamics of Israeli Public Opinion on Peace and the Territories* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Tami Steinmetz Center for Peace Research, 1993)
الأرشيف السوفييتي، <http://sunsite.unc.edu/expo/soviet.exhibit/soviet.archive.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الاتحاد البرلماني الدولي، تفعيل المصالحة: دور البرلمانات، ٢٠٠٥، <http://www.ipu.org>
UNDP, Initiative on Strengthening the Role of Parliaments in Crisis Prevention and Recovery, 2006, <http://www.parlcpr.undp.org/>
Co-operation for World and Regional Security and Stability, as well as for Respect for all Forms of the Sovereignty and Independence of States, Resolution by the 97th Inter-Parliamentary Conference (Seoul, 14 April 1997)
O'Brien, M., Parliaments as Peacebuilders: The Role of Parliaments in Conflict-affected Countries (Washington, DC: World Bank Institute and Commonwealth Parliamentary Association, 2005), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/PARLIAMENTS_AS_PEACEBUILDERS-FINAL.pdf>
Wisse, E., 'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice', Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الخاصة بجرائم الإنترنت، ٢٠٠١؛
الاتفاقية المتعلقة بغسيل الأموال وتفتيش وضبط ومصادرة عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٥؛
اتفاقية مكافحة الإرهاب، ٢٠٠٥
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس)، آليات منع الصراع، وإدارته وحله، وحفظ السلام والأمن، ١٩٩٧
OAU, Mechanism for Conflict Prevention, Management and Resolution, June 1993; Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, 1999
OAS, Commitment of Mar del Plata, Second Inter-American Conference on Terrorism, 1998;
إعلان ليما Lima لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه، ١٩٩٦؛ إعلان سان سالفادور San Salvador لتقوية التعاون في الحرب ضد الإرهاب، ٢٠٠٣ مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك SADC)، بروتوكول السياسة، والدفاع والتعاون الأمني، ٢٠٠١ إعلان رابطة المحامين الأمريكية، وجمعية التحكيم الأمريكية، ورابطة فض النزاع، نموذج للمعايير السلوكية للوسطاء، ٢٠٠٥، <http://www.abanet.org/dispute/newsModelStandardsofConductforMediatorsfinal05.pdf>

سؤال التقييم	
١,١,٤.	**إلى أي مدى تساهم الترتيبات الدستورية والسياسية في الاعتدال والمصالحة بين القطاعات الرئيسية في المجتمع ؟**
ما الذي نبحث عنه	
١) ***القوانين:*** التحقق من أية ترتيبات دستورية أو انتخابية خاصة أو غيرها، تعمل على تشجيع التعاون بين فئات المجتمع، وتقاسم السلطة وما إلى ذلك.	
٢) ***الممارسة:*** التأكد من فعالية التطبيق على أرض الواقع.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** انظر ١,١,٢ و١,١,٣ في الأعلى.	

مصادر عامة
مصادر عامة
Civil Society International, <http://www.civilsoc.org/
Committee documents of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, <http://assembly.coe.int/ ASP/Committee/PACECommitteesInfoListing_E.asp>
معهد العلاقات الأوروبية وأمريكا اللاتينية

مصادر عامة (تابع)
شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، <http://www.iknowpolitics.org/>
National Conference of State Legislatures, <http://www.ncsl.org>
Nordic Council, <http://www.norden.org>
منظمة الدول الأمريكية، <http://www.oas.org>
مكتب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، <http://www.oicun.org/>
Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A. and Limongi, F., *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World*, 1950–1990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)
إذاعة أوروبا الحرة، <http://www.rferl.org>
Reilly, B. and Nordlund, P., *Political Parties in Conflict-prone Societies: Regulation, Engineeringand Democratic Development* (Tokyo: United Nations University Press, 2008)
تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام حول حقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخلياً، <http://www.ohchr.org>
البنك الدولي، مستندات حول الحكم، والمجتمع المدني، والمشاركة، <http://www.worldbank.org>

مصادر إقليمية
المركز الأوروبي لأبحاث الهجرة والعلاقات العرقية، <http://www.uu.nl/uupublish/onderzoek/onderzoekcentra/ercomer/24638main.html>
Hurights Osaka, <http://www.hurights.or.jp/>
Inter-American Commission on Human Rights, The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>
اللجنة الأمريكية للمرأة، <http://www.oas.org/en/CIM/default.asp>
Mediterranean Development Forum, thematic programme on considering gender in institutional reform, <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>
Neher, C. and Marlay, R., *Democracy and Development in Southeast Asia* (Boulder,Colo. Westview Press, 1996)
Reports of the Working Group on Indigenous Populations/Communities in Africa, African Commission on Human and People's Rights, <http://www.achpr.org>

قواعد بيانات عامة
Adum, Resources on protection of minority languages in EU countries, <http://www.adum.info/adum/>
'A Line in the Sand', <http://www.hanksville.org/sand/>. This site concerns problems associated with cultural and intellectual property and ownership. The focus is particularly on the representation of Native Americans.
مركز الدراسات المقارنة للحضارة والتنمية والبيئة، <http://www.icare.to/main.php?en>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Center for World Indigenous Studies Fourth World Documentation Project (FWDP), <http://www.cwis.org/fwdp/>
International Constitutional Law, <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/>
Internet Centre Anti-Racism Europe (I CARE). The site features two useful and easy-to search databases: (1) the United Database (1,500 addresses of anti-racism, migrant and refugee organizations in Europe), <http://www.unitedagainstracism.org/>; and (2) Crosspoint (over 1,500 links to websites of anti-racist organizations in over 100 countries), <http://www.icare.to/frames-crosspoint.html>
قواعد البيانات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت <http://www.ipu.org>
Mercator, Linguistic Rights and Legislation, <http://www.ciemen.org/mercator/index-gb.htm>
المصادر السياسية: المزيد من الروابط للدساتير من الموقع <http://www.politicalresources.net>
University of Richmond, Constitution Finder, <http://confinder.richmond.edu/>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الإعلان العالمي عن التنوع الثقافي، ٢٠٠١
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٨. اتفاقية المساواة في المعاملة (الأمن الاجتماعي)، ١٩٦٢ لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التفرقة العنصرية، التعليق العام رقم ٢٢. الفقرة ٥ حول اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً، ١٩٩٦

معايير دولية (تابع)
مساهمة البرلمانات في تحقيق السلام بين الأقليات العرقية والثقافية والدينية، بما فيها الشعوب المهاجرة داخل الدولة الواحدة، مع التسامح والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، القرار الذي تبناه المؤتمر البرلماني الدولي (برلين، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩)
الاتحاد البرلماني الدولي، كتيب للأعضاء. حماية اللاجئين: دليل قانون اللاجئين الدولي، ٢٠٠١، <http://www.ipu.org>

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، روما، ١٩٥٠؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بروتوكول رقم ٧، ١٩٨٤؛ الميثاق الأوروبي للغات الأقلية أو اللغات الإقليمية، ١٩٩٢؛ الإعلان الخاص بالأقليات القومية، ١٩٩٣؛ إطار اتفاقية حماية الأقليات القومية، ١٩٩٤؛ الميثاق الاجتماعي الأوروبي المراجع، ١٩٩٦؛ إطار اتفاقية قيمة التراث الثقافي للمجتمع، ٢٠٠٥؛
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١، ٨١/١٧/٠٦؛ الاتفاقية المنظمة لجوانب محددة من مشكلات اللاجئين في أفريقيا، ١٩٦٩؛ الميثاق الثقافي الإفريقي، ١٩٧٦؛
منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، سلسلة اتفاقيات منظمة الدول الأمريكية رقم ٣٦، ١١٤٤ سلسلة معاهدات الأمم المتحدة ١٢٣، تموز١٩٧٨؛ إعلان لا باز La Paz عن اللامركزية وتعزيز الإدارات المحلية والإقليمية، ومشاركة المجتمع المدني، ٢٠٠١
General Assembly of the Conference of European Stateless Nations (CONSEU), Universal Declaration of the Collective Rights of Peoples, Barcelona, 1990
Commonwealth Parliamentary Association, Role of Parliament in Conflict-affected Countries, 2004, <http://www.agora-parl.org/node/897>

سؤال التقييم	
١,١,٥.	**إلى أي مدى تعد الإجراءات المتبعة لتعديل الدستور نزيهة وشاملة ؟**
ما الذي نبحث عنه	
١) القوانين: فحص الإجراءات القانونية لتعديل الدستور، وتشمل الترتيبات التشريعية والاستشارية والتصويت.	
٢) الممارسة: اختبار تفعيلها في الفترات السابقة، بما في ذلك عدد التعديلات الدستورية التي أجريت.	

مصادر عامة
استخدام الموارد الخاصة بكل دولة
Agence de la Francophonie, Délégation Générale à la Coöpération Juridique et Judiciare, <http://www.francophonie.org>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political tabase of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Constitutional Amendments Initiative, Constitution Project, <http://www.constitutionproject.org>
بعض الوثائق المتاحة من خلال القانون الدستوري الدولي، <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/>
قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org/parlit-e/parlitsearch.asp>
الاتحاد الجامعي للأبحاث السياسية والاجتماعية، <http://www.icpsr.umich.edu>
National Democratic Institute for International Affairs (NDI), Program on Constitutional Reform, <http://www.ndi.org>

سؤال التقييم	
١,١,٦.	**إلى أي مدى تحترم الحكومة التزاماتها الدولية بالنسبة لمعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي؟ وهل تخلو سياسة الهجرة من التفرقة التعسفية؟**
	ما الذي نبحث عنه
	١) ***القوانين:*** اختبار التشريع الخاص بالمهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء، ومدى اتساقه مع المقاييس المتعلقة، بما فيها الحق في الاستئناف.
	٢) ***الممارسة:*** التحقق مما إذا كانت الإجراءات المتبعة لمعاملة المتقدمين عادلة ونزيهة ومستقلة، وما إذا كانت الممارسات تتوافق مع القيود الدولية أم لا.
	٣) ***المؤشرات السلبية:*** البحث في وقائع التمييز في معاملة المهاجرين أو اللاجئين على أساس العرق، أو النوع الاجتماعي، أو أية صفات أخرى لا علاقة لها بالموضوع، وكذلك الاعتقال بدون اتخاذ الإجراءات السليمة، أو سوء المعاملة، أو أي شكل آخر من أشكال انتهاك حقوق الإنسان بما فيها حقوق أطفال الأشخاص المتضررين.

مصادر عامة
منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، الملحق السادس، الموقعون والمصدقون على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، ١٩٥١؛ البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، ١٩٦٧، الصفحات ٣٨٢-٩٠
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

مصادر عامة (تابع)
تقارير الدول الخاصة بلجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، لجنة مكافحة التمييز العنصري، واللجنة الخاصة بالعمال المهاجرين، <http://www.ohchr.org>
Forced Migration Projects, 1999 (initiative of the Soros Institute), <http://www.soros.org/initiatives/past_initiatives>
Human Rights Watch, country reports on refugee treatment and status; Uncertain Refuge: International Failures to Protect Refugees, HRW, 9/1 (1997)
International Crisis Group, country reports, <http://www.crisisweb.org>
IMER (Bergen, Norway), <http://org.uib.no/imer/>
International Ombudsman Centre for the Environment and Development, <http://www.omced.org/>
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، <http://www.icrc.org>
OneWorld.net, The Migration Guide, <http://uk.oneworld.net/guides/migration>
'Refugee Rights', Interights Bulletin, 11/2 (1997), <http://www.interights.org>
تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام عن حقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخلياً؛
تقارير المقرر الخاص حول حقوق الإنسان للمهاجرين، <http://www.ohchr.org>
تقارير المقرر الخاص حول اللاجئين وطالبي اللجوء، والأشخاص المهجرين داخلياً في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
الأمم المتحدة، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، معلومات عن اللاجئين حول العالم، <http://www.unhcr.org/refworld/>
UNHCR, The State of the World's Refugees 2006: Human Displacement in the New Millennium (Oxford: Oxford University Press, 2006)
United States Committee for Refugees, World Refugee Survey, Washington DC (annual), <http://www.refugees.org/>

معايير الممارسة الجيدة
الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، ١٩٥١؛
اتفاقية تخفيض أعداد عديمي الجنسية، كانون الأول ١٩٧٥؛
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠؛
الإعلان عن اللجوء الإقليمي، كانون الأول ١٩٦٧؛

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
قانون مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين، كانون الأول ١٩٥٠
الأمم المتحدة، البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، تشرين الأول ١٩٦٧
مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين الخاص بوضع اللاجئين وعديمي الجنسية، الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، نيسان ١٩٥٤؛
الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، حزيران ١٩٦٠؛
لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٢٢. الفقرة ٥ حول اللاجئين وعديمي الجنسية، ١٩٩٦؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالهجرة في ظروف تعسفية، وتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في معاملة العمال المهاجرين، حزيران ١٩٧٥
الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري المتعلق بها: دليل أعضاء البرلمان، ٢٠٠٣، <http://www.ipu.org>
دعم البرلمانات لحقوق اللاجئين والمهجرين بسبب الحرب والاحتلال، ومساعدتهم على العودة إلى أوطانهم، والتعاون الدولي لتنمية إستراتيجية مكافحة النشاط الإجرامي للاتجار في البشر، وتطبيق قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي رقم ١٠٣، عمان ٥ أيار ٢٠٠٠
منظمة الوحدة الأفريقية، الاتفاقية المنظمة لبعض جوانب مشكلات اللاجئين في أفريقيا، ١٩٦٩

١,٢. سيادة القانون والوصول للعدالة

السؤال الرئيسي: هل يخضع كل من المجتمع والدولة بصفة منتظمة للقانون؟

سؤال التقييم	
١,٢,١.	**ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟**
	ما الذي نبحث عنه
	١) ***القوانين:*** اختبار الترتيبات القانونية المتحكمة في إصدار الأحكام القضائية وتنفيذ القانون في شتى أنحاء البلاد، بما فيها القوانين العرفية إن وجدت.
	٢) ***الممارسة:*** اختبار مدى فعالية الإجراءات والمسؤولية الشخصية في تنفيذ الأحكام القضائية وتطبيق القانون.
	٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من وجود مناطق، أو مجموعات أو أفراد (أ) فوق أو خارج القانون (العصابات الإقليمية والمافيا وتجار المخدرات) و(ب) خارج نطاق حماية القانون (القطاعات المستضعفة من الشعب).

مصادر عامة
مصادر عامة
Canadian Security Intelligence Service, Transnational Criminal Activity, <http://www.csis-scrs.gc.ca/en/priorities/transnational.asp>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، مشروع التهديدات الخارجية، <http://www.csis.org/tnt/>
تقارير الدول الخاصة باللجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، <http://www.ohchr.org>
معهد الأمم المتحدة الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، <http://www.heuni.fi/>
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on justice, <http://www.gsdrc.org>
معهد هايدلبرج لأبحاث الصراع الدولي، قسم العلوم السياسية، جامعة هايدلبرج، <http://www.hiik.de/start/index.html.en>
معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا، <http://www.iss.co.za/>
معهد تقارير الحرب والسلام، قسم تقارير القوقاز، <http://iwpr.net>
المركز الدولي للسلام والتنمية، <http://www.icpd.org/>
مجموعة الأزمات الدولية، قاعدة بيانات مراقبة الأزمات، <http://www.crisisgroup.org>
International IDEA, Democracy and Deep-rooted Conflict: Options for Negotiators (Stockholm: International IDEA, 1998)
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، :<http://www.iiss.org/>
International Peace Academy, <http://www.ipacademy.org/>
الأكاديمية الدولية للسلام، <http://www.ipacademy.org/>
الجمعية الدولية للقانون العسكري وقانون الحرب الموجودة في محكمة العدل الدولية في بروكسل <http://www.soc-mil-law.org/>
Jane's military database, <http://www2.janes.com>
منتدى حوض المتوسط للتنمية، <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>
Michigan State University Library, Criminal Justice Resources: Organized Crime, <http://www.lib.msu.edu/harris23/crimjust/orgcrime.htm>
مركز ناثانسون لدراسة الجريمة المنظمة والفساد، <http://www.yorku.ca/nathanson/>

مصادر عامة (تابع)
OAS Permanent Council, Special Committee on Transnational Organised Crime, <http://www.oas.org>
Sivard, R. L., *World Military and Social Expenditure* Washington, DC: WorldPriorities, various years, incl. 1993)
مركز هنري ل. ستيمسون Henry Stimson (حفظ السلام والحد من التسلح والسياسة الخارجية)، <http://www.stimson.org/newpubs.cfm>
مركز أبحاث الإرهاب، <http://www.terrorism.com/>
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، <http://www.unodc.org/ unodc/crime_prevention.html>
شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للأمم المتحدة، <http://www.irinnews.org>
معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، <http://www.unicri.it/>
تقارير المجموعة العاملة بالأمم المتحدة حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي، <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/>
وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح، النفقات العسكرية العالمية وانتقال السلاح (سنوي)؛ ودراسات أخرى متنوعة خاصة بالدولة
الحركة العالمية للديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات عن المنظمات العاملة في مجال سيادة القانون، <http://www.wmd.org/>

مخدرات
Human Rights Watch, World Report 1998, pp. 460–2, section on drugs and human rights; Punishment and Prejudice: Racial Disparities in the War on Drugs, <http://www.hrw.org/reports/2000/usa/>
UNODC, World Drug Report 2006, New York, 2005, <http://www.unodc.org>

اقتصادية
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي للدول المطلة على المحيط الهادي وعددها ٢١، <http://www.apec.org/>
Control Risks Group Ltd, Country Risk Forecasts and Worldwide Risk Ratings (subscription), <http://www.crg.com>
Kane, T., Holmes, K. R. and O'Grady, M. A.,2007 Index of Economic Freedom (Washington, DC: Heritage Foundation and Wall Street Journal, 2006), <http://www.heritage.org>

اقتصادية (تابع)
أمانة سر منتدى جزر المحيط الهادي، <http://www.forumsec.org.fj/>
Political Risk Services, International Country Risk Guide Time Series Data 1982–1995 (College Park, Md: IRIS Centre, University of Maryland, 1998)
دليل الأبحاث حول القانون الدولي على الإنترنت، <http://www.spfo.unibo.it/spolfo/ILGUIDE.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، ١٩٩٩؛ الاتفاقية الدولية لردع أعمال الإرهاب النووي، ٢٠٠٥؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٣؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام، ١٩٩٦؛ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٠؛ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠
World Bank, Guidelines on Insolvency Regimes, 2001, <http://www.worldbank.org/gild> World Intellectual Property Organization (various conventions covering rights to industrial and artistic property), <http://www.wipo.org>
International Accounting Standards Committee (IASC), International Accounting Standards (IAS) and International Financial Reporting Standards (IFRS), <http://www.iasb.org>
International Federation of Accountants (IFAC), International Standards on Auditing (ISA), <http://www.ifac.org/Guidance/>
Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), Core Principles for Systematically Important Payment Systems: Report of the Task Force on Payment System Principles and Practices, Bank for International Settlements, Switzerland, 2001, <http://www.bis.org>
Financial Action Task Force (FATF), The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force, 2003 (on market integrity), <http://www.fatf-gafi.org>
Action to Combat the Consumption and Illicit Trafficking of Drugs and Organised Crime, Resolution unanimously adopted by the 100th Inter-Parliamentary Conference, Moscow, 11 September 1998

معايير دولية (تابع)
Fighting Terrorism, an International Phenomenon which Threatens Democracy and Human Rights as well as International Peace and Security and which hampers Development; Measures needed on the National and International Levels to Prevent Acts of Terrorism, Resolution by the 95th Inter-Parliamentary Conference, Istanbul, 19 April 1996
Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 1 on Promotion of the Rule of Law, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>
Wisse, E., 'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice', Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الخاصة بالجريمة الإلكترونية، ٢٠٠١؛
اتفاقية القانون الجنائي عن الفساد، ١٩٩٩ واتفاقية القانون المدني عن الفساد ١٩٩٩؛
الاتفاقية المتعلقة بغسيل الأموال، وتفتيش وضبط ومصادرة عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٥؛
اتفاقية منع الإرهاب، ٢٠٠٥
منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية ضد الفساد، ١٩٩٦؛
اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات، وأجزائها ومكوناتها وغيرها من المواد ذات الصلة، والاتجار غير المشروع بها؛
الاتحاد الأفريقي، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، ٢٠٠٣؛
اتفاقية مكافحة المرتزقة في أفريقيا، ١٩٧٧؛
آليات منع الصراع وإدارته وحله، حزيران ١٩٩٣؛
منظمة الوحدة الأفريقية، اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته، ١٩٩٩؛
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ حكم الشركات، ٢٠٠٤؛
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، البروتوكول الخاص بمكافحة المخدرات، آب ١٩٩٦
Model Regulations for the Control of the International Movement of Firearms, their Parts and Components and Ammunition, 1997

سؤال التقييم	
١,٢,٢.	**إلى أي مدى يخضع أصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون، ولإجراءات شفافة عند القيام بمهامهم؟**

ما الذي نبحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص القوانين وقواعد السلوك وما إلى ذلك، التي تحكم أداء المسؤولين الحكوميين، المنتخبين منهم وغير المنتخبين؛ ومدى الشفافية التي يظهرونها.

٢) ***الممارسة:*** فحص مدى استقلالية الإجراءات وفعاليتها عند التطبيق في الواقع، بما فيها الدعاوى الناجحة.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من البيانات المتعلقة بالإقصاء، وعدم وجود الثغرات وحالات الإفلات من العقاب، وغيرها؛ والمتعلقة بتطبيق الاستثناءات أو الظروف الطارئة؛ والعلاقات الشخصية التي تؤثر على نتائج القرار.

مصادر عامة

مصادر عالمية

Freedom House, Freedom in the World 2006: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, Freedom House, 2005, <http://www.freedomhouse.org>

Indigenous Peoples' Law and Legal Issues, <http://www.nativeweb.org>

المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية (كندا)، <http://www.icclr.law.ubc.ca/>

International Commission of Jurists, ICJ Review (annual), <http://www.icj.org>

الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org>

هيومن رايتس ووتش أولاً، <http://www.humanrightsfirst.org>

Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A and imongi, F., Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)

تقارير الدول الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، <http://www.transparency.org>

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، برنامج الجريمة، <http://www.unodc.org>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية وخاصة بالدولة حول الأخلاقيات، والشفافية والمساءلة، والتمويل العام والموارد العامة، وأنظمة الحكم ومؤسساته، <http://www.unpan.org>

تقارير المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن استقلال القضاء والمحامين، <http://www.unhchr.ch>

الحركة العالمية للديمقراطية، وقاعدة بيانات المنظمات العاملة في مجال القضاء وسيادة القانون، <http://www.wmd.org/>

ولكل المصادر الأخرى المتعلقة بالفساد، راجع القسم ٢,٥.

مصادر إقليمية
AfriMAP, database on the 'justice sector', <http://www.afrimap.org>
لجنة الحقوقيين الأنديز، <http://www.cajpe.org.pe>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
اجتماع وزراء دول الكومنولث، استقلال المجموعة القضائية العاملة، كولالامبور، ماليزيا، نيسان ١٩٩٦ (بيانات عن إجراءات التعيين القضائي في دول الكومنولث المشمولة بالمسح).
برنامج الاتحاد الأوروبي حول الفساد وسياسة مكافحته <http://www.eumap.org/>
منتدى حوض المتوسط للتنمية، برنامج خاص حول سيادة القانون والإصلاح القضائي، http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp
مبادرة المجتمع المفتوح حول العدالة، برنامج مكافحة الفساد، <http://www.justiceinitiative.org>
اجتماع الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة الجناة، فيينا Vienna، ١٠-١٧ نيسان ٢٠٠٠، <http://www.uncjin.org/Documents/10thcongress/10thcongress.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ١٣. الفقرة ١٤ (إدارة العدالة)، ١٩٨٤
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٣١. التوصية العامة ٣١ حول منع التمييز العنصري في إدارة نظام العدالة الجنائية وتفعيله، ٢٠٠٥
قسم منع الجريمة ومكافحتها التابع للأمم المتحدة، مسودة القواعد الدولية لسلوك المسؤولين
الإجراء البرلماني لمحاربة الفساد والحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الشأن، قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٩٤، بوخارست، ١٣ تشرين الأول ١٩٩٥

معايير إقليمية
ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١
المؤتمر الدولي الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك، ناميبيا، شباط ٢٠٠١
European Union, Directorate General for Research, Measures to Prevent Corruption in EU Member States, Paper JURI 101 EN, March 1998
منظمة الدول الأمريكية، اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، ١٩٩٦
الاتحاد الأفريقي، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، ٢٠٠٣

معايير الدولة
حكومة باربادوس، القانون البرلماني (المزايا، والحصانة والنفوذ)، ١٩٦٤
حكومة ملاوي، قانون ممارسات الفساد ١٩٩٥، قسم ١٩٩٥
حكومة بابوا بغينيا الجديدة، القانون العضوي الخاص بواجبات ومسؤوليات القيادات، ١٩٩٥
حكومة جنوب أفريقيا، قواعد السلوك للأعضاء المنتخبين للمؤتمر الوطني الأفريقي، ١٩٩٤
إدارة جنوب استراليا لرؤساء الحكومات التنفيذية ومجلس الوزراء، "قواعد سلوك الوزراء لجنوب استراليا"، مقتطفات من دليل المجلس، ١٩٩٤
لجنة الإصلاح القانوني بأوغندا، ورشة العمل الوطنية لنظام النزاهة، موكونو Mukono، أوغندا، إعلان موكونو للنزاهة، ١٩٩٥
UK House of Commons, Committee on Standards in Public Life (the Nolan Committee), First Report, 2 vols, Cm 2850 I and II (London: HMSO, May 1995)

سؤال التقييم	
١,٢,٣.	**ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع أنواع التدخلات ؟**
ما الذي نبحث عنه	
١) القوانين: فحص القوانين المنظمة للتعيين، واعتلاء المناصب، والعمل في السلك القضائي.	
٢) الممارسة: فحص مدى فعالية الإجراءات المتعلقة باستقلال القضاء على أرض الواقع.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات الخاصة بالتلاعب في التنفيذ، أو التدخل أو الاستهانة بالعملية القضائية.	

مصادر عامة
ارجع للمصادر العامة في القسم ١,١. وما قبله.
مصادر عالمية
مركز استقلال القضاة والمحامين، الكتاب السنوي للمركز،
اللجنة الدولية للقضاة. يحتوي الكتاب السنوي على المقالات والمستندات المتعلقة باستقلال الهيئة القضائية والمهن القانونية؛
اللجنة الدولية للقضاة، هجوم على العدالة: التحرش بالقضاة والمحامين واضطهادهم، ٢٠٠٢، <http://www.icj.org>
تقارير الدول الخاصة باللجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، <http://www.ohchr.org>
فريدوم هاوس، الحرية في العالم ٢٠٠٦: الاستطلاع السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية، فريدوم هاوس، 2005. http://www.freedomhouse.org

مصادر عالمية (تابع)

المنتدى العالمي لمحاربة الفساد: حماية النزاهة بين المسؤولين في المجال القضائي والأمني، <http://www.state.gov/www/global/narcotics_law/global_forum/appendix2.html>

اللجنة الدولية للقانون، <http://www.un.org/law/ilc/index.htm>

مبادرة المجتمع المفتوح حول العدالة، البرنامج المناهض للفساد؛

برنامج العدالة الجنائية والأمن العام؛

برنامج تنمية القدرة القانونية، موجود على الموقع: <http://www.justiceinitiative.org>

قائمة الأمم المتحدة لآليات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تتعلق بالعملية القضائية، <http://www2.ohchr.org/english/law/>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، المستندات الدولية والإقليمية الخاصة بالدولة، وقواعد البيانات عن الأخلاق والشفافية والمساءلة والأموال والمصادر العامة، <http://www.unpan.org>

تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة للجنة حقوق الإنسان عن استقلال القضاة والمحامين، <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/Statusfrset?OpenFrameSet>

Wallace, J. C., 'Resolving Judicial Corruption while Preserving Judicial Independence: Comparative Perspectives', *California Western International Law Journal, 28/2* (1998), pp. 341–51

مصادر إقليمية

لجنة الحقوقيين الأنديز، <http://www.cajpe.org.pe>

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>

اجتماع وزراء العدل لدول الكومنولث، استقلال المجموعة العاملة في السلك القضائي، كوالا لامبور Kuala Lumpur، ماليزيا، نيسان١٩٩٦ (بيانات عن إجراءات تعيين الهيئة القضائية في دول الكومنولث المعنية)،

برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى، برنامج عن "القدرة القضائية"، <http://www.eumap.org/>

منتدى حوض المتوسط للتنمية، البرنامج الخاص بسيادة القانون والإصلاح القضائي، <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

معايير الممارسة الجيدة

معايير دولية

الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية لاستقلال الهيئة القضائية، ١٩٨٥؛

الأمم المتحدة: المبادئ الأساسية لدور المحامين، ١٩٩٠،
<http://www2.ohchr.org/english/law/lawyers.htm>

اتحاد المحامين الدولي، المبادئ العامة لأخلاقيات المحاماة، ١٩٩٥؛

معايير اتحاد المحامين الدولي لاستقلال المهن القانونية، ١٩٩٠

مبادئ بنجالور Bangalore للسلوك القضائي، ٢٠٠٢، المتبنى من قبل المجموعة القضائية لدعم نزاهة القضاء، كما تمت مراجعته في اجتماع المائدة المستديرة لكبار القضاة، لاهاي، تشرين الثاني ٢٠٠٢

Wisse, E., 'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice',

هولندا، وزارة الداخلية وعلاقات المملكة، إدارة الشؤون الدستورية والتشريع، ٢٠٠٦،
<http://www.oecd.org>

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والإرشادات حول الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ٢٠٠١؛

القرار بشأن احترام ودعم استقلال الهيئات القضائية، ١٩٩٦؛

القرار الخاص بالحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ١٩٩٦؛

القرار الخاص بالحق في الطعن والمحاكمة العادلة، ١٩٩٢؛

القرار المتعلق بالسجون في أفريقيا، ١٩٩٥

وزراء العدل لدول الكومنولث وكبار القضاة الإقليميين، بيان لوساكا عن الحكومة الخاضعة للقانون، ١٩٩٣

معايير الدولة

Constitution Unit, Constitutional Watchdogs, Briefing Paper, Department of Political Science, University College, London, March 1997

إعلان مبادئ استقلال القضاء الذي أصدره كبار القضاة في الولايات والأقاليم الاسترالية،

UK Cabinet Office/Management and Personnel Office, *The Judge Over Your Shoulder: Judicial Review of Administrative Decisions* (London: HMSO, 1987)

Report of the Commission on the Conduct of Referendums (Chair: Sir Patrick Nairn), Electoral Reform Society and Constitution Unit, 1996

سؤال التقييم	
٤,٢,١.	**إلى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول إلى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟ وما مدى الإصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الإدارة؟**

ما الذي نبحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص القوانين المنظمة (أ) للإجراءات القانونية الموجبة والمحاكمات العادلة؛ و(ب) تعديلها في حالة سوء الإدارة أو المعوقات الرسمية للقانون.

التأكد من أن القوانين تتسق مع الاتفاقيات، إذا كانت الدولة قد أبرمت الاتفاقية الخاصة بالأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع واتفاقيات إقليمية أخرى،

٢) ***الممارسة:*** فحص فعالية تطبيق القانون، وسهولة مثول كل المجموعات الاجتماعية أمام القانون، وحصولها على المساعدات القانونية، وسهولة وصولها إلى لجنة الشكاوى أو ما يعادلها؛ وسرعة وصول القضية إلى المحكمة والانتهاء منها.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من : التمييز المنظم أو عدم المساواة في الحماية القانونية؛ وإخفاقات أو أخطاء العدالة؛ اللجوء إلى المحاكم السرية أو الخاصة؛ الاعتقالات بدون محاكمة؛ التعذيب أو الإساءة إلى المعتقلين؛ العقاب المهين أو غير الإنساني؛ معدل الوفيات في السجون؛ التوزيع غير العادل لعدد السجناء داخل السجون، وهكذا.

مصادر عامة

مصادر دولية

Amnesty International, Annual Reports, appendices VI and VII: ratification, signatures to international (VI) and regional (VII) principle Human Rights Treaties (listed in 'possible standards') Also separate country audits in Annual Reports for incidence of violations, <http://www.amnesty.org>

Cook, R. J. (ed.), Human Rights of Women: National and International Perspectives (Philadelphia, Pa: University of Pennsylvania Press, 1994), appendix A on ratifications of covenants and treaties affecting women

'Access to Justice', *Interights Bulletin*, 10/2 (1996); 'Prisoners' Rights', *Interights Bulletin*, 11/4 (1997), <http://www.interights.org>

اللجنة الدولية للقضاة، المراجعة السنوية، <http://www.icj.org>

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>

هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>

قاعد بيانات اتفاقيات الأمم المتحدة، <http://untreaty.un.org/>

تقارير الدول الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية، <http://www.state.gov>

المجموعة العاملة على الاعتقال الإجباري، وملخص المقرر الخاص بالممارسات القضائية غير العادية أو القسرية، تقارير، <http://www.ohchr.org>

الحركة العالمية للديمقراطية، مستندات وقواعد بيانات عن المنظمات العاملة في مجال العدالة الانتقالية وسيادة القانون، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
AfriMAP, database on the 'justice sector', <http://www.afrimap.org>
اتحاد المحامين الدولي، اللجنة الدائمة لاستقلال القضاء، <http://www.abanet.org/judind/home.html>
صفحات موقع حقوق الإنسان في دول البلقان، <http://cm.greekhelsinki.gr>
هيومن رايتس ووتش، تقارير الدولة والملخصات في تقارير سنوية، <http://www.hrw.org/>
اللجنة الأمريكية للمرأة، <http://www.oas.org/cim/default.htm>
منتدى حوض المتوسط للتنمية، برنامج اعتبار النوع الاجتماعي في الإصلاح الدستوري، <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>
مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، برنامج العدالة الجنائية والأمن العام؛ برنامج المساعدة القانونية للمحتاجين؛ برنامج عن تنمية القدرة القانونية، <http://www.justiceinitiative.org>
تقارير المقرر الخاص عن السجون وحالة الاعتقالات في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>
Stokke, H. and Tostensen, A. (eds), *Human Rights in Developing Countries Yearbook 1999–2000: The Millennium Edition* (London/Boston and The Hague: Kluwer Law International, 2001)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، دراسة الحكم اللامركزي: نماذج من تجارب عالمية،
UNDP, Decentralized Governance Monograph: A Global Sampling of Experiences, UNDP Management Development and Governance Division, 1999, <http://magnet.undp.org> and <http://www.undp.org/governance/> (indirect) UnionWeb, Labour Union websites, <http://www.unionwebservices.com/esources>
جامعة تازمانيا Tasmania ، قاعدة بيانات القانون العام، <http://www.utas.edu.au/ library/info/subj/publawguide.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرات ٧، و٩(١)، و٩(٣)، و١٤(٣)؛
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرات ١٠ و١١(١)؛
إعلان مبادئ العدالة الأساسية لضحايا الجريمة وسوء استغلال السلطة، ١٩٩٥؛
المبادئ الأساسية والإرشادات الخاصة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في التعويض والإنصاف، وكذلك ضحايا الانتهاكات الشديدة للقانون الإنساني الدولي، ٢٠٠٥؛
المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، ١٩٨٥؛
المبادئ الأساسية لدور المحامين، ١٩٩٠؛
قواعد السلوك للمسؤولين عن تنفيذ القانون، ١٩٧٩؛
مجموع مبادئ حماية جميع الأفراد المعرضين لأي شكل من أشكال الاعتقال أو الحبس، ١٩٨٨؛
إرشادات عن دور النيابة العامة، ١٩٩٠؛
القواعد القياسية الدنيا لمعاملة السجناء، ١٩٧٧؛
قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من الحرية، ١٩٩٠؛
الأمم المتحدة، القواعد القياسية الأدنى لإدارة قضاء الأحداث ("قواعد بكين Beijing")، ١٩٨٥، <http://www2.ohchr.org/english/law/beijingrules.htm>
مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس)، ١٩٩٣
لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ١٤ (إدارة العدالة)، ١٩٨٤
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٣١. التوصيات العامة ٣١ حول منع التمييز العنصري في إدارة وعمل نظام القضاء الجنائي، ٢٠٠٥
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٠. حقوق الأطفال فيما يتعلق بقضاء الأحداث، ٢٠٠٧
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الوصول للعدالة: ملاحظة حول الممارسة، ٢٠٠٤، <http://www.pogar.org/publications/other/un/accesstojustice-e.pdf>
ممارسات الحكم الرشيد التي تدعم حقوق الإنسان، ندوة نظمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمفوضية العليا، سيئول Seoul، ١٥ -١٦ أيلول ٢٠٠٤، الجدول ١ عن تشجيع سيادة القانون، <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>
International Bar Association, General Principles of Ethics for Lawyers, 1995
Transparency International, The Office of the Ombudsman: Basic Principles

معايير إقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والخطوط الإرشادية عن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ٢٠٠١؛
قرار احترام استقلال القضاء وتعزيزه، ١٩٩٦؛
قرار الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ١٩٩٦؛
قرار الحق في الطعن القضائي والمحاكمة العادلة، ١٩٩٢؛

معايير إقليمية (تابع)
القرار الخاص بالسجون في أفريقيا، ١٩٩٥؛
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١؛
بروتوكول الميثاق الأفريقي عن حقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرة ٨؛
الاتحاد الأفريقي، الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، ٢٠٠٤؛
Council of Europe Parliamentary Assembly, Recommendation 1615 (2003): The Institution of Ombudsman, 2003, <http://assembly.coe.int/Documents/AdoptedText/ta03/EREC1615.htm>
Arusha Workshop on National Integrity, Arusha Integrity Pledge, 1995
Christopoulos, D. and Hormovitis, D. (eds), *The Ombudsman Institution in South-eastern Europe*, 2003, <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/untc/unpan014896.pdf>
وزراء العدل لدول الكومنولث، بيان لوساكا Lusaka عن الحكومة بموجب القانون، ١٩٩٢، تحت رعاية وزراء العدل في دول الكومنولث (١٩٩٣)
NDI, The Role and Effectiveness of the Ombudsman Institution, 2005, <http://www.accessdemocracy.org/library/1904_gov_ombudsman_080105.pdf>
Ombudsman Information Network, European Countries' Ombudsmen, 2005, <http://www.anticorruption.bg/ombudsman/eng/readnews.php?id=2901&lang=en&t_style=tex&l_style=default>

سؤال التقييم	
١,٢,٥.	**إلى أي مدى تلتزم العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي قوانين غير منحازة، ومعاملة عادلة في محاكماتها؟**
ما الذي نبحث عنه	
١) الممارسة: تقييم مدى الفعالية والمساءلة التي تطبق على العمليات والإجراءات القانونية سواء الرسمية أو غير الرسمية وتلك التي لا تتعلق بالدولة.	
٢) المؤشرات السلبية: تقييم أحداث الاعتداء على السجناء بسبب النوع الاجتماعي أو العرق أو الطبقة. الوفيات والجرحى في المعتقل، وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة.	

مصادر عامة

مصادر عالمية

تقارير الدول الخاصة باللجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>

'Global Bibliography of Prison Systems', May 1998, <http://www.uncjin.org/country/GBOPS/gbops.html>

"المركز الدولي لدراسات السجون،" <http://www.prisonstudies.org/>

الإصلاح الدولي لعملية العقاب، <http://www.penalreform.org>

Prisoners' rights Interights Bulletin, 11/4 (1997), <http://www.interights.org>

تقارير بعثة الأمم المتحدة للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية؛ مع التقارير المقدمة من قبل اللجنة إلى المنظمات غير الحكومية؛

تقارير المقرر الخاص لبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الاعتقالات غير القانونية أو القهرية أو أحكام الإعدام وغيرها. موجودة على الموقع <http://www.ohchr.org>

وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كتاب حقائق العالم ٢٠٠٦، <https://www.cia.gov/library/publications/download/download-2006/index.html>

Walmsley, R., World Prison Population List, UK Home Office, Research Development and Statistics Directorate, Research findings #234, 2004, <http://www.homeoffice.gov.uk>

مصادر إقليمية

AfriMAP, database on the 'justice sector', <http://www.afrimap.org>

المنظمة الاستشارية القانونية الأفريقية الآسيوية، <http://www.aalco.org/>

لجنة حقوق الإنسان الآسيوية، <http://www.ahrchk.net/>

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>

Derechos – Human Rights, <http://www.derechos.org/>

Mauer, M., America Behind Bars: US and International Use of Incarceration, 1995 (Washington, DC: Sentencing Project, 1997), <http://www.sentencingproject.org/>

منتدى حوض المتوسط للتنمية، برنامج سيادة القانون والإصلاح القضائي، <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، برنامج المساعدات القانونية للمحتاجين؛

مصادر إقليمية (تابع)
برنامج تنمية القدرات القانونية، <http://www.justiceinitiative.org>
Partridge, B., 'Prisons in the East', 1998, <http://www.rferl.org/specials/prisons/>
تقارير المقرر الخاص حول السجون، ووضع الاعتقال في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
SPACE (Annual Penal Statistics of the Council of Europe), Council of Europe, Council of Europe Annual Penal Statistics, various years, SPACE/ Council of Europe (Strasbourg)

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية لمعاملة المسجونين، كانون الأول ١٩٩٠، القرار ١١١/٤٥؛
المبادئ الأساسية لدور المحامين، ١٩٩٠، <http://www2.ohchr.org/english/law/lawyers.htm>
مجموع مبادئ حماية جميع الأفراد المعرضين لأي شكل من أشكال الاعتقال أو الحبس، القرار ١٧٣/٤٣ ، ٩ كانون الأول ١٩٨٨ ؛
اتفاقية لمناهضة التعذيب أو أي عقاب أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة، ١٩٨٧ ؛
الإعلان عن حماية كل الأشخاص من التعرض للتعذيب وأي عقاب أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة، ١٩٧٥ ؛
نماذج لاستراتيجيات وإجراءات عملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ١٩٩٧؛
قواعد حماية الأحداث المحرومين من الحرية، كانون الأول١٩٩٠؛
الأمم المتحدة، القواعد القياسية الأدنى لإدارة قضاء الأحداث ("قواعد بكين")، ١٩٨٥،
المؤتمر الأول للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، القواعد القياسية الأدنى لمعاملة السجناء، جنيف، ١٩٥٥، والتي صدق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم ٦٦٣ سي (٢٦) بتاريخ ٣١ تموز١٩٥٧ و٢٠٧٦ (LXII) بتاريخ ١٣ أيار١٩٧٧
لجنة الأمم المتحدة لمنع التمييز العنصري، التعليق العام رقم ٣١. التوصيات العامة ٣١ الخاصة بمنع التمييز العنصري في إدارة وعمل النظم القضائية الجنائية، ٢٠٠٥
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٠. حقوق الطفل في قضاء الأحداث، ٢٠٠٧
مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، أدوات تقييم العدالة الجنائية، ٢٠٠٧، <http://www.eldis.org>

معايير إقليمية
اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مبادئ وإرشادات عن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في إفريقيا، ٢٠٠١؛
قرار احترام استقلال القضاء وتعزيزه ، ١٩٩٦؛
قرار الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ١٩٩٦؛
قرار الحق في الطعن القضائي والمحاكمة العادلة، ١٩٩٢؛
القرار الخاص بالسجون في أفريقيا، ١٩٩٥
اتحاد دول جنوب شرق آسيا، اتفاقية المساعدات القانونية المتبادلة في الأمور الجنائية، ٢٠٠٤
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الأوروبية حول المساعدات المتبادلة في الأمور الجنائية، ١٩٥٩، البروتوكول الإضافي، ١٩٧٨ والبروتوكول الإضافي الثاني، ٢٠٠١
منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية حول تبادل المساعدات في الأمور الجنائية، ١٩٩٢ والبروتوكول الإضافي، ١٩٩٣
منظمة الوحدة الإفريقية، الميثاق الإفريقي عن حقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١
مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (سادك SADC)، بروتوكول تبادل المساعدات الدولية القانونية في الأمور الجنائية، تشرين الأول ٢٠٠٢

سؤال التقييم	
١,٢,٦.	**ما مقدار الثقة التي يشعر بها الناس تجاه النظام القانوني، وقدرته على تحقيق العدالة بشكل فعال ونزيه؟**
ما الذي نبحث عنه	
المؤشرات السلبية والإيجابية: تقييم استطلاعات الرأي العام، ووجود الثقة في الأنظمة القانونية وأنظمة العقاب.	

مصادر عامة
يتطلب بيانات محلية واستطلاع للرأي العام.
Afro Barometer, <http://www.afrobarometer.org/>;
Asian Barometer, <http://www.asianbarometer.org/>;
East Asia Barometer, <http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/>;
Euro Barometer, <http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm>;
Latino Barometer, <http://www.latinobarometro.org/>

مصادر عامة (تابع)

Bratton, M., Chu, Y.-H., Lagos, M. and Rose, R., 'The People's Voice: Trust in Political Institutions', in

Bratton, M., Chu, Y.-H., Lagos, M. and Rose, R., 'The People's Voice: Trust in Political Institutions', in International IDEA, Ten Years of Supporting Democracy Worldwide (Stockholm: International IDEA,2005), <http://www.idea.int/publications/anniversary/upload/Inlay_senttoprint_30May05.pdf>

University of Aberdeen, <http://www.abdn.ac.uk/cspp/>

Développement Institutions & Analyses de Long terme (DIAL), Household surveys on democracy and human rights, <http://www.dial.prd.fr/>

Thompson, G. and Conley, S., 'Guide to Public Opinion Poll Websites: Polling Data from Around the World', *College & Research Libraries News*, 67/9 (October 2006), <http://www.ala.org>

الشهادات غير المباشرة

على: لجنة الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية وتقارير المقرر الخاص، موجودة على الموقع <http:// www.ohchr.org>

Wallace, J. C., 'Resolving Judicial Corruption while Preserving Judicial Independence: Comparative
Perspectives', *California Western International Law Journal*, 28/2 (1998), pp. 341–51

١,٣. الحقوق السياسية والمدنية

السؤال الرئيسي: هل تتوفر الحقوق السياسية والمدنية بصورة متساوية للجميع؟

سؤال التقييم	
١,٣,١.	**ما مدى الحماية التي يتمتع بها كافة الشعب ضد الانتهاكات الشخصية، أو الخوف من مثل هذه الانتهاكات؟**

ما الذي نبحث عنه

١) القوانين: فحص القوانين المنظمة (أ) للاستخدام الرسمي لأساليب العنف؛ (ب) والعنف بين المدنيين؛ (ج) الاعتداء الجسدي في داخل المنزل. وإذا كانت الدولة قد صادقت على الاتفاقيات، فلابد من فحص ما إذا كانت القوانين تتوافق مع تلك المعايير (على مدار القسمين ١,٣ و١,٤)

٢) الممارسة: فحص مدى فعالية تطبيق القوانين؛ وإجراءات التعويض؛ وفعالية الأنظمة الخاصة بحماية المرأة والطفل من العنف، ويشمل ذلك الترتيبات الخاصة بالملاجئ وغيرها؛ ووجود لجنة حقوق الإنسان وفعاليتها واستقلاليتها (على مدار القسمين ١,٣ و١,٤).

٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات المتعلقة بحوادث العنف التي تدان بصورة رسمية ؛ لقتل المدنيين، أو التعدي والاغتصاب، أو الاعتداء الجسدي على النساء والأطفال.

مصادر عامة

مصادر عالمية

Action Without Borders, <http://www.idealist.org/>

الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم، برنامج العلوم وحقوق الإنسان، <http://shr.aaas.org/aaashran/>

American Society of International Law (ASIL), Guide to Electronic Resources for International Law: Human Rights, <http://www.asil.org/resource/Home.htm>

Anti-Slavery International, <http://www.antislavery.org>

مركز كارتر، <http://www.cartercenter.org>

مركز حقوق الإنسان والقانون الإنساني، كلية واشنطن للقانون، <http://www.wcl.american.edu/humright/center/>

سنقرانيلي ريتشاردز Cingranelli-Richards مشروع بيانات حقوق الإنسان، <http://www.humanrightsdata.org>

ConflictNet and PeaceNet, <http://www.jca.apc.org/~y-okada/igc/conflictnet/ and <http://www.igc.org/igc/peacenet/index.html>

Conflict Resolution in the Field from the Transnational Foundation for Peace and Future Research, <http://www.transnational.org/Resources_Links/conf_resolution.html>

مصادر عالمية (تابع)
تقارير الدول الخاصة بلجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واللجنة المناهضة للتعذيب، ولجنة العمال المهاجرين، <http://www.ohchr.org>
DIANA: An International Human Rights Database, <http://www.law.uc.edu/Diana>
Giffard, C., *The Torture Reporting Handbook* (Colchester: Essex University Human Rights Centre and UK Foreign and Commonwealth Office, 2000)
مركز مصادر التنمية الاجتماعية والحوكمة، المملكة المتحدة، وزارة التنمية الدولية، قاعدة بيانات عن حقوق الإنسان، <http://www.gsdrc.org>
حقوق الإنسان على الإنترنت، <http://www.hri.ca>
Human Rights Watch (HRW), country reports and summaries in annual reports, <http://www.hrw.org>. Also HRW books, e.g. Slaughter Among Neighbors: The Political Origins of Communal Violence, 1998, and The Human Rights Watch Global Report on Women's Human Rights, 1998
المركز الدولي لأبحاث المرأة، البحث عن العنف ضد المرأة، <http://www.icrw.org/>
مركز رصد النزوح الداخلي، <http://www.internal-isplacement.org/>
International Council on Human Rights Policy, Performance and Legitimacy: National Human Rights Institutions. Main Report, 2004, <http://www.ichrp.org>
IPU, World Directory of Parliamentary Human Rights Bodies, IPU Secretariat, 2004
المنتدى الوطني لمؤسسات حقوق الإنسان، http://www.nhri.net/
'Political Terror Scale, data from 1980–2005, available from Prof. Mark Gibney's homepage, <http://www.unca.edu/politicalscience/images/Colloquium/faculty-staff/gibney.html>
'Racism and Related Intolerance', Interights Bulletin, 13/3 (2005), <http://www.interights.org>
تقارير المقرر الخاص عن الممارسات غير القانونية، وحالات الإعدام التعسفي؛
تقارير المقرر الخاص عن تجارة وبغاء الأطفال، واستغلالهم إباحياً؛
المجموعة العاملة على الاعتقالات التعسفية؛
المجموعة العاملة على الاختفاء القسري؛
تقارير المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، والتعصب المرتبط بهم؛

مصادر عالمية (تابع)
تقارير المقرر الخاص عن التعذيب، والمعاملات الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب؛
تقارير المقرر الخاص عن العنف ضد المرأة، وأسبابه وتبعاته، <http://www.ohchr.org>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>
UNHCHR, National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights, Fact Sheet No. 19, <http://www.unhchr.ch>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، ، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، التقارير الدولية والإقليمية والمستندات الخاصة بكل دولة وقواعد البيانات عن السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية والأموال العامة والموارد، <http://www.unpan.org>
مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا Minnesota. <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>
US State Department, Country Report on Human Rights Practices (annual), <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/>
Witness, promoting use of online and video technologies to track human rights violations, <http://www.witness.org/>
الحركة العالمية للديمقراطية والتنمية، وثائق وقاعدة بيانات المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
رابطة الإصلاح والديمقراطية في آسيا، <http://www.asiademocracy.org/>
لجنة حقوق الإنسان في آسيا، <http://www.ahrchk.net/index.php>
مواقع حقوق الإنسان في البلقان على الإنترنت، <http://cm.greekhelsinki.gr>
مجموعة هلسينكي البريطانية لحقوق الإنسان، <http://www.bhhrg.org/>
مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية عن الأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>
Droits et Démocratie, Centre international des droits de la personne et du développement démocratique (English, French and Spanish), <http://www.ichrdd.ca>
مركز الأبحاث الأوروبي للهجرة والعلاقات العرقية، <http://www.uu.nl/uupublish/onderzoek/onderzoekcentra/ercomer/24638main.html>

مصادر إقليمية (تابع)
حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادي، <http://art.qut.edu.au/humanrights>
Human Rights Watch, 'Protectors or Pretenders? Government Human Rights Commissions in Africa', in Human Rights Watch Annual Report 2001, 2001, <http://www.hrw.org>
IIDH, Directorio de organizaciones de derechos humanos de Centroamérica y Panamá and El Sistema Interamericano de Protección de los Derechos Humanos. Aspectos Institucionales y Procesales (3rd rev. edn, 2004) <http://www.iidh.ed.cr>
Inter-American Commission on Human Rights, Access to Justice for Women Victims in the Americas, OEA/Ser.L/V/II, Doc. 68, OAS, General Secretariat, 2007, <http://www.cidh.oas.org>
اللجنة الأمريكية للمرأة، <http://www.oas.org/cim/default.htm>
OSCE, Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), *Preventing Torture: A Handbook for OSCE Fieldstaff*, 1999, <http://www.osce.org/odihr/>
Red Solidaria por los Derechos Humaos (REDH), <http://www.redh.org/>
Reports of the Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions in Africa, African Com
Reports of the Special Rapporteur on the Rights of Women in Africa, African Commission on Humanand People's Rights, <http://www.achpr.org>
Reports of the Special Rapporteurship on the Rights of Women, Inter-American Commission on Human Rights, <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>
مركز توثيق حقوق الإنسان في جنوب آسيا، <http://www.hri.ca/partners/sahrdc/>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملات الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب، ١٩٨٤؛
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ٢٠٠٦؛
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرات ٦(١) و٧؛
اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩، الفقرات ١ و٣؛

معايير دولية (تابع)
اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، الفقرات ٣، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠؛
الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل: البروتوكول الاختياري عن تجارة وبغاء الأطفال واستغلالهم إباحياً، ٢٠٠٠؛
الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان، الفقرة ٥؛
الإعلان الخاص بإلغاء العنف ضد المرأة، ١٩٩٣؛
المؤسسات الوطنية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٨/١٣٤، ١٩٩٣؛
المبادئ العامة والإرشادات المتعلقة بالحق في التعويض والعلاج لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني، ٢٠٠٥؛
لجنة الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٨. الفقرة ٩ (حق الأفراد في الحرية والأمن)، ١٩٨٢؛
التعليق العام رقم ١٤. الفقرة ٦ (الحق في الحياة)، ١٩٨٤؛
التعليق العام رقم ١٨. عدم التمييز، ١٩٨٩؛
التعليق العام رقم ٢٠. الفقرة ٧ (منع التعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب)، ١٩٩٢؛
التعليق العام رقم ٢١. الفقرة رقم ١٠ (المعاملة الإنسانية للأشخاص المحرومين من الحرية)، ١٩٩٢؛
التعليق العام رقم ٢٤. التحفظات على الميثاق أو البروتوكولات الاختيارية أو الإعلانات المدرجة تحت البند ٤١ من الميثاق، ١٩٩٤؛
التعليق العام رقم ٢٨. الفقرة ٣ (المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء)، ٢٠٠٠؛
التعليق العام رقم ٢٩. الفقرة ٤ (الاستثناءات أثناء حالة الطوارئ في الدولة)، ٢٠٠١؛
التعليق العام رقم ٣١. طبيعة الالتزام القانوني المفروض على أحزاب الدولة، ٢٠٠٤
لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٦. الآلية الوطنية الفعالة والدعاية، ١٩٨٨؛
التوصية العامة رقم ١٤. ختان الإناث، ١٩٩٠؛
التوصية العامة رقم ١٩. العنف ضد المرأة، ١٩٩٢؛
التوصية العامة رقم ٢٠. التحفظات، ١٩٩٢؛
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، التعليق العام رقم ١٧. إنشاء المؤسسات الوطنية لتسهيل تنفيذ الاتفاقية، ١٩٩٣؛
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الطفل، ٢٠٠٢؛
التعليق العام رقم ٨. حق الطفل في الحماية من العقاب البدني والأشكال الأخرى القاسية والمهينة للعقاب، ٢٠٠٦؛
الأمم المتحدة، نموذج الاستراتيجيات والإجراءات العملية للقضاء على العنف ضد المرأة، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ١٩٩٧
Promoting Greater Respect and Protection of Human Rights in General and in Particular for Women and Children, Resolution by the 96th Inter-Parliamentary Conference (Beijing, 20 September 1996);

معايير دولية (تابع)

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، منتدى بكين للعمل، أيلول ١٩٩٥، الأهداف الإستراتيجية والإجراءات الخاصة بالعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان للمرأة.

Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 1 on Promotion of the Rule of Law, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>

IPU, *Handbook for Parliamentarians Eliminating the Worst Forms of Child Labour: A Practical Guide to ILO Convention No. 182,* 2002, <http://www.ipu.org>;

Strengthening Parliament as a Guardian of Human Rights: The Role of Parliamentary Human Rights Bodies, Seminar for Chairpersons and Members of Parliamentary Human Rights Bodies, 2004, <http://www.ipu.org/splz-e/hr04.htm>;

Parline Database: Specialized Parliamentary Bodies, 2005, <http://www.ipu.org/parline-e/Instanceadvanced.asp>

IPU and UNDAW, *Handbook for Parliamentarians: The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol,* 2003, <http://www.ipu.org>

IPU and United Nations Children's Fund (UNICEF), Handbook of Child Protection, 2004, <http://www.ipu.org>

Amnesty International, Combating Torture: A Manual for Action, 2006, <http://www.eldis.org>;

National Human Rights Institutions: Amnesty International's Recommendations for Effective Protection and Promotion of Human Rights, 2001, <http://www.amnesty.org>

International Budget Project, Dignity Counts: A Guide to Using Budget Analysis to Advance Human Rights, International Human Rights Internship Program and International Budget Project, 2004

International Council on Human Rights Policy, Assessing the Effectiveness of National Human Rights Institutions, 2005, <http://www.ichrp.org>

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قرار بشأن الإرشادات والإجراءات لتحريم التعذيب ومنع المعاملات الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب في أفريقيا، ٢٠٠٢؛

معايير إقليمية (تابع)
القرار الخاص باحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٩٣؛
القرار بشأن الإرشادات والإجراءات لتحريم التعذيب ومنع المعاملات الأخرى القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب في أفريقيا ("إرشادات جزيرة روبن Robben")، ٢٠٠٢
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ١٩٥٠، الفقرات ٢ ، و٣ ، و٤؛
الاتفاقية الأوروبية لممارسة حقوق الطفل، ١٩٩٦؛
منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية الخاصة بالاختفاء القسري للأشخاص/ ١٩٩٤؛
الاتفاقية الأمريكية لمنع العقاب والقضاء على العنف ضد المرأة، "اتفاقية بيليم دوبارا Belem do Para"، ١٩٩٤؛
الاتفاقية الأمريكية لمنع ومعاقبة التعذيب، ١٩٨٥
المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية لحقوق الإنسان، الإعلان وخطة العمل، نيسان ١٩٩٩، <http://www.iss.co.za>
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل وسلامته، ١٩٩٠، الفقرات ٥، ١٤،١٥،١٦،١٧،٢١،٢٢،٢٧،٢٨،٢٩؛
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا، ١٩٨٦، الفقرات ٤ و٥؛
بروتوكول حول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرات ٤ و٥
الاتحاد الأفريقي، الإعلان الرسمي للمساواة بين النوعين الإجتماعيين في أفريقيا، ٢٠٠٤
الاستنتاجات النهائية، ورش العمل الإقليمية الفرعية لتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية من قبل المحاكم الوطنية في دول اتحاد دول ميركوسور Mercosur، بوليفيا وتشيلي، مونتفيديو، أورجواي، ٢٢ – ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠١، <http://www.unhchr.ch/html/menu6/montconc.htm>
التشريعات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تأسيس علاقة فعالة/ إرشادات أبوجا Abuja، آذار ٢٠٠٤
Commonwealth Secretariat, National Human Rights Institutions: Best Practice, 2001
NDI, Parliamentary Human Rights Committees, 2004, <http://www.accessdemocracy.org/library/1905_gov_parlhrscommittees_080105.pdf>
MacDonald, F. and Thomson, E., *The Scottish Human Rights Commission: Analysis of Consultation Responses*, 2004, <http://www.scotland.gov.uk>
UK Parliament, Joint Committee on Human Rights, Sixth Report: The Case for a Human Rights Commission, 2003, <http://www.publications.parliament.uk/>
والعديد من المستندات الإقليمية المذكورة أعلاه في ٢,١.

سؤال التقييم	
١,٣,٢.	**إلى أي مدى يمكن الحكم بحرية الحركة والتعبير والتجمعات والاجتماعات؟**

ما الذي نبحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص التشريعات المتعلقة بتأمين الحريات، بما في ذلك مدى أي تقييد أو استثناءات، أوانتقاص، وغيره.

٢) ***الممارسة:*** فحص فعالية وحيادية الإجراءات المتعلقة بتأمين تلك الحريات من الناحية العملية، خاصة بين المجموعات غير المعروفة أو مجموعات الأقلية أو المعارضين الشرعيين للحكومة.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في حالات القيود المفروضة على الحركة أو السفر؛ اضافة الى حالات الرقابة الرسمية وغير الرسمية؛ وحالات وجود حظر أو تهديد تجاه جمعيات أو تجمعات معينة؛ أو محاولات منع أو تفريق التجمعات السلمية؛ وحالات الرقابة أو التنصت على هواتف النشطاء السياسيين أو المدنيين.

مصادر عامة

إضافة إلى المصادر المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية التي تم ذكرها من قبل:

الفقرة ١٩، الحملة العالمية لحرية التعبير، <http://www.article19.org/>

تقارير الدول الخاصة باللجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>

شبكة الحرية الرقمية، <http://www.dfn.org>

الحملة العالمية للحرية على الإنترنت، <http://www.gilc.org>

Humana, C., *World Human Rights Guide* (Oxford: Oxford University Press, 1992), esp. questions 1–3

Human Rights Watch, Annual Report 1998, pp. 462–5 on Internet onitoring by governments, filtering and surveillance; Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line, 1998

معهد الاتصالات العالمية، <http://www.igc.org>

التبادل الدولي لحرية التعبير، http://www.ifex.org

اللجنة الدولية لحقوق أصحاب الميول الجنسية المثلية، http://www.iglhrc.org

تقارير المقرر العام الأمريكي لحرية التعبير، http://www.cidh.org/ Relatoria/index.asp?lID=1>

مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، برنامج حرية المعلومات والتعبير، http://www.justiceinitiative.org

مراسلون بلا حدود، <http://www.rsf.org/>

تقارير المبعوث الأعلى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الأقليات الوطنية، <http://www.osce.org/hcnm/>

مصادر عامة (تابع)
تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة عن تشجيع وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛
تقارير الخبير المستقل عن قضايا الأقليات، <http://www.ohchr.org>
تقارير المقرر الخاص عن حرية التعبير في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
TOL – Transitions online, Central and Eastern Europe, <http://www.tol.cz/>
UnionWeb, <http://www.unionwebservices.com/resources>
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، المستندات وقواعد البيانات الدولية والإقليمية والخاصة بالدولة عن الأخلاقيات والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>
الجمعية العالمية للصحف، فرنسا، <http://www.wan-press.org/>
اللجنة العالمية لحرية الصحافة، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.wpfc.org>
مصادر حول حرية المعلومات: انظر نظام الرموز في القسم ٢,٣,٥. وللمصادر الإعلامية بشكل عام، راجع القسم ٢,١.

معايير الممارسة الجيدة
إن هذه الحقوق بشكل عام متاحة على: <http://www.unhchr.ch/html/intlinst.htm>
مقالات الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أرقام ١٩، و٢١، ٢٢؛
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرات ١٣ (١) و١٣ (٢)
حول حرية التعبير: *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة ١٩ ، والتي تتعلق بالمجموعات التالية:*
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ . العمل بالقوة، ١٩٣٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ . إلغاء العمل بالقوة، ١٩٥٧؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٥ . اتفاقية ممثلي العمال، ١٩٧٣
منظمة العمل الدولية رقم ١٤١ . منظمات عمال الريف، ١٩٧٥؛
منظمة العمل الدولية اتفاقية رقم ١٥١ . اتفاقية علاقات العمال (خدمة عامة)، ١٩٨١
لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ١٠ . الفقرة ١٩ (حرية الرأي)، ١٩٨٣
الإعلان المشترك بين الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، الأمر بحرية التعبير، ٢٠٠٥؛
الإعلان المشترك من الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الأمر الخاص بحرية التعبير، ٢٠٠٦ ، <http://www.article19.org> الفقرة ١٩ ،

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
'Defining Defamation: Principles on Freedom of Expression and Protection of Reputation', 2000, <http://www.article19.org/pdfs/standards/definingdefamation.pdf>
الاتحاد البرلماني الدولي، ندوة رؤساء وأعضاء هيئات حقوق الإنسان البرلمانية حول حرية التعبير، البرلمان وتشجيع المجتمعات المتسامحة: ملخص وتوصيات مقدمة من مقرر الندوة، ٢٠٠٥، <http://www.ipu.org/splz-e/sfe/conclusions.pdf>
الفقرة ١٩، مبادئ جوهانسبرج Johannesburg عن الأمن العام، حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، ١٩٩٥
حول الحركة
الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشجيع المساواة في الفرص ومعاملة العمال المهاجرين، ١٩٩٠؛
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠؛
لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ٢٧. الفقرة ١٢ (حرية الحركة)، ١٩٩٩
حول التجمع وتكوين الجمعيات
منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم ٨٧. حرية الاجتماع وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨؛
منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم ٩٨. الحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، ١٩٥١
Irish, L., Kushen, R. and Simon, K., *Guidelines for Laws Affecting Civic Organizations* (New York: Open Society Institute, 2004)

معايير إقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا، ٢٠٠٢؛
قرار حرية التعبير، ٢٠٠١؛
قرار الحق في التجمع، ١٩٩٢؛
المجلس الأوروبي، الميثاق الاجتماعي الأوروبي ١٩٦١ (الفقرة ٥، الحق في التجمع)؛
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ١٩٥٠، الفقرات ١٠، و١١، و١٢
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، بروتوكول A/P.1/5/79 المتعلق بحرية حركة الأشخاص، والسكن، والإنشاء، ١٩٧٩
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨٦، الفقرات ٩ و١٠ و١١ و١٢؛
الميثاق الأفريقي لحقوق وسلامة الطفل، ١٩٩٠، الفقرات ٧ و٨ و٩.
منظمة الدول الأمريكية، الإعلان الأمريكي لمبادئ حرية التعبير، والذي وافقت عليه اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان خلال الجلسة العادية رقم ١٠٨، ٢٠٠٢
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، البروتوكول الخاص بتسهيل حركة الأشخاص، آب ٢٠٠٥
البرلمان الأوروبي، قرار الاعتراف بزواج المثليين، ٨ شباط ١٩٩٤.

سؤال التقييم	
١,٣,٣.	**ما مقدار الحرية المكفولة للجميع لممارسة الشعائر الدينية، واستخدام اللغة والثقافة الخاصة بهم؟**

ما الذي نبحث عنه

١) القوانين: فحص القوانين المنظمة لممارسة الشعائر الدينية واستخدام اللغة وغيرها من أشكال التعبير أو النشاط الثقافي؛ وإذا كان هناك ديانة رسمية للدولة أو لغة سائدة، فما هو وضع الديانات أو اللغات الأخرى.

٢) الممارسة: فحص مدى حيادية تطبيق القانون في الواقع.

٣) المؤشرات السلبية: التحقق من: الإكراه على إتباع دين معين؛ نقص التعليم في المدارس باللغة الأم؛ الإقصاء أو التفرقة على أساس الدين أو اللغة أو غيره.

مصادر عامة

مصادر عالمية

مركز الدراسات المقارنة للثقافة والتنمية والبيئة، <http://www.sussex.ac.uk/development/>

المركز العالمي لدراسات السكان الأصليين، <http://www.cwis.org>

The Chronicle, <http://www.chronicleworld.org/>

تقارير الدولة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>

'Freedom of Religion or Belief ', *Interights Bulletin*, 11/3 (1997), <http://www.interights.org>

Humana, C., World Human Rights Guide (Oxford: Oxford University Press, 1992)

مركز الإنترنت المناهض للعنصرية: شراكة بين يونايتد United للتفاعل الثقافي ومؤسسة الماجنتا وديو إيه Magenta and Duo A <http://www.icare.to>.

ويضم الموقع قاعدتي بيانات مفيدتين ويسهل البحث فيهما: (١) قاعدة بيانات يونايتد (١٥٠٠ عنوان للمنظمات المناهضة للعنصرية، ومنظمات المهاجرين واللاجئين في أوروبا)؛ و (٢) كروسبوينت Crosspoint (أكثر من ١٥٠٠ رابط للمواقع الخاصة بمنظمات مناهضة للعنصرية في أكثر من ١٠٠ دولة)

IPU, World Directory of Parliamentary Human Rights Bodies, IPU Secretariat, 2004

O'Brien, J. and Palmer, M., The State of Religion Atlas (London and New York: Simon & Schuster, 1993)

تقارير المقرر الخاص عن حرية العقيدة والدين؛

تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام عن حقوق الإنسان للأشخاص المهجرين داخلياً؛

تقارير الخبير المستقل عن قضايا الأقليات، <http://www.ohchr.org>

مصادر عالمية (تابع)
Universal Black Pages, <http://www.ubp.com>
مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا Minnesota, <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>

مصادر إقليمية
Adum, Resources on protection of minority languages in EU countries, <http://www.adum.info/adum/>
اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان، <http://www.ahrchk.net/index.php>
صفحات مواقع حقوق الإنسان في البلقان، <http://cm.greekhelsinki.gr>
المركز الأوروبي لقضايا الأقليات، <http://www.ecmi.de>
المركز الأوروبي لأبحاث الهجرة والعلاقات الإثنية، <http://www.uu.nl/uupublish/onderzoek/onderzoekcentra/ercomer/24638main.html>
المعهد الأمريكي لدراسة السكان الأصليين في الأمريكتين، <http://www.indigenista.org>
'A Line in the Sand', <http://www.hanksville.org/sand/>. This site concerns problems associated with cultural and intellectual property and ownership. The focus is particularly on the representation of Native Americans.
Lingua Món, Casa de Les Llengües (House ofLanguages), <http://www10.gencat.net/www.linguamon.cat/>
Mercator, Linguistic Rights and Legislation, <http://www.ciemen.org/mercator/index-gb.htm>
اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، تقارير المقرر الخاص عن العمال المهاجرين وأسرهم، <http://www.cidh.oas.org/Migrantes/defaultmigrants.htm>
The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>
تقارير المبعوث العالي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية عن الأقليات الوطنية، <http://www.osce.org/hcnm/>
بعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للأمم المتحدة، <http://www.oicun.org/>
تقارير المجموعة العاملة عن السكان الأصليين/المجتمعات في أفريقيا، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، *اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز العنصري*، ١٩٦٥؛
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، الفقرة ١٨؛
الإعلان عن إزالة جميع أشكال الاضطهاد والتمييز المبني على أساس العقيدة الدينية، ١٩٨١؛
الإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية، ١٩٩٢؛
لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ٢٢. الفقرة ١٨ (حرية الفكروالاعتقاد أو الدين)، ١٩٩٣
IPU, Handbook for Parliamentarians. Refugee Protection: A Guide to International Refugee Law, 2001, <http://www.ipu.org>;
Strengthening Parliament as a Guardian of Human Rights: The Role of Parliamentary Human Rights Bodies, Seminar for Chairpersons and Members of Parliamentary Human Rights Bodies, 2004, <http://www.ipu.org/splz-e/hr04.htm>;
Parline Database: Specialized Parliamentary Bodies, 2005, <http://www.ipu.org/parline-e/Instanceadvanced.asp>
IPU and UNDAW, Handbook for Parliamentarians: The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol, 2003, <http://www.ipu.org>

معايير إقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قرار حقوق مجتمعات السكان الأصليين في أفريقيا، ٢٠٠٠
المجلس الأوروبي، الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، ١٩٩٢؛
الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ١٩٥٠، الفقرة ٩ والبروتوكول المرتبط بها؛
إطار اتفاقية حول أهمية التراث الثقافي للمجتمع، ٢٠٠٥
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي Banjul لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨٦، ٨١/١٧/٠٦، الفقرة ٨؛
الاتفاقية المنظمة لبعض جوانب مشكلات اللاجئين في أفريقيا، ١٩٦٩، الفقرات ١ و٤؛
الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل وسلامته، ١٩٩٠، الفقرة ٩
منظمة الدول الأمريكية، الإعلان الأمريكي لمبادئ حرية التعبير، والذي وافقت عليه اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان خلال جلسته العادية رقم ١٠٨، ٢٠٠٢
NDI, Parliamentary Human Rights Committees, 2004, <http://www.accessdemocracy.org/library/1905_gov_parlhrscommittees_080105.pdf>
وغير ذلك من المصادر المذكورة في القسم ١.١.٢.

سؤال التقييم	
١,٣,٤.	**ما مدى الحماية التي يتمتع بها الأفراد والمجموعات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان من التحرش والتهديد ؟**

ما الذي نبحث عنه

١) ***القوانين:*** انظر تحت القسم ١,٣,٢.

٢) ***المؤشرات الإيجابية :*** فحص عدد المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والدعم الذي تقدمه، والتأكد من مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان.

٣) ***المؤشرات السلبية :*** التحقق من البيانات الخاصة بوقائع التحرش، وانتهاكات حقوق الإنسان للعمال، والمنظمات غير الحكومية، خاصة النساء ومجموعات الأقلية.

مصادر عامة

منظمة العفو الدولية، <http://www.amnesty.org>

Barrett, D. B. (ed.), *World Christian Encyclopedia: A Comparative Study of Churches and Religion in the Modern World, AD 1900 –2000* (Nairobi and New York: Oxford University Press, 1982)

تقارير الدولة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، <http://www.ohchr.org>

منظمة الدفاع عن المرأة والدفاع عن الحقوق،
<http://www.defendingwomen-defendingrights.org/>

مؤسسة أوروبا والبحر المتوسط لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، <http://www.emhrf.org>

Frontline, Defenders of Human Rights Defenders,
<http://www.frontlinedefenders.org/>

Human Rights First, <http://www.humanrightsfirst.org>

Inter-American Commission on Human Rights, Report on the Situation of Human Rights Defenders in the Americas, OEA/Ser.L/V/II.124, Doc. 5 rev. 1, 2006,
<http://www.cidh.oas.org/countryrep/Defenders/defenderstoc.htm>

تقارير المقرر الخاص عن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
<http://www.achpr.org>

تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام عن المدافعين عن حقوق الإنسان، <http://www.ohchr.org>

مصادر عامة (تابع)

حول اللغات (عام):

Gordon, Raymond G. Jr (ed.), *Ethnologue: Languages of the World*, 15th edn (Dallas, Tex.: Summer Institute of Linguistics, 2005), <http://www.ethnologue.com>

Gunnemark, E. V., *Countries, Peoples and Their Languages: The Geolinguistic Handbook* (Gothenberg: Geolingua, 1991)

الاستقلالية الثقافية انظر المصادر في القسم ٢.١.١.

كما هو مذكور بالإضافة إلى:

هيومن رايتس ووتش، التقارير السنوية، تقارير خاصة بالدولة عن التحرش والعنف ضد النشطاء الحقوقيين، <http://www.hrw.org>

Hurights Osaka, <http://www.hurights.or.jp/>

معايير الممارسة الجيدة

معايير دولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، *الإعلان عن حقوق الأفراد ومسؤولياتهم، والمجموعات والمؤسسات المجتمعية في تشجيع وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والحريات الأساسية*، "*الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان*"، ١٩٩٨؛

كما ورد سابقا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، *قرار حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا*، ٢٠٠٤

الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، *المدافعون عن حقوق الإنسان في الأمريكتين: دعم الأفراد والمجموعات ومنظمات المجتمع المدني العاملة لدعم وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين*، ٢٠٠٠

١,٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

السؤال الرئيسي: هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مضمونة للجميع بشكل متساو؟

سؤال التقييم	
١,٤,١.	**إلى أي مدى تتوفر حرية الوصول للعمل أو الضمان الاجتماعي للجميع دون استثناء؟**

ما الذي نبحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص الحماية القانونية في مسألة الحق في كسب العيش من خلال اختيار الوظيفة المناسبة بلا تفرقة، والحق في التأمين الاجتماعي في حالة عدم توفر تلك الوظيفة.

٢) ***الممارسة:*** فحص فعالية سياسات التوظيف؛ وإمكانية الوصول إلى الأماكن أو وسائل العيش؛ أو الفرص المتساوية والأجور العادلة؛ أو تأمين فرص العمل والحصول على الحد الأدنى للأجر؛ أو منع السخرة أو الاستعباد.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من البيانات الخاصة بالبطالة؛ والتفرقة في الحصول على فرص العمل، وتوزيع أماكن العمل؛ وعن حوادث السخرة أو الاستعباد، ويشمل ذلك عمالة الأطفال.

مصادر عامة

مصادر عالمية

المنظمة الدولية لمناهضة للعبودية، <http://www.antislavery.org/>

وتتضمن الأبحاث والدليل الخاص بالمجموعة العاملة بالأمم المتحدة عن الأشكال المعاصرة للرق.

تقارير الدول الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، <http://www.ohchr.org>

إحصائيات عن العمالة الأجنبية، مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمالة، <http://stats.bls.gov/fls/>

مركز مصادرالحكم والتنمية، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، قاعدة بيانات حقوق الإنسان، <http://www.gsdrc.org>

Holzmann, R. et al., *Old-age Income Support in the 21st Century: An International Perspective on Pension Systems and Reform* (Washington, DC: World Bank, 2005)

حقوق الإنسان للعمال (مع التركيز الخاص على الصين، وفيتنام وغيرها من الدول الآسيوية)، <http://www.senser.com/index.htm>

IGCNET (incl. Womens Net), <http://www.igc.org>

معهد الدراسات الاجتماعية (العلاقات مع العمال)، <http://www.iss.nl/>

مصادر عالمية (تابع)
'Implementing Economic, Social and Cultural Rights in Practice', Interights Bulletin, 13/2 (2005), <http://www.interights.org>
ILO, Yearbook of Labour Statistics (annual);
اتفاقيات منظمة العمل الدولية الموجودة على الموقع: <http://www.austlii.edu.au/au/other/dfat/treaties>
إضافة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية (والتي توفر نص الاتفاقيات فقط)، يمكنك الرجوع إلى توصيات CEARC (الهيئة المكلفة بالإشراف على التنفيذ): انظر قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ILOLEX على الموقع: http://www.ilo.org
IPU, World Directory of Parliamentary Human Rights Bodies, IPU Secretariat, 2004
LabourNet, <http://www.labournet.net/>
معهد التنمية عما وراء البحار، البحث عن الحماية الاجتماعية، <http://www.odi.org.uk>
Sachs, J., *Globalization and Employment* (Geneva: ILO, 1996), <http://www.ilo.org>
تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمهاجرين، <http://www.ohchr.org>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، وثائق وقواعد بيانات خاصة بالسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.unpan.org>
البنك الدولي، وثائق عن اليد العاملة والدخل، <http://www.worldbank.org>
الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقاعدة البيانات الخاصة بالمنظمات العاملة في مجال تشجيع حقوق العمال، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
AfriMAP, database on the public services, <http://www.afrimap.org>
المجلس الاسترالي للأبحاث التربوية (دراسة مقارنة لاقتصاديات اليد العاملة)، <http://www.acer.edu.au/>
مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية، <http://pdba.georgetown.edu/>

مصادر إقليمية (تابع)
مركز دراسات التحول الاجتماعي في آسيا والمحيط الهادي، <http://www.capstrans.edu.au/>
Instituto Indigenista Interamericano, <http://www.indigenista.org>
OECD, Local Economic and Employment Development Programme (LEED), 'Best Practice' in local development and job creation, <http://www.oecd.org>
Red Solidaria por los Derechos Humaos (REDH), <http://www.redh.org/>
تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المجموعة العاملة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
تقارير المقرر الخاص عن العمال المهاجرين وعائلاتهم، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/Migrantes/defaultmigrants.htm>؛
تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>

روابط للاتحادات الوطنية للتجارة من:
الشبكة الكندية الدولية للعمالة (مع روابط داخلية)، <http://labour.ciln.mcmaster.ca>
المعهد الكندي لمعلومات الصحة، <http://www.cihi.com/CIHI-ext-portal/internet/EN/Home/home/cihi000001>
مركز الإصلاحات الدستورية والقطاع غير الرسمي، <http://www.iris.umd.edu/>
وكالة الاستخبارات الأمريكية، كتاب حقائق العالم (سنوي)، <https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/index.html>
International Confederation of Free Trade Unions, <http://www.icftu.org/>; and Free Labour World, Brussels (serial)
International Monetary Fund (IMF), *Debt Initiative for the Heavily Indebted Poor Countries (HIPCs): Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs)* are a equirement for countries applying to the IMF for debt relief), <http://www.imf.org/external/np/prsp/prsp.asp>
Political Resources.net, Labour and trade union organizations links to web pages, <http://www.politicalresources.net>
البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير الفقر لعام ٢٠٠٠ (ملفات الدول والفصلين ٥ و٦ خاصة)، ٢٠٠٠، <http://www.undp.org/povertyreport/>

روابط للاتحادات الوطنية للتجارة من: (تابع)
World Bank, *Comprehensive Development Framework,* 2000, <http://www.worldbank.org/cdf/>; *Policy Programme Options for Urban Poverty Reduction: A Framework for Action at the Municipal Level, Vol. 1, 1996/09/01,* Urban Management Programme Discussion Paper 16030 from World Bank World Development Sources;
World Bank Group, Policy Research Working Papers, <http://www.worldbank.org>;
World Bank, *Poverty Reduction Strategy Sourcebook, 2000* <http://www.worldbank.org/poverty/strategies/sourctoc.htm>
البنك الدولي، مصادر التنمية العالمية، <http://www-wds.worldbank.org> للممارسة الجيدة في مجال تقليل الفقر، مثال: تانزانيا، وبوليفيا، وموزمبيق

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، *الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*، ١٩٦٦، الفقرات ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١؛
الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩، الفقرات ١٠ و١١ و١٤؛
اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، الفقرات ٢٦ و٢٧ و٣٢؛
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦، الفقرة ٢٧؛
تشجيع المساواة في الفرص وفي معاملة العمال المهاجرين، ١٩٩٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩. العمل القسري، ١٩٣٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥؛
اتفاقية إلغاء عمل السخرة، ١٩٥٩؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠؛
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١. *التمييز في ما يختص بالتوظيف والدخول إلى المهن*، ١٩٦٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٨. *اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)*، ١٩٦٢؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢١. *اتفاقية إعانات إصابات العمل*، ١٩٦٤؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢. *اتفاقية سياسة التوظيف*، ١٩٦٦؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣١. *تثبيت الحد الأدنى للأجور مع التركيز على الدول النامية*، ١٩٧٢؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦. *اتفاقية العمال أصحاب المسؤوليات العائلية*، ١٩٨١؛

معايير دولية (تابع)

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٧ . اتفاقية الحفاظ على حقوق التأمين الاجتماعي، ١٩٨٢ والاتفاقية التالية المتعلقة بإنشاء نظام دولي للحفاظ على حقوق الضمان الاجتماعي، ١٩٨٦؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ . اتفاقية إعادة التأهيل المهني والتوظيف (الأشخاص دوي الإعاقة)، ١٩٨٣؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٨ . اتفاقية تشجيع التوظيف والحماية من البطالة، ١٩٨٨؛

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ . اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠؛

إعلان المبادئ الأساسية والحقوق في العمل ومتابعتها، والتي تبناها المؤتمر الدولي للعمالة في جلسته رقم ١٨، ١٨ حزيران ١٩٩٨،
<http://www.ilo.org/dyn/declaris/DECLARATIONWEB.INDEXPAGE>

United Nations Economic and Social Council, *Draft optional protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights,* 1997

UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights,
General Comment No. 9. The Domestic Application of the Covenant, 1998;
General Comment No. 10. The Role of National Human Rights Institutions in the Protection of Economic, Social and Cultural Rights, 1998;
General Comment No. 16. The Equal Right of Men and Women to the Enjoyment of all Economic, Social and Cultural Rights (Art. 3), 2005;
General Comment No. 18. The Right to Work (Art. 6), 2005

UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women,
General Recommendation No. 13. Equal Remuneration for Work of Equal Value, 1989;
General Recommendation No. 16. Unpaid Women Workers in Rural and Urban Family Enterprises, 1991

UN, *Economic, Social and Cultural Rights: Handbook for National Human Rights Institutions,* Communal Areas Management Programme for Indigenous Resources (CAMPFIRE), 2005, <http://www.eldis.org>

OHCHR, *Human Rights and World Trade Agreements: Using General Exception Clauses to Protect Human Rights* (New York and Geneva: UN, 2005), <http://www.ohchr.org/english/issues/globalization/trade/index.htm>

Fourth World Conference on Women, *Beijing Platform for Action,* September 1995, Strategic Objectives and Actions on Human Rights of Women

IPU, *Strengthening Parliament as a Guardian of Human Rights: The Role of Parliamentary Human Rights Bodies,* Seminar for Chairpersons and Members of Parliamentary Human Right Bodies, 2004,
<http://www.ipu.org/splz-e/hr04.htm>;
Parline Database: Specialized Parliamentary Bodies, 2005,
<http://www.ipu.org/parline-e/Instanceadvanced.asp>

معايير دولية (تابع)

IPU and UNDAW, *Handbook for Parliamentarians: The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol,* 2003, <http://www.ipu.org>

International Budget Project, *Dignity Counts: A Guide to Using Budget Analysis to Advance Human Rights,* International Human Rights Internship Program and International Budget Project, 2004

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، *القرار الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا*، ٢٠٠٤

خطة العمل الأفريقية، ١٩٩٤، والتي تبناها المؤتمر الإقليمي الخامس للمرأة في داكار Dakar، بالسنغال، تشرين الثاني ١٩٩٤

الاتحاد الأفريقي، *الإعلان الرسمي عن المساواة بين الجنسين في أفريقيا*، ٢٠٠٤

المجلس الأوروبي، القواعد الأوروبية للتأمين الاجتماعي (مُراجع)، ١٩٩٠؛

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ١٩٥٠، الفقرة ٤، منع العمل القسري أو السخرة؛

الاتفاقية الأوروبية عن الوضع القانوني للعمال المهاجرين، ١٩٧٧؛

الاتفاقية الأوروبية عن التأمين الاجتماعي، ١٩٧٢؛

الميثاق الأوروبي الاجتماعي المُراجع، ١٩٩٦ (النص الكامل، البروتوكولات والمراجعات، وجدول التوقيعات والتصديقات)، <http://conventions.coe.int/>

European Union, Memorandum of Understanding for European SMEs, Open Access to Electronic Commerce, <http://europa.eu.int/ISPO/ecommerce/MoU/>

OAS, Additional Protocol to the American Convention on Human Rights in the Area of Economic, Social and Cultural Rights, Protocol of San Salvador, OAS Treaty Series No. 69 (1988), articles 3, 6, 7, 8, and 9;

Declaration of Margarita, CIDI, High-level Meeting on Poverty and Social Inclusion, 2003

منظمة الوحدة الأفريقية، *دستور اتحاد المنظمات الأفريقية لتشجيع التجارة*، ١٩٧٤؛

منظمة الوحدة الأفريقية، *الميثاق الأفريقي لحقوق وسلامة الطفل*، ١٩٩٠، الفقرات ١٥ و٢٠ و٢٦؛

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨٦، الفقرة ١٥؛

معايير إقليمية (تابع)
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرات ٢ و١٣
Maastricht Guidelines on Violations of Economic, Social and Cultural Rights, Maastricht, 22–26 January 1997, <http://www1.umn.edu/humanrts/instree/Maastrichtguidelines_.html>
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، بروتوكول الثقافة والمعلومات والرياضة، آب ٢٠٠٠، الفقرة ١٠
NDI, Parliamentary Human Rights Committees, 2004, <http://www.accessdemocracy.org/library/1905_gov_parlhrscommittees_080105.pdf>

سؤال التقييم	
١,٤,٢.	**ما مدى فعالية توفير الاحتياجات الأساسية للحياة، بما في ذلك الغذاء المناسب والمأوى والماء النظيف؟**
ما الذي نبحث عنه	
١) القوانين: فحص الاستحقاقات القانونية للتأمين الاجتماعي، والسكن، والمياه النظيفة والصرف الصحي، وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية	
٢) الممارسة: فحص مدى ملائمة الإجراءات والموارد لتوفير الحقوق المطلوبة.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات الخاصة بسوء التغذية والمهجرين والوفيات وغيرها، خاصة على مستوى المجموعات المستضعفة، والطبقات الشعبية.	

مصادر عامة
مصادر عامة
المكتبة البريطانية لدراسات التنمية، قاعدة بيانات ببلوغرافية، نسخة إلكترونية للبحث متصلة بمكتبة الأمم المتحدة، لجنة جنوب المحيط الهادي واتفاقية التعرفة والتجارة (جات)، <http://blds.ids.ac.uk/blds/>
برنامج البحث المقارن عن الفقر، <http://www.crop.org/>
تقارير الدول الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة القضاء على التمييز العنصري، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>
Eldis Gateway to Development Information, database on food security and on the Millennium Development Goals, <http://www.eldis.org/>
Hansen, S.A., *Thesaurus of Economic, Social and Cultural Rights: Terminology and Potential Violations* (Washington, DC: American Association for the Advancement of Science, 2000) HUD USER, *State of the Cities*, 2000, <http://socds.huduser.org/>

مصادر عامة (تابع)

معهد الأطفال والفقر، <http://www.homesforthehomeless.com/>

مشروع الميزانية الدولية، البحث الخاص بتطبيق الميزانية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، <http://www.internationalbudget.org>

المركز الدولي لأبحاث المرأة، بحث عن التغذية والأمن الغذائي، <http://www.icrw.org/>

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (قاعدة معرفية عن الفقر في الريف)، <http://www.ifad.org/>

المعهد الدولي للتنمية المستدامة، <http://www.iisd.org/>

Kane, T., Holmes, K.R. and O'Grady, M. A., *2007 Index of Economic Freedom* (Washington, DC: Heritage Foundation and *Wall Street Journal*, 2006), <http://www.heritage.org>

Multilaterals Project, <http://fletcher.tufts.edu/multilaterals.html>

National Bureau of Economic Research, Penn World Tables, <http://pwt.econ.upenn.edu/>

Oxfam Policy Papers, <http://www.oxfam.org/en/policy/>

Segal, R., *The Black Diaspora* (London: Faber & Faber, 1995)

أطباء لأجل حقوق الإنسان، <http://physiciansforhumanrights.org/>

معهد التنمية عما وراء البحار، أبحاث عن موارد المياه والقضايا المتعلقة بها، <http://www.odi.org.uk>

الأمم المتحدة، التحديث الخاص ببيانات الوضع الغذائي (جنيف: الأمم المتحدة، عدة سنوات)؛

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، <http://apps.fao.org>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.undp.org> (UNDP),

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Statistical Yearbook

مشروعات الإسكان التابعة للأمم المتحدة،<http://www.unhabitat.org>

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف، تقدم الشعوب، ٢٠٠٠، المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ترتيب الدول بحسب رفاهية وصحة الأطفال، <http://www.unicef.org>

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف – منظمة الصحة العالمية، تقارير عالمية لتقييم المياه والصرف الصحي، <http://www.who.int/water_saniotation_health/globalassessment/global/TOC.htm>

قسم الإحصائيات التابع للأمم المتحدة، <http://unstats.un.org/unsd/default.htm>

مصادر عامة (تابع)
أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، <http://www.un.org/millenniumgoals/>
مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا، <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>
تقارير المقرر الخاص بالأمم المتحدة عن السكن المناسب كأحد مكونات الحق في المستوى المناسب للمعيشة؛ المقرر الخاص عن الحق في الغذاء، <http://www.ohchr.org>
USAID Famine Early Warning System, <http://www.fews.net/>;
USAID, Office of US Foreign Disaster Assistance, Reports Index, <http://www.usaid.gov/our_work/humanitarian_assistance/disaster_assistance/>
World Bank, WDR 2007: Development and the Next Generation (Washington, DC: World Bank, 2006), tables 2, 3, A1–A8 on poverty, inequality, education and health, <http://www.worldbank.org>;
البنك الدولي – موارد التنمية العالمية، <http://www-ds.worldbank.org>
دراسة للبنك الدولي عن المعايير القياسية لمستوى المعيشة، <http://www.worldbank.org/lsms/>
منظمة الصحة العالمية، إحصائيات الصحة العالمية (سنوية)
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات عن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
جنوب الصحراء الأفريقية: مصادر مختارة على الإنترنت – حقوق الإنسان، <http://www-sul.stanford.edu/depts/ssrg/africa/hurights.html>
AfriMAP, database on public services, <http://www.afrimap.org>
رابطة الإصلاح والديمقراطية في آسيا، <http://www.asiademocracy.org/>
بوابة التنمية الاسترالية، مصادر دولية وخاصة بآسيا والمحيط الهادي حول المياه والصرف الصحي، <http://www.developmentgateway.com.au>
مركز الدراسات الدولية ودراسة السكان الأصليين، <http://www.cwis.org/>
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.ecostat.org/>
مجموعة أبحاث عن التنمية الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، <http://www.gerddes.org/>
معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا، أبحاث، <http://www.idasa.org.za/>

مصادر إقليمية (تابع)
معهد دراسة السكان الأصليين الهنود في الأمريكتين ، <http://www.indigenista.org>
قاعدة بيانات دراسة الدخل في لوكسمبرج، <http://www.lisproject.org/>
Shack Dwellers International in Africa and Slum Dwellers International in Asia network, <http://www.sdinet.org> and <http://www.utshani.org.za/>
مركز توثيق الأبحاث بجنوب أفريقيا، <http://www.sardc.net/>
تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>
Inter-American Commission on Human Rights, The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، <http://www.unescap.org>
تقارير المجموعة العاملة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
تقارير المجموعة العاملة عن الشعوب الأصلية/المجتمعات في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
المكتبة الافتراضية WWW: الصحة العالمية هي أيضاً جزء من الدراسات الآسيوية، <http://www.ldb.org/vl/index.htm> and <http://coombs.anu.edu.au/WWWVL-sianStudies.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، الفقرات ٦، و٢٤، و٢٧، <http://www.unicef.org/crc/text.htm>
الإعلان عن التنمية والتقدم الاجتماعي، ١٩٦٩؛
الإعلان عن الحق في التنمية، ١٩٨٦؛
الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، الفقرات ١١ و١٢؛
الإستراتيجية العالمية للإيواء لعام ٢٠٠٠، A/RES/٤٣/١٨١، كانون الثاني ١٩٨٨؛
الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، والذي تبناه مؤتمر الغذاء العالمي في ١٦ تشرين الثاني١٩٧٤ بناءً على قرار الجمعية العامة ٣١٨٠ (XXVIII) في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣ والذي صدق عليه قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (XXIX) في ١٧ كانون الأول١٩٧٤

معايير دولية (تابع)
الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٤. الحق في السكن المناسب (الفقرة ١١(١))، ١٩٩١؛
التعليق العام رقم ٧، الحق في السكن المناسب: عمليات الإخلاء القسري (الفقرة ١١(١))، ١٩٩٧؛
التعليق العام رقم ١٢. الحق في الغذاء المناسب، ١٩٩٩؛
التعليق العام رقم ١٥. الحق في المياه (الفقرات ١١ و١٢)، ٢٠٠٥
مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، مسودة البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ١٩٩٧
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الخطوط الإرشادية الاختيارية لدعم التطبيق المستمر للحق في الحصول على الغذاء المناسب في سياق التأمين الغذائي الوطني، الملحق أ من التقرير في الجلسة رقم ٣٠ لاجتماع بشأن الأمن الغذائي العالمي، روما، ٢٠-٢٣ أيلول ٢٠٠٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكتب سياسة التنمية (الممارسة الجيدة)، <http://magnet.undp.org> <http://www.undp.org/governance/> <http://www.undp.org/policy/>
أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، الهدف ١، <http://www.un.org/millenniumgoals/>
سياسات واستراتيجيات تأمين الحق في الغذاء في عصر عولمة الاقتصاد وحرية التجارة، قرار المؤتمر البرلماني الدولي رقم ٩٦ (بكين، ٢٠ أيلول١٩٩٦)
الأمم المتحدة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دليل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، برنامج إدارة المناطق المجتمعية للموارد الأصلية، ٢٠٠٥، <http://www.eldis.org>

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الأوروبية لممارسة حقوق الأطفال، ١٩٩٦؛
الميثاق الأوروبي المُراجع، ١٩٩٦ (النص الكامل، والبروتوكولات، والمراجعات، وجدول الموقعين والمصدقين)، <http://conventions.coe.int/>
منظمة الدول الأمريكية، البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بروتوكول سان سالفادور San Salvador، سلسلة معاهدات منظمة الدول الأمريكية رقم ٦٩، ١٩٨٨، الفقرات ١٠ و١٢؛
إعلان مارجاريتا Margarita، المركز الدولي لمعلومات الكوارث، اجتماع رفيع المستوى حول الفقر والتضامن الاجتماعي، ٢٠٠٣؛
إعلان سانتا كروزدي لاسييرا Santa Cruz de la Sierra وخطة العمل للتنمية المستدامة في الأمريكتين، ١٩٩٦

معايير إقليمية (تابع)
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق وسلامة الطفل، ١٩٩٠، الفقرة ١٤؛
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي عن حقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرات ١٥ و١٦؛
دستور الاتحاد الأفريقي لمنظمات تشجيع التجارة، ١٩٩٧٤
Maastricht Guidelines on Violations of Economic, Social and Cultural Rights, Maastricht, 22–26 January 1997

معايير عامة
إعلان بانجلور Bangalore وخطة العمل، ٢٠٠٠
تجميع التعليقات العامة والتوصيات المتبناة من قبل هيئات حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة HRI\GEN\1\ Rev. 1 at 53, 1994
اللجنة الدولية للقضاة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تجميع للوثائق الهامة، جنيف، المفوضية العالمية للحقوقيين – مركز استقلال القضاة والحقوقيين، ١٩٩٧، <http://www.icj.org>

سؤال التقييم	
١,٤,٣.	**ما مدى الحماية المتوفرة لصحة السكان في جميع مجالات الحياة ومراحلها؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص التشريعات التي من شأنها حماية صحة الناس وسلامتهم، مثل العمال والمستهلكين والمقيمين والمسافرين، ومدى الاهتمام بالحقوق الصحية والرعاية الشخصية وغيرها من الواجبات الأخرى المتعلقة بالحماية.

٢) ***الممارسة:*** فحص الإجراءات الخاصة بتنفيذ القوانين المتعلقة بالصحة والسلامة والقائمين عليها، ومدى فعالية توصيل خدمات الرعاية الصحية وغيرها، بما في ذلك المساواة في إمكانية الوصول إلى تلك الخدمات.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من الإحصائيات المتعلقة بالوفيات والجرحى في مختلف الظروفالأعمار المتوقعة في الفئات الاجتماعية المختلفة، ووقائع الأمراض والإعاقة بمختلف أنواعها.

مصادر عامة
مصادر عالمية
منظمة العفو الدولية، دليل الوثائق والمعايير الخاصة بالصحة وحقوق الإنسان، <http://web.amnesty.org/ pages/health-index-eng>
مركز كارتر <http://www.cartercenter.org>
مراكز للتحكم في الأمراض والوقاية منها، تقارير الدولة، <http://www.cdc.org>
مركز الصحة العامة وحقوق الإنسان، مدرسة جون هوبكينز بلومبرج John Hopkins Bloomberg للصحة العامة، <http://www.jhsph.edu/humanrights/index.html>

مصادر عالمية (تابع)
مركز الحقوق الإنجابية، <http://www.reproductiverights.org/>
برنامج البحث المقارن عن الفقر، <http://www.crop.org>
العد التنازلي للعام ٢٠١٥، الصحة الإنجابية والجنسية للجميع، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في العقد الأول "السنة العاشرة"، قاعدة بيانات عن المؤشرات الخاصة بالصحة الإنجابية والجنسية، <http://www.countdown2015.org>
تقارير الدولة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>
Eldis Gateway to Development Information, database on the Millennium Development Goals, health, health systems, and HIV/AIDS, <http://www.eldis.org/>
شبكة التنمية العالمية، <http://www.gdnet.org/>
Hansen, S. A., *Thesaurus of Economic, Social and Cultural Rights: Terminology and Potential Violations* (Washington, DC: American Association for the Advancement of Science, 2000) *Health and Human Rights: An International Journal*, published by Francois-Xavier
Health and Human Rights: An International Journal, published by Francois-Xavier Bagnoud Center for Health and Human Rights, <http://www.hsph.harvard.edu/fxbcenter/journal.htm>
'HIV/AIDS and Human Rights', Interights Bulletin, 15/2 (2007), <http://www.interights.org>
IGCNET (incl. PeaceNet, EcoNet and Womens Net), <http://www.igc.org>
معهد الأطفال والفقر، <http://www.homesforthehomeless.com>
المركز الدولي لأبحاث المرأة، الأبحاث عن مرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، صحة المراهقين، والصحة الإنجابية والسكان، <http://www.icrw.org/>
الجمعية الدولية للصحة وحقوق الإنسان، <http://www.ishhr.org/>
الجمعية الدولية لمنع الاعتداء على الأطفال وإهمالهم، جامعة كورنيل <http://child.cornell.edu/ispcan/ispcan.html>
الاتحاد البرلماني الدولي، الدليل العالمي للهيئات البرلمانية لحقوق الإنسان، سكرتارية الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٤
معهد التنمية عما وراء البحار، الأبحاث عن مرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، <http://www.odi.org.uk>

مصادر عالمية (تابع)

أطباء من أجل حقوق الإنسان، <http://physiciansforhumanrights.org/>

Population Action International, *Expanding Access to Safe Abortion: Key Policy Issues* (Washington, DC: PAI, 1993)

World Access to Birth Control (Washington, DC: PAI, 1992), <http://www.populationaction.org/>

أبحاث حول الصحة وحقوق الإنسان، <http://www.rhhr.net/>

Ryan, M., *'Bibliography on Health and Human Rights'*, 1997, <http://globetrotter.berkeley.edu/humanrights/bibliographies/healthbib.general.html>

Save the Children UK, Resources on the child's right to health, <http://www.savethechildren.org.uk>

تقارير المقرر الخاص عن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، <http://www.ohchr.org>

الأمم المتحدة، تحديث لوضع التغذية (جنيف: الأمم المتحدة، سنوات متعددة) البرنامج المشترك للأمم المتحدة، تقارير خاصة بالأوبئة مع التحديث، <http://www.unaids.org/epidemic_update>

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف، تقدم الشعوب، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٠، ترتيب الدول بحسب سلامة الأطفال فيها، <http://www.unicef.org>

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي، <http://www.unescap.org>

قسم الإحصائيات بالأمم المتحدة، <http://unstats.un.org/unsd/default.htm>

أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، <http://www.un.org/millenniumgoals/>

World Bank. *Development and the Next Generation* (Washington, DC: World Bank, 2006), tables 2, 3, A1–A8 on poverty, inequality, education and health, <http://www.worldbank.org>;

البنك الدولي، موارد التنمية العالمية، <http://www-wds.worldbank.org>

البنك الدولي، دراسة المعايير القياسية لمستوى المعيشة، <http://www.worldbank.org/lsms/>

منظمة الصحة العالمية، الإحصائيات الصحية للعالم (سنوي)، <http://www.who.int>

مصادر إقليمية

African Development Bank, *Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries,* Vol. VII (Tunis: African Development Bank, Statistics Division, Development Research Department, 2006), <http://www.afdb.org>

AfriMAP, database on the public services, <http://www.afrimap.org>

بوابة التنمية الاسترالية، الموارد الدولية والخاصة بآسيا والمحيط الهادي عن (مرض نقص المناعة المكتسبة/ الأيدز، والكحول، والتبغ، والمخدرات، والإعاقات، والسيطرة على المرض، وصحة الأمومة والطفولة، والصحة العقلية، والتغذية، والصحة الإنجابية، وغيرها)، <http://www.developmentgateway.com.au>

شبكة أبحاث الطفل (مع التركيز الخاص على اليابان وآسيا) بالإضافة إلى الروابط المتعلقة بمواقع الطفل من <http://www.childresearch.net/>

Daniels, N. et al., *'Benchmarks of Fairness for Health Care Reform: A Policy Tool for Developing Countries',* Bulletin of the World Health Organization, 78/6 (2000), pp. 740–50

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس ECOWAS)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، <http://www.ecostat.org/>

Groupe d'Études et de Recherches sur la Démocratie et le Développement Economique et Social (Research Group on the Democratic, Economic and Social Development of Africa) (GERDDES), <http://www.gerddes.org/>

Instituto Indigenista Interamericano, <http://www.indigenista.org>

Open Society Mental Health Initiative, <http://www.osmhi.org/>

Open Society Mental Health Initiative, <http://www.osmhi.org/>

تقارير المقرر الخاص عن السجون وأحوال المعتقلات في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

تقارير المجموعة العاملة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، توجد كلها على الموقع <http://www.achpr.org>

Reports of the Special Rapporteurship on the Rights of Women, Inter-American Commission on Human Rights, <http://www.cidh.oas.org/women/Default.eng.htm>;

The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>

UNDP, *HIV and Human Development in Central and Eastern Europe and the Commonwealth of Independent States* (Oxford: Oxford University Press, 2004);

مصادر إقليمية (تابع)
UNDP, *HIV/AIDS and Development in South Asia* 2003 (Oxford: Oxford University Press, 2003), <http://hdr.undp.org>
منظمة الصحة لغرب أفريقيا، قاعدة بيانات السياسات الصحية، والمؤشرات والوثائق، <http://www.waho.ecowas.int/>
WWW Virtual Library: Public Health is also part of the Asian Studies WWW Virtual Library, <http://www.ldb.org/vl/index.htm> and <http://coombs.anu.edu.au/WWWVL-AsianStudies.html>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، الفقرة ١٢؛
اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص ومنع استغلال غيرهم في الدعارة، ١٩٥١؛
اتفاقيات حقوق الطفل، ١٩٨٩، الفقرة ٢٤، <http://www.unicef.org>
إعلان الإلتزام بمعالجة مرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز؛
مبادئ الأخلاقيات الطبية المتعلقة بدور الأشخاص العاملين في الصحة، وخاصة الأطباء، في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب أو العقاب، والمعاملات الأخرى القاسية أو المهينة أو غير الإنسانية ١٩٨٢؛
الإعلان عن الالتزام المتعلق بمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، ٢٠٠١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الإعلان العالمي عن أخلاقيات العلوم الحيوية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٥
خطة مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز في ضوء تأثيره المدمر على الإنسان، اقتصادياً واجتماعياً، القرار المُتبنى من قبل المؤتمر البرلماني الدولي رقم ٩٩، ويندهويك Windhock، ١٠ نيسان ١٩٩٨
لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤. الحق في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة (الفقرة ١٢)، ٢٠٠٠
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٥. المرأة والأيدز، ١٩٩٠؛
التوصية العامة رقم ٢٤. المرأة والصحة، ١٩٩٩
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ٣. مرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز وحقوق الطفل، ٢٠٠٣؛
التعليق العام رقم ٤. صحة المراهقين، ٢٠٠٣؛
الأمم المتحدة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الدليل الوطني لمؤسسات حقوق الإنسان، برنامج إدارة المناطق المجتمعية للسكان الأصليين، ٢٠٠٥ <http://www.eldis.org>

معايير دولية (تابع)
OHCHR, Human Rights and World Trade Agreements: Using General Exception Clauses to Protect Human Rights (New York and Geneva: UN, 2005), <http://www.ohchr.org/english/issues/globalization/trade/index.htm>
أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، الأهداف ٤ و٥ و٦، <http://www.un.org/millenniumgoals/>
المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين، خطة العمل، أيلول ١٩٩٥، الأهداف الإستراتيجية والخطط المتعلقة بالصحة.
منظمة الصحة العالمية، إعلان ألما-أتا Alma-Ata الذي تبناه المؤتمر الدولي عن الرعاية الصحية الأولية، ألما-أتا، الاتحاد السوفييتي، ١٩٧٨
IPU, Handbook for Parliamentarians Eliminating the Worst Forms of Child Labour: A Practical Guide to ILO Convention No. 182, 2002;
Handbook for Legislators on HIV/AIDS, Law and Human Rights, 1999, <http://www.ipu.org>;
Strengthening Parliament as a Guardian of Human Rights: The Role of Parliamentary Human Rights Bodies, Seminar for Chairpersons and Members of Parliamentary
Parline Database: Specialized Parliamentary Bodies, 2005, <http://www.ipu.org/parline-e/Instanceadvanced.asp>

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، اتفاقية حظر الاتجار بالبشر، ٢٠٠٥؛
الاتفاقية الأوروبية لتطبيق حقوق الطفل، ١٩٩٦؛
الميثاق الأوروبي الاجتماعي المُراجع، ١٩٩٦ (النص الكامل، مع البروتوكولات والمراجعات وجدول الموقعين والمصدقين)، <http://conventions.coe.int/>
الميثاق الأوروبي لحقوق الطفل ١٩٩٢؛
الاتفاقية الأوروبية للمساعدات الاجتماعية والطبية، ١٩٥٣
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق وسلامة الطفل، ١٩٩٠، الفقرة ١٤؛
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول حول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن حقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرة ١٤
منظمة الدول الأمريكية، البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، "بروتوكول سان سالفادور"، سلسلة معاهدات منظمة الدول الأمريكية رقم ٦٩.، ١٩٨٨، الفقرة ١٠؛

معايير إقليمية (تابع)
منظمة الدول الأمريكية، إعلان مارجاريتا، المركز الدولي لمعلومات الكوارث، الاجتماع الهام والرفيع المستوى حول الفقر والتضامن الاجتماعي، ٢٠٠٣
رابطة جنوب غرب آسيا للتعاون الإقليمي، الميثاق الاجتماعي، ٢٠٠٤، الفقرة ٤
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، بروتوكول الصحة، آب ١٩٩٩
NDI, Parliamentary Human Rights Committees, 2004, <http://www.accessdemocracy.org/library/1905_gov_parlhrscommittees_080105.pdf>
UK DFID Health Resource Centre, Resource Guide on Drug Regulation in Developing Countries, 2004, <http://www.dfidhealthrc.org/>

الأشخاص المعوقين
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦، الفقرات ١٦ و٢٥؛
الإعلان عن حقوق الأشخاص المعاقين، ١٩٧٥؛
الإعلان عن حقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً، ١٩٧١؛
مبادئ حماية الأشخاص ذوي الأمراض العقلية وتحسين خدمات رعاية الصحة العقلية، كانون الأول ١٩٩١؛
القواعد القياسية للمساواة في الفرص مع الأشخاص من ذوي الإعاقة، ١٩٩٣
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ اتفاقية التأهيل المهني والتوظيف (لذوي الإعاقة)، ١٩٨٣
منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقة، ١٩٩٩
لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٥: الأشخاص من ذوي الإعاقة، E/C.١٢/١٩٩٤/١، ١٩٩٤
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٨. المرأة المعاقة، ١٩٩١
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ٩. حقوق الطفل المعاق، ٢٠٠٦

كبار السن
الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة و الأنشطة المتعلقة بها، A/RES/٤٦/٩١، ١٩٩١؛
الإعلان بشأن الشيخوخة، A/RES/٤٧/٥، والذي تم تبنيه في عام ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى العاشرة الخاصة بتبني خطة العمل الدولية للشيخوخة؛
مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن، ١٩٩١
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢. التأمين الاجتماعي (المعيار الأدنى)، ١٩٥٥؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٨. اتفاقية الفوائد الخاصة بالعجز والشيخوخة والمعمرين، ١٩٦٩؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٢. التوصيات الخاصة بالعمال الكبار في السن، ١٩٨٠

كبار السن (تابع)
لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٦. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، E/C.12/1995/16/Rev.1، ١٩٩٥
الاجتماع العالمي عن الشيخوخة في فيينا، خطة العمل الدولية للشيخوخة، ١٩٨٢، التي تبنتها الجمعية العامة في الأمم المتحدة، ١٩٨٢

سؤال التقييم	
٤ر١ر.	**ما مدى شمولية حق التعليم، بما في ذلك التعريف بحقوق المواطن وواجباته؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة قوانين الالتحاق بالمدارس، بما في ذلك سن الالتحاق، والمقاييس الأخرى، والواجبات المتعلقة بتقديم الخدمات التعليمية، وأية متطلبات واجبة لتوفير التعليم المدني.	
٢) الممارسة: معاينة مدى توافر أعداد كافية من المصادرالعامة والأفراد المدربين لتقديم الحقوق المتعلقة بالتعليم للجميع بلا تفرقة أو إقصاء لأي فئة، سواء وفقاً للنوع الاجتماعي أو لأية حالات أخرى.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من معدلات الأمية، والتفرقة المنهجية في مستويات المشاركة أو الخبرة التعليمية بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، والتحقق من التكلفة العادية للتعليم مقارنة بمتوسط الدخل.	

مصادر عامة
مصادر للبيانات كما في الأقسام ٢ ,٤ ,١ . و٢ ,١ ,٢ ، وفي ما يلي المزيد من المصادر على المواقع الإلكترونية
مصادر عالمية
التربية والتعليم المدني، <http://www.civiced.org/>
معهد دراسات المجتمع المدني: سيفنت Civnet- مصادر دولية للتعليم المدني والمجتمع المدني، <http://civitas.org.uk>
Commonwealth of Learning, <http://www.col.org/>
تقارير الدولة للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>
Education International, <http://www.ei-ie.org>
Eldis Gateway to Development Information, database on education and the Millennium Development Goals, <http://www.eldis.org/>
'Empowering the Next Generation: Securing the Right to Education', Interights Bulletin, 15/4 (2007), <http://www.interights.org>
الحملة العالمية للتعليم، <http://www.campaignforeducation.org/>
رابطة تعليم حقوق الإنسان، <http://www.hrea.org/>

مصادر عالمية (تابع)
المعهد الدولي لمحو الأمية، <http://www.literacyonline.org/ili.htm>
مؤسسة التعليم المفتوح، <http://www.olf.ac.uk/>
تقارير المقرر الخاص عن حق التعليم، <http://www.ohchr.org>
مشروع الحق في التعليم، وثائق ومصادر إلكترونية على الإنترنت عن الحق في التعليم، <http://www.right-to-education.org/>
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، <http://www.unesco.org>
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بنك المعلومات عن التعليم في المكتب الدولي للتعليم، مع ملفات الدولة، <http://www.ibe.unesco.org/countries/ countrydossiers.htm>; official sources by country, <http://www.ibe.unesco.org/countries/WDE/WorldDataE.htm>;
قضايا التجديد وتفاصيل التربية المدنية، <http://databases.unesco.org/IBE/IBEDOCS/>
أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، <http://www.un.org/millenniumgoals/>
تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة، <http://www.ohchr.org>
جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، <http://www1.umn.edu/humanrts/index.html>
البنك الدولي، وثائق عن التعليم، <http://www.worldbank.org>

مصادر إقليمية
التعليم في أفريقيا، <http://www.AfricaEducation.org>
African Development Bank, *Gender, Poverty and Environmental Indicators on African Countries,* Vol. VII, Statistics Division, Development Research Department, African Development Bank, 2006, <http://www.afdb.org>
AfriMAP, database on the public services, <http://www.afrimap.org>
British Library for Development Studies (BLDS) Bibliographic Database, searchable web version of the BLDS depository library of the UN, South Pacific Commission and GATT, <http://blds.ids.ac.uk/blds/>
قاعدة بيانات التعليم عن بعد، <http://www-icdl.open.ac.uk>
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، <http://www.ecostat.org/>
برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى، برنامج روما الخاص بإمكانية الوصول للتعليم، <http://www.eumap.org/>

مصادر إقليمية (تابع)
IIDH, *Manual de educación en derechos humanos,* 1999, <http://www.iidh.ed.cr>
موارد المحيط الهادي للتدريس والتعليم، <http://www.prel.org>
Instituto Indigenista Interamericano, <http://www.indigenista.org>
اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، تقارير المقرر الخاص عن حقوق المرأة، <http://www.cidh.oas.org/women/ Default.eng.htm>؛
The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>
UK Qualifications and Curriculum Authority, *Education for Citizenship and the Teaching of Democracy in Schools,* Final Report of the Advisory Group on Citizenship, 22 September 1998, <http://www.qca.org.uk>
الرابطة الوطنية في الولايات المتحدة للتعليم ثنائي اللغة، <http://www.nabe.org>
الولايات المتحدة، المركز الوطني لتبادل المعلومات للتعليم ثنائي اللغة،<http://www.ncbe.gwu.edu/>
المجموعة العاملة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تقارير، <http://www.achpr.org>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
الجمعية العامة للأمم المتحدة، *الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية* والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، الفقرة ١٣؛
اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩ ، *الفقرتان* ٢٨ و٢٩؛
الإعلان عن المبادئ الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحماية وسلامة الأطفال، مع التركيز على الحضانة والتبني على المستويين الوطني والدولي، ١٩٨٦؛
الإعلان عن الترويج لمبادئ السلام بين الشباب، والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب، ١٩٦٥؛
قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من الحرية، كانون الأول ١٩٩٠؛
القرار الخاص بالتعليم للجميع، ١٩٩٧
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، الاتفاقية المناهضة للتمييز في التعليم، أيار ١٩٦٢؛
البروتوكول المتعلق بتشكيل لجنة للتوفيق والمساعي الحميدة لتكون مسؤولة عن تسوية أية خلافات قد تنشأ بين أحزاب الدولة بخصوص الاتفاقية المناهضة للتمييز في التعليم، تشرين الأول ١٩٦٨؛
التوصية المتعلقة بالتعليم من أجل التفاهم والتعاون والسلام الدوليين، والتعليم المتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تشرين الثاني ١٩٧٤؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٠ . *اتفاقية العمل الليلي للشباب (في مجال الصناعة) (مراجعة)*، ١٩٤٨؛

معايير دولية (تابع)
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٠ . اتفاقية الإجازة الدراسية المدفوعة، ١٩٧٤؛
اتفاقية الحد الأدنى للعمر، ١٩٧٣؛
اتفاقية العمال الذين لديهم أعباء أسرية، ١٩٨١؛
الاتفاقية الخاصة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، ٢٠٠٠؛
لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١١ . خطط العمل للتعليم الابتدائي، ١٩٩٩؛
التعليق العام رقم ١٣ . الحق في التعليم (الفقرة ١٣)، ١٩٩٩
الإعلان العالمي حول التعليم للجميع، والذي تبناه المؤتمر العالمي للتعليم للجميع، جومتين Jomtein، تايلاند، ١٩٩٠
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣ . برامج التعليم والتوعية العامة، ١٩٨٧
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم ١ . أهداف التعليم، ٢٠٠١؛
أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، الأهداف ٢ و٣، <http://www.un.org/millenniumgoals/>
Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 2 on Strengthening the Delivery of Services Contributing to the Realization of Human Rights, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>
الاتحاد البرلماني الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، دليل للبرلمانيين: اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري المتعلق بها، ٢٠٠٣، <http://www.ipu.org>

معايير إقليمية
منهاج العمل الأفريقي، ١٩٩٤، الذي تبناه المؤتمر الإقليمي الخامس للمرأة، داكار، السنغال، تشرين الثاني١٩٩٤
الاتحاد الأفريقي، الإعلان الرسمي عن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، ٢٠٠٤
المجلس الأوروبي، الاتفاقية الأوروبية لممارسة حقوق الطفل، ١٩٩٦
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، البروتوكول A/SP1/12/01 حول الديمقراطية والحكم الرشيد المكمل للبروتوكول المتعلق بآلية منع الصراع وإدارتة وحله، وحفظ السلام والأمن، ٢٠٠١ الفقرات ٢٩-٣٠
منظمة الدول الأمريكية، البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "بروتوكول سان سالفادور"، سلسلة معاهدات منظمة الدول الأمريكية رقم ٦٩، ١٩٨٨، الفقرة ١٣؛
منظمة الدول الأمريكية، إعلان مارجاريتا، المركز الدولي للمعلومات عن الكوارث، الاجتماع رفيع المستوى الخاص بالفقر والتضامن الاجتماعي، ٢٠٠٣

معايير إقليمية (تابع)
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١، حول حقوق الإنسان المتعلقة بالتعليم، الفقرة ٢٥؛
الميثاق الأفريقي لحقوق وسلامة الطفل، ١٩٩٠، الفقرة ١١
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا، ٢٠٠٣، الفقرة ١٢؛
رابطة جنوب غرب آسيا للتعاون الإقليمي، الميثاق الاجتماعي، ٢٠٠٤، الفقرة ٥؛
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك SADC)، بروتوكول التعليم والتدريب، أيلول١٩٩٧

سؤال التقييم	
١,٤,٥.	**ما مدى حرية نقابات العمال، وغيرها من الجمعيات العمالية أو المهنية، في تنظيم وتمثيل مصالح أعضائها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين التي تحمي الاتحادات التجارية، واستقلالها عن أصحاب الأعمال والحكومة، وحقها في تنظيم وعقد الصفقات الجماعية، وتمثيل مصالح أعضائها.	
٢) الممارسة: معاينة مدى فعالية حماية الحقوق القانونية على أرض الواقع، ومستوى الاعتراف بالاتحادات التجارية وعضويتها، ومقدار الدور الاستشاري الذي تلعبه في مجال العمل وخارجه.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات المتعلقة برفض الاعتراف بالاتحادات، أو التحرش بمسؤولي الاتحادات التجارية وأعضائها، أو وضعهم على القائمة السوداء، وهكذا.	

مصادر عامة
شبكة العمل الدولية الكندية (مع روابط دولية)، <http://labour.ciln.mcmaster.ca>
مركز الإصلاح المؤسسي والقطاع غير الرسمي، جامعة ماريلاند Maryland, <http://www.iris.umd.edu/>
تقارير الدولة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة العمال المهاجرين، ولجنة حقوق الطفل، <http://www.ohchr.org>
Employment Market Analysis and Research (EMAR), <http://www.dti.gov.k/employment/research-evaluation/index.html>
ENTERWeb: Enterprise Development Website, <http://www.enterweb.org/>
الحوار العالمي للشركات حول التجارة الإلكترونية، <http://www.gbde.org/>
حقوق الإنسان الخاصة بالعمال (مع التركيز على الصين، وفيتنام، وبعض الدول الآسيوية الأخرى)، <http://www.senser.com/index.htm>

مصادر عامة (تابع)
IGCNET (incl. Womens Net), <http://www.igc.org>
منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي العام لإحصائيات العمالة.
الكونفيدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة، <http://www.icftu.org>
International Confederation of Free Trade Unions, Free Labour World, Brussels (serial)
LabourNet, <http://www.labournet.net/>
شبكة المصادر السياسية، روابط لمنظمات العمل والاتحادات التجارية موجودة على صفحات الموقع: <http://www.politicalresources.net>
تقارير المقرر الخاص عن العمال المهاجرين وأسرهم، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/Migrantes/defaultmigrants.htm>
تقارير المقرر الخاص بالأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين، <http://www.ohchr.org>
تقارير المجموعة العاملة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org/>
وكالة الاستخبارات الأمريكية، كتاب الحقائق في العالم (سنوي).

معايير الممارسة الجيدة
مثلما هو موضح في ٤, ٤, ١. أعلاه، وخاصة في
المعايير الدولية
الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، ١٩٦٦، الفقرة ٨؛
اتفاقية حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ١٩٩٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩. العمل بالإكراه، ١٩٣٠؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧. حرية الاجتماع والتنظيم والدفاع عن الحقوق، ١٩٤٨؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨. الحق في التنظيم وإجراء المفاوضات الجماعية، ١٩٤٩؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥. إلغاء العمل بالإكراه، ١٩٥٧؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٢. اتفاقية سياسة التوظيف، ١٩٦٤؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٥. الاتفاقية المتعلقة بالحماية والتسهيلات التي يتم توفيرها لممثلي العمال كما ورد في التعهد، ١٩٧٣؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالظروف المسيئة للمهاجرين، وتشجيع المساواة في الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، حزيران ١٩٧٥؛

المعايير الدولية (تابع)
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١ . منظمات عمال الريف، ١٩٧٥؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥١ . الاتفاقية المتعلقة بحماية الحق في التنظيم والإجراءات التي تحدد شروط التوظيف في الخدمة العامة، ١٩٨١؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٤ . الاتفاقية المتعلقة بتشجيع المفاوضات الجماعية، ١٩٨٣

معايير إقليمية
المجلس الأوروبي، *الميثاق الاجتماعي المنقح*، ١٩٩٦، الفقرة ٦، الحقوق النقابية؛
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ١٩٥٠ ، الفقرة ٤، منع العمل بالإكراه أو السخرة؛
الاتفاقية الأوروبية عن الوضع القانوني للعمال المهاجرين، ١٩٧٧

سؤال التقييم	
٦ر٤ر١.	**ما مدى جدية وشفافية الأحكام الخاصة بحوكمة الشركات، وما مدى الفعالية التي يتم فيها تنظيم الشركات من أجل خدمة الجمهور ؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين المنظمة لإدارة الشركات والتمويل، بما فيها الإفصاح العلني عن حسابات الشركة؛ وقوانين حماية العاملين وصحتهم وسلامتهم ؛ وقوانين حماية المستهلك والبيئة.	
٢) الممارسة : معاينة مدى فعالية الإجراءات المنظمة للشركات، وتشمل كفاءة عملية مراقبة الأفراد؛ واستقلال الهيئات الرقابية وفعاليتها ؛ وإجراءات الإصلاح.	
٣) المؤشرات السلبية : التحقق من وقائع فشل أو انحياز الحكومة في مجال المال والأعمال؛ ووقائع الحوادث المؤسفة، أو الجرحى وغير ذلك بسبب الإهمال في الشركات؛ والمقاضاة وفقاً للتشريعات.	

مصادر عامة
مركز أبيك APEC في استراليا للدراسة، جامعة موناش Monash، مصادر عن القوانين المالية، <http://www.apec.org.au/>
مركز موارد حقوق الإنسان والشركات،<http://www.business-humanrights.org>
Blagescu, M. and Lloyd, R., *2006 Global Accountability Report: Holding Power to Account* (London: One World Trust, 2006), <http://www.oneworldtrust.org>
حوكمة الشركات، روابط تفصيلية عن كل جوانب حوكمة الشركات، <http://www.corpgov.net/links/links.html>
حوكمة الشركات، البنك الدولي، <http://rru.worldbank.org/Themes/CorporateGovernance/>

مصادر عامة (تابع)
معلومات عن الشركات، <http://www.corporateinformation.com/>
الرقابة على الشركات في المملكة المتحدة، <http://www.corporatewatch.org>
والرقابة على الشركات (الولايات المتحدة)، لتتبع ممارسات بعض الشركات، <http://www.corpwatch.org/>
Critical Perspectives on Accounting (Journal), <http://www.elsevier.com>
مديرية الشؤون المالية والمشروعات، وحدة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي المسؤولة عن مبادرات حوكمة الشركات، <http://www.oecd.org/daf/>
منتدى الأبحاث الاقتصادية، قاعدة بيانات عن مصادر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <http://www.erf.org.eg/index.html>
قاعدة بيانات إدجار Edgar لمعلومات عن الشركات والبورصة والصرف، تقارير اللجنة للشركات الأمريكية، <http://www.sec.gov/edgar.shtml>
بوابة معلومات التنمية إلدس Eldis، قاعدة بيانات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، <http://www.eldis.org/>
دائرة المعارف عن حوكمة الشركات، <http://e.viaminvest.com/default.asp>
معهد حوكمة الشركات الأوروبي، <http://www.ecgi.org/>
فايند لو Findlaw، محرك بحث متخصص للمصادر حول التشريع في أي دولة، <http://www.findlaw.com>
مبادرة التقارير العالمية، <http://www.globalreporting.org>
جلوبال ويتنس Global Witness عن العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراع والفساد، <http://www.globalwitness.org/>
تقارير الخبير المستقل عن تأثيرسياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، <http://www.ohchr.org>
Journal of Corporate Finance, <http://www.elsevier.com>
منتدى حوض المتوسط للتنمية، برنامج تعزيز مواطنة الشركات المسؤولة عن العمل في المنطقة، <http://www.info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>
Multinational Monitor, <http://www.multinationalmonitor.org>
مركز المصادر متعدد الجنسيات، <http://resourcesfirst.org>
المؤسسات السياسية والتغيّر البيئي العالمي، اتحاد شبكة المعلومات العلمية الدولية للأرض، <http://www.ciesin.org/TG/PI/PI-home.html>

مصادر عامة (تابع)
Publish What You Pay coalition, <http://www.publishwhatyoupay.org>
معهد مراقبة الدخل، <http://www.revenuewatch.org/>
الحقوق والمساءلة في التنمية (أفريقيا)، <http://www.raid-uk.org/>
تقارير الممثل الخاص للسكرتير العام لحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من الكيانات التجارية، <http://www.ohchr.org>
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك SADC)، برنامج عن التجارة والصناعة والمال والاستثمار، <http://www.sadc.int/english/tifi/index.php>
مركز ستانفورد لأبحاث السياسة الاقتصادية في جامعة ستانفورد، أبحاث عن حوكمة الشركات، <http://www-cepr.stanford.edu/>
شبكة العالم الثالث، <http://www.twnside.org.sg>
'Trade and Human Rights', Interights Bulletin, 13/4 (2005), <http://www.interights.org>
مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، <http://unctc.unctad.org>
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، <http://www.unctad.org>
الميثاق العالمي للأمم المتحدة، <http://www.unglobalcompact.org/>
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، وثائق وقواد بيانات دولية وإقليمية خاصة بالدول، حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقيات والشفافية والمساءلة والأموال العامة والمصادر العامة، <http://www.unpan.org>
الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، <http://www.wami-imao.org/>
البنك الدولي، برنامج البحث الخاص بالمالية وأبحاث القطاع الخاص، وقواعد البيانات عن المصارف، والأموال والاستثمار، <http://www.worldbank.org>
الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقواعد بيانات عن المنظمات العاملة في مجال حوكمة الشركات، <http://www.wmd.org/>
معهد المصادر العالمية، والمعني بالاستدامة البيئية (والسياسات المتعلقة الخاصة بحوكمة الشركات)، <http://www.wri.org/>

معايير الممارسة الجيدة

معايير عامة

مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، إرشادات الاستثمار.

الميثاق العالمي للأمم المتحدة، دليل لدمج حقوق الإنسان مع إدارة الأعمال، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومبادرة كبار رجال الأعمال اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، القواعد الخاصة بالمسؤوليات الواقعة على الشركات عبر الوطنية وغيرها من الكيانات التجارية في ما يتعلق بحقوق الإنسان، القرار ١٦/٢٠٠٣، وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ٢٠٠٦ E/CN.4/Sub.2/2003/L.11 at 52 ،2003 ،<http://www.unglobalcompact.org/>

الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية، إعلان الديمقراطية، الحوكمة السياسية والاقتصادية والشركات، ٢٠٠٥

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *اتفاقية محاربة الرشوة للمسؤولين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية*، ١٩٩٧؛

إرشادات عن الشركات متعددة الجنسيات، ٢٠٠٠؛

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بحوكمة الشركات، ٢٠٠٤

اتحاد الكومنويلث لحوكمة الشركات، الإرشادات: مبادئ حوكمة الشركات في دول الكومنويلث: من أجل المنافسة العالمية والمساءلة الاقتصادية، ١٩٩٩

اللجنة المستقلة المناهضة للفساد، هونج كونج، *قواعد السلوك الخاصة بالشركات*، ١٩٩٦

Standards from the Financial Stability Forum, <http://www.fsforum.org>, contained in the Compendium of Standards (over 65 in total)

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *حقوق الإنسان واتفاقيات التجارة العالمية: استخدام المصادر العامة الاستثنائية لحماية حقوق الإنسان* (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، <http://www.ohchr.org/english/issues/globalization/trade/index.htm>

البنك الدولي، تجميع لمبادئ أفضل الممارسات عن حوكمة الشركات، <http://rru.worldbank.org/PapersLinks/Codes-Best-Practice/>

لجنة جنوب أفريقيا للمساواة بين الجنسين، *إرشادات الممارسة الجيدة لخلق ثقافة المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص*، ١٩٩٨، <http://www.eldis.org>

ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية، ٢٠٠٦، <http://www.article19.org>

حول السياسات الكبرى وشفافية البيانات

Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies, 1999;

Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies, 1999;

Special Data Dissemination Standard/ General Data Dissemination Standard, <http://dsbb.imf.org/Applications/web/sddshome/>

UNCTAD, *Guidance on Good Practices in Corporate Governance Disclosure*, 2006, <http://www.eldis.org>

حول البنية المؤسسية والسوق
World Bank, *Guidelines on Insolvency Regimes,* April 2001
Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), *Core Principles for Systematically Important Payment Systems,* December 1999
Financial Action Task Force (FATF), *The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force,* 2003 (updated) (on market integrity), <http://www.fatf-gafi.org>
International Accounting Standards Committee (IASC), International Accounting Standards (IAS) (periodical)
International Federation of Accountants (IFAC), International Standards on Auditing (ISA) (periodical)

٢.	الحكومة التي تمثل الشعب والخاضعة للمحاسبة
٢,١.	الانتخابات الحرة النزيهة
٢,٢.	***سؤال رئيسي: هل تعطي الانتخابات للشعب سيطرة على الحكومة وسياساتها؟***

سؤال التقييم	
٢,١,١	**إلى أي مدى يخضع اختيار الأشخاص في المناصب الحكومية والتشريعية لانتخابات تنافسية عامة، وإلى أي مدى تؤدي الانتخابات في الغالب إلى تغيير في الأحزاب الحاكمة أو الأشخاص؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة التشريعات المنظمة لاختيار الأشخاص في المناصب التنفيذية والتشريعية، وعدد مرات الانتخابات وأوقاتها.	
٢) الممارسة: معاينة حيادية الإجراءات في تطبيق التشريع.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقق من البيانات المتعلقة بالوظائف السياسية العليا التي ليست هي عرضة للإشراف الانتخابي أو المساءلة، وسرعة التغيير في المناصب، ومدى إحكام حزب من الأحزاب قبضته على الحكومة ورؤسائها (أ) داخل الدولة، و(ب) وخلال مدة الحكم.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
شبكة المعرفة الانتخابية ايس (ACE), <http://www.aceproject.org/>
مركز الاقتراع العادل، <http://www.fairvote.org>
مصادر الانتخابات على الإنترنت، <http://www.electionresources.org/>

مصادر عالمية (تابع)

الانتخابات حول العالم، <http://www.electionworld.org/>

Farrell, D., *Electoral Systems: A Comparative Introduction,* (London and New York: Palgrave, 2001);

Farrell, D., *Comparing Electoral Systems* (London and New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1997)

Gallagher, M. and Mitchell, P. (eds), *The Politics of Electoral Systems* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2005)

مركز مصادر التنمية الاجتماعية والحكم، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، قاعدة بيانات عن الانتخابات، <Resourcehttp://www.gsdrc.org>

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية <http://www.ifes.org> (IFES),
المواقع الوطنية للمنظمة <http://www.ifes.org/regions.html>
دليل الانتخابات الدولي، <http://www.electionguide.org/>

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا، <http://www.idea.int>

Electoral System Design: The New International IDEA *Handbook* (Stockholm: International IDEA, 2005), and corresponding database of electoral systems design, <http://www.idea.int/esd/index.cfm>;

International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections (Stockholm: International IDEA, 2002);

Voter Turnout from 1945 to 1997: A Global Report on Political Participation (Varberg, 1997)

الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدتا بيانات،
<http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp> and
<http://www.ipu.org/parlit-e/parlitsearch.asp>

Chronicle of Parliamentary Elections (annual); Chronicle of Parliamentary Elections and Developments 1967–1997

أرشيف لجفارت Lijphart للانتخابات، <http://dodgson.ucsd.edu/lij>

Mackie, T. and Rose, R., *A Decade of Elections Results: Updating the International Almanac* (Glasgow: University of Strathclyde, 1997);

Mackie, T. and Rose, R., *The International Almanac of Electoral History* (London: Macmillan, 1991)

المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، برنامج العمليات الانتخابية والسياسية: إصلاح القانون الانتخابي، <http://www.ndi.org>

مصادر عالمية (تابع)

Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A. and Limongi, F., *Democracy and Development: Political Institutions and Well- Being in the World*, 1950–1990 (Cambridge:

مصادر إقليمية

Africa Action, <http://www.africaaction.org>

اتحاد هيئات إدارة الانتخابات الأفريقية، <http://www.ifes.org/afrassoc/index.htm>

اتحاد هيئات إدارة الانتخابات الآسيوية، <http://www.ifes.org/Asia ssocSite/index.htm>

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>

Common Borders, Elections in Latin America, <http://www.commonborders.org/>

Eurasianet, <http://www.eurasianet.org/>

Midgett, D., *Eastern Caribbean Elections* 1950–1982, Development Series No. 13 (Iowa City: Centre for Development Studies, Institute of Urban and Regional Research, University of Iowa, 1983)

Nohlen, D. (ed.), *Elections in the Americas*, 2 vols (Oxford: Oxford University Press, 2005)

Nohlen, D., Catón, M. and Stöver, P. (eds), *Elections in Europe*, 3 vols (Oxford: Oxford University Press, 2008) University Press, 2008)

Nohlen, D., Grotz, F. and Hartmann, C. (eds), *Elections in Asia and the Pacific*, 2 vols (Oxford: Oxford University Press, 2001)

Nohlen, D., Krennerich, M. and Thibaut, B. (eds), *Elections in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 1999)

معهد نورديك للدراسات الآسيوية، <http://nias.ku.dk>

قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين، http://pdba.georgetown.edu>

مكتبة التمثيل النسبي، <http://www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/prlib.htm>

معايير الممارسة الجيدة

معايير دولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، الفقرة ٢٥

معايير دولية (تابع)

إعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية، ٧ تموز ٢٠٠٥

لجنة الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية، التعليق العام رقم ٢٥. الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وحقوق التصويت، والحق في المساواة وفي الوصول إلى الخدمة العامة، ١٩٩٦

Goodwin-Gill, G. S., *Codes of Conduct for Elections* (Geneva: IPU, 1998); Goodwin-Gill, G. S., *Free and Fair Elections*, new expanded edn (Geneva: IPU, 2006) [model code covering all aspects of the election process], pp. 160–6

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا، *قواعد السلوك للإدارة المحترفة والنزيهة للانتخابات*، ١٩٩٧؛

Code of Conduct for the Ethical and Professional Observation of Elections, 1997; Electoral Management Design: The International IDEA Handbook (Stockholm: IDEA, 2006);

Electoral System Design: The New International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2005)

معايير دولية

Nelson, S., *Standards to Judge Elections*. Administration and Cost of Elections Project, 2003, <http://www.aceproject.org/main/english/ei/eig04b.htm>

شبكة المعرفة الانتخابية - ايس
(ACE). 2003. <http://www.aceproject.org/main/english/ei/eig04b.htm>

Wisse, E., *'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice',* Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

معايير إقليمية

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار الخاص بالعملية الانتخابية والمشاركة في الحكم، ١٩٩٦

Council of Europe, *Handbook for Election Observers,* 1997

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، البروتوكول رقم *A/SP1/12/01 عن الديمقراطية والحكم الرشيد التابع للبروتوكول المتعلق بآليات منع الصراع وأدارته وحله، وحفظ السلام والأمن*، ٢٠٠١، الفقرات ٢-١٨

The Commonwealth, *Good Commonwealth Electoral Practice: A Working Document,* 1997;

معايير إقليمية (تابع)
إعلان هراري Harare للكومنولث، ١٩٩١؛
برنامج خطة عمل ميلبورن للكومنولث المتعلقة بإعلان هراري، ١٩٩٥
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، بروتوكول رقم *A/SP1/12/01 عن الديمقراطية والحكم الرشيد التابع للبروتوكول المتعلق بآليات منع الصراع وإدارته وحله، وحفظ السلام والأمن*، ٢٠٠١، الفقرات ٢-١٨
اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية Venice)، *قواعد الممارسة الجيدة في الشؤون الانتخابية: إرشادات وتقرير توضيحي*، والذي تبنته لجنة البندقية في جلستيها رقم ٥١ و٥٢، ٢٠٠٢
برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد NEPAD)، الإعلان الخاص بالديمقراطية والحكم والإدارة السياسية والاقتصادية للشركات، ٢٠٠٥
منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ميثاق الديمقراطية، والانتخابات والحكم، ٢٠٠٧؛
الإعلان *عن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا*، ٢٠٠٢
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، المسؤولية المشتركة: الالتزامات والتنفيذ، ٢٠٠٦، التقرير المقدم للمجلس الوزاري بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تماشياً مع قرار المجلس رقم ٠٥/١٧ لتعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
Election Observation Handbook, 5th edn (2005);
Existing Commitments for Democratic Elections in OSCE Participating States, 2003, <http://www.osce.org/documents/odihr/2003/10/772_en.pdf>;
'International Standards and Commitments on the Right to Democratic Elections: A Practical Guide to Democratic Elections Best Practice', OSCE, ODIHR Draft Paper, ODIHR GAL/44/02Rev.1, 20 November 2002;
Resolving Election Disputes in the OSCE Area: Towards a Standard Election Dispute Monitoring System, OSCE, ODIHR, 2000, <http://www.osce.org>
SADC, SADC Principles and Guidelines Governing Democratic Elections, 2004, <http://www.iss.co.za/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/sadc/elecprinciples.pdf>
SADC *Parliamentary Forum, Norms and Standards for Elections in the SADC Region,* 2001, <http://www.sadcpf.org/documents/SADCPF_ElectionNormsStandards.pdf>;
Principles and Guidelines Governing Democratic Elections, <http://www.sadc.int/english/documents/risdp/index.php>

سؤال التقييم	
٢,١,٢.	**هل تعد الإجراءات الخاصة بالتصويت والتسجيل للانتخابات متاحة لكل المواطنين؟ وما مدى الاستقلالية الذي تتمتع بها عن سيطرة الأحزاب؟ وهل تخلو الانتخابات من التخويف؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة التشريع الخاص بالتسجيل للانتخابات وإجراءات التصويت ومدى شموليتها؛ وعدم التمييز على أساس النوع الإجتماعي أو العرق أو الأصل أو غيره؛ وسهولة الوصول، واستقلال الجهات المشرفة وتوفير الأمن لها.

٢) ***الممارسة:*** التأكد من وجود الإجراءات، والمصادر والأفراد لضمان أن حق التصويت مكفول للجميع بالفعل؛ ودرجة استقلالية الجهات المشرفة على الانتخابات عن الحكومة والأحزاب.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من البيانات الخاصة باستبعاد الناخبين، ونسبة الناخبين المسجلين قياساً بنسبة الناخبين المؤهلين للتصويت، وتخويف الناخبين أو المرشحين، وشراء الأصوات؛ وسوء السلوك عند التسجيل، أو التصويت أو فرز الأصوات؛ والدليل على الانحياز في العملية الانتخابية أو عدم حيادية أعضاء اللجنة الانتخابية.

مصادر عامة

تحتاج إلى مصادر محلية

بعض المصادر العامة

Alianza Civica, <http://www.alianzacivica.org.mx/>

Comparative Study of Electoral Systems, <http://www.umich.edu/~cses/>

Goodwin-Gill, G. S., *Free and Fair Elections: International Law and Practice* (Geneva: IPU, 1994)

International IDEA, *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook* (Stockholm: International IDEA, 2005);

Youth Voter Participation: Involving Today's Young in Tomorrow's Democracy (Stockholm: International IDEA, 1999)

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية. (IFES) <http://www.ifes.org>

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، <http://www.iknowpolitics.org/>

Kestlemann, P., 'Quantifying Representativity', *Voting Matters* (journal of the Electoral Reform Society [UK]), 10 (March 1999), <http://www.electoral-reform.org.uk>

منتدى حوض المتوسط للتنمية، برنامج اعتبار النوع الإجتماعي في الإصلاح المؤسسي، <info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>

بعض المصادر العامة (تابع)

المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، برنامج عن الانتخابات والعمليات السياسية: المراقبة الداخلية غير الحزبية، <http://www.ndi.org>

Rule, W. and Zimmerman, J., *Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact on Women and Minorities* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1994)

Win With Women Global Initiative, <http://winwithwomen.ndi.org/>

الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقاعدة بيانات عن المنظمات العاملة على زيادة مشاركة المرأة في السياسة، http://www.wmd.org

بعض المصادر عن التربية المدنية

APSANET: Teaching Political Science, <http://www.apsanet.org/section_168.cfm>

التربية المدنية، <http://www.civiced.org/>

CIVITAS: Civnet – International Resource for Civic Education and Civil Society, <http://civitas.org.uk>

ELDIS Gateway to Development Information, sources on participation, <http://www.eldis.org/participation/index.htm>

ERIC Clearinghouse for Social Studies/Social Science Education, <http://www.eric.ed.gov/ERICWebPortal/Home.portal>

المكتب الدولي للتعليم (اليونسكو)، http://www.ibe.unesco.org/
وتشمل بنوك البيانات مع ملفات الدولة، وقضايا التجديد والتربية المدنية ، والتفاصيل على الموقع:
<http://databases.unesco.org/IBE/ IBEDOCS/>;
والمصادر الرسمية بحسب الدولة على
<http://www.ibe.unesco.org/ countries/WDE/WorldDataE.htm>

Policy Action Network, <http://www.movingideas.org/>

UK Qualifications and Curriculum Authority, *Education for Citizenship and the Teaching of Democracy in Schools,* Final Report of the Advisory Group on Citizenship, 22 September 1998, <http://www.qca.org.uk>

معايير الممارسة الجيدة

معايير دولية

إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، وقواعد السلوك للمراقبين الدوليين على الانتخابات، ٧ تموز ٢٠٠٥

معايير دولية (تابع)

مكتب المستشار الخاص عن قضايا النوع الإجتماعي وتقدم المرأة،إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، *المرأة في الانتخابات: دليل لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات* (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، <http://www.un.org/womenwatch/osagi/>

لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، *التعليق العام رقم ٢٥ . الحق في المشاركة في الشؤون السياسية، حق التصويت، والحق في المساواة في الوصول للخدمات العامة*، ١٩٩٦

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين، خطة العمل، أيلول ١٩٩٥،

الأهداف الإستراتيجية والخطط الخاصة بالمرأة في السلطة وعمليات اتخاذ القرار

Baxter, J. C., *Strategic Planning For Election Organisations: A Practical Guide for Conducting a Strategic Planning Exercise,* International Foundation for Election Systems (IFES), 1999

Butler, D., *The Case for an Electoral Commission* (London: Hansard Society, 1998)

Estok, M., Neville, N. and Cowan, G., *The Quick Count and Election Observation: An NDI Handbook for Civic Organizations and Political Parties* (Washington, DC: NDI, 2002)

Goodwin-Gill, G. S., *Codes of Conduct for Elections* (Geneva: IPU, 1998);

Goodwin-Gill, G. S., *Free and Fair Elections*, new expanded edn (Geneva: IPU, 2006) [model code covering all aspects of the election process], pp. 160–6

International IDEA, *Code of Conduct for Political Parties: Campaigning in Democratic Elections* (Stockholm: International IDEA, 1999);

Brigham, T. *The Internet and the Electoral Process*, Technical Paper Series for Election Administrators (Stockholm: International IDEA, 1998)

الاتحاد البرلماني الدولي، *الإعلان عن المعايير الخاصة بالانتخابات الحرة والنزيهة*، ١٩٩٤، القسم ٢، حق الانتخاب والتصويت

Klein, R. L. and Merloe, P., *Building Confidence in the Voter Registration Process: An NDI Monitoring Guide for Political Parties and Civic Organizations* (Washington, DC: NDI, 2001)

NDI Handbook: How Domestic Organizations Monitor Elections. An A to Z Guide (Washington, DC: NDI, 1995)

Win With Women Global Initiative, Strengthen Political Parties Global Action Plan, NDI, 2003

معايير إقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، القرار بشأن العملية الانتخابية والمشاركة في الحكم، ١٩٩٦
Council of Europe, *Handbook for Election Observers,* 1997
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، البروتوكول رقم A/SP1/12/01 *عن الديمقراطية والحكم الرشيد التابع للبروتوكول المتعلق بآليات منع الصراع وإدارته وحله، وحفظ السلام والأمن*، ٢٠٠١، الفقرات ٢–١٨
European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Code of Good Practice in Electoral Matters: Guidelines and Explanatory Report, adopted by the Venice Commission at its 51st and 52nd sessions, 2002
Report on Electoral Rules and Affirmative Action for National Minorities' Participation in Decision-making Process in European Countries, adopted by the Council for Democratic Elections at its 12th meeting (Venice, 10 March 2005) and the Venice Commission at its 62nd Plenary Session (Venice, 11–12 March 2005)
الاتحاد الأفريقي، *بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا*، ٢٠٠٣، الفقرة ٩
OSCE, ODIHR, *Guidelines to Assist National Minority Participation in the Electoral Process,* 2001;
Handbook for Monitoring Women's Participation in Elections, 2004, <http://www.osce.org>
Cooperative for Research and Education (CORE), *Election Administration Manual* (Johannesburg: CORE, 1995)

معايير الدولة
Commissioner of Canada Elections, Investigators' Manual, 2004
Ghanaian Electoral Commission, Voter Registration Official's Manual, 1995
IFES Albania, General Guide for International Observers, 1996
Indonesian Constitutional Court, Handbook on Election Result Dispute Settlement, 2004
Western Australian Electoral Commission, Code of Conduct, 2002

سؤال التقييم	
٣,١,٢.	**ما مدى عدالة الإجراءات المتبعة في تسجيل المرشحين والأحزاب، وما مدى توفر امكانية الوصول إلى وسائل الإعلام ووسائل أخرى للاتصال مع الناخبين بصورة عادلة؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القواعد القانونية المنظمة لعملية تسجيل المرشحين (خاصة النساء والأقليات) والأحزاب، وحرية تنظيم الحملات والتواصل مع الناخبين، والقواعد التي تحكم الإنفاق على الانتخابات من المرشحين والأحزاب، والقواعد الخاصة بالإعلام والترويج للانتخابات.

٢) ***الممارسة:*** التحقق من مدى النزاهة في السماح للمرشحين والأحزاب في الوصول إلى الناخبين، وتوازن التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية، واستقلال الإعلام العام عن الحكومة أو الأحزاب الحاكمة، وإمكانية وصول المرشحين المستقلين للناخبين.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من البيانات الخاصة باستبعاد أشخاص من التسجيل، العوائق الرسمية وغير الرسمية في الحملات الانتخابية، وعدم المساواة في التمويل، والوصول إلى الإعلام، والوسائل الأخرى للاتصال مع الناخبين.

مصادر عامة

كما ذكر أعلاه إضافة إلى ***مصادر عامة***

Butler, D. and Ranney, A., *Electioneering* (Oxford: Oxford University Press, 1992) Comparative Study of Electoral Systems, <http://www.umich.edu/~cses/>

Lange, B.-P. and Ward, D., *The Media and Elections: A Handbook and Comparative Study* (Mahwah, N.J.: Lawrence Erlbaum Associates, 2004)

Lijphart, A., *Electoral Systems and Party Systems* (Oxford: Oxford University Press, 1995) NDI, Program on Election and Political Processes: Non-Partisan Domestic Monitors, <http://www.ndi.org>

مكتبة التمثيل النسبي، <http://www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/prlib.htm>

Reilly, B. and Nordlund, P. (eds), *Political Parties in Conflict-prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development* (Tokyo: United Nations University Press, 2008)

World Reference Atlas (London and New York: Dorling Kindersley, various edns), media censorship assessment in country entries

مطلوب بيانات خاصة بالدولة

معايير الممارسة الجيدة
الإعلان عن مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات وقواعد سلوك المراقبين الانتخابيين، ٧ تموز ٢٠٠٥
International IDEA, *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook* (Stockholm: International IDEA, 2005);
International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections (Stockholm: International IDEA, 2002);
Code of Conduct: Political Parties Campaigning in Democratic Elections (Stockholm: International IDEA, 1999);
Draft Code of Conduct on Media and Elections (no date)
IPU, *Declaration on Criteria for Free and Fair Elections,* 1994, section 3, Candidature, Party and Campaign Rights and Responsibilities
International Federation of Journalists, *Election Reporting Handbook: A Media for Democracy Handbook* ([Brussels]: publisher, no date), <http://www.ifj.org/default.asp?index=1620&Language=EN>
OSCE, ODIHR, *Guidelines for Reviewing a Legal framework for Elections, OSCE/ODIHR,* 2001; 'International Standards and Commitments on the Right to Democratic Elections: *A Practical Guide to Democratic Elections Best Practice',* OSCE/ODIHR Draft Paper, ODIHR GAL/44/02Rev.1, 20 November 2002, <http://www.osce.org>
Australian Election Commission, *Candidates' Handbook: Elections* '96, Commonwealth of Australia, 1996;
Funding and Disclosure Handbook for Political Parties, Commonwealth of Australia, 2004
Estok, M., Neville, N. and Cowan, G., *The Quick Count and Election Observation: An NDI Handbook for Civic Organizations and Political Parties* (Washington, DC: NDI, 2002)
NDI, NDI Handbook: *How Domestic Organizations Monitor Elections. An A to Z Guide* (Washington, DC: NDI, 1995)
Howard, R., *Media and Elections: An Elections Reporting Handbook* (Institute for Media, Policy and Civil Society (IMPACS), 2004)
Norris, R. and Merloe, P., *Media Monitoring to Promote Democratic Elections: An NDI Handbook for Citizen Organizations* (Washington, DC: NDI, 2002)

سؤال التقييم	
٤,١,٢.	**ما مدى فعالية الاختيار الذي يوفره النظام الانتخابي والحزبي للناخبين، وما مدى المساواة في احتساب أصواتهم؟ وما مدى انعكاس تكوين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الخيارات التي يتخذونها ؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة التشريعات حول شكل النظام الانتخابي، وحدود الدوائر الانتخابية، وهكذا.

٢) ***الممارسة :*** معاينة كيفية عمل النظام الانتخابي على أرض الواقع لكي يعكس اختيارات الناخبين والمساواة بينهم، والإقبال على التصويت، والتشكيل السياسي للهيئة التشريعية والتنفيذية.

٣) ***المؤشرات السلبية :*** التحقق من البيانات عن الانحرافات عن النسب المقررة، والارتباط بين الناخبين والمقاعد التي تم الفوز بها، والنطاق المحدود للأحزاب الممثلة في الهيئة التشريعية.

مصادر عامة

مصادر عالمية

Budge, I. and Keman, H., *Parties and Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1993)

تقارير الدول الخاصة بلجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، <http://www.ohchr.org>

Electoral Disproportionality– two datasets from Lijphart and Zelaznik calculated using the Gallagher index:

Lijphart, A., *Electoral Systems and Party Systems: A Study of 27 Democracies*, 1945–1990 (New York: Oxford University Press, 1994);

Zelaznik, J., *Electoral Disproportionality Dataset* (Colchester: Department of Government, University of Essex, 1999)

Farrell, D. and Scully, R., *Representing Europe's Citizens? Electoral Institutions and the Failure of Parliamentary Representation* (Oxford: Oxford University Press, 2007)

International IDEA, The User's Guide to the ACE Project Electronic Resources, 1998; and Administration and Cost of Elections project (ACE) Project CD-ROM, Beta Version 1, April 1999

IFES, Elections Today (periodical)

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، <http://www.iknowpolitics.org/>

Leonard, D. and Natkiel, R., *World Atlas of Elections: Voting Patterns in 39 Democracies* (London: Hodder & Stoughton, 1987)

مصادر عالمية (تابع)

Mackie, T. and Rose, R., *A Decade of Elections Results: Updating the International Almanac* (Glasgow: University of Strathclyde, 1997);

Mackie, T. and Rose, R., *The International Almanac of Electoral History* (London: Macmillan, 1991)

Morgenstern, S. and Potthoff, R., *District-level electoral data for 19 countries,* used in 'The Components of Elections', *Electoral Studies* (forthcoming), <http://www.duke.edu/%7Esmorgens/componentsdata.html>

Statesman's Yearbook 1996/97

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>

هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>

الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقواعد بيانات عن المنظمات العاملة على زيادة مشاركة المرأة في السياسة، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية

Berglund, S. and Dellenbrant, J. A. (eds), *The New Democracies in Eastern Europe: Party Systems and Political Cleavages* (Aldershot: Elgar, 1994)

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية للأمريكتين، http://pdba.georgetown.edu/

Longman's Current Affairs Series (political parties):

Coggins, J. and Lewis, D. S., *Political Parties of* the *Americas and the Caribbean* (Harlow and Detroit, Mich.: 1992);

East, R. and Joseph, T., *Political Parties of Africa and the Middle East* (Harlow and Detroit, Mich.: 1993);

Lewis, D. S. and Sagar, D. J., *Political Parties of Asia and the Pacific* (Harlow and Detroit, Mich.: 1992);

Szajkowski, B., *New Political Parties of Eastern Europe and the Soviet Union* (Harlow and Detroit, Mich.: 1991)

مكتبة التمثيل النسبي، <http://www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/prlib.htm>

Williams, K., 'Judicial Review of Electoral Thresholds in Germany, Russia and the Czech Republic', *Election Law Journal*, 4/3 (2005)

معايير الممارسة الجيدة
International IDEA, *Electoral System Design: The New International IDEA Handbook* (Stockholm: International IDEA, 2005);
International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections (Stockholm: International IDEA, 2002)
Council of Europe, Honouring of Obligations and Commitments by Turkey, Parliamentary Assembly Resolution 1380, 2004, <http://assembly.coe.int>, para. 6 (on the national threshold of votes for political parties to be represented in Parliament)
European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), Report on Electoral Systems: Overview of Available Solutions and Selection Criteria, adopted 12–13 February 2003, Study no. 250/2003, CDL-AD (2004) 003, Strasbourg, 4 February 2004
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *Sadak v. Turkey* (application no. 10226/03)، المقرر، ٣١ يناير ٢٠٠٧. في ضوء عدم الاستقرار السياسي في تركيا، مع الوضع في الاعتبار نظامها من التمثيل النسبي، قبلت المحكمة الخطوة الوطنية للاعتراف بنسبة حسم محددة بعشرة بالمائة لتمثيل أي حزب سياسي لتكون مقياساً "لمنع التشرذم البرلماني المفرط والموهن، وبالتالي تقوية استقرار الحكومة".
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، "المعايير الدولية والالتزامات الخاصة بالحق في الانتخابات الديمقراطية: الدليل العملي لأفضل الممارسات للانتخابات الديمقراطية"، مسودة بحث منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان GAL/44/02Rev.1، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٢، <http://www.osce.org>
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مشروع الحقوق الدستورية ومنظمة الحريات المدنية في نيجيريا، التعليق رقم ٩٣/١٠٢، ١٩٩٨، الفقرة ٥٠ حول احترام نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة ليكون حق التصويت فعالاً.

سؤال التقييم	
٢,١,٥.	**إلى أي مدى تعكس الهيئة التشريعية التكوين الاجتماعي للناخبين؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة أية تشريعات تسعى إلى معالجة قلة التمثيل النسائي والأقليات أو المجموعات الاجتماعية المهمشة في الهيئة التشريعية.	
٢) ***الممارسة:*** معاينة ملاءمة الإجراءات القانونية وغيرها (من قبل المشرعين، والأحزاب، والمختارين) لمعالجة قلة تمثيل المجموعات الاجتماعية في الهيئة التشريعية، بما فيها عدد الساعات والظروف الخاصة بالعمل في الهيئة التشريعية نفسها.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من البيانات الخاصة بالتكوين الاجتماعي للهيئة التشريعية، ويشمل ذلك الاختلاف بين الأحزاب والتغيير مع مرور الزمن.	

مصادر عامة

مصادر عالمية

Commonwealth Parliamentary Association, numbers of women in parliaments online, <http://www.cpahq.org/topics/women/>

European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), Report on Electoral Rules and Affirmative Action for National Minorities' Participation in Decision-making Process in European Countries, 2005, <http://venice.coe.int/docs/2005/CDL-AD(2005)009-e.asp>

Ghai, Y., *Public Participation and Minorities*, Minority Rights Group International, 2001, <http://www.minorityrights.org/admin/Download/Pdf/PubPartReport.pdf> IKNOW Politics, <http://www.iknowpolitics.org/>

Inglehart, R. and Norris, P., *'Gender Gaps in Voting Behaviour in Global Perspective', International Journal of Political Research,* September 2000

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا، قاعدة البيانات العالمية عن المقاعد المخصصة للنساء في البرلمانات، <http://www.quotaproject.org>

Women in Parliament: Beyond Numbers. A Revised Edition (Stockholm: International IDEA, 2005);

Youth Voter Participation: Involving Today's Young in Tomorrow's Democracy (Stockholm: International IDEA, 1999)

الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات على الإنترنت لكل البرلمانات الوطنية ونسبة عضوية المرأة فيها، <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

Politics: Women's Insight, 2000, <http://www.ipu.org/PDF/publications/womeninsight_en.pdf>

الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *الندوة الوطنية حول "عملية تأسيس دستور جديد في رواندا"*، ٢٠٠٢، <http://www.ipu.org/ pdf/publications/kigali_bi.pdf>

منتدى حوض المتوسط للتنمية، البرنامج الخاص باعتبار النوع الإجتماعي في عملية الإصلاح المؤسسي، <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

Morgenstern, S. and Potthoff, R., *'District-level Electoral Data for 19 Countries,* used in "The Components of Elections"', *Electoral Studies* (forthcoming), <http://www.duke.edu/%7Esmorgens/componentsdata.html>

المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، برنامج تدريب النساء المرشحات والقائدات المنتخبات، <http://www.ndi.org>

مصادر عامة (تابع)
Norris, P., *Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior*, 2004, <http://ksghome.harvard.edu/~pnorris/ ACROBAT/Institutions/Chapter 9.pdf>
Reynolds, A., *'Women in the Legislatures and Executives of the World', World Politics*, 51/4 (July 1999)
Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، <http://www.unifem.org>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/index.html>
World Movement for Democracy, documents and database of organizations working on increasing women's participation in politics, <http://www.wmd.org>

مجموعات ضغط
مركز القيادة العالمية للمرأة، <http://www.cwgl.rutgers.edu/>
المنظمات التي تشجع المشاركة السياسية للمرأة في البرلمانات (يتوفر العنوان على الموقع: <http://www.idea.int/gender/>
اتحاد البرلمانيين لغرب أوروبا من أجل أفريقيا؛
مركز آسيا والمحيط الهادي للنساء في السياسة:
قسم شؤون النوع الإجتماعي والشباب
سكرتارية الكومنولث؛
الاتحاد البرلماني الدولي؛
منظمة النساء البرلمانيات من الدول الإسلامية؛
برلمانيون من أجل العمل العالمي؛
شبكة جنوب آسيا لدعم المرأة سياسياً
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا، روابط لمواقع نسائية، <http://www.idea.int/gender/ inc>
مؤسسة الأغلبية النسائية على الإنترنت: <http://www.feminist.org/>
الصندوق العالمي للمرأة، <http://www.globalfundforwomen.org/cms/>
صفحات المرأة المسلمة، <http://www.jannah.org/>
شبكة نساء الشرق والغرب <http://www.neww.org/>

معايير الممارسة الجيدة

معايير عن المرأة

الاتحاد الأفريقي، الإعلان الرسمي عن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، ٢٠٠٤

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، بكين، خطة العمل، أيلول ١٩٩٥، الأهداف الإستراتيجية وخطط العمل للمرأة في السلطة وعملية اتخاذ القرار

IPU, *Enhancing the Role of Women in Electoral Processes in Post-conflict Countries: Postelection Support,* 2004, <http://www.un.org/womenwatch/osagi/meetings/2004/EGMelectoral/EP3-IPU.PDF>

منظمة الدول الأمريكية، *إعلان لا باز La Paz عن اللا مركزية ودعم الإدارة الداخلية والإقليمية، ومشاركة المجتمع المدني*، ٢٠٠١؛

الاتفاقية الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ١٩٩٩

منظمة الوحدة الأفريقية، *بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا*، ٢٠٠٣، الفقرة ٩

الخطة البرلمانية لمشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار والأنظمة التي تهدف إلى تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، قرار المؤتمر البرلماني رقم ٩٣، مدريد، ١ أبريل ١٩٩٥

إعلان سان جوان San Juan عن الحقوق السياسية للأشخاص من ذوي الإعاقة، ١٩٩٨، <http://www.electionaccess.org>

UN Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women (OSAGI), Department of Economic and Social Affairs, *Women in Elections: Guide to Promoting the Participation of Women in Elections* (New York: UN, 2005), <http://www.un.org/womenwatch/osagi/>

معايير للأقليات

European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), Electoral Law and National Minorities, 2000, <http://www.venice.coe.int/docs/2000/CDL-INF(2000)004-e.asp>

Foundation on Inter-Ethnic Relations, The Lund Recommendations on the Effective Participation of National Minorities in Public Life and Explanatory Note, 1999, <http://www.osce.org/documents/hcnm/1999/09/2698_en.pdf>

OSCE, ODIHR, *'Guidelines to Assist National Minority Participation in the Electoral Process'*, 2001, <http://www.osce.org/item/13589.html?ch=129>

The Commonwealth, *Gender-sensitizing Commonwealth Parliaments,* 2001, <http://www.cpahq.org/uploadstore/docs/gendersensitizingcwparliaments.pdf>

سؤال التقييم	
٦,١,٢.	**ما هي نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات؟ وما مدى قبول جميع القوى السياسية داخل الدولة وخارجها نتيجة الانتخابات؟**

ما الذي يجب البحث عنه

المؤشرات: التحقق من البيانات الخاصة بإقبال الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، خاصة النساء والأقليات؛ وتأثير التشريع المتعلق بالتصويت الإجباري؛ وما إذا كان هناك رفض للعملية الانتخابية أو رفض نتائجها من قبل إحدى القوى السياسية البارزة؛ والعنف خلال الانتخابات أو بعدها.

مصادر عامة

International IDEA, *Voter Turnout since 1945: A Global Report* (Stockholm: International IDEA, 2002); Voter Turnout website, <http://www.idea.int/vt/index.cfm>

LeDuc, L., Niemi, R. G. and Norris, P. *(eds), Comparing Democracies: Elections and Voting in Global*

Perspective (Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1996)

Reynolds, A., *Electoral Systems and Democratization in Southern Africa (Oxford: Oxford University Press, 1999)*

Thompson, G. and Conley, S., *'Guide to Public Opinion Poll Websites: Polling Data from Around the World', College & Research Libraries News, 67/9 (October 2006), <http://www.ala.org>*

في حالة العنف سواء قبل الانتخابات أو بعدها، راجع المصادر ٣,١,١ و٤,١,١ و ١,٣,١.

معايير الممارسة الجيدة

معايير دولية

Goodwin-Gill, G. S., *Codes of Conduct for Elections* (Geneva: IPU, 1998);

Goodwin-Gill, G. S., *Free and Fair Elections*, new expanded edn (Geneva: IPU, 2006) [model code covering all aspects of the election process], pp. 160– 6

Code of Conduct for the Ethical and ProfessionalObservation of Elections, 1997; *Electoral Management Design: The International IDEA Handbook* (Stockholm: International IDEA, 2006);

Electoral System Design: The New International IDEA Handbook (Stockholm: International IDEA, 2005)

معايير إقليمية
European Commission for Democracy through Law (Venice Commission), *Code of Good Practice in Electoral Matters: Guidelines and Explanatory Report,* adopted by the Venice Commission at its 51st and 52nd sessions, 2002

٢,٢. الدور الديمقراطي للأحزاب السياسية

سؤال رئيسي: هل يساعد النظام الحزبي على توفير الديمقراطية؟

سؤال التقييم	
٢,٢,١.	**ما مقدار الحرية المتوفرة لتشكيل الأحزاب وتنظيم الأعضاء فيها، والقيام بالحملات الانتخابية للمناصب؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) القوانين: معاينة المتطلبات القانونية لتشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها ، ومعاينة أية قيود تفرض على نشاطها وتنظيمها.

٢) المؤشرات الإيجابية: معاينة البيانات الخاصة بعدد الأحزاب السياسية، وتوزيعها الجغرافي، والعضوية (وتشمل عضوية المجموعات غير التقليدية مثل النساء، والأقليات، والشباب، وهكذا.) والتنظيم.

٣) المؤشرات السلبية: التحقق من العقبات التي تعوق تشكيل الأحزاب ونشاطها، ووقائع التحرش بأعضاء الأحزاب والمسؤولين، انظر أيضاً ٢,١,٣. أعلاه.

مصادر عامة
القضية نوعية للفرق المحلية. ويمكن الاستعانة ببعض المصادر التالية:
Berglund, S. and Dellenbrant, J. A. (eds), *The New Democracies in Eastern Europe: Party Systems and Political Cleavages* (Aldershot: Elgar, 1994)
Budge, I. and Keman, H., *Parties and Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1993) Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
مركز مصادر التنمية الاجتماعية والحكم، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، قاعدة بيانات عن الأحزاب السياسية، <http://www.gsdrc.org>
Heard, A., *'Political Parties around the World'*, <http://polisci.nelson.com/introparty.html>
International IDEA Conference, Towards Sustainable Development in Southern Africa, Botswana, 8–10 May 2000;
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا، قاعدة بيانات عن التشريع الوطني والقوانين الخاصة بالأحزاب السياسية، <http://www.political-parties.org>

مصادر عامة (تابع)

قاعدة بيانات تقارير الأحزاب السياسية،
<http://www.idea.int/parties/country_reports.cfm>;

قاعدة بيانات عن التمويل السياسي – القوانين والقواعد،
<http://www.idea.int/parties/finance/introduction.cfm>;

Legal Regulation of Political Parties in Latin America (in Spanish), IDEA and Universidad Nacional Autónoma de México, 2006;

ولمزيد من المعلومات عن وثائق الأحزاب السياسية أو قواعد البيانات التابعة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات– إنترناشونال إيديا، قم بزيارة الموقع
<http://www.idea.int/parties/index.cfm>

موقع خدمة INTUTE الإلكتروني: قاعدة بيانات للعلوم الاجتماعية/ ومعلومات عن الأحزاب السياسية بحسب الدولة، قواعد بيانات وتقارير، <http://www.intute.ac.uk/socialsciences/>

Janda, K., *Database of Party Laws,* <http://www.ndi.org>

Longman's Current Affairs Series (political parties):

Coggins, J. and Lewis, D. S., *Political Parties of the Americas and the Caribbean (Harlow and Detroit, Mich.: 1992);*

East, R. and Joseph, T., *Political Parties of Africa and the Middle East (Harlow and Detroit, Mich.: 1993); Lewis, D. S. and Sagar, D. J., Political Parties of Asia and the Pacific (Harlow and Detroit, Mich.: 1992); Szajkowski, B., New Political Parties of Eastern Europe and the Soviet Union (Harlow and Detroit, Mich.: 1991)*

المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، برنامج مساعدة المرأة والأحزاب السياسية وبرنامج تنمية الأحزاب السياسية، <http://www.ndi.org>

Political Resources.net, number of parties names and links to home pages, <http://www.politicalresources.net>

Reilly, B. and Nordlund, P., *Political Parties in Conflict-prone Societies: Regulation, Engineering and Democratic Development (Tokyo: United Nations University Press, 2008)*

Statesman's Yearbook 1996/97

Webb, P., Farrell, D. and Holliday, I. *(eds), Political Parties in Advanced Industrial Democracies* (Oxford: Oxford University Press, 2002)

Win With Women Global Initiative, <http://winwithwomen.ndi.org/>

معايير الممارسة الجيدة
معايير دولية
Austin, R. and Tjernström, M. (eds), *Funding of Political Parties and Election Campaigns*, Handbook series (Stockholm: International IDEA, 2003), <http://www.idea.int/ publications/funding_parties/upload/full.pdf>
Breth, E. and Quibell, J. (eds), *Best Practices of Effective Parties: Three Training Modules for Political Parties* (Washington, DC: NDI, 2003)
Goodwin-Gill, G. S., *Codes of Conduct for Elections* (Geneva: IPU, 1998);
Goodwin-Gill, G. S., *Free and Fair Elections*, new expanded edn (Geneva: IPU, 2006) [model code covering all aspects of the election process], pp. 160– 6
International IDEA, Code of Conduct: Political Parties Campaigning in Democratic Elections (Stockholm: International IDEA, 1999);
International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections (Stockholm: International IDEA, 2002)
Norris, P., *'Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules'*, Report commissioned by International IDEA, 2004
مؤتمر لاهاي عن الأحزاب السياسية، ٢٤-٢٥ نيسان ٢٠٠١، <http://archive.idea.int/>
Win With Women Global Initiative, Strengthen Political Parties Global Action Plan, NDI, 2003

سؤال التقييم	
٢,٢,٢.	**ما مقدار فعالية النظام الحزبي في تشكيل الحكومات وإبقائها في الحكم؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) المؤشرات الإيجابية: معاينة الأدلة من الماضي القريب على قدرة الحكومة على إنشاء تحالفات مستقرة من خلال الدعم الحزبي.	
٢) المؤشرات السلبية: التحقق من وجود تغييرات متكررة في الحكومة بين الفترات الانتخابية، ووجود مدة قصيرة لشغل المناصب، أو تغيير الدعم للأحزاب الصغيرة بدون تبرير للرأي العام.	

مصادر عامة
قواعد البيانات كما سبق ذكرها ويضاف إليها
International Directory of Government, 1995 (London: Europa Publications, 1995)
Statesman's Yearbook 1996/97

سؤال التقييم	
٢,٢,٣.	**إلى أي مدى تعد الأحزاب منظمات عضوية فعالة؟ وإلى أي مدى يساهم أعضاؤها في التأثير على سياسة الحزب واختيار المرشحين؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القواعد الداخلية للأحزاب المتعلقة بحقوق العضوية والمسؤوليات.

٢) ***المؤشرات الايجابية:*** معاينة الدليل على نشاط العضوية داخل الأحزاب: الأعداد، ودورها في اختيار المرشحين والقادة في الحملات، ومراجعة السياسة.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** غياب البيانات في الجزء ١ والجزء ٢.

مصادر عامة

قاعدة بيانات مشروعات الديمقراطية في مؤسسة ويستمنستر Westminster للديمقراطية، والروابط الخاصة بمصادر الإنترنت على الصفحة التالية:
<http://www.ned.org/dbtw-wpd/textbase/projects-search.htm>

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، <http://www.iknowpolitics.org/>

Longman's Current Affairs Series (political parties):

Coggins, J. and Lewis, D. S., *Political Parties of the Americas and the Caribbean* (Harlow and Detroit, Mich.: 1992);

East, R. and Joseph, T., *Political Parties of Africa and the Middle East* (Harlow and Detroit, Mich.: 1993);

Lewis, D. S. and Sagar, D. J., *Political Parties of Asia and the Pacific* (Harlow and Detroit, Mich.: 1992);

Szajkowski, B., *New Political Parties of Eastern Europe and the Soviet Union* (Harlow and Detroit, Mich.: 1991)

Heard, A., *'Political Parties Around the World'*, <http://polisci.nelson.com/introparty.html>

National Endowment for Democracy: information concerning political parties can be found at <http://www.ned.org/research/demresources/orgs-political.html>

Political Resources.net قوائم بالأحزاب على الإنترنت

معايير الممارسة الجيدة

Breth, E. and Quibell, J. (eds), *Best Practices of Effective Parties: Three Training Modules for Political Parties* (Washington, DC: NDI, 2003)

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
Norris, P., *'Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules'*, Report commissioned by International IDEA, 2004
Scarrow, S., *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-Party Democracy* (Washington, DC: NDI, 2005), <http://www.accessdemocracy.org/ library/1951_polpart_ scarrow_110105.pdf>

سؤال التقييم	
٢,٢,٤.	**إلى أي مدى يمنع نظام التمويل الحزبي من انسياق الأحزاب إلى مصالح خاصة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة التشريع الخاص بتمويل الأحزاب، ومدى الوضوح عند التفتيش العام. ***٢) الممارسة*** : معاينة مدى تطبيق الترتيبات المنصوص عليها لمنع انسياق الأحزاب وراء تحقيق مصالح خاصة. ***٣) المؤشرات السلبية :*** التحقق من مدى انحياز الأحزاب أو الحكومة في السياسة أو التشريعات أو الرعاية ، لصالح ممولي الأحزاب.	

مصادر عامة
Ashlagbor, S., *'Party Finance Reform in Africa: Lessons Learned from Four Countries: Ghana, Kenya, Senegal and South Africa'*, NDI, 2006, <http:// www.ndi.org>
Austin, R. and Tjernström, M. (eds), *Funding of Parties and Election Campaigns*, Handbook series (Stockholm: International IDEA, 2003), <http://www.idea.int/publications/funding_parties/ upload/full.pdf>
Bryan, S. and Baer, D. (eds), *Money in Politics: A Study of Party Financing Practices in 22 Countries* (Washington, DC: NDI, 2005), <http://www. accessdemocracy.org/library/1848_polpart_moneyinpolitics_010105_ full_text.pdf>
مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة بيانات الأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>
مركز مصادر التنمية الاجتماعية والحكم، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، قاعدة البيانات الخاصة بالتمويل السياسي، <http://www.gsdrc.org>
International Directory of Government (London: Europa Publications, 1995)

مصادر عامة (تابع)

International IDEA conference research papers, <http://www.idea.int/idea_work/22_s_africa/index.htm>;

قاعدة بيانات عن قوانين وقواعد التمويل السياسي، <http://www.idea.int/parties/finance/introduction.cfm>

Janda, K., *Database of Party Laws,* <http://www.ndi.org>

Johnston, M., *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Political Finance Policy, Parties, and Democratic Development*, NDI, 2005,

<http://www.accessdemocracy.org/library/1949_polpart_johnston_110105.pdf>

Katz, R. and Mair, P., *'Changing Models of Party Organisation and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party', Party Politics*, 1 (1995)

Moneyandpolitics.net, <http://www.moneyandpolitics.net/>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، وثائق وقواعد بيانات دولية وإقليمية خاصة بالدول حول التمويل العام والمصادر العامة، <http://www.unpan.org>

الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقواعد بيانات عن المنظمات العاملة في التمويل السياسي، http://www.wmd.org

راجع ٣, ٦, ٢.

معايير الممارسة الجيدة

انظر ٣, ٦, ٢.

معايير دولية

Austin, R. and Tjernström, M. (eds), *Funding of Parties and Election Campaigns,* Handbook series (Stockholm: International IDEA, 2003), <http://www.idea.int/publications/funding_parties/upload/full.pdf>

Breth, E. and Quibell, J. (eds), *Best Practices of Effective Parties: Three Training Modules for Political Parties* (Washington, DC: NDI, 2003)

معايير إقليمية

Global Coalition for Africa, Political Committee, The Role and Functioning of Parliaments in Africa, Issues Paper, <http://www.gcacma.org/PoliticalCommittee.htm>, section on Political Parties and Campaign Finance

معايير إقليمية (تابع)
Open Society Justice Initiative, *Monitoring Election Campaign Finance: A Handbook for NGOs, 2004,* <http://www.justiceinitiative.org>
Centre for Transnational and Post-Conflict Governance, Training in Detection and Enforcement (TIDE), Enforcing Political Finance Laws: Training Handbook, USAID, 2005, <http://www.moneyandpolitics.net>

معايير خاصة بكل دولة
Australian Election Commission, *Funding and Disclosure Handbook for Political Parties, Commonwealth of Australia,* 2004
Canadian Royal Commission on Electoral Reform and Party Financing, Reforming Electoral Democracy, Final Report, 1991 (the Lortie Report)
UK House of Commons, Committee on Standards in Public Life (the Neil Committee), *The Funding of Political Parties in the United Kingdom,* Fifth Report, Cm 4057 I & II (appendix 1 to Vol. I, *'International Survey of Best Practice on Political Funding: Germany, Sweden, Canada, USA'),* (London: The Stationery Office, 1998)
South African Government, *Code of Conduct for Elected Members of the ANC,* 1994
UK House of Commons, Home Affairs Committee, *Funding of Political Parties: Second Report,* Session 1993/94 Cm 301 (London: HMSO, 1994)

سؤال التقييم	
٢,٢,٥.	**إلى أي مدى تتخطى الأحزاب الفروق العرقية والدينية واللغوية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) المؤشرات: التحقق من مستوى توزيع الدعم للأحزاب المختلفة عبر النسيج المجتمعي المتنوع.	

مصادر عامة
Afro Barometer, http://www.afrobarometer.org/>
Asian Barometer, <http://www.asianbarometer.org/>
East Asia Barometer, <http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/>
Euro Barometer, <http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm>
Latino Barometer, <http://www.latinobarometro.org/>

معايير الممارسة الجيدة
منظمة الوحدة الأفريقية، الاجتماع الوزاري لمراجعة ما جاء في المؤتمر الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا،
Memorandum of Understanding on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa, articles I (n) and III (23), July 2002

٢,٣.	فعالية الحكومة واستجابتها
	سؤال رئيسي: هل تخضع الحكومة للمحاسبة من الشعب والذين يمثلونهم؟

سؤال التقييم	
٢,٣,١.	**إلى أي مدى تعد الحكومة المنتخبة قادرة على التأثير أو السيطرة على الأمور الهامة المتعلقة بحياة المواطنين، وما مقدار المعلومات والتنظيم والموارد التي تمكن من تحقيق ذلك؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) المؤشرات الإيجابية: معاينة مدى فعالية الحكومات في تنفيذ سياساتها وبرامجها التشريعية.	
٢) المؤشرات السلبية: التحقق من وجود سياسات خارج نطاق الحكومة المنتخبة، أو الانقياد وراء مؤسسات خارجية في وضع السياسات أو التشريعات أو تحديد النفقات الحكومية.	

مصادر عامة
انظر ٢, ٢, ٤، بالإضافة إلى ما يلي:
مصادر عامة
Ali Salma Hasan, *Report of 1997 International IDEA Democracy Forum: Ideas for Democracy* (Stockholm: International IDEA, 1997)
Banks, A. and Muller, C. (eds), *Political Handbook of the World 1998* (New York: CSA Publications, 1998)
جدول أعمال التنمية – الدوحة، قاعدة بيانات بناء القدرات التجارية، <http://tcbdb.wto.org/>
Eldis Gateway to Development Information, database on financial policy, <http://www.eldis.org/>
International Budget Project, Open Budget Initiative 2006, <http://www.openbudgetindex.org/>
IPU, *Human Rights of Parliamentarians* (Committee of IPU), <http://www.ipu.org/iss-e/hr-law.htm>;

مصادر عامة (تابع)

Study Committee II: Parliamentary, Juridical and Human Rights Questions (IPU), <http://www.ipu.org/strct-e/comtees.htm#C2>

Lane, J., Mckay, D. and Newton, K., *Political Data Handbook, OECD Countries*, 2nd edn (Oxford and New York: Oxford University Press, 1996)

الانتخابات البرلمانية والرئاسية حول العالم، <http://www.psr.keele.ac.uk/election.htm>

Przeworski, A., Alvarez, M. E., Cheibub, J. A. and Limongi, F., *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World*, 1950–1990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة، وثائق وقواعد بيانات دولية وإقليمية خاصة بالدولة عن أنظمة ومؤسسات الحكم، والأخلاقيات والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>

van der Hulst, Marc, *The Parliamentary Mandate,* IPU, 2000, <http://www.ipu.org/english/Books.htm#Mandate>. A global mparative study based on the analysis of information supplied by over 130 parliamentary chambers. Focuses on the nature, duration and exercise of the parliamentary mandate, offering a comparative analysis of worldwide practice in this field. Also addresses the issue of the legal and material resources available or that should be made available to the parliamentarians in the performance of their mandate

Vanhanen, T., *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries* (London: Routledge, 1997)

البنك الدولي، برنامج بحث عن المالية وأبحاث عن القطاع الخاص، وقاعدة بيانات عن النظام المصرفي والتمويل والاستثمار، <http://www.worldbank.org>

البنك الدولي، تقارير عن مراقبة مقاييس الشفافية المالية وقواعدها. <http://www.worldbank.org/ifa/rosc.html>

الحركة العالمية للديمقراطية، وثائق وقواعد بيانات عن المنظمات العاملة على الشفافية، والمساءلة والوصول إلى المعلومات، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية

African Development Bank, *African Development Report 2004: Africa in the Global Trading System* (Oxford: Oxford University Press, 2004)

Barometer public opinion surveys: Afro Barometer, <http://www.afrobarometer.org/>;

Asian Barometer, <http://www.asianbarometer.org/;

مصادر إقليمية (تابع)
East Asia Barometer, <http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/>;
Euro Barometer, <http://ec.europa.eu/ public_opinion/index_en.htm>;
Latino Barometer, <http://www.latinobarometro.org/>
مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات عن الأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>
الخدمات الألمانية للبنية التحتية في العلوم الاجتماعية، برنامج المسح الاجتماعي الدولي، يوفر البيانات الخاصة بـ٣٨ دولة من ١٩٨٣ وما بعدها، http://www.gesis.org/en/data_service/issp/index.htm>
Hansard Society for Parliamentary Government, *'Making the Law: The Report of the Hansard Society Commission on the Legislative Process',* 1993
IDASA, public opinion surveys, <http://www.idasa.org.za>
المنتدى البرلماني الافتراضي للأمريكتين، المنتدى البرلماني للأمريكتين، <http://www.e-fipa.org/VP/about_vp_en.htm>
World Bank, *Nongovernmental Organizations in World Bank-supported Projects: A Review,* Vol. 1, publication 19061, 1999;
Participatory Development and the World Bank: Potential Directions for Change, Vol. 1, World Bank Discussion Paper WDP183, 1992

معايير الممارسة الجيدة
معايير عالمية
ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١، المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك Windhoek، ناميبيا، شباط ٢٠٠١
The Commonwealth, Commonwealth (Latimer House) *Principles on the Three Branches of Government,* 2002, <http://www.cpahq.org/ CommonwealthPrinciplesonThreeArmsofGovernment_pdf_media_ public.aspx>
Ensuring Lasting Democracy by Forging Close Links between Parliament and the People, Resolution adopted without a vote by the 98th Inter-Parliamentary Conference, Cairo, 15 September 1997
Financial Accounting Foundation – governmental Accounts Standards Board, <http://www.fasb.org>

معايير عالمية (تابع)
International Budget Project, *Dignity Counts: A Guide to Using Budget Analysis to Advance Human Rights, International Human Rights Internship Program and International Budget Project,* 2004;
Follow the Money: *A Guide to Monitoring Budgets and Oil and Gas Revenues, Center for Policy Studies and International Budget Project,* 2004
IPU, *Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: A Guide to Good Practice,* 2006; Handbook: Parliament, the Budget and Gender, 2004, <http://www.ipu.org>
Wisse, E., *'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice',* Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

معايير خاصة ببعض الدول
Australian Prime Minister, *A Guide on Key Elements of Ministerial Responsibility* (Canberra: Department of Prime Minister and Cabinet, 1998)

سؤال التقييم	
٢,٣,٢.	**ما مدى فعالية وشفافية رقابة القادة المنتخبين ووزرائهم على الجهات الإدارية وغيرها من الهيئات التنفيذية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** فحص القوانين التي تحكم السلوك الرشيد للموظفين الإداريين أو تمنحهم الحصانة؛ إمكانية استخدام الوزارء للمعلومات والوصول إليها؛ اتفاقيات أداء العمل بين الوزراء ورؤساء الأقسام؛ استقلالية الهيئات التنفيذية والهيئات المُعينة من قِبلها وخضوعها للمساءلة.	
٢) ***الممارسة:*** الوقوف على مدى فعالية الرقابة التي يمارسها الوزراء على موظفيهم الإداريين بصورة عملية.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** تقصي وجود عوائق بيروقراطية أو عدم الخضوع للمساءلة وغير ذلك.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on civil service reform, <http://www.gsdrc.org>

مصادر عالمية (تابع)

Information Systems for Public Sector Management, School of Environment and Development, University of Manchester, Working Papers, <http://www.sed.manchester.ac.uk/idpm/>

International City/County Management Association. http://www.icma.org/>

IPU, *Relations between Majority and Minority Parties in African Parliaments,* Parliamentary Seminar, 1999

شبكة PublicNet موقع عام على شبكة الويب العالمية متاح لجميع المعنيين بالقطاع العام وإدارته: <http://www.publicnet.co.uk/>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، وثائق دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>

World Bank, Civil Service Reform Study, e.g. Klitgaard, R., *'Cleaning Up and Invigorating the Civil Service',* World Bank, Washington, DC, 1996 (mimeo);

موقع القطاع العام المركزي للبنك الدولي، <http://0-www1.worldbank.org.library. vu.edu.au/publicsector/>

(يمكن استخدامه للإجابة على عدد من الأسئلة التالية)

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية

Global Coalition for Africa, Political Committee, *The Role and Functioning of Parliaments in Africa,* Issues Paper, <http://www.gcacma.org/PoliticalCommittee.htm>

Public Law Active Research Project, University of Tasmania, <http://www.foi.law.utas.edu.au/active/intro.html>; covers freedom of information, parliament and administrative review, and comparative administrative law – ombudsmen. Mainly a collection of academic papers and analysis rather than source materials

Public Law Gateway database based at the University of Tasmania, <http://www.foi.law.utas.edu.au/active/index.html>

Subramaniam, V. ed). *Public Administration and the Third World: An International Handbook* (Westport. Conn.: Greenwood Press. 1990)

معايير الممارسة الجيدة
راجع ١,٦,٢ و٢,٦,٢.

سؤال التقييم	
٢,٣,٢.	**ما مدى المنهجية والانفتاح في إجراءات استشارة الجمهور في سياسة الحكومة وتشريعاتها ؟ وما مدى تساوي فرص ممثلي المصالح المختلفة في الوصول إلى الحكومة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة المتطلبات القانونية لاستشارة الجمهور في مختلف مجالات الأنشطة الحكومية، بما في ذلك متطلبات الصراحة والنزاهة.	
٢) ***الممارسة:*** الوقوف على مدى شمولية إجراءات الاستشارة وشفافيتها على أرض الواقع.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Blagescu, M. and Lloyd, R., *2006 Global Accountability Report: Holding Power to Account* (London: One World Trust, 2006), <http://www.oneworldtrust.org>
C2D – Research and Documentation Centre on Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch>
Center for Civil Society Studies, Johns Hopkins University Institute for Policy Studies, The Comparative Nonprofit Sector Project and the UN Nonprofit Handbook Project, <http://www.jhu.edu/~ccss/about.html>
Gender Responsive Budget Initiatives, <http://www.gender-budgets.org>
International Budget Project, Related Websites – by Topic Area: Gender, Youth and Development, 2006, <http://www.internationalbudget.org>;
International Budget Project, Open Budget Initiative 2006, <http://www.openbudgetindex.org/>
<http://www.openbudgetindex.org/> Krafchik, W., *Can Civil Society Add Value to Budget Decision-making? A Description of Civil Society Budget Work*, International Budget Project (no date), <http://www.internationalbudget.org/resources/library/civilsociety.pdf>
Participation Power and Social Change team at the Institute of Development Studies, University of Sussex, <http://www.ids.ac.uk/ids/particip/index.html>

مصادر عالمية (تابع)
Participatory Initiatives, University of Guelph, <http://www.oac.uoguelph.ca>
هيئة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، <http://www.un.org/womenwatchdaw/index.html>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني، <http://www.undp.org/partners/cso/>
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، <http://www.unifem.org>
اتحاد الجمعيات الدولية، مواقع المنظمات غير الحكومية من مواقع الويب القابلة للبحث (مقتبسة من الكتاب الدولي للمنظمات الدولية)، <http://www.uia.org/extlinks/pub.php>
World Bank, *Nongovernmental Organizations in World Bank-supported Projects: A Review* (Vol. 1), publication 19061, 1999;
Reports on the observance of standards and codes (ROSCs) on fiscal transparency, <http://www.worldbank.org/ifa/rosc.html>

مصادر إقليمية
Action Research on Web, Faculty of Health Sciences, University of Sydney, <http://www2.fhs.usyd.edu.au/arow/>
International Centre for Learning and Promotion of Participation and Democratic Governance (PRIA), <http://www.pria.org/>
مركز معلومات المنظمات غير الحكومية، <http://www.ngo.or.jp/>
مكتب الإدارة العامة، <http://www.opm.co.uk>
Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)
UK Local Government and Democracy, <http://www.icele.org> and <http://www.communities.gov.uk>

معايير الممارسة الجيدة
المعايير الدولية
UNDP, Empowering People: *A Guide to Participation,* 1998; Civil Society Organizations and Participation Programme
World Bank, *The World Bank Participation Sourcebook,* 1996, <http://www.worldbank.org/wbi/sourcebook/sbhome.htm>;
Participatory Development and the World Bank: Potential Directions for Change Vol. 1, World Bank Discussion Paper WDP183, 1992

المعايير الدولية (تابع)
ACE project, *Citizen Initiatives, Focus on Direct Democracy,* 2004, <http://aceproject.org/ace-en/focus/direct-democracy/citizen-initiatives>
Zimmerman, J., *Citizen Initiative*, ACE Project, 2001, <http://www.aceproject.org/main/english/es/esc01b.htm>

المعايير الإقليمية
Council of Europe, Council of Europe Recommendation No. R(80) 2 concerning the Exercise of Discretionary Powers by Administrative Authorities, 11 March 1980;
Council of Europe Resolution (77) 31 on the Protection of the Individual in Relation to the Acts of Administrative Authorities, 28 September 1977
OAS, Declaration of La Paz on Decentralization and on Strengthening Regional and Municipal Administrations and Participation of Civil Society, 2001
Commonwealth law ministers and regional senior judges, Lusaka Statement on Government Under the Law, 1993
Inter-American Development Bank, *Resource Book on Participation,* 1996, <http://www.iadb.org/exr/english/POLICIES/participate/index.htm>

معايير الدولة
Constitution Unit, Constitutional Watchdogs, Briefing paper, March 1997
South African Government, Constitutional Right to Fair, Open and Competitive Public Procurement, 1994
UK Cabinet Office/Management and Personnel Office, *The Judge Over Your Shoulder: Judicial Review of Administrative Decisions* (London: HMSO, 1987);
Report of the Commission on the Conduct of Referendums (Chair: Sir Patrick Nairn) (London: Electoral Reform Society and Constitution Unit, 1996)
راجع ٢،٢،١ و ٢،٦،١ و ٢،٦،٢

سؤال التقييم	
٢,٣,٤.	**إلى أي مدى تتوفر الخدمات العامة التي يمكن الاعتماد عليها، وإلى أي مدى يتسم التشاور مع المستخدمين عن تقديم خدمة منهجية؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** فحص المتطلبات المتعلقة بجهات تقديم الخدمات العامة لوضع معايير أو أهداف غير محددة لتقديم الخدمة، والتشاور مع العملاء بشأن صياغتها وتطبيقها، بجانب إجراءات تقديم الشكاوى والحصول على التعويضات.

٢) ***الممارسة:*** الوقوف على مدى فاعلية الإجراءات على أرض الواقع لضمان استجابة مزودي الخدمات العامة لها.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في بيانات متعلقة بشكاوى الجمهور أو عدم رضاه عن الخدمة المقدمة.

مصادر عامة

AfriMAP, documents and data on public services, <http://www.afrimap.org>

Association for Public Policy Analysis and Management (APPAM), http://www.appam.org

الكومنولث، وحدة الحوكمة، http://www.thecommonwealth.org

Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on service delivery, <http://www.gsdrc.org>

Group of Eight industrialized countries (G8), Democracy and Government On-line Services: Contributions from Public Administrations Around the World, United States, 1999, <http://siyaset.bilkent.edu.tr/gol-democracy/>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صفحات ويب حول المالية العامة والإدارة والإصلاح التنظيمي <http://www.oecd.org>

شبكة تقديم الخدمات العامة –
Public Service Delivery Network, <http://www.ncvo-vol.org.uk/Networks/index.asp>

Support for Improvement in Governance and Management in Central and Eastern European Countries (SIGMA), OECD, <http://www.oecd.org>

معلومات حول الحوكمة والديمقراطية المحلية في المملكة المتحدة في المركز الدولي للتميز في الديمقراطية المحلية (ICELE) على الموقع <http://www.icele.org>

وحول المجتمعات والحكومة المحلية على الموقع <http://www.communities.gov.uk>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، وثائق دولية وإقليمية وخاصة بالبلدان حول المالية العامة والموارد العامة، <http://www.unpan.org>

معايير الممارسة الجيدة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦، المادة ٢٥
ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١، المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك Windhock، شباط ٢٠٠١
The Commonwealth, *Better Local Services: Improving Local Government Delivery through Innovation and Partnerships,* Report of the Asia–Pacific Regional Symposium held in Kuala Lumpur, July 2005, <http://www.thecommonwealth.org>
Holzer, M., Renning-Raines, A. and Yu, W., *Research and Information Resources for Public Administration*, 2005, http://spaa.newark.rutgers.edu/
Overseas Development Institute (ODI), *Targets, Voice and Choice: Options for Improving Public Service Delivery,* Lunchtime Meeting Series, autumn 2004, <http://www.odi.org.uk>
South African Government, *Green Paper Transforming Public Service Delivery,* 1996, <http://www.info.gov.za/greenpapers/1996/transformingpublic.htm>
UK Government, *The Charter Mark criteria to assess service and delivery to users*, <http://www.cabinetoffice.gov.uk/chartermark/criteria/>
United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), *Best Practices in the Participatory Approach to Delivery of Social Services,* 2004, <http://www.uneca.org>

سؤال التقييم	
٢,٣,٥.	**ما مدى شمولية وفاعلية التشريعات التي تعطي للمواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الخاصة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة التشريعات التي تكفل حق استخدام الجمهور للمعلومات الحكومية والوصول إليها، حيث يتضمن ذلك القيود والاستثناءات وخلاف ذلك؛ والتشريعات المتعلقة بسرية المعلومات الرسمية والحصانة الرسمية ضد الاستجواب أو النقد.	
٢) ***الممارسة:*** معاينة فعالية القوانين السارية، وقدرة الجمهور على استخدام المعلومات الحكومية والاطلاع عليها.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** معاينة استخدام قوانين سرية للتستر على انتهاكات أعضاء السلطة التنفيذية أو عدم إحراجهم؛ وتعدد حالات عدم الكشف المتعمد عن المعلومات.	

مصادر عامة
حول حرية المعلومات
مصادر عالمية
Article 19, UK, <http://www.article19.org>
الخدمات المتوفرة عبر الإنترنت عن الديمقراطية والحكومة، مشاركات من إدارات عامة حول العالم، <http://siyaset.bilkent.edu.tr/gol-democracy/>
Freedominfo.org, <http://www.freedominfo.org/>
Index on Censorship (London, monthly), <http://www.indexonline.org/>
معهد صحافة الحرب والسلام، لندن، <http://www.iwpr.net>
منظمة مراسلون بلا حدود (RSF)، فرنسا، <http://www.rsf.org>
وكالة رويترز، المملكة المتحدة، <http://www.foundation.reuters.com>
مؤسسة طومسون، المملكة المتحدة، <http://www.thomsonfoundation.org.uk/>
شبكة الأمم المتحدة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
صحفيون كنديون لحرية التعبير (CJFE)، كندا، <http://www.cjfe.org>
شبكة حقوق رسامي الكاريكاتير (CRN)، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.cagle.com/crn/>
لجنة حماية الصحفيين (CPJ)، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.cpj.org>
الجمعية الأوروبية لمحرري الصحف، بلجيكا، <http://www.enpa.be>
منتدى الحرية، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.freedomforum.org>
مشروع حرية التعبير (CEE)، رومانيا
مشروع حكومة مجتمع المعلومات عبر الإنترنت لمجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى – المعني بمعاينة المبادرات السبعة عشرة التي أطلقتها الحكومات الأعضاء بمجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع لإتاحة وصول الجمهور إلى المعلومات الرسمية الحكومية عبر الإنترنت والتي بدأ تفعيلها في عام ١٩٩٦:
Group of Seven industrialized countries (G7) Information Society Government Online Project, Report <http://www.open.gov.uk/ govoline/front.htm>

مصادر إقليمية (تابع)
جمعية الصحافة الأمريكية (IAPA)، الولايات المتحدة الأمريكية، <http://www.sipiapa.org>
الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير، كندا، http://www.ifex.org
شبكة الصحفيين الدولية، <http://www.ijnet.org>
المعهد الإعلامي لأفريقيا الجنوبية (MISA)، ناميبيا، <http://www.misanet.org>
Media Resistance, Belgium, <http://www.mediaresistance.org>
شبكة للدفاع عن وسائل الإعلام المستقلة في أفريقيا (NDIMA)، كينيا، <http://www.freemediafoundation.org/>
Open Society Justice Initiative, Program on Freedom of Information and Expression, <http://www.justiceinitiative.org>
رابطة جزر المحيط الهادي الإخبارية (PINA)، جزر فيجي، <http://www.pinanius.com/>
Pacific Media Watch, <http://www.pmw.c2o.org/>

معايير الممارسة الجيدة
راجع ٢,٢,١ و٢,٦,١ و٢,٦,٢.
المعايير الدولية
Article 19, A Model Freedom of Information Law, 2001, <http://www.article19.org/pdfs/standards/modelfoilaw.pdf>;
The Johannesburg Principles on National Security, Freedom of Expression, and Access to Information, 1995;
The Public's Right to Know: Principles on Freedom of Information Legislation, 1999
Mendel, T., *Parliament and Access to Information: Working for Transparent Governance*, 2005, <http://siteresources.worldbank.org/WBI/ Resources/ Parliament_and_ Access_to_ Information_with_cover.pdf>
NDI, Transparent Government: Developing Public Access to Government Information, 2005, <http://www.accessdemocracy.org>
المعايير الإقليمية
Inter-American Court of Human Rights, Marcel Claude Reyes and Others v. Chile, 2007 – affirmed the existence of the right of access to information

المعايير الإقليمية (تابع)
The Commonwealth, Model Freedom of Information Act, 2003, <http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/uploadedfiles/{AC090445-A8AB-490B-8D4B-F110BD2F3AB1}_Freedom of Information.pdf>
Commonwealth Parliamentary Association, *Recommendations for an Informed Democracy,* 2003, <http://www.cpahq.org/uploadstore/docs/Perth.pdf>
OAS, AG/RES. 1932 (XXXIII-O/03), *Access to Public Information: Strengthening Democracy,* 2003, <http://www.oas.org/juridico/english/ga03/agres_1932.htm>
Open Society Justice Initiative, *Ten Principles on the Right to Know,* 2005, <http://www.justiceinitiative.org/Principles/index>
SADC, *Protocol on Culture, Information and Sport,* 2000, articles 17–23

معايير الدولة
Belize Government, Freedom of Information Act, 1994
Irish Government, Administrative Procedures Act and Freedom of Information 'Sunshine' Act, 1998; Freedom of Information Documentation available from <http://www.irlgov.ie>
New South Wales Government, Whistleblowers Protection Act, 1994
New South Wales Government, Whistleblowers Protection Act, 1994
Swedish Government, Freedom of the Press Act, 1766
Ugandan Government, Extract from the 1995 Constitution of Uganda
US Government, Performance and Results Act, P.L. 103-62, August 1993
United States, Federal Advisory Committee Act, 1974

سؤال التقييم	
٦،٣،٢.	**ما مدى الثقة التي يوليها الشعب لقدرة الحكومة على حل المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع، وقدرة الشعب ذاته على التأثير على الحكومة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
ا) المؤشرات السلبية والايجابية : معاينة البيانات الاستطلاعية حول مستويات رضا الجمهور وعدم رضاه عن النظام الحكومي؛ وحول مدى ثقته في قدرته الذاتية على التأثير على الحكومة والحياة العامة بوجه عام.	

مصادر عامة
Afro Barometer, <http://www.afrobarometer.org/>
Asian Barometer, <http://www.asianbarometer.org/>
East Asia Barometer, <http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/>
Euro Barometer, <http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm>
Latino Barometer, <http://www.latinobarometro.org/>
Centre for the Study of Public Policy, University of Aberdeen, 'Barometer Surveys' – surveys of public opinion in post-communist societies (and Korea), <http://www.abdn.ac.uk/cspp/>;
Various publications on the indicators of regime support and trust in post-communist societies, full publications list and the Search Europe Electronically on Concepts (SEEC) database, <http://www.abdn.ac.uk/cspp/>
Commonwealth Parliamentary Association, *Parliament and the People: The Reality and the Public Perception,* <http://www.cpahq.org>

٢,٤.	الفعالية الديمقراطية للبرلمان
	سؤال رئيسي: هل يساهم البرلمان أو السلطة التشريعية بشكل فعال في العملية الديمقراطية

سؤال التقييم	
٢,٤,١.	**إلى أي مدى يعتبر البرلمان أو السلطة التشريعية مستقلاً عن الهيئات التنفيذية، وما مستوى الحرية التي يتمتع بها أعضاؤه للتعبير عن آرائهم؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة الأساس القانوني لاستقلال البرلمان أو السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، ويشمل ذلك سلطتها على الموظفين والميزانية والجدول الزمني والمشورة القانونية، وحق الإقالة بتصويت شعبي وخلافه. فحص الحماية القانونية المكفولة للأعضاء أثناء تأدية مهامهم، بما في ذلك حرية التعبير والحركة.

٢) ***الممارسة:*** التحقق من مدى فعالية حماية هذه الحقوق القانونية على أرض الواقع.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** معاينة الأساس القانوني لاستقلال البرلمان أو السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، ويشمل ذلك سلطتها على الموظفين والميزانية والجدول الزمني والمشورة القانونية وحق الإقالة بتصويت شعبي وغير ذلك. فحص الحماية القانونية المكفولة للأعضاء أثناء تأدية مهامهم، بما في ذلك حرية التعبير والحركة.

مصادر عامة

Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on effective legislatures, <http://www.gsdrc.org>

الاتحاد البرلماني الدولي، موقع قاعدة بيانات بارلاين Parline الإلكترونية، <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>

Norris, P., *'Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules'*, Report commissioned by International IDEA, 2004

Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)

Scarrow, S., *Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives: Implementing Intra-Party Democracy* (Washington, DC: NDI, 2005), <http://www.accessdemocracy.org/library/1951_polpart_scarrow_110105.pdf>

معايير الممارسة الجيدة

Commonwealth Parliamentary Association, *Latimer House Guidelines for the Commonwealth,* 1998, <http://www.cpahq.org>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
Beetham, D., *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (Geneva: IPU, 2006)
Indian Government, Provisions as to Disqualification on Ground of Defection (Crossing the Floor Legislation), Tenth Schedule to Constitution of India added by the 52nd Amendment Act, 1985, and subsequently amended by the 91st Amendment Act, 2003
NDI, *Strengthening Legislative Capacity in Legislative–Executive Relations*, 2000, <http://www.accessdemocracy.org>
USAID, *Handbook on Legislative Strengthening*, 2000, <http://www.usaid.gov>

سؤال التقييم	
٢,٤,٢.	**ما مدى شمولية السلطات المخولة للسلطة التشريعية وفعاليتها في إصدار التشريعات والتدقيق فيها وتعديلها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة القوانين التي تحكم التشريع: التشاور وإصدار التشريعات وتدقيقها وتعديلها؛ الوقت المخصص للعملية التشريعية؛ اللوائح التي تحكم التشريع بالتفويض.	
٢) ***الممارسة:*** فحص مدى فعالية إجراءات التدقيق التشريعي الفعلية.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقق من معلومات حول تشريعات تم وضعها بصورة عاجلة دون مشورة أو مشورة غير كافية، واستخدام المقصلة، وتقييد حرية الرأي.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Banks, A. and Muller, C. (eds), *Political Handbook of the World 1998* (New York: CSA Publications, 1998)
International Directory of Government (London: Europa Publications, 1995)
IPU, Constitutional and Parliamentary Information (biannual);
البرلمانيون وحقوق الإنسان (لجنة تحت لواء الاتحاد البرلماني الدولي)، <http://www.ipu.org/iss-e/hr-law.htm>
Parliaments of the World: A Comparative Reference Compendium (Aldershot: Gower, 1986);

مصادر عالمية (تابع)

Parline Database, <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>;

Parlit Database, online database of parliamentary information from <http://www.ipu.org/parlit-e/parlitsearch.asp>;

Study Committee II: Parliamentary, Juridical and Human Rights Questions, <http://www.ipu.org/strct-e/comtees.htm#C2>

Lane, J., Mckay, D. and Newton, K., *Political Data Handbook, OECD Countries*, 2nd edn (Oxford: Oxford University Press, 1996)

Laundy, P., *Parliaments in the Modern World* (Aldershot: Dartmouth Pub. Co. Ltd., for the IPU, 1989)

Przeworski, A. Alvarez, M.. E., Cheibub J. A. Limongi, F.. *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World*, 1950–990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>

مصادر إقليمية

Ali Salma Hasan, *Report of 1997 International IDEA Democracy Forum: Ideas for Democracy* (Stockholm: International IDEA, 1997)

Bergougnous, Georges (head of the Legal Department of the French Constitutional Council), Presiding Officers of National Parliamentary Assemblies, 2000 (covers 150 chambers' responses), <http://www.ipu.org/english/Books.htm#Mandate>

مركز دراسات أمريكا اللاتينية، جامعة جورج تاون، قاعدة البيانات السياسية عن الأمريكتين، <http://pdba.georgetown.edu/>

Hansard Society for Parliamentary Government, *'Making the Law: The Report of the Hansard Society Commission on the Legislative Process'*, 1993

معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا (IDASA)، استطلاعات للرأي العام، <http://www.idasa.org.za>

Neher, C. and Marlay, R., *Democracy and Development in Southeast Asia* (Boulder, Colo. Westview Press, 1996)

مصادر إقليمية (تابع)

Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)

Vanhanen, T., *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries* (London: Routledge, 1997)

Virtual Parliamentary Forum of the Americas, Inter-Parliamentary Forum of the Americas, <http://www.e-fipa.org/VP/about_vp_en.htm>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

ضمان استدامة الديمقراطية من خلال إقامة صلات وثيقة بين البرلمان والشعب، قرار تم اعتماده بدون تصويت من قبل مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثامن والتسعين، القاهرة، ١٥ سبتمبر ١٩٩٧

IPU and UNDP, *Ten Years of Strengthening Parliaments in Africa, 1991–2000: Lessons Learnt and the Way Forward,* 2003, <http://www.ipu.org/pdf/publications/africa2000_en.pdf>

UNDP, Parliamentary Development Practice Note, 2003, <http://www.undp.org/governance/docs/ParlPN_ENGLISH.pdf>

USAID, *Handbook on Legislative Strengthening*, 2000, <http://www.usaid.gov/our_work/ democracy_and_governance/publications/ pdfs/pnacf632.pdf>

Beetham, D., *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (Geneva: IPU, 2006)

NDI, Committees in Legislatures: A Division of Labor, 1996, <http://www.accessdemocracy.org/library/030_ww_committees.pdf>

Wisse, E.. Wisse, E., *'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice',* Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

المعايير الإقليمية

Global Coalition for Africa, Political Committee, The Role and Functioning of Parliaments in Africa, Issues Paper, <http://www.gcacma.org/PoliticalCommittee.htm>

Harris, I., *Towards the Evolution of an Effective Parliamentary Administration in West Africa*

المعايير الإقليمية (تابع)
جمعية الأمناء العامون للهيئات البرلمانية، ٢٠٠٥، <http://www.asgp.info/documents/Geneva_2005/1st_conference_Nigerian.pdf>
التقارير الخاصة بمؤتمر حول إدارة البرلمانات والمشاركة في التشريع الذي نظمه المركز الأوروبي للأبحاث والوثائق البرلمانية (ECPRD) ومجلس النواب الإيطالي، ٢٠٠٣، <http://de.camera.it/files/pdf/dossier.pdf>

معايير خاصة ببعض الدول
Hansard Society for Parliamentary Government *"Making the Law: The report of the Hansard Society Commission on the Legislative Process,* 1993.
Munyenyembe, R. T. C. (Hon. speaker of the National Assembly of Malawi), *'The Parliament: Making Democracy Work',* Paper presented at the Southern Africa After Elections Regional Conference, University of Namibia, 1995
Namibian Parliament, 'Consolidating Parliamentary Democracy in Namibia', 1995
Zimbabwe, Parliament of, *'Strengthening Parliamentary Democracy in Zimbabwe',* Foundation Report, Parliamentary Reform Commission, May 1998

سؤال التقييم	
٣,٤,٢.	**ما مدى شمولية السلطات المخولة للسلطة التشريعية وفعاليتها في مراقبة السلطة التنفيذية وإخضاعها للمساءلة؟**
ما الذي البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين التي تحكم مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية وموظفيها وسياستها وإجراءاتها، بما في ذلك الكشف عنها وفرض العقوبات عليها.	
٢) الممارسة: معاينة مدى فعالية إجراءات المراقبة والتدقيق الفعلية؛ واستقلالية المعلومات الحكومية والخدمات الإحصائية؛ وإمكانية وصول النواب إلى خبرات المنظمات غير الحكومية؛ ودور اللجان البرلمانية وفعاليتها؛ والتغطية الإعلامية للنشاط التشريعي.	
٣) المؤشرات السلبية: الاستثناءات من عملية المراقبة، عدم كفاية السلطات التي تمنح حق الاستجواب أو فرض العقوبات، سجل حالات الإخفاق الذريع.	

مصادر عامة
Banks, A. and Muller, C. (eds), *Political Handbook of the World 1998* (New York: CSA Publications, 1998)

مصادر عامة (تابع)
Inter-American Development Bank, 'Political Parties, Legislatures, and Presidents', in Economic and Social Progress in Latin America, 2006 Report, 2006 (chapter 3), <http://www.iadb.org/res/ipes/2006/chapter3.cfm>
IPU, Constitutional and Parliamentary Information (biannual); The Parliamentary Mandate (Geneva: IPU, 2000);
Parline Database, <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>
Public Law Gateway database based at the University of Tasmania, <http://www.foi.law.utas.edu.au/active/index.html>
Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>
University College London, Department of Political Science, Constitution Unit, *'Constitutional Watchdogs'*, Briefing Paper, March 1997
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة

معايير الممارسة الجيدة
راجع ٢,٤,٢
المعايير الدولية
UNDP, *Parliamentary Development Practice Note,* 2003, <http://www.undp.org/governance/docs/ParlPN_ENGLISH.pdf>
World Bank, *Features and Functions of Supreme Audit Institutions*, 2001, <http://www1.worldbank.org/prem/ PREMNotes/premnote59.pdf>
IPU, Parline Database Module on Parliamentary Oversight, 2006, <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>
IPU and UNDP, *Ten Years of Strengthening Parliaments in Africa,* 1991–2000: Lessons Learnt and the Way Forward, 2003, <http://www.ipu.org/pdf/publications/africa2000_en.pdf>
NDI, *The Role and Effectiveness of the Ombudsman Institution,* 2005; Strengthening Legislative Capacity in Legislative–Executive Relations, 2000; Committees in Legislatures: A Division of Labor,1996, <http://www.accessdemocracy.org>

المعايير الدولية (تابع)

Pelizzo, R., Stapenhurst, R. and Olson, D. (eds), *Trends in Parliamentary Oversight* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/ WBI/ ResourcesTrendsinParliamentary Oversight-FINAL.pdf>

Pelizzo, R. and Stapenhurst, R. (eds), *Legislatures and Oversight* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources. worldbank.org/ EXTPARLIAMENTARIANS/Resources/ Legislatures_and_ Oversight.pdf>

USAID, *Handbook on Legislative Strengthening,* 2000, <http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/ publications/pdfs/pnacf632.pdf>

Gay, O. and Winetrobe, B., *Parliamentary Audit: The Audit Committee in Comparative Context. A Report to the Audit Committee of the Scottish Parliament*, 2003, <http://www.scottish.parliament.uk/ business/ committees/historic/audit/ reports-03/aur03-legacy-02.htm>

المعايير الإقليمية

OECD, *'Relations between Supreme Audit Institutions and Parliamentary Committees',* 2002, <http://appli1.oecd.org/olis/2002doc.nsf/linkto/ccnm-gov-sigma(2002)1>

Commonwealth Parliamentary Association, *Administration and Financing of Parliament: A Study Group Report,* 2005, <http://www.cpahq.org/AdministrationandFinancingof ParliamentStudyGroupReport_pdf_media_public.aspx>;

Study Group on the Administration and Financing of Parliament: Key Recommendations, 2005, <http://www.cpahq.org/ Theadministrationandfinancingof Parliaments_pdf_media_public.aspx>

Global Coalition for Africa, Political Committee, The Role and Functioning of Parliaments in Africa, Issues Paper, <http://www.gcacma.org/PoliticalCommittee.htm>

Harris, I., *Towards the Evolution of an Effective Parliamentary Administration in West Africa,* Association of Secretaries General of Parliaments, 2005, <http://www.asgp.info/documents/ Geneva_2005/1st_conference_Nigerian.pdf>

المعايير الإقليمية (تابع)
التقارير الخاصة بمؤتمر حول إدارة البرلمانات والمشاركة في التشريع الذي نظمه المركز الأوروبي للأبحاث والوثائق البرلمانية (ECPRD) مجلس النواب الإيطالي، ٢٠٠٣ <http://de.camera.it/files/pdf/dossier.pdf>

معايير خاصة ببعض الدول
Munyenyembe, R. T. C. (Hon. speaker of the National Assembly of Malawi), *'The Parliament: Making Democracy Work'*, Paper presented at the Southern Africa After Elections Regional Conference, University of Namibia, 1995
Parliamentary Reform Commission, 'Strengthening Parliamentary Democracy in Zimbabwe', Foundation Report, Parliament of Zimbabwe, May 1998
UK House of Commons, Liaison Committee, Shifting the Balance: Select Committees and the Executive, First Report of the Liaison Committee, session 1999/2000, HC 300 (London: The Stationary Office, 2000)
UK House of Commons, Procedure Committee, The Working of the Select Committee, session 1989/90, HC 19 (London: HMSO, 1990)
UK House of Commons, Public Service Committee, Ministerial Accountability and Responsibility, session 1995/96, HC 313 (London: HMSO, 1996)
Report on Parliamentary Oversight and Accountability, prepared by Hugh Corder, Saras Jagwanth and Fred Soltau, Faculty of Law, University of Cape Town, July 1999, <http://www.pmg.org.za/bills/oversight&account.htm>, hosted by theParliamentary Monitoring Group, SouthAfrica (accessed 5 July 2000)

سؤال التقييم	
٤,٤,٢.	**ما مدى صرامة الإجراءات المتبعة للتصديق على عمليات فرض الضرائب والإنفاق العام والإشراف عليها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين التي تحكم فرض الضرائب والإنفاق العام، بما في ذلك مستوى حرية التصرف الذي تتمتع به السلطة التنفيذية والتدابير التي يتم اتخاذها ضد التهرب من دفع الضرائب.	
٢) الممارسة: معاينة مدى فعالية عملية التدقيق في شؤون الأموال العامة، بما في ذلك استقلالية هيئات التدقيق والمحاسبة؛ وفعالية نظام تحصيل الضرائب.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في حالات الاحتيال أو سوء التصرف، أو انعدام الشفافية فيما يتعلق بالإنفاق العام؛ مستويات التهرب من دفع الضرائب، متضمنة الأسواق الموازية.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Economist Intelligence Unit, Country reports, <http://www.eiu.com/>
Eldis Gateway to Development Information, database on finance policy, <http://www.eldis.org/>
IMF, Working Papers, <http://www.imf.org>; World Economic Outlook Database, IMF, September 2006
International Budget Project, Research theme on legislatures and budget oversight, <http://www.internationalbudget.org>;
International Budget Project, Open Budget Initiative 2006, <http://www.openbudgetindex.org/>
International Political Economy Network. <http://www.isanet.org/sections/ipe/>
IPU, Constitutional and Parliamentary Information (biannual)
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول المالية العامة والموارد العامة، <http://www.unpan.org>
Warwick Economics Research Paper Series, <http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/economics/research/papers/>
World Bank, World Development Indicators 2006, World Bank, 2006, <http://www.worldbank.org/data>;
البنك الدولي، تقارير الالتزام بالمعايير والنظم (ROSCs) عن الشفافية المالية، <http://www.worldbank.org/ ifa/rosc.html>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
بنك التنمية الآسيوي، (ADB) <http://www.adb.org>
Atelier de Recherches Théoriques François Perroux. <http://www.univ-mlv.fr/ artfperroux/>
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Global Coalition for Africa, *Economic Committee, Enhancing the Investment Environment in Africa,* <http://www.gcacma.org>

مصادر إقليمية (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية- مشروع المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) حول تدهور أسعار الصرف في بلدان الأسواق الناشئة، <http://www.nber.org/crisis/>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صفحات ويب حول المالية العامة والإدارة والإصلاح التنظيمي، <http://www.oecd.org>

Pacific-Basin Finance Journal, a forum for the publication of academic research on the capital markets of the Asia–Pacific countries, <http://www.elsevier.com>

Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)

UK Evaluation Society site, <http://www.evaluation.org.uk/>. (Members represent a range of inquiry fields including social services, economic development, education, science and technology, and healthcare management and policy.)

معايير الممارسة الجيدة

The 12 core standards from the Financial Stability Forum (<http://www.fsforum.org>), contained in the Compendium of Standards (over 65 in total), apply

حول التنظيم والإشراف المالي

Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), Core Principles of Effective Banking Supervision, 2006

مؤسسة المحاسبة المالية – مجلس المعايير المحاسبية الحكومي، <http://www.fasb.org>

International Association of Insurance Supervisors (IAIS), Insurance Supervisory Principles (on insurance supervision), <http://www.iaisweb.org>

International Organization of Securities Commissions (IOSCO), Objectives and Principles of Securities Regulation, <http://www.iosco.org>

Association of Secretaries General of Parliaments, 'The Parliamentary Budget', in Constitutional and Parliamentary Information, No. 161, 1991, <http://www.asgp.info/Publications/CPI-English/1991_162_01-e.pdf>;

'The Administrative and Financial Autonomy of Parliamentary Assemblies', in Constitutional and Parliamentary Information, No. 177, 1999, <http://www.asgp.info/Publications/CPI-English/1999_177_02-e.pdf>

NDI, *'Legislatures and the Budget Process: An International Survey'*, Legislative Research Series, 2003, <http://www.accessdemocracy.org>

حول التنظيم والإشراف المالي (تابع)

Pelizzo, R., Sahgal, V., Stapenhurst, R. and Woodley, W., *'Scrutinizing Public Expenditures: Assessing the Performance of Public Accounts Committees'*

World Bank, 2005 Krafchik, W., J., *Legislatures and Budget Oversight: Best Practices.* 2004, <http://www.revenuewatch.org/reports/kazakhstan_parliament_budget_forum.pd>

Commonwealth Parliamentary Association, Parliamentary Oversight of Finance and the Budgetary Process: Report of a Commonwealth Parliamentary Association Workshop, Nairobi, Kenya, 10–14 December, 2001, <http://www.cpahq.org/uploadstore/docs/parliamentaryoversightoffinance.pdf>

NDI, *Legislatures and the Budget Process: An International Survey,* 2003, <http://www.accessdemocracy.org/library/1651_gov_budget_093103.pdf>

Santiso, C., *Budget Institutions and Fiscal Responsibility: Parliaments and the Political Economy of the Budget Process in Latin America,* World Bank Institute, 2005, <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/Budget_Institutions_and_fiscal_responsibility_FINAL.pdf>

Wehner, J., *Back from the Sidelines? Redefining the Contribution of Legislatures to the Budget Cycle* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/EXTPARLIAMENTARIANS/Resources/Back_from_the_Sidelines_Joachim_Wehner.pdf>

حول السياسة الكلية وشفافية البيانات

MF, *Code of Good Practices in Fiscal Transparency,* 2001;

ميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، ١٩٩٩؛

معيار نشر البيانات الخاصة/معيار نشر البيانات العامة،
<http://dsbb.imf.org/Applications/web/dsbbhome/>

حول البنية الأساسية المؤسسية والتسويقية

World Bank, *Guidelines on Insolvency Regimes,* 2001

Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), *Core Principles for Systematically Important Payment Systems,* 2001

Financial Action Task Force (FATF), *The Forty Recommendations of the Financial Action Task Force,* 2003 (on market integrity), <http://www.fatf-gafi.org>

حول البنية الأساسية المؤسسية والتسويقية (تابع)
International Accounting Standards Committee (IASC), *International Accounting Standards (IAS) and International Financial Reporting Standards (IFRS)*, <http://www.iasb.org>
International Federation of Accountants (IFAC), *International Standards on Auditing (ISA)*, <http://www.ifac.org/Guidance/>

سؤال التقييم	
٢,٤,٥.	**ما هو مستوى الحرية التي تتمتع بها كافة الأحزاب والمجموعات لتنظيم صفوفها تحت لواء البرلمان أو السلطة التشريعية والمشاركة في أعمالها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة الأسس القانونية أو الدستورية التي تمنح للأحزاب والمجموعات الأخرى الحق في تنظيم صفوفها في إطار السلطة التشريعية والمشاركة في أعمالها، الانتباه إلى دور أحزاب الأقلية/المعارضة، مجموعات التنظيم الذاتي مثل المجموعات النسائية وغيرها.	
٢) ***الممارسة:*** معاينة نطاق الفرص الممنوحة لأحزاب الأقلية أو المعارضة للمبادرة بالنقاش، وتقديم التشريعات والمشاركة في عمل اللجان، وما إلى ذلك. هل تقوم بدور أساسي، وهل لها القدرة على التأثير على جداول الأعمال والنتائج؟	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في أدلة على وجود عوائق رسمية، وجود الترهيب، أو منع استخدام المعلومات والوصول إليها، الخ.	

مصادر عامة
Agence de la Francophonie with the Banque Internationale d'Information sur les Etats Francophones. <http://www.francophonie.org/>
Foweraker, J. and Landman, T., *Citizenship Rights and Social Movements* (Oxford: Oxford University Press, 1997)
الشبكة العالمية للمعرفة حول النساء في السياسة، <http://www.iknowpolitics.org/>
International Directory of Government (London: Europa Publications, 1995)
Salih, M. and Nordlund, P., *Political Parties in Africa: Challenges for Sustained Multiparty Democracy* (Stockholm: International IDEA, 2007);
Stojarová, Vera, Sedo, Jakub, Kopecek, Lubomír and Chytilek, Roman, *Political Parties in Central and Eastern Europe: In Search of Consolidation* (Stockholm: International IDEA, 2007);

مصادر عامة (تابع)

Suri, K. C. et al., *Political Parties in South Asia: The Challenge of Change* (Stockholm: International IDEA, 2007)

IPU, Parliamentary Seminar, Relations between Majority and Minority Parties in African Parliaments, Report of a seminar that took place in Libreville (Gabon) on 17–19 May 1999, <http://www.ipu.org>;

The Parliamentary Mandate, 2000;

Workshop on Multi-Party Government, Suva, Fiji, 26–28 May 1998, on the workings of multi-party cabinets, <http://www.ipu.org>

راجع أيضًا ٥,١,٢.

معايير الممارسة الجيدة

Fourth World Conference on Women, Beijing Platform for Action, eptember 1995, Strategic Objectives and Actions on Women in Power and Decision Making

IPU, *Guidelines on the Rights and Duties of the Opposition in Parliament,* 1999, <http://www.ipu.org/splz-e/gabon.htm>

The Commonwealth, Commonwealth (Latimer House) *Principles on the Three Branches of Government,* 2002, <http://www.cpahq.org/CommonwealthPrinciplesonThreeArmsofGovernment_pdf_media_public.aspx>;

The Role of the Opposition, Report of a workshop on the rights and responsibilities of the opposition, <http://www.thecommonwealth.org>

Refah Partisi (The Welfare Party) and Others v. Turkey, 13 February 2003, Judgement, European Court of Human Rights, on the role of political parties in opposition to promote freedom of expression and ensuring pluralism through non-violent means

Dias, M., *'Fig Leaves or Guardians of Democracy: The Role of Opposition Parties',* Paper presented at the Southern Africa After Elections Regional Conference, University of Namibia, 1995

راجع أيضًا ٥,١,٢.

سؤال التقييم	
٦,٤,٢.	**ما مدى شمولية الإجراءات التي يتخذها البرلمان أو السلطة التشريعية لاستشارة الجمهور وأصحاب المصالح المختلفة في نطاق أعماله؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة الأساس القانوني الذي يحدد مسؤوليات البرلمان أو السلطة التشريعية المتعلقة باستشارة الجمهور على المستوى الفردي وعبر المنظمات التمثيلية، في التشريع ولجان التحقيق وتحقيقات اللجان وما إلى ذلك.

٢) ***الممارسة:*** التحقيق في مدى منهجية هذه الاستشارات وشفافيتها وشموليتها على أرض الواقع. هل يتم إبلاغ الجمهور بشكل مسبق كما ينبغي؟ هل تتسم إجراءات تقديم الطلبات بالبساطة والسهولة؟

مصادر عامة

C2C, Research Centre on Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch/>

E-Studies, database of legislation and activities of the European Parliament, <http://www.europarl.europa.eu/activities/expert/eStudies.do>

International Budget Project, research theme on transparency and participation in the budget process, <http://www.internationalbudget.org>

IPU, Regional Seminar for English-speaking African Parliaments, 22–24 May 2000, Nairobi (Kenya), 2000, <http://www.ipu.org/pdf/publications/nairobi_en.pdf>;

Regional Seminar for ASEAN+3 Parliaments, 23 to 25 July 2002, Manila (Philippines), 2002, <http://www.ipu.org/PDF/publications/manila02_en.pdf>;

Regional Seminar for parliaments of South-west Asia, 26 to 28 May 2003, Colombo (Sri Lanka), 2004, <http://www.ipu.org/PDF/publications/colombo_en.pdf>

Kurtz, K., *'Legislatures and Citizens: Communications Between Representatives and Their Constituents'*, produced for USAID G/DG by the National Conference of State Legislatures and the Research Foundation of the State University of New York, Albany, NY, 1997

Olson, D., *Democratic Legislative Institutions: A Comparative View* (Armonk, NY: M. E. Sharpe Inc., 1994) Salih, M. (ed.), *African Parliaments: Between Governance and Government* (New York: Palgrave Macmillan, 2005)

معايير الممارسة الجيدة
Beetham, D., *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (Geneva: IPU, 2006)
UNDP, *The Legislature and Constituency Relations* (no date), <http://www.undp.org/governance/docs/Parl-Pub-constrelat.htm>
UNDP and NDI, *Strengthening Parliamentary Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals: Parliamentary Civic Collaboration for Monitoring Poverty Reduction Initiatives,* Parliaments and Poverty Series Toolkit No. 2, 2004;
UNDP and NDI, *Strengthening Parliamentary Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals: Legislative Public Outreach on Poverty Issues,* Parliaments and Poverty Series Toolkit No. 3, 2004;
UNDP and NDI, *Guidebook on Strengthening the Representative Capacity of Legislatures,* 2001, <http://www.accessdemocracy.org>
IPU, UNDP, World Bank Institute and UNIFEM, Handbook: *Parliament, the Budget and Gender,* 2004, <http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf>
World Bank, *The World Bank Participation Sourcebook,* 1996, <http://www.worldbank.org/wbi/sourcebook/sbhome.htm>;
World Bank, *Participatory Development and the World Bank: Potential Directions for Change,* Vol. 1, World Bank Discussion Paper WDP183, 1992
Hansard Society for Parliamentary Government. "Making the Law: The Report of the Hansard Society Commission on the Legislative Process". ,1993
Krafchik, W., *Can Civil Society Add Value to Budget Decision-making? A Description of Civil Society Budget Work* (no date), International Budget Project, <http://www.internationalbudget.org/resources/library/civilsociety.pdf>
NDI and Namibian Parliament, *Public Participation in the Legislation Process,* 2001, <http://www.accessdemocracy.org/library/1408_na_publicpart_093101.pdf>;
NDI, *Constituency Handbook for Elected Representatives in Namibia,* 2002, <http://www.accessdemocracy.org/library/1376_na_constituencyhdbk.pdf>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
Scottish Executive, *Involving Civil Society in the Work of Parliaments, Scottish Office,* 2000
Chiwandamira, L., Overland, L. and Gilbert, S., *The Power Is the People's: Citizen Participation in Parliamentary Processes in Lesotho,* Lesotho Parliament and IDASA, 2006;
Overland, L., Chiwandamira, L. and Gilbert, S., *The Power Is the People's: Citizen Participation in Parliamentary Processes in Zambia,* Zambian Parliament and IDASA, 2006, <http://www.eldis.org>
راجع أيضًا ٢,٣,٢

سؤال التقييم	
٢,٤,٧.	**إلى أي مدى يحظى الناخبون بفرص التواصل مع ممثليهم المنتخبين؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) *القوانين:* معاينة التزامات الممثلين المنتخبين بمنح الفرصة للناخبين بالتواصل معهم، ومستوى التسهيلات المتوفرة لديهم لتنفيذ هذه الخدمة.	
٢) *الممارسة:* معاينة الإمكانيات الفعلية للناخبين للوصول إلى ممثليهم المنتخبين.	
٣) *المؤشرات السلبية:* التحقيق في البيانات التي تشير إلى نسبة عدم الرضا تجاه الممثلين المنتخبين.	

مصادر عامة
C2C. Research Centre on Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch>
يمكن استخدام المصادر المحلية. من المصادر العامة المفيدة في هذا الشأن: الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org>
Kurtz, K., *'Legislatures and Citizens: Communications Between Representatives and Their Constituents',* Produced for USAID G/DG by the National Conference of State Legislatures and the Research Foundation of the State University of New York, Albany, NY, 1997
المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI), <http://www.ndi.org/>
Olson, D., *Democratic Legislative Institutions: A Comparative View* (Armonk, NY: M. E. Sharpe Inc., 1994)

معايير الممارسة الجيدة
Beetham, D., *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (Geneva: IPU, 2006)
Searing, D., *'The Role of the Good Constituency Member and the Practice of Representation in Great Britain', Journal of Politics*, 1985, pp. 348–81
UNDP, *'A Concept Paper on Legislatures and Good Governance',* Based on a paper prepared by J. K. Johnson and R. T. Nakamura for UNDP, 1999;
'The Legislature and Constituency Relations', <http://www.undp.org>
UNDP and NDI, *Guidebook on Strengthening the Representative Capacity of Legislatures,* 2001, <http://www.accessdemocracy.org>

سؤال التقييم	
٨,٤,٢.	**إلى أي مدى يوفر البرلمان أو السلطة التشريعية وسائل جيدة للتشاور والنقاش حول الموضوعات التي تهم الرأي العام؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
معاينة مستوى فعالية البرلمان أو السلطة التشريعية فيما يتعلق بالنقاش حول موضوعات تهم الجمهور، مع الأخذ بعين الاعتبار تخصيص الوقت الكافي للنقاش، وشمولية كافة وجهات النظر ونقاط الحوار، ومستوى الحضور، وغيرها.	

مصادر عامة
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on effective legislatures, <http://www.gsdrc.org>
IPU, Constitutional and Parliamentary Information (biannual);
Human Rights of Parliamentarians (Committee of IPU), <http://www.ipu.org/iss-e/hr-law.htm>; *Parliaments of the World: A Comparative Reference Compendium* (Aldershot: Gower, 1986); Parline Database, <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>;
قاعدة بيانات Parlit، قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت تتضمن معلومات حول البرلمانات، <http://www.ipu.org/parlit-e/parlitsearch.asp>

معايير الممارسة الجيدة
Commonwealth Parliamentary Association, *Latimer House Guidelines for the Commonwealth,* 1998, <http://www.cpahq.org>
Global *Coalition* for Africa, Political Committee, *The Role and Functioning of Parliaments in Africa,* Issues Paper, <http://www.gcacma.org/PoliticalCommittee.htm>
IPU and UNDP, *Ten Years of Strengthening Parliaments in Africa,* 1991–2000: Lessons Learnt and the Way Forward, 2003, <http://www.ipu.org/pdf/publications/africa2000_en.pdf>
Beetham, D., *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (Geneva: IPU, 2006)

٢,٥.	السيطرة المدنية على الجيش والشرطة
	سؤال رئيسي: هل يخضع الجيش والشرطة للسيطرة المدنية؟

سؤال التقييم	
٢,٥,١.	**ما مدى فعالية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وإلى أي حد تعتبر الحياة السياسية مستقلة عن المؤسسة العسكرية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين التي تحكم السيطرة المدنية ومساءلة القوات المُسلحة، بما في ذلك أي حصانة تتمتع بها الأخيرة.	
٢) الممارسة: فحص مدى فعالية إجراءات السيطرة المدنية والمساءلة على أرض الواقع.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في بيانات حول محاولات انقلاب سياسي، نظم الحكم العسكري؛ حول العسكريين، الحاليين أو السابقين، الذين يشغلون مناصب سياسية رفيعة المستوى؛ حول مجالات القرار السياسي الخاضعة للسيطرة العسكرية أو حق الرفض؛ وحول النزاعات بين السلطات المدنية والعسكرية.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Amnesty International, *Conscientious Objection to Military Service* (London: Amnesty International, January 1991)
Andrade, J., *World Police and Paramilitary Forces* (New York: Stockton Press, 1985)

مصادر عالمية (تابع)
Carnovale, Marco, *"NATO Partners and Allies: Civil–Military Relations and Democratic Control of the Armed Forces"*, 1997, <http://www.nato.int/docu/review/1997/9702-9.htm>
مركز العلاقات المدنية – العسكرية (CCMR)، بلغراد، <http://www.ccmr-bg.org>
مركز الدراسات المقارنة والدولية (سويسرا)، <http://www.cis.ethz.ch>
Center for Security Studies and Conflict Research, Swiss Federal Institute of Technology, <http://www.fsk.ethz.ch>
Eldis Gateway to Development Information, database on conflict and security, <http://www.eldis.org/>
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، <http://www.dcaf.ch/ index.htm>
Glaobal Facilitation Network for Security Sector Reform, <http://www.ssrnetwork.net>
معهد الدراسات الأمنية <http://www.iss.co.za>, (ISS)
معهد صحافة الحرب والسلام، <http://www.iwpr.net>
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية <http://www.iiss.org>, (IISS)
معهد بحوث السلام الدولي، أوسلو <http://www.prio.no>, (PRIO)
الرابطة الدولية للقانون العسكري وقانون الحرب، مقرها مبنى Palais du Justice في بروكسل، <http://www.soc-mil-law.org/>
ندوة جامعية حول القوات المسلحة والمجتمع، <http://www.iusafs.org/>
NDI, Research programme on civilian oversight of the armed forces and the police, <http://www.ndi.org>
Official Academic Institutions and University Organizations (Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale), <http://www.ihedn.fr>
Partnership for Democratic Governance and Security (PDGS), <http://www.pdgs.org.ar>
Post-Soviet Armies Newsletter, <http://www.psan.org/>
معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام <http://www.sipri.org>, (SIPRI)
Transnational Foundation for Peace and Future Research, <http://www.transnational.org>

أفريقيا والشرق الأوسط
المركز الأفريقي لفض النزاعات بطريق سلمية <http://www.accord.org.za> (ACCORD),
المركز الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، <http://www.africacenter.org/>
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية <http://www.ecssr.ac.ae> (ECSSR),

الأمريكتان
المؤسسة الكندية للأمريكتين <http://www.focal.ca> (FOCAL),
المعهد الكندي للشؤون الدولية <http://www.ciia.org> (CIIA),
المعهد الكندي للدراسات الإستراتيجية <http://www.ciss.ca> (CISS),
Centro de Estudios Estratégicos (Secretaría de Asuntos Estratégicos), Brazil
Centro de Investigación para la paz (Fundación Hogar del Empleado), <http://www.fuhem.es/portal/areas/paz/>
Fundación Foro del Sur, Argentina, <http://www.forosur.com.ar>
Núcleo de Estudos Estratégicos (NEE), Universidade Estadual de Campinhas, Brazil, <http://www.unicamp.br/nee>
Seguridad Estratégica Regional en el 2000 (Seren el 2000), Argentina, <http://www.ser2000.org.ar>

آسيا
معهد دراسات السلام والنزاع (IPCS)، الهند، <http://www.ipcs.org>
معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية (ISIS)، ماليزيا، <http://www.isis.org.my>

أوروبا
Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Germany, <http://www.berghof-center.org>
مركز بون الدولي للتحول <http://www.bicc.de> (BICC),
المعهد البريطاني الأمريكي لمعلومات الأمن <http://www.basicint.org> (BASIC),
المعهد القوقازي للسلام والديمقراطية والتنمية (CIPDD)، جورجيا، <http://www.cipdd.org>
Center for Peace, Conversion and Foreign Policy of Ukraine, <http://cpcfpu.org.ua/en/>
Center for Peace, Non-violence and Human Rights, Croatia, <http://www.centar-za-mir.hr/engonama.php>

أوروبا (تابع)

Civil–Military Relations in Central and Eastern Europe, Internet Resource Centre <http://www.bris.ac.uk/Depts/GRC/CMR/ Default.htm>

Groupe de Recherché et d'information sur la paix et la sécurité, Belgium, <http://www.grip.org>

معهد العلاقات الدولية "براغ" (IIR)، جمهورية التشيك، <http://www.iir.cz/>

Institut Français des Relations Internationales, <http://www.ifri.org>

المعهد الهولندي للعلاقات الدولية "كلنغندال"، <http://www.clingendael.nl>

OSCE, *The OSCE Handbook,* 3rd edn, 2000, <http://www.osce.org>

Peace Research and European Security Studies, Germany, <http://www.afes-press.de>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الإقليمية

المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وفضها والحفاظ على السلام والأمن – ، ١٩٩٩؛

Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security, 2001, articles 19–24

منظمة الوحدة الأفريقية، إعلان حول إطار عمل استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغييرات غير الدستورية على الحكومة – ، إعلان AHG 5 (X X XVI)، ٢٠٠٠

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE)، معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا –، تشرين الثاني ١٩٩٠؛

اتفاقية تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – ، تشرين الثاني ١٩٩٠؛

الوثيقة الختامية للمفاوضات حول قوة وعدد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – ، هلسنكي، ١٩٩٢؛

الوثيقة النهائية لمؤتمر الدول المشاركة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – ، تشرين الثاني ١٩٩٠؛

تقرير حول اجتماع خبراء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي حول التسوية السلمية للمنازعات– ، فاليتا Valetta ١٩٩١؛ اتفاقية السماء المفتوحة

Born, H. and Leigh, I., *Handbook on Making Intelligence Accountable* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2005);

Born, H. and Leigh, I., *Handbook on Human Rights and Fundamental Freedoms of Armed Forces Personnel* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2007)

سؤال التقييم	
٢,٥,٢.	**إلى أي حد تخضع الشرطة والخدمات الأمنية للمساءلة العامة حول أنشطتها؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القوانين التي تحكم عمل الشرطة ومؤسسات الخدمات الأمنية ومساءلتها ، بما في ذلك أحكام استخدام القوة، والتعامل مع المشتبه بهم، انتهاك الخصوصية، إجراءات الشكاوى، وهكذا.

٢) ***الممارسة:*** معاينة فعالية إجراءات خضوع الشرطة ومؤسسات الخدمات الأمنية للمساءلة العامة، وضمان عدم تخطيها السلطات القانونية المخولة لها.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في بيانات حول حالات وفاة وإصابات لمشتبه بهم أو أشخاص يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية القانونية؛ وحول الانحياز المنهجي وأثناء معاملة المواطنين؛ وإساءة استخدام القوة بجميع أشكالها. راجع أيضًا ١,٢,٤ و١,٣,١.

مصادر عامة

Alderson, J., Principled Policing (Winchester: Waterside Press, 1998)

مركز دراسات الجريمة والعدالة – ، روابط عن العدالة،
<http://www.kcl.ac.uk/depsta/rel/ccjs/justicelink/index.html>

Centro de Estudios de Guatemala (CEG)

Crawshaw, R., Cullen, S. and Williamson, T., *Human Rights and Policing,* 2nd rev. edn (Leiden: Martinus Nijhoff, 2006);

Crawshaw, R. and Holmström, L., *Essential Cases on Human Rights for the Police* (Leiden: Martinus Nijhoff, 2006);

Crawshaw, R. and Holmström, L., *Essential Texts on Human Rights for the Police* (Leiden: Martinus Nijhoff, 2001)

Goldsmith, A. and Lewis, C. (eds), *The Civilian Oversight of Policing* (Portland, Or.: Intl Specialized Book Service Inc., 2000)

Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on crime and policing, <http://www.gsdrc.org>

Instituto de Estudios Internacionales, Universidad de Chile, <http://mordor.seci.uchile.cl/facultades/estinter/>

International Centre for Security Analysis (ICSA), <http://www.kcl.ac.uk/orgs/icsa/>
International Police Association, e-mail list of National Sections, <http://www.ipa-iac.org>
International Relations and Security Network (ISN), <http://www.isn.ethz.ch/>
International Union of Police Associations, <http://www.iupa.org>

مصادر عامة (تابع)

منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، <http://www.interpol.int>

Kulmala, Marko, *'A Guide to Information Warfare'*, <http://www.futurewar.net>

Kurian, G. T., *World Encyclopedia of Police Forces and Penal Systems* (New York: Facts on File, 1989)

Law Enforcement Gays and Lesbians International (LEGAL International), <http://members.aol.com/legalint/>

NDI, Research programme on civilian oversight of the armed forces and the police, <http://www.ndi.org>

Open Society Justice Initiative, Program on Criminal Justice and Public Security, <http://www.justiceinitiative.org>

Partnership for Democratic Governance and Security, <http://www.pdgs.org/>

Police Accountability, Promoting Civilian Oversight in Southern Africa, <http://www.policeaccountability.co.za>

Rauch, J. and van der Spuy, E., *Police Reform in Post Conflict Africa: A Review* (Pretoria: IDASA, 2006)

VERA Institute of Justice, <http://www.vera.org/>

معايير الممارسة الجيدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة، الشرطة المجتمعية – ، القرار رقم ١٦٩/٣٤، ١٢ كانون الأول ١٩٧٩

Code of Conduct for Law Enforcement Officials, 1985

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وفض المنازعات والحفاظ على السلام والأمن – ، ١٩٩٩؛

بروتوكول A/SP1/12/01 حول الديمقراطية والحوكمة الجيدة المتمم للبروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وفضها والحفاظ على السلام والأمن – ، ٢٠٠١، المواد ١٩–٢٤

مبادرة تعزيز الهياكل القومية والمؤسسات والمنظمات والتي تلعب دورًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجتمع–، قرار تبناه المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والتسعين، كوبنهاجن، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٤

Interpol, *Code of Conduct for Law Enforcement Officers and Code of Ethics for Law Enforcement Officers,* <http://www.interpol.int>

NDI, *Democratic Oversight of Police Forces: Mechanisms for Accountability and Community Policing,* 2005, <http://www.accessdemocracy.org>

Rauch, J. and van der Spuy, E., *Police Reform in Post Conflict Africa: A Review* (Pretoria: IDASA, 2006) VERA Institute of Justice, <http://www.vera.org/>

سؤال التقييم	
٢,٥,٣.	**إلى أي مدى يعكس تشكيل الجيش والشرطة ومؤسسات الخدمات الأمنية النسيج الاجتماعي للمجتمع؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة التشريع ذات الصلة للتكوين الاجتماعي للقوات المسلحة والشرطة ومؤسسات الخدمات الأمنية، بما في ذلك شروط الاستثناءات. راجع أيضًا ٣.٢.٣ و٣.٢.٤.	
٢) ***الممارسة:*** معاينة كيفية تنفيذ إجراءات التجنيد والترقية على أرض الواقع وتأثيرها على التكوين الاجتماعي للخدمات ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ إجراءات الشكاوى الداخلية.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في أدلة حول سوء تمثيل فئات اجتماعية بوضوح في الخدمات المناظرة، حيث يشمل ذلك الرتب العليا؛ الانحياز المنهجي أو التفرقة أو سوء المعاملة تجاه فئات اجتماعية معينة ضمن الرتبة العسكرية ذاتها.	

مصادر عامة
Black and Asian Police Association. <http://www.bapagmp.co.uk>
International Police Association, e-mail list of national sections, <http://www.ipa-iac.org>
International Union of Police Associations, <http://www.iupa.org/>
Law Enforcement Gays and Lesbians International (LEGAL International), <http://members.aol.com/legalint/>

معايير الممارسة الجيدة
اتفاقية حقوق الطفل: بروتوكول اختياري حول مشاركة الأطفال في النزاع المُسلح - ، ٢٠٠٠
Independent Commission on Policing for Northern Ireland (the Patten Commission), *A New Beginning: Policing in Northern Ireland* (Norwich. 1999)

سؤال التقييم	
٢,٥,٤.	**ما مدى الحرية التي تتمتع بها البلاد من تدخل القوات العسكرية والقوات الخاصة والزعامات وأعمال المافيا الإجرامية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في أدلة حول مناطق أو مظاهر من الحياة الاجتماعية التي تقع عرضة لعمليات مجموعات تستخدم العنف الخارج عن نطاق القانون؛ ووقوع حالات وفاة أو إصابات أو إرهاب على أيدي هذه المجموعات. راجع أيضًا ١,٢,١.	

مصادر عامة

Andrade, J., *World Police and Paramilitary Forces* (New York: Stockton Press, 1985)

Canadian Security Intelligence Service, *Transnational Criminal Activity,* Backgrounder No. 10, <http://www.csis.gc.ca/nwsrm/bckgrndrs/bckgrndr10-eng.asp>

مركز منع الجريمة الدولي (CICP), http://www.unodc.org/unodc/crime_cicp.html

Eldis Gateway to Development Information, database on conflict and security, <http://www.eldis.org/>

European Institute for Crime Prevention and Control, affiliated with the United Nations (HEUNI), <http://www.heuni.fi/>

Global Organised Crime Project, <http://www.csis.org/goc/>
International Crisis Group country reports, <http://www.icg.org>

Michigan State University Library, Criminal Justice Resources: *Organized Crime,* <http://www.lib.msu.edu/harris23/crimjust/orgcrime.htm>

Terrorism Research Center, <http://www.terrorism.com>

شبكة معلومات الأمم المتحدة للجريمة والعدالة، <http://www.uncjin.org/>

US Federal Bureau of Investigation, Organized Crime, <http://www.fbi.gov/hq/cid/orgcrime/ocshome.htm>

البنك الدولي، برنامج أبحاث حول النزاع، <http://www.worldbank.org>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود – ، ٢٠٠٠، والبروتوكول الخاص بمحاربة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو –، وبروتوكول منع، قمع ومعاقبة تجارة الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال –، ٢٠٠٠، وبروتوكول محاربة التصنيع غير المشروع للأسلحة وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها –، ٢٠٠١؛ اتفاقية حقوق الطفل: بروتوكول اختياري حول مشاركة الأطفال في النزاع المُسلح – ، ٢٠٠٠

Fourth World Conference on Women, Beijing Platform for Action, September 1995, Strategic Objectives and Actions on Women and Armed Conflict

International IDEA, *Democracy and Deep-rooted Conflict: Options for Negotiators* (Stockholm: International IDEA, 1998)

المعايير الإقليمية
رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (ASEAN)، إعلان مانيلا حول منع الجريمة العابرة للحدود ومكافحتها –، ١٩٩٨
المجلس الأوروبي، اتفاقية حول غسيل الأموال والبحث عن العوائد المالية الناتجة عن الجريمة والاستيلاء عليها ومصادرتها وحول تمويل الإرهاب –، ٢٠٠٥؛
اتفاقية حول مكافحة الإرهاب –، ٢٠٠٥
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، إعلان إيقاف استيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا –، ١٩٩٨
OAS, *Commitment of Mar del Plata,* Second Inter-American Conference on Terrorism, 1998;
Declaration of Lima to Prevent, Combat and Eliminate Terrorism, 1996;
Declaration of San Salvador on Strengthening Cooperation in the Fight against Terrorism, 2003
منظمة الوحدة الأفريقية، إعلان باماكو حول وضع أفريقيا العام تجاه انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة –، ٢٠٠٠؛
اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا –، ١٩٧٧؛
اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول منع ومكافحة الإرهاب –، ١٩٩٩؛
الاتحاد الأفريقي، معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك –، ٢٠٠٥؛
بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا –، ٢٠٠٣، المادة ١١
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، بروتوكول حول التحكم في الأسلحة النارية والذخيرة والمواد الأخرى ذات الصلة –، تموز ٢٠٠٢

٢,٦. النزاهة في الحياة العامة

سؤال رئيسي: هل النزاهة في السلوك متأصلة في الحياة العامة؟

سؤال التقييم	
٢,٦,١.	**إلى أي مدى يفصل أصحاب المناصب بين الوظيفة العامة والأعمال التجارية الشخصية والمصالح العائلية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة اللوائح التي تحكم الفصل بين الوظيفة العامة والمصالح الشخصية وعلاقات أصحاب المصالح، بما في ذلك إقرارات الذمة المالية، وتضارب المصالح، وما إلى ذلك.	
٢) الممارسة: معاينة فعالية واستقلالية الإجراءات الخاصة بما سبق.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في أدلة حول وجود صلات منهجية بين أصحاب المناصب والمصالح الشخصية المرتبطة بالحكومة؛ المحسوبية ومحاباة أشخاص معينين؛ عدم تقديم إقرار الذمة المالية أو تضارب المصالح؛ ظاهرة تنقل الموظف بين أكثر من وظيفة في جهة العمل.	

مصادر عامة

مصادر عالمية

Anti-Corruption Knowledge Center, World Bank, An Annotated Bibliography, <http://www.worldbank.org/wbi/governance/bib.html>

مركز مصادر مكافحة الفساد، قاعدة بيانات تتضمن تقارير ومطبوعات ومنظمات وبرامج ومواقع ويب وغيرها، <http://www.u4.no/ index.cfm>

Association of Certified Fraud Examiners, <http://www.acfe.com>

مركز النزاهة العامة – <http://www.publicintegrity.org>

Coalition for International Justice Corruption Online Research and Information System (CORIS), Transparency International, <http://www.corisweb.org/>

Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on public financial management and accountability, <http://www.gsdrc.org>

Heidenheimer, A. J. et al. (eds), *Political Corruption: A Handbook,* 4th edn (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1997)

الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org>

Management and Governance Network (Magnet), UNDP, <http://magnet.undp.org/>

المعهد الوطني الديمقراطي، برنامج حول النزاهة العامة، <http://www.ndi.org>

Overseas Development Institute, Research on governance and corruption, <http://www.odi.org.uk>

Respondanet, an anti-corruption database (in English and Spanish), <http://www.respondanet.com>

Standing Committee on International Legal Practice, 'Report: Survey of Law on Bribery of Public Officials', 1996 (mimeo);

Standing Committee on International Legal Practice, Resolution of the Council on the International Bar Association, 1996 (mimeo)

Transparency International, Corruption Perception Index, <http://www.transparency.org>

مصادر عالمية (تابع)

UNDP, *Corruption and Good Governance,* Discussion Paper 3 (New York: Management, Development and Governance Division, UNDP, 1997)

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة، <http://www.unpan.org>

البنك الدولي، برنامج أبحاث حول الشؤون المالية وبحث حول القطاع الخاص، <http://www.worldbank.org>

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

أفريقيا والشرق الأوسط

African Development Bank, *African Development Report 2001: Fostering Good Governance in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2001)

شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد (APNAC), <http://www.apnacafrica.org>

Doig, A. et al., *'Measuring "Success" in Five African Anti-corruption Commissions: The Cases of Ghana, Malawi, Tanzania, Uganda and Zambia',* U4, Anti-corruption Resource Centre, 2005, <http://www.u4.no>

Open Society Justice Initiative, Program on Anti-Corruption, <http://www.justiceinitiative.org>

بوابة معلومات الجنوب الأفريقي عن الفساد - <http://www.ipocafrica.org/>

الأمريكتان

Indiana University, *Proceedings of the Conference on Civil Service Systems In Comparative Perspective,* Indiana University, Bloomington, Ind., 5–8 April 1997, <http://www.indiana.edu/~csrc/csrc.html>

مركز ناثانسون لدراسة الجريمة المنظمة والفساد، روابط لمواقع ويب عن الجريمة المنظمة، <http://www.yorku.ca/nathanson/Links/links.htm#Corruption>

قاعدة بيانات من منظمة الولايات الأمريكية تشمل معلومات حول مكافحة الفساد (باللغة الإسبانية فقط)، <http://www.oas.org/juridico/ spanish/redesinteramericanas/institu/instituciones.htm>

آسيا
ADB OECD Anti-Corruption Initiative for the Asia Pacific, Anti-Corruption Resource Database, <http://www1.oecd.org/daf/asiacom/index.htm>
مجموعة آسيا والمحيط الهادي لمكافحة غسيل الأموال، <http://www.apgml.org/>
Australian APEC Study Centre, Monash University, resources on regulation of finance, <http://www.apec.org.au/>
Australian Development Gateway, International and Asia–Pacific-specific resources on anticorruption, <http://www.developmentgateway.com.au>
Open Society Justice Initiative, Program on Freedom of Anti-Corruption, <http://www.justiceinitiative.org>
Sherman, T., *'Combating Money Laundering in the Asia Pacific Region'*, Research Institute for Asia and the Pacific, Business Briefing, 27 September 1995
Stability Pact Anti-Corruption Initiative, <http://spai-rslo.org/new.asp>

أوروبا
شبكة مكافحة الفساد للأنظمة الاقتصادية المتحولة –، <http://www.anticorruptionnet.org/indextxt.html>
شبكة مكافحة الفساد في شرق أوروبا ووسط آسيا –، <http://www.oecd.org>
Coalition 2000, Corruption Monitoring System, Sofia, <http://www.online.bg/coalition2000/eng/monitor.htm>
Council of Europe and European Union, OCTOPUS Programme, <http://www.coe.int>;
مجموعة الدول أعضاء المجلس الأوروبي لمكافحة الفساد, (GRECO) <http://www.coe.int/t/dg1/Greco/ Default_en.asp>
برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى، برنامج حول الفساد وسياسة مكافحة الفساد، <http://www.eumap.org/>
OECD, '*Ethics in the Public Service: Current Issues and Practices'*, Public Management Occasional Papers No. 14, 1996;
Public Sector Corruption: An International Survey of Prevention Measures, OECD, 1999, <http://www.oecd.org>;
الموقع الالكتروني حول المالية العامة والإدارة التنظيمية والإصلاح، <http://www.oecd.org>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد –، ٢٠٠٣؛

المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين – /٥٩/٥١، ١٢ ديسمبر ١٩٩٦

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، الطبعة الثالثة، فيينا، ٢٠٠٤، <http://www.unodc.org>

ممارسات الحوكمة الجيدة التي تعزز حقوق الإنسان –، مؤتمر منظم من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، سيئول، ١٥-١٦ سبتمبر ٢٠٠٤، الاجتماع الرابع حول مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>

صندوق النقد الدولي، مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية –، ٢٠٠١ (مُحدثة)؛

مدونة الممارسات الجيدة بشأن الشفافية في السياسات النقدية والمالية –، ١٩٩٩

منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، المعايير العالمية لمكافحة الفساد في خدمات/قوات الشرطة –، <http://www.interpol.int>

المعايير الإقليمية

مبادرة بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد في دول آسيا والمحيط الهادي، الخطة التنفيذية لمكافحة الفساد –، <http://www1.oecd.org/daf/asiacom/index.htm>

ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١، المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك Windhock، ناميبيا، شباط ٢٠٠١

الاتحاد الأفريقي، اتفاقية منع الفساد ومحاربته –، ٢٠٠٣

Asian Development Bank, *Anti-Corruption Policies in Asia and the Pacific,* 2004; Anticorruption Policies and Strategies, 1998, <http://www.adb.org>

المجلس الأوروبي، *اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد*، ١٩٩٩ *واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد*، ١٩٩٩؛

Anti-Corruption Services: Good Practice in Europe, OCTOPUS, 2004

منظمة الوحدة الأفريقية، الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانة منظمة الوحدة الأفريقية –، ١٩٦٥؛

بروتوكول إضافي للاتفاقية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الامتيازات والحصانة –، ١٩٨٠

OECD, *Best Practices for Budget Transparency,* 2001

مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، بروتوكول مكافحة الفساد –، آب/أغسطس ٢٠٠١

Kostyo, K., Handbook: *Curbing Corruption in Public Procurement* (Berlin: Transparency International, 2006), <http://www.transparency.org>

معايير خاصة ببعض الدول
Belize Government, Prevention of Corruption in Public Life Act (No. 24 of 1994)
Canadian Government, *Conflict of Interest and Post-Employment Code for Public Office Holders,* 1985
Estonian Government, *'Honest State' Initiative,* 2004
Gambian Government, Evaluation of Assets and Properties and the Prevention of Corrupt Practices Act (No. 17 of 1982)
Pakistani Government, *National Anti-Corruption Strategy,* 2002
South African Government, Asmal Code, 1994;
Code of Conduct for Elected Members of the ANC, 1994
South Australian Department of the Premier and the Cabinet, 'Code of Conduct for Ministers' (extract from the Cabinet Handbook, 1994)
Trinidad and Tobago Government, Integrity in Public Life Act (No. 8 of 1987)
Trinidad and Tobago Integrity Commission, Extract from the Constitution of Trinidad and Tobago, 1980
UK House of Commons, Committee on Standards in Public Life (the Neil Committee), The Funding of Political Parties in the United Kingdom, Fifth Report, Cm 4057 I & II (London: The Stationery Office, 1998)
UK Government, Raising Standards and Upholding Integrity: The Prevention of Corruption (London: The Stationery Office, 2000), <http://www.official-documents.gov.uk/>

سؤال التقييم	
٢,٦,٢.	**ما مدى فعالية الترتيبات الخاصة بحماية أصحاب المناصب والجمهور من التورط في قضايا الرشوة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة القوانين المناهضة للفساد في الحكومة وهيئات الخدمات العامة، ومقارنتها إن أمكن ذلك بالمواثيق الدولية والإقليمية.	
٢) ***الممارسة:*** فحص مدى فعالية واستقلالية الإجراءات والجزاءات المفروضة لتفعيل التشريع المناهض للفساد في مختلف مجالات الحياة العامة: الحكومات، وخاصة سياسة المشتريات، السلطة القضائية، هيئات فرض القوانين، الجمارك وضريبة المكوس، وغيرها من الخدمات العامة. معاينة مدى صرامة إجراءات المحاسبة والتدقيق. معاينة أدلة عن مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد ودور وسائل الإعلام التي ترمي لمكافحة الفساد.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في وقائع معروفة لتقاضي الرشوة النقدية أو العينية سواء كانت كبيرة أم صغيرة؛ مفهوم الفساد لدى مجتمع الصفوة والجمهور وتأثرهم به؛ ومؤشرات أخرى على الفساد.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Corruption Online Research and Information System (CORIS), Transparency International, <http://www.corisweb.org/>
Global Organization of Parliamentarians against Corruption, <http://www.gopacnetwork.org/>
International Budget Project, Research theme on transparency and Participation in the budget process, <http://www.internationalbudget.org>;
International Budget Project, Open Budget Initiative 2006, <http://www.openbudgetindex.org/>
Journal of Corruption and Reform
International Social Science Journal, special issue on Corruption in Western Democracies, 149 (September 1997)
Management and Governance Network (Magnet) at the UNDP, <http://magnet.undp.org/>
Standing Committee on International Legal Practice, 'Report: Survey of Law on Bribery of Public Officials', 1996 (mimeo);
Standing Committee on International Legal Practice, Resolution of the Council on the International Bar Association, 1996 (mimeo)
Transparency International, Corruption Perception Index, Bribe Payers Index, etc., <http://www.transparency.org>
البنك الدولي، تقارير الالتزام بالمعايير والنظم (ROSCs) الخاصة بالشفافية المالية، <http://www.worldbank.org/ ifa/rosc.html>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والحصول عليها ، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
مبادرة بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد في دول آسيا والمحيط الهادي، قاعدة بيانات مرجعية بشأن مكافحة الفساد، <http://www1.oecd.org/daf/ asiacom/index.htm>
شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد، <http://www.parlcent.ca/ africa/APNAC/index_e.php>
شبكة مكافحة الفساد في أوروبا ومجموعة يوراسيا، <http://www.nobribes.org>

مصادر إقليمية (تابع)

Bertsk, J., *Trust in Government: Ethics Measures in OECD Countries* (Paris: OECD, 2000)

Coalition 2000, Corruption Monitoring System, Sofia, <http://www.online.bg/coalition2000/eng/monitor.htm>

مجموعة الدول أعضاء المجلس الأوروبي لمكافحة الفساد, (GRECO)
<http://www.coe.int/t/dg1/Greco/ Default_en.asp>

Council of Europe and European Union, OCTOPUS Programme, <http://www.coe.int>

برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى، برنامج حول الفساد وسياسة مكافحة الفساد،
<http://www.eumap.org/>

Nathanson Centre for the Study of Organized Crime and Corruption, Organized Crime Web Links, <http://www.yorku.ca/nathanson/Links/links.htm#Corruption>

Pieth, M., Low, L. and Cullen, P. J., *The OECD Convention on Bribery: A Commentary* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صفحات ويب حول المالية العامة والإدارة التنظيمية والإصلاح،
<http://www.oecd.org>

Transparent Agents and Contracting Agencies(TRACE), <http://www.traceinternational.org/>

UN Department of Economic and Social Affairs, Public Service Ethics in Africa, ST/ ESA/PAD/SER.E/23, UNDP Regional Bureau for Africa, 2001, <http://www.unpan.org/EthicsWebSite/inc/reportpg.htm>

US Information Agency, Bribery and Corruption, <http://www.state.gov/e/eeb/cba/gc/>

'Corruption: An Impediment to Development', Economic Perspectives, Electronic Journal of the US Information Agency, 3/5 (November 1999), <http://usinfo.state.gov/journals/ites/1198/ijee/ejtoc.htm>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، مدونة السلوك الدولية للموظفين العموميين -A/RES/51/59, 12 , كانون الأول ١٩٩٦

المعايير الدولية (تابع)
إجراء برلماني لمكافحة الفساد والحاجة للتعاون الدولي في هذا المجال –، قرار تبناه المؤتمر البرلماني الدولي الرابع والتسعين، بوخارست، ١٣تشرين الأول١٩٩٥
Global Organization of Parliamentarians against Corruption, Controlling Corruption: A Parliamentarian's Handbook, 2005, <http://www.gopacnetwork.org/Docs/CCH FINAL Aug 05 ENG.pdf>
Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 4 on Combating Corruption in Public and Private Sectors, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>
IPU, *The Role of Parliaments in the Fight against Corruption,* 2001, <http://www.ipu.org/splz-e/hague01-bkgr.htm>

المعايير الإقليمية
مبادرة بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد في دول آسيا والمحيط الهادي، الخطة التنفيذية لمكافحة الفساد –، <http://www1.oecd.org/daf/asiacom/index.htm>
الاتحاد الأفريقي، اتفاقية منع الفساد ومحاربته –، ٢٠٠٣
ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١، المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك، شباط ٢٠٠١
المجلس الأوروبي، *اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد*، ١٩٩٩ *واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد*، ١٩٩٩؛
مدونة السلوك للموظفين العموميين –، ٢٠٠٠؛
المبادئ الإرشادية العشرون للحرب على الفساد –، قرار رقم (٩٧) ٢٤، ٦ نوفمبر ١٩٩٧ ؛
Anti-Corruption Services: Good Practice in Europe, OCTOPUS, 2004
منظمة الولايات الأمريكية OAS، اتفاقية الدول الأمريكية ضد الفساد –، ١٩٩٦
الاتحاد الأفريقي، الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة –، ٢٠٠٧
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد –، ١٩٩٩؛
Commentaries on the Convention on Combating Bribery of Officials in International Business Transactions, 1997;
Public Sector Corruption: An International Survey of Prevention Measures, 1999;

المعايير الإقليمية (تابع)
Revised Recommendation of the Council on Combating Bribery in International Business Transactions, 1997
Group of States against Corruption (GRECO), Council of Europe, Mutual Evaluation Mechanism, <http://www.coe.int/t/dg1/greco/evaluations/intro_en.asp>
East and Southern Africa, Usa River Communiqué, 1995
الاتحاد الأوروبي، الإدارة العامة للبحوث، إجراءات لمكافحة الفساد في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي –، مجموعة الشؤون القانونية JURI 101 EN، ١٩٩٦
ICAC, Hong Kong, *Corruption Prevention Department, Best Practice Packages,* <http://www.icac.org.hk/en/prevention_and_education/pt/index.html>
Arusha Workshop on National Integrity, Arusha Integrity Pledge, 1995

سؤال التقييم	
٢،٦،٣.	**إلى أي مدى تحد القواعد والإجراءات الخاصة بتمويل الانتخابات والمرشحين والممثلين المنتخبين من خضوعهم لمصالح شريحة معينة من الشعب؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين الخاصة بتمويل الانتخابات، نفقات المُرشحين ونفقات الممثلين المنتخبين، بما في ذلك تحديدها والإعلان عنها والعقوبات، وما إلى ذلك. راجع أيضًا ٢.١.٣ و٢.٢.٤.	
٢) الممارسة: معاينة مدى عدالة وفعالية تطبيق اللوائح على أرض الواقع.	
٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في بيانات تشير إلى اعتماد المسؤولين المنتخبين بشكل واضح على مصالح شخصية، ومنها سجلهم السياسي والتشريعي.	

مصادر عامة
شبكة المعرفة الانتخابية لمشروع، ACE <http://www.aceproject.org/>
المؤتمرات الدولية المناهضة للفساد، مؤسسة الشفافية الدولية –، <http://www.transparency.org/news_room/multimedia/iacc>
IPU, *Constitutional and Parliamentary Information* (biannual);
Parline Database, <http://www.ipu.org/parline-e/parlinesearch.asp>
Management and Governance Network (Magnet), UNDP, <http://magnet.undp.org/>

مصادر عامة (تابع)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صفحات الموقع الالكتروني حول المالية العامة وتنظيم الإدارة والإصلاح، http://www.oecd.org>

Respondanet: Americas' Accountability/Anti-Corruption Project (Latin American-based, in Spanish), <http://www.respondanet.com/english/index.htm>

Sulemanji, S. and Qureshi, H., 'Roles for International Organizations in the Fight against Corruption', Paper presented at the XIIIth International Congress of the International Society of Social Defense, Lecce, Italy, 28–30 November 1996

مؤسسة الشفافية الدولية – <http://www.transparency.org>

World Bank, Civil Service Reform Study, e.g. Klitgaard, R., 'Cleaning Up and Invigorating the Civil Service', World Bank, Washington, DC, 1996 (mimeo); (ad hoc) *Country Assistance Strategy Papers*

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

معايير الممارسة الجيدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة، مدونة السلوك الدولية للموظفين العموميين – ٥٩/١٢/٥١، كانون الأول ١٩٩٦

المجلس الأوروبي، لجنة الوزراء، توصية رقم R (٢٠٠٣) ٤ بشأن القواعد العامة لمكافحة الفساد في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية

European Court of Auditors, *'Special Report 8/98 on the Commission's Services Specifically Involved in the Fight against Fraud, with the Commission's Replies'*, Official Journal of the European Communities, C230, 22 July 1998

منظمة الوحدة الأفريقية، الاتفاقية العامة عن امتيازات وحصانة منظمة الوحدة الأفريقية، ١٩٦٥؛ بروتوكول إضافي للاتفاقية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية عن الامتيازات والحصانات، ١٩٨٠

OECD, *Public Sector Corruption: An International Survey of Prevention Measures,* OECD, 1999, <http://www.oecd.org>

Open Society Justice Initiative, *Monitoring Election Campaign Finance: A Handbook for NGOs,* 2004, <http://www.justiceinitiative.org>

Centre for Transnational and Post-Conflict Governance, Training in Detection and Enforcement (TIDE), Enforcing Political Finance Laws: Training Handbook, USAID, 2005, <http://www.moneyandpolitics.net>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
UK House of Commons, Committee on Standards in Public Life (the Neil Committee), The Funding of Political Parties in the United Kingdom, Fifth Report, Cm 4057 I & II 1998 (London: The Stationery Office, 1998)

سؤال التقييم	
٢,٦,٤	**ما مدى السيطرة على تأثير الشركات الكبرى والمصالح التجارية على السياسة العامة، وما مدى ابتعادها عن التورط في الفساد داخل البلاد وخارجها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة اللوائح التي تحكم الشفافية في علاقات الشركة مع الحكومة، إجراءات تعيين الهياكل التنفيذية والاستشارية العامة، وهكذا.	
٢) ***الممارسة:*** معاينة فعالية إجراءات المحافظة على استقلالية سياسة الحكومة وتطبيقها بما يحول دون خضوعها لمصالح الشركات.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في أدلة حول خضوع الوزارات أو الهيئات أو السياسة الحكومية لمصالح الشركات؛ والإخفاق الواضح للحكومة أو انحيازها الشديد عند تنظيم الشؤون التجارية والمالية. راجع أيضًا ١.٤.٦.	

مصادر عامة
المراجع المذكورة أعلاه، بالإضافة الى:
African Development Bank, African Development Report 2001: Fostering Good Governance in Africa (Oxford: Oxford University Press, 2001)
Australian APEC Study Centre, Monash University, resources on regulation of finance, <http://www.apec.org.au/>
Bamrud, J., *'The Other Face of Business in Latin America'*, Latin Trade, September 1996, pp. 34–41
Business and Human Rights Resource Centre, <http://www.business-humanrights.org>
Business Anti-Corruption Portal, <http://www.business-anti-corruption.dk>
CorporateWatch, UK, investigative site, <http://www.corporatewatch.org.uk>
Davies, R., *'Political Corruption: A Collection of Links on Politics and Political Corruption in Relation to Financial Scandals'*, <http://www.ex.ac.uk/~RDavies/arian/scandals/political.html>
EUMAP programme on corruption and anti-corruption policy, <http://www.eumap.org/>

مصادر عامة (تابع)

Glynn, P. et al., *'The Globalization of Corruption',* in K. A. Elliot (ed.), *Corruption and the Global Economy* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1997)

Human Rights Watch, *Corporations and Human Rights* (New York: Human Rights Watch, 1998), pp. 456–60

International Budget Project, Research theme on transparency and participation in the budget process, <http://www.internationalbudget.org>

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، البنك الدولي، http://www.miga.org/

المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية OAS، لجنة خاصة بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود، http://www.oas.org

Sciulli, N., *'Competitive Tendering and Contracting in the Public Sector: Costing Concepts and Issues',* European Accounting Association 21st Annual Congress, University of Antwerp, 6–8 April 1998

مركز الأمم المتحدة للشركات العابرة للقوميات، http://unctc.unctad.org

البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة (UNEP), http://www.unep.org

الميثاق العالمي للأمم المتحدة <http://www.unglobalcompact.org>

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO), <http://www.unido.org>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول القيم الأخلاقية والشفافية والمساءلة وحول المالية العامة والمصادرالعامة، <http://www.unpan.org>

البنك الدولي، برنامج بحث حول التمويل وحول القطاع الخاص http://www.worldbank.org

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الشفافية والمساءلة واستخدام المعلومات والوصول إليها، <http://www.wmd.org/>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – ، ٢٠٠٣

غرفة التجارة الدولية، إرشادات عن الاستثمار، <http://www.iccwbo.org/policy/trade/>

International Finance Corporation (IFC), Environment Division, *Doing Better Business Through Effective Public Consultation and Disclosure: A Good Practice Manual* (Washington, DC: IFC, 1998)

المعايير الدولية (تابع)

World Bank, Civil Service Reform Study, e.g. Klitgaard, R., *'Cleaning Up and Invigorating the Civil Service'*, World Bank, Washington, DC, 1996 (mimeo)

Good Governance Practices that Promote Human Rights, Seminar organized by UNDP and OHCHR, Seoul, 15–16 September 2004, Panel 4 on Combating Corruption in Public and Private Sectors, <http://www2.ohchr.org/english/issues/development/governance/compilation/forside_02.swf>

البنك الدولي، مجموعة من المبادئ حول أفضل الممارسات بشأن حوكمة الشركات الكبرى، <http://rru.worldbank.org/PapersLinks/ Codes-Best-Practice/>

Transparency Charter for International Financial Institutions, 2006, <http://www.article19.org>

المعايير الإقليمية

مبادرة بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد في دول آسيا والمحيط الهادي، الخطة التنفيذية لمكافحة الفساد -، <http://www1.oecd.org/daf/asiacom/index.htm>

المجلس الأوروبي، *اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد*، ١٩٩٩ *واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد*، ١٩٩٩

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، بيان عن الديمقراطية، الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات الكبرى -، ٢٠٠٥

منظمة الدول الأمريكية (OAS)، اتفاقية كاراكاس، ١٩٩٦؛ اتفاقية الدول الأمريكية ضد الفساد -، ١٩٩٦

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعقيبات على اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين في المعاملات التجارية الدولية -، ١٩٩٧؛

اتفاقية مكافحة رشوة موظفي القطاع العام الأجانب في المعاملات التجارية الدولية -، ١٩٩٧؛

OECD Principles On Corporate Governance, 2004

European Union, *Public Procurement Framework*, 1998, <http://ec.europa.eu/internal_market/publicprocurement/legislation_en.htm>

OECD, *Recommendation on Bribery in International Business Transactions*, 1994

St. George's House, Windsor, Al Albait Foundation and Arab Thought Forum in Amman, *An Interfaith Declaration: A Code of Ethics on International Business for Christians, Muslims and Jews*, 1993

ICAC, Hong Kong, *Corruption Prevention Department, Best Practice Packages*, <http://www.icac.org.hk/en/prevention_and_education/pt/index.html>

سؤال التقييم	
٢,٦,٥.	**إلى أي حد يثق الجمهور بنزاهة الموظفين العموميين، وبُعد الخدمات العامة عن الفساد؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***المؤشرات الإيجابية والسلبية:*** تقييم استطلاعات الرأي وغيرها من المؤشرات الأخرى ذات الصلة بثقة الجمهور في نزاهة أصحاب المناصب العامة والجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات.

مصادر عامة

Afro Barometer, <http://www.afrobarometer.org/>
Asian Barometer, <http://www.asianbarometer.org/>
East Asia Barometer, <http://eacsurvey.law.ntu.edu.tw/>
Euro Barometer, <http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm>;
Latino Barometer, <http://www.latinobarometro.org/>

Bratton, M., Chu, Y.-H., Lagos, M. and Rose, R., *'The People's Voice: Trust in Political Institutions',* in International IDEA, *Ten Years of Supporting Democracy Worldwide* (Stockholm: International IDEA, 2005), <http://www.idea.int/publications/anniversary/upload/ Inlay_ senttoprint_30May05.pdf>

Centre for the Study of Public Policy, University of Aberdeen, <http://www.abdn.ac.uk/cspp/>

Développement Institutions et Analyses de Long terme (DIAL), Household surveys on democracy and human rights, <http://www.dial.prd.fr/>

Transparency International, Corruption Perceptions Index, Global Corruption Barometer, Regional and national surveys and indices, <http://www.transparency.org/>

البنك الدولي، مجموعة بيانات ومؤشرات البحث بشأن الحوكمة حول العالم، <http://www.worldbank.org>

٣.	المجتمع المدني والمشاركة الشعبية
٣,١.	الإعلام في مجتمع ديمقراطي
	سؤال رئيسي: هل تنتهج وسائل الإعلام منهجًا يحافظ على القيم الديمقراطية؟

	سؤال التقييم
٣,١,١.	**ما مدى استقلالية الإعلام عن الحكومة، وما مدى التعددية في ملكيته، وإلى أي حد يتمتع بالحرية، ولا يخضع للحكومات الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القوانين المختصة بملكية وسائل الإعلام وعملها، بما في ذلك الملكية المشتركة، استقلالية المحررين، القوانين المتعلقة بالتشهير وحرية المعلومات والتعبير، القواعد التي تحكم وسائل الإعلام العامة أو الخاصة التي يتم بثها عبر الأثير، الخ.

٢) ***الممارسة:*** معاينة مدى فعالية تطبيق أي تشريع، ترتيبات العلاقات العامة التي تُجريها الحكومة ومدى تسامحها مع النقد الإعلامي، وتمكُّن المواطنين من الدخول على شبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة،الخ.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في بيانات حول مركزية ملكية وسائل الإعلام، الملكية الأجنبية، ملكية الحكومة أو الأحزاب، السيطرة على وسائل الإعلام أو تطويعها لأهداف خاصة؛ التحقيق في أحداث ترهيب أو إعاقة للمنافذ الإعلامية أو العاملين بها.

مصادر عامة

راجع ٥,٣,٢.

مصادر عالمية

Article 19, <http://www.article19.org>
Campaign for Communication Rights in the Information Society (CRIS), <http://www.crisinfo.org/>

الكومنولث، اتحاد الصحافة، <http://www.cpu.org.uk/>

Christians, C. G. et al., *Media Ethics: Cases and Moral Reasoning,* 7th edn (New York: Allyn & Bacon, 2005), <http://campus.arbor.edu/media_ethics7/index.html>

World Reference Atlas (London and New York: Dorling Kindersley, various edns), media censorship indicators, media ownership in country reports

Foreign Policy, *The List: Powerful Media Moguls,* October 2006, <http://www.foreignpolicy.com>

مصادر عالمية (تابع)
Herman, E. and McChesney, R., *The Global Media* (London: Cassell, 1997)
Human Rights Watch with the US Commission on Security and Cooperation in Europe, 'Threats to Press Freedoms: A Report for the Free Media Seminar', 1998
الجمعية الدولية للنساء العاملات بالراديو والتلفاز -، <http://www.iawrt.org/>
المركز الدولي للصحفيين، قوانين الإعلام من مختلف الدول، <http://www.icfj.org/>
الاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين، <http://www.ifj.org/>
معهد الصحافة الدولي: (IPI), <http://www.freemedia.at/cms/ipi/>
World Press Freedom Review (annual), <http://www.freemedia.at/publications/world-press-freedom-review/> (regional overviews and 165 country reports)
المؤسسة الدولية الإعلامية للمرأة، <http://www.iwmf.org/>
Mediachannel.org, links to journalism and broadcasting sites in South and South-East Asia, Central Asia, Asia–Pacific, the Middle East, Africa, Central and South America, North America and Europe, <http://www.mediachannel.org/links/links-frameset.html>
معهد التنوع الإعلامي، <http://www.media-diversity.org>
Organization of News Ombudsmen ONO <http://www.newsombudsmen.org>
Political Risk Services (PRS), Political Risk Yearbook (New York: PRS, 1995), section on media/status of the press
Poynter Online, Bibliographies on media credibility, media ethics, world press, etc., <http://www.poynter.org>
Staple, G. C. (ed.), *Telegraphy 1993: Global Telecommunications Traffic Statistics and Commentary* (Washington, DC: Telegeography Inc., 1993)
Steven, P., *The No-Nonsense Guide to Global Media* (New York: Verso, forthcoming)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية (نيويورك: طبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩)، جدول ١٩، صفحة ٢٢٦: عدد (لكل ١٠٠٠) الصحف اليومية أجهزة الراديو والتلفاز والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية و(لكل ١٠٠٠٠) مضيفات الإنترنت
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، الكتاب الإحصائي السنوي (يصدر سنويًا)

مصادر عالمية (تابع)

الاتحاد العالمي للصحف، <http://www.wan-press.org>

الرابطة العالمية لمجالس الصحافة، (WAPC) <http://www.wanewscouncil.org/ World.htm>

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال الإعلام واستخدام المعلومات والوصول إليها،

أفريقيا والشرق الأوسط

Africa South of the Sahara, 'Media and Mass Communication' (website links), Stanford University Library, <http://www-sul.stanford.edu/africa/media.html>

معهد تطوير الصحافة -، جنوب أفريقيا، <http://www.iaj.co.za/>

الصحافة لصحفيي جنوب أفريقيا -، <http://www.journalism.co.za/>

شركاء الإعلام في أفريقيا -، <http://www.gret.org/mediapartner/>

الأمريكتان

Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

Chenoweth, N., *Virtual Murdoch: Reality Wars on the Information Highway* (London: Secker & Warburg, 2001) Hoffmann-Riem, W., *Regulating Media: The Licensing and Supervision of Broadcasting in Six Countries* (New York: Guilford, 1996)

جمعية الصحافة الأمريكية، <http://www.sipiapa.org/default.cfm>

News Corporation, Annual Reports, <http://www.newscorp.com/investor/Annual_Reports.html>

Page, B., The Murdoch Archipelago (New York: Simon & Schuster, 2003)

آسيا

مركز الاتصالات والمعلومات الإعلامية الآسيوي -، <http://www.amic.org.sg/>

الاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين، دول آسيا والمحيط الهادي، <http://www.ifj-asia.org/>

جمعية صحفيي جنوب آسيا <http://www.saja.org>, (SAJA)

أوروبا
Bertrand, C., *La Déontologie des médias,* 2nd edn (Paris: PUF Que Sais-Je, 1999)
EUMAP, programme on media policy, <http://www.eumap.org/>
European Journalism Center (EJC), *Organising Media Accountability* (Maastricht: EJC, 1997);
الجمعية الأوروبية لمحرري الصحف، <http://www.enpa.be/>
تقارير ممثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبية حول حرية الإعلام، <http://www.osce.org/fom/>

معايير الممارسة الجيدة
الاتحاد الأفريقي، الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة – ، ٢٠٠٧، المادتان ١٧ و٢٧
إعلان مشترك أصدره المنتدبون عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية حول حرية التعبير – ، ٢٠٠٥، <http://www.article19.org>
Article 19, A Model Public Service Broadcasting Law, 2005; *Access to the Airwaves: Principles on Freedom of Expression and Broadcast Regulation, 2002;*
Guidelines for Election Broadcasting, 2005 Elections in Iraq;
Broadcasting Policy and Practice in Africa, 2003;
Freedom and Accountability: Safeguarding Free Expression Through Media Self-Regulation, 2005;
International Standards for the Media: Briefing Notes on Basic Principles of Journalism, 2005, all at <http://www.article19.org>
مدونة السلوك للصحفيين الآسيويين، http://www.medialaw.com.sg/ethics/jcode.htm (لسبع دول)
EthicNet, Databank for European Codes of Journalism Ethics (for 37 countries), <http://www.uta.fi/laito
Gaber, I., Barbar, B. and Ledger, F., *Live from Africa: A Handbook for African Radio Journalists* (London: Institute for War and Peace Reporting (IWPR), 2006), <http://www.eldis.org>
المركز الدولي للصحفيين، مدونات الأخلاق من مختلف المنظمات الدولية والقومية، <http://www.icfj.org/>
Sonnenberg, U. (ed.), *Organising Media Accountability: Experiences in Europe* (Maastricht: European Journalism Centre, 1997), <http://www.ejc.nl>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
الاتحاد القومي البريطاني للصحفيين، مدونة السلوك، http://www.gn.apc.org/media/nujcode.html
USAID, *'The Role of Media in Democracy: A Strategic Approach'*, USAID, 1999, <http://www.usaid.gov>
von Dewall, G., Press Ethics: *Regulation and Editorial Practice* (Düsseldorf: European Institute for the Media, 1997)

سؤال التقييم	
٣,١,٢.	**إلى أي مدى يعكس الإعلام الآراء المختلفة، وهل يمكنه الوصول إلى شرائح المجتمع المختلفة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) ***القوانين:*** معاينة الأنظمة والإجراءات التي تحكم بث وإرسال الخدمات العامة، معايير الإعلام والشكاوى.	
٢) ***الممارسة:*** التحقيق في بيانات حول توزيع وسائل الإعلام بين السكان، بما في ذلك الإنترنت؛ نطاق وتنوع البرامج والإصدارات وغيرها، وخاصة تلك المتعلقة بالشؤون العامة.	
٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في واقعة متعلقة بالرقابة على وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية؛ أدلة واضحة على الانحياز أو تشويه الحقائق في البرامج الإخبارية وعرض الشؤون الحالية؛ التمثيل غير المتناسب لفئات المجتمع من قبل المتخصصين الإعلاميين. راجع أيضًا ١,٣,٢ و٢,١,٣.	

مصادر عامة
American Society of Newspaper Editors, Newsroom Employment Census, 2004, <http://www.iwmf.org>
مركز حرية الإعلام بوسط وشرق وشمال أفريقيا، حقوق المرأة والإعلام العربي –، ٢٠٠٠، <http://www.iwmf.org>
European Commission, Images of Women in the Media: Report on Existing Research in the European Union, 1997, <http://www.iwmf.org>
European Journalism Center, European Media Landscape, <http://www.ejc.nl/>
Federation of *African Media Women, Employment Patterns in Media Organizations in Southern Africa,* SADC, 1998, <http://www.iwmf.org>
Isis International Media, *The State of Women and Media in Asia: An Overview,* 1999, <http://www.iwmf.org
دراسات الإعلام والاتصال، المملكة المتحدة ، جامعة أبرستويث، <http://www.aber.ac.uk>

مصادر عامة (تابع)
معهد التنوع الإعلامي، <http://www.media-diversity.org>
Media Entertainment and Arts Alliance, *Women in the Media Survey (status of women in the Australian media),* 1996, <http://www.iwmf.org>
Media Institute of Southern Africa and Gender Links, *Gender and Media Baseline Study,* 2003, <http://www.iwmf.org>
Media Management Centre at Northwestern University, *Women in Newspapers* 2002: Still Fighting an Uphill Battle, 2002, <http://www.iwmf.org>
Mercator Minority Language Media in the EU, University of Aberystwyth, <http://www.aber.ac.uk/mercator/>
Radio and Television News Directors Association, Survey of Women and Minorities in Radio and Television News, 2003, <http://www.iwmf.org>
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، *الكتاب الإحصائي السنوي* <http://www.unesco.org>
UNESCO, *Women Make the News Project,* 2001, <http://www.iwmf.org>
UN Program Evaluation and Communication Research Unit, *World Media Handbook 1992–94* (New York: UN Department of Public Information, 1994)
World Association for Christian Communication, *Who Makes the News? Global Media Monitoring Project* 2000, 2000, <http://www.iwmf.org>

"الإعلام الجديد"
الشبكة الاستشارية لاستراتيجيات المعلومات في أفريقيا (ANAIS)
مركز بحوث التنمية الدولية، كندا، <http://www.panasia.org>
International Institute of Development Communication, project on African web access at City University, London, UK, <http://www.iicd.org/>
"KnowNet Weaver" <http://www.knownetweaver.org>
McChesney, R. W., *'The New Global Media: It's a Small World of Big Conglomerates', The Nation*, 29 November 1999, <http://www.thenation.com>
Nath, V., *'Heralding ICT Enabled Knowledge Societies',* 2000, <http://www.vikasnath.org/>

"الإعلام الجديد" (تابع)
Networks & Development Foundation (FUNREDES), Dominican Republic, network for Central America and the Caribbean, <http://www.funredes.org/mistica>
Palmer, M. and Tunstall, J., *Media Moguls* (London: Routledge, 1991)
Poynter Online, Bibliographies on media credibility, media ethics, new media, world press, etc., <http://www.poynter.org>
Shah, A., *Media Conglomerates, Mergers, Concentration of Ownership*, 2006, <http://www.globalissues.org>
Shedden, D., *'New Media Bibliography'*, 2006, <http://poynteronline.org>

مشاريع متنوعة وإبداعية ومصادر محتملة يمكن العثور عليها من خلال
<http://www.stockholmchallenge.se/> For example, Drik, a photographic resource centre and image bank, <http://www.drik.net>;
DrumNet (Kenya) commercial networking, <http://www.drumnet.org>;
Haitian Research and Development Network (REHRED) promoting ICT to the poor, providing information and encouraging democracy;
Kgautswane ICT Centre, *'new' media creating livelihoods in a deep rural setting*, <http://www.pgw.org/telisa/>;
Neighborhood Information Units (NIU), Santafe de Bogota, Colombia, <http://www.colnodo.apc.org>;
Reinforcement of Women's Position in Decision Processes, Senegal, Promoting women's greater representation in political and administrative proceedings, <http://www.famafrique.org>;
SISCOM, Costa Rica, ICT for Communities and Municipalities;
Web of Information for Development (WIDE), Brazil

معايير الممارسة الجيدة
الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حول الحق الدولي للتصحيح – ، أغسطس ١٩٦٢
المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، أيلول ١٩٩٥ ، اهداف وإجراءات إستراتيجية حول النساء والإعلام
الميثاق الأفريقي للبث الإذاعي ، ٢٠٠١
إعلان ويندهوك حول تعزيز استقلالية وتعددية الصحافة الأفريقية – ١٩٩١، وقد تبناه المؤتمر المعني بتعزيز الصحافة الأفريقية المستقلة والتعددية، ناميبيا، ١٩٩١

معايير الممارسة الجيدة (تابع)

Article 19, Access to the Airwaves: Principles on Freedom of Expression and Broadcast Regulation, 2002;

Broadcasting Pluralism and Diversity, 2006;

International Standards for the Media: Briefing Notes on Basic Principles of Journalism, 2005, both at <http://www.article19.org>

Bromley, M. and Sonnenberg, U. (eds), Reporting Ethnic Minorities and Ethnic Conflict: Beyond Good or Evil (Maastricht: European Journalism Centre, 1998), <http://www.ejc.nl>

Devilette, S. (ed.), *Handbook for Bloggers and Cyber Dissidents, Reporters Without Borders,* 2005, <http://www.eldis.org>

International Federation of Journalists, *Equality and Quality: Setting Standards for Women in Journalism,* 2001, <http://www.iwmf.org>

المركز الدولي للصحفيين، مدونات الأخلاق لمختلف المنظمات الدولية والقومية، <http://www.icfj.org/>

معهد التنوع الإعلامي، أدلة تشمل تقارير محلية، أدلة تشمل تقارير عن فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، الاتجار بالنساء، وغيرها من القضايا؛

Media Monitoring Manual, 2002, <http://www.media-diversity.org>

One World.Net, Capacity Building Guide, <http://uk.oneworld.net/guides/capacitybuilding>

Pact Tanzania, *'Media Guide: Ways for Civil Society to Engage with the Media',* Advocacy Expert Series, 2006, <http://www.eldis.org>

Partal, V., King, C. and Belot, A., *Connecting Citizens: Innovative Practices, Vols 1 and 2* (Maastricht: European Journalism Centre, 2005), <http://www.ejc.nl>

Williams, T., *Gender for Journalists: Toolkit*, Commonwealth Press Union/ International Institute for Communication and Development, 2006, <http://www.eldis.org>

مراجع الممارسة الجيدة مماثلة لما ذُكر أعلاه في ٣,١,١

سؤال التقييم	
٣,١,٣.	**ما مدى الفعالية التي تتمتع بها وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات المستقلة في مراقبة الحكومة والشركات القوية؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***المؤشرات الإيجابية:*** معاينة التقارير التي تكشف عن حوادث تكشف عن سوء التصرف أو تسبب إحراجاً حقيقيا لأصحاب المناصب أو الشركات الكبرى.

٢) ***المؤشرات السلبية:*** معاينة مدى اعتماد الجهاز الإعلامي على الحكومة الرسمية أو الشركات للحصول على المعلومات.

مصادر عامة

راجع ٦,٤,١.

Adbusters Media Foundation, <http://www.adbusters.org>

Article 19, Pressure, Politics and the Press: The State of Media Freedom in Belarus, Moldova and Ukraine, 2003, and other documents and resources, <http://www.article19.org>

حملة الحق في الاتصال في مجتمع المعلومات (CRIS), http://www.crisinfo.org/

مراقبة الشركات، المملكة المتحدة <http://www.corpwatch.org.uk>

برنامج الاتحاد الأوروبي للمراقبة والدعاوى، برنامج حول السياسة الإعلامية، <http://www.eumap.org/>

Freelance Futures: World Survey on the Social and Economic Status of Freelance Journalists, Final Report, International Labour Organization, December 1999, <http://www.ifj.org>

Iggers, J., *Good News, Bad News: Journalism Ethics and the Public Interest* (New York: Worldview Press, 1998)

Index on Censorship, London (monthly), <http://www.indexonline.org>

International Press Institute, World Press Freedom Review, <http://www.freemedia.at/cms/ipi/freedom.html> (regional overviews and country reports)

Jensen, C., *20 Years of Censored News* (New York: Seven Stories Press, 1997)

Multinational Monitor. <http://multinationalmonitor.org>

Poynter Online, Bibliographies on media credibility, media ethics, new media, world press, etc., <http://www.poynter.org>

مصادر عامة (تابع)
Seib, P., *Campaigns and Conscience: The Ethics of Political Journalism* (Westport, Ct: Praeger, 1994)
Société française des sciences de l'information et de la communication (SFSIC), <http://www.sfsic.org>

معايير الممارسة الجيدة
ميثاق ويندهوك حول البث الإذاعي في أفريقيا -، ٢٠٠١
إعلان ويندهوك بشأن تعزيز صحافة أفريقية مستقلة وتعددية -، مؤتمر حول تعزيز الصحافة الأفريقية المستقلة والتعددية، ١٩٩١
Article 19, *A Model Public Service Broadcasting Law*, 2005;
Broadcasting Policy and Practice in Africa, 2003;
Broadcasting Pluralism and Diversity, 2006;
International Standards for the Media: Briefing Notes on Basic Principles of Journalism, 2005, all at <http://www.article19.org>

مصادر عامة
Bouchet, N. and Kariithi, N. K., *Parliament and the Media: Building an Informed Society* (Washington, DC: World Bank Institute, Commonwealth Parliamentary Association, 2003), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/wbi37228BouchetKariithiWEB.pdf>
Commonwealth Parliamentary Association, *Parliament and the Media,* 2005, <http://www.cpahq.org/topics/parliamentmedia/>
World Bank, *Strengthening the Media as Watchdog,* 2004
بالإضافة إلى مستندات أخرى كالمذكورسابقا. راجع أيضًا ١,٣,٢ و١,٤,٦ و٢,٣,٥.

سؤال التقييم	
٣,١,٤.	**ما مقدار الحرية التي يتمتع بها الصحفيون من المضايقات والتهديد والقوانين التي تحد من نشاطهم ؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة القوانين التي تضع قيودًا كبيرة على حرية الصحفيين.	
٢) المؤشرات السلبية: التحقيق في أحداث متعلقة بتعرض صحفيين لمضايقات أو ترهيب أو معوقات، بما في ذلك ما يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة. *راجع أيضًا ١.٣.١ و١.٣.٢.*	

مصادر عامة

المراجع المذكورة أعلاه، بالإضافة

إلى منظمة العفو الدولية، <http://www.amnesty.org>

Article 19, Pressure, Politics and the Press: The State of Media Freedom in Belarus, Moldova and Ukraine, 2003, and other documents and resources, <http://www.article19.org>

Bratton, M., Chu, Y.-H., Lagos, M. and Rose, R., *'The People's Voice: Trust in Political Institutions', in International IDEA, Ten Years of Supporting Democracy Worldwide* (Stockholm: International IDEA, 2005), <http://www.idea.int/publications/anniversary/upload/Inlay_senttoprint_30May05.pdf>

Campaign for Communication Rights in the Information Society (CRIS), <http://www.crisinfo.org/>

Centre for the Study of Public Policy, University of Aberdeen, <http://www.abdn.ac.uk/cspp/>

Charter 88 <http://www.charter88.org.uk>

Committee to Protect Journalists (CPJ), Press Freedom Online, <http://www.cpj.org>; Attacks on the Press in 1999, <http://www.cpj.org/attacks99/pages_att99/bookorder99.html>

Commonwealth Press Union, <http://www.cpu.org.uk/>

Cookson, R. et al., *Exiled Journalists in Europe* (Bristol: Mediawise, 2006)

Digital Freedom Network, <http://www.dfn.org/>

Freedom Forum, <http://www.freedomforum.org/>

Index on Censorship, London (monthly), <http://www.indexonline.org>

المركز الدولي للصحفيين، قوانين الإعلام من مختلف الدول، صفحة روابط لمعهد الصحافة، http://www.icfj.org/ الدولي، <http://www.freemedia.at>

International PEN, Writers in Prison Committee: Case List (London: International PEN, annual)

Poynter Online, Bibliographies on media credibility, media ethics, new media, world press, etc., <http://www.poynter.org>

Radio Free Asia, <http://www.rfa.org/english/>

منظمة مراسلون بلا حدود، <http://www.rsf.org/>

معايير الممارسة الجيدة
الاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين (IFJ)، إعلان بشأن مبادئ السلوك الصحفي – ، تبناه الاجتماع العالمي المنعقد عام ١٩٥٤ للاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين، وخضع للتعديل في الاجتماع العالمي المنعقد عام ١٩٨٦
Article 19, *A Model Public Service Broadcasting Law,* 2005;
Access to the Airwaves: Principles on Freedom of Expression and Broadcast Regulation. 2002;
Broadcasting Policy and Practice in Africa, 2003;
Comparative Study of Laws and Regulations Restricting the Publication of Electoral Opinion Polls, 2003;
Freedom and Accountability: Safeguarding Free Expression Through Media Self-Regulation, 2005;
Broadcasting Pluralism and Diversity, 2006,
تتوفر جميع هذه المراجع عبر الموقع، <http://www.article19.org>
على النحو السابق

سؤال التقييم	
٣,١,٥.	**ما مدى الحرية التي يتمتع بها المواطن العادي من التدخل في شؤونه الخاصة، والتعرض للمضايقات من وسائل الإعلام؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة قوانين الخصوصية ولوائح الممارسات الإعلامية.	
٢) الممارسة: معاينة فعالية تطبيق هذه القوانين واللوائح؛ الإجراءات التصحيحية في حالة الشكوى.	
٣) المؤشرات السلبية: تقديم شكاوى	

مصادر عامة
على النحو السابق
American Journalism Review, <http://www.ajr.org>
Bernier, Marc-François, *Ethique et déontologie du journalisme* (Quebec: Presses de l'université Laval. 1994) Christians, C. and Traber, M. (eds), *Communication Ethics and Universal Values* (London: Sage, 1997) Cooper, T. W., *Television and Ethics: A Bibliography* (Boston, Mass.: G.K. Hall, 1988
Cornu, D., *Ethique de l' information* (Paris: PUF Que Sais-Je, 1997)

مصادر عامة (تابع)

François-Xavier, Alix, *Une Ethique pour l' information* (Paris: L'Harmattan, 1997)

Gordon, A. D. and Kittross, J. M., *Contraoversies in Media Ethics*, 2nd edn (New York: Addison Wesley, 1999)

المركز الدولي للصحفيين، قوانين متعلقة بالإعلام من مختلف الدول، <http://www.icfj.org/>

MacDonald, B. and Petheram, M., *Keyguide to Information Sources in Media Ethics* (London: Mansell, 1998)

Nordenstreng, K. (ed.), *Reports on Media Ethics in Europe* (Tampere: University of Tampere, 1995) Organization of News Ombudsmen (ONO), <http://www.newsombudsmen.org>

Riboreau, G., *Déontologie du journalisme radiophonique* (Paris: RFI, 1997)

SPG-SDX, National Ethics Committee, *Journalism Ethics Report* (Chicago: Society of Professional Journalists, annual)

الاتحاد العالمي لمجالس الصحافة
<http://www.wanewscouncil.org/World.htm>

معايير الممارسة الجيدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حول الحق الدولي للتصحيح -، آب ١٩٦٢

الاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين (IFJ)، إعلان بشأن مبادئ السلوك الصحفي -، تبناه الاجتماع العالمي المنعقد عام ١٩٥٤ للاتحاد الفدرالي الدولي للصحفيين، وخضع للتعديل في الاجتماع العالمي المنعقد عام ١٩٨٦

Article 19, *A Model Public Service Broadcasting Law,* 2005;

Freedom and Accountability: Safeguarding Free Expression Through Media Self-Regulation, 2005;

International Standards for the Media: Briefing Notes on Basic Principles of Journalism, 2005, all at <http://www.article19.org>

المركز الدولي للصحفيين، مدونات الأخلاق لمختلف المنظمات الدولية والقومية، <http://www.icfj.org/>

Juusela, P., *Journalistic Codes of Ethics in the CSCE Countries* (Tampere: University of Tampere, 1991)

جمعية الصحفيين الأوغندية، مدونة قواعد السلوك المهني

٣,٢ .	المشاركة السياسية
	سؤال رئيسي: هل توجد مشاركة كاملة للمواطن في الحياة العامة؟

سؤال التقييم	
٣,٢,١.	**ما مدى تنوع الجمعيات التطوعية وجمعيات المواطنين والحركات الاجتماعية وغيرها، وما مدى استقلاليتها عن الحكومة؟**
	ما الذي يجب البحث عنه
	١) القوانين: معاينة اللوائح التي تنظم التسجيل في الجمعيات التطوعية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الإدارة الذاتية وتمويلها وعضويتها.
	٢) المؤشرات الإيجابية: التحقيق في بيانات حول نطاق المؤسسات التطوعية وتوزيعها ومجالات أنشطتها وتأثيرها على الجمهور وما إلى ذلك.
	٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في حالات تبعية الحكومة أو الأحزاب الحاكمة، لوكالات أو مصالح أجنبية؛ نسبة العوائد غير الناتجة عن مساهمات الأعضاء. راجع أيضًا ٢,٣,١، ٢,٢,٣، ٢,٣,٥ و٢,٤,٦.

مصادر عامة
مصادر عالمية
Association for Research on Nonprofit Organisations and Voluntary Action (ARNOVA), online journals and occasional papers, <http://www.arnova.org>
Blagescu, M. and Lloyd, R., *2006 Global Accountability Report: Holding Power to Account* (London: One World Trust, 2006), <http://www.oneworldtrust.org>
Charities Aid Foundation, <http://www.charitynet.org>
Eldis Gateway to Development Information, database on participation, <http://www.eldis.org/>
Global directory of non-profit community organizations, <http://www.idealist.org/>
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on participation, <http://www.gsdrc.org>
NDI, programme on citizen participation, <http://www.ndi.org>
UNDP, *Decentralized Governance Monograph: A Global Sampling of Experiences,* Management Development and Governance Division, UNDP, 1999, <http://magnet.undp.org>;

مصادر عالمية (تابع)

Participatory Local Governance: LIFE's Method and Experience 1992–1997, MDGD Technical Advisory Paper I, Local Initiative Facility for Urban Development, Management Development and Governance Division, UNDP, 1997;

A Guide to Civil Society Organisations Working on Democratic Governance, 2005, <http://www.undp.org/partners/cso/>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول مؤسسات وأنظمة الحوكمة، <http://www.unpan.org>

البنك الدولي، مستندات حول الحوكمة، المجتمع المدني والمشاركة، <http://www.worldbank.org>

مصادر إقليمية

منطقة جنوب الصحراء الأفريقية: مجموعة مختارة من المصادر عبر الإنترنت، <http://www-sul.stanford.edu/ depts/ssrg/africa/guide.html>

AfriMAP, database on political participation, <http://www.afrimap.org>

المجلس الأمريكي الدولي للعمل التطوعي، <http://interaction.org>

Australian Development Gateway, International and Asia–Pacific-specific resources on civil society organizations, <http://www.developmentgateway.com.au>

British Library for Development Studies (BLDS) Bibliographic Database, searchable web version of the BLDS depository library of the UN, South Pacific Commission and GATT, <http://blds.ids.ac.uk/blds/>

C2D Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch/>

Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

Hansard Society for Parliamentary Government, *'Making the Law: The Report of the Hansard Society Commission on the Legislative Process'*, London, 1993

مركز معلومات المنظمات غير الحكومية، <http://www.ngo.or.jp/>

مكتب الإدارة العامة، <http://www.opm.co.uk>

Asian Development Bank, Operations Evaluation Department, *'Special Evaluation Study on the Involvement of Civil Society Organisations in Asian Development Bank Operations'*, 2006, <http://www.eldis.org>

مصادر إقليمية (تابع)
Pacific Islands Association of Non-governmental Organisations (PIANGO), <http://www.piango.org/>
Pan American Development Foundation, programme on strengthening communities and civil society, <http://www.padf.org>

معايير الممارسة الجيدة
الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، المادة ٨
المجلس الأوروبي، توصية المجلس الأوروبي رقم R (٨٠) ٢ المتعلقة بممارسة السلطات التقديرية من قبل السلطات الإدارية ، ١١ آذار/مارس ١٩٨٠؛ قرار المجلس الأوروبي رقم (٧٧) ٣١ بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بإجراءات السلطات الإدارية – Cs، ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧
لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٢٥. حق المشاركة في الشؤون العامة، حقوق التصويت وحق تساوي فرص الوصول إلى الخدمة العامة ، ١٩٩٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمات المجتمع المدني: أدوات لتعزيز المشاركة ، ٢٠٠٦؛
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمات المجتمع المدني: شركاء في التنمية ، ٢٠٠٣، <http://www.undp.org/partners/cso>
Better Regulation Task Force, UK, *Better Regulation for Civil Society: Making Life Easier for Those Who Help Others,* November 2005, <http://www.brc.gov.uk>
CIVICUS and MDGs Campaigning Toolkit for Civil Society Organisations engaged in the Millennium Development Goals, <http://www.civicus.org>
Court, J., Mendizabal, E., Osborne, D. and Young, J., *Policy Engagement: How Civil Society Can Be More Effective* (London: Research and Policy in Development (R APID), Overseas Development Institute (ODI), 2006);
tart, D. and Hovland, I., *Tools for Policy Impact: A Handbook for Researchers* (London: R APID, ODI, 2004), <http://www.odi.org.uk>
Involve, *People and Participation: How to Put Citizens at the Heart of Decision-making*, 2005, <http://www.eldis.org>
Irish, L. E., Kushen, R. and Simon, K. W., *Guidelines for Laws Affecting Civic Organizations,* 2nd edn (New York: OSI, 2004), <http://www.soros.org/resources/articles_publications/publications/lawguide_20040215>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
Ramalingam, B., *Tools for Knowledge and Learning: A Guide for Development and Humanitarian Organisations* (London, Research and Policy in Development (R APID), Overseas Development Institute, 2006), <http://www.eldis.org>
Thomas, L.. *Capacity Building for Local NGOs: A Guidance Manual for Good Practice*. Progressio, 2005, <http://www.eldis.org>
One World.Net, *Capacity Building Guide,* <http://uk.oneworld.net/guides/capacitybuilding>
Wisse, E., *'Promoting Democracy: An International Exploration of Policy and Implementation Practice',* Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, Department of Constitutional Matters and Legislation, 2006, <http://www.oecd.org>

سؤال التقييم	
٣,٢,٢.	**ما مدى مشاركة المواطنين في الجمعيات التطوعية والمنظمات الخاصة وفي كافة أشكال الأنشطة التطوعية العامة الأخرى؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) المؤشرات الإيجابية والسلبية: فحص البيانات المتعلقة بعضوية الجمعيات التطوعية، والمنظمات الخاصة، وما إلى ذلك؛ المتعلقة بمشاركة الجمهور في أشكال أخرى من الأنشطة التطوعية العامة.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
Association for Research on Nonprofit Organisations and Voluntary Action (ARNOVA), online journals and occasional papers, <http://www.arnova.org>
Blagescu, M. and Lloyd, R., 2006 *Global Accountability Report: Holding Power to Account* (London: One World Trust, 2006), <http://www.oneworldtrust.org>
Eldis Gateway to Development Information, excellent sources on participation, including 'good practice' manuals from major international organizations, <http://www.eldis.org/>
Idealist.org: Action without Borders, global directory of non-profit community organizations, <http://www.idealist.org/>

مصادر عالمية (تابع)
UN Department of Public Information, Non- Governmental Organizations (DPI.NGO), <http://www.un.org/dpi/ngosection/index.asp>
NDP, *Decentralized Governance Monograph: A Global Sampling of Experiences,* Management Development and Governance Division, UNDP, 1999, <http://magnet.undp.org>;
A Guide to Civil Society Organisations Working on Democratic Governance, 2005, <http://www.undp.org/partners/cso/>
Union of International Associations, NGO websites (derivative from their Yearbook of International Associations), <http://www.uia.org/extlinks/pub.php>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال المشاركة السياسية والمدنية للشباب، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
المجلس الأمريكي للعمل الدولي التطوعي، <http://interaction.org>
C2D Direct Democracy, http://c2d.unige.ch/
Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>
بنك جرامين Grameen، مشاركة اقتصادية من قبل أنظمة القروض الصغيرة جدا. http://www.grameen.com
Monitoring and Evaluation (MandE); some assessment of range can be gleaned from <http://www.mande.co.uk>
المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، <http://www.oicun.org/>
Russian and East European Institute, Indiana University, Nonprofit Organizations/NGOs, <http://www.iub.edu/~reeiweb/placement/jobnonprof.shtml>
UnionWeb, <http://www.unionweb.co.uk>; (many sub-national organizations, especially in the USA, e.g. demsouth@ all4democracy. org; projectsouth@igc. apc.org; horizon@horizoninstitute.org; <http:// www.vote.smart.org/>; mengle@publicampaign.org;
Democracy for All Canadians, dfac@angelfire.com; non-US, e.g. Accion Zapatista, Colombia Support Network, Contact Centre etc.;
UK, e.g. Integrated Communities and Sustainable Regeneration project, <http://www.goldsmiths.ac.uk/cucr/html/res3.html>

معايير الممارسة الجيدة
منظمة الوحدة الأفريقية، ميثاق المشاركة الشعبية – ، ١٩٩٠
لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٢٥. حق المشاركة في الشؤون العامة، حقوق التصويت وحق المساواة في فرص الوصول إلى الخدمة العامة ، ١٩٩٦
CIVICUS and MDGs Campaigning Toolkit for Civil Society Organisations engaged in the Millennium Development Goals, <http://www.civicus.org>
Court, J., Mendizabal, E., Osborne, D. and Young, J., *Policy Engagement: How Civil Society Can Be More Effective* (London: R APID, ODI, 2006);
Start, D. and Hovland, I., *Tools for Policy Impact: A Handbook for Researchers* (London: R APID, ODI, 2004), <http://www.odi.org.uk>
Involve. *People and Participation: How to Put Citizens at the Heart of Decision-making*. 2005. <http://www.eldis.org>
One World.Net, *Capacity Building Guide,* <http://uk.oneworld.net/guides/capacitybuilding>
Pact Tanzania. *"Media Guide: Ways for Civil Society to Engage with the Media",* Advocacy Expert Series. 2006, <http://www.eldis.org>
Ramalingam, B., *Tools for Knowledge and Learning: A Guide for Development and Humanitarian Organisations* (London: R APID, ODI, 2006), <http://www.eldis.org>
Thomas, L., *Capacity Building for Local NGOs: A Guidance Manual for* Good Practice. Progressio, 2005: <http://www.eldis.org>
World Bank, *Participatory Evaluation: Tools for Managing Change in Water and Sanitation* (Vol. 1), World Bank Technical Paper WTP207, 1994

سؤال التقييم	
٣,٢,٣.	**ما هو مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمناصب العامة على كافة المستويات؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القوانين الخاصة بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحياة العامة؛ وفي حالة أن كانت الحكومة قد قامت بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، فإلى أي مدى تلتزم السلطة التشريعية بتطبيق المعايير الخاصة بها.

٢) ***الممارسة:*** معاينة فعالية الإجراءات الخاصة بتطبيق التشريع ذي الصلة، بما في ذلك السياسات الخاصة المعتمدة.

٣) ***المؤشرات الإيجابية والسلبية:*** التحقيق في بيانات حول مشاركة النساء في المناصب السياسية والعامة على كافة المستويات؛ وفي الأحزاب السياسية؛ والجمعيات التطوعية وإداراتها. *راجع* ٢,١,١,٥,١,٢ و٣,٥,٢.

مصادر عامة

مصادر أساسية للبيانات الإحصائية

Ahooja-Patel, K., *'Gender Distance among Countries'*, Economic and Political Weekly, February 1993

Commonwealth Parliamentary Association, numbers of women in parliaments, <http://www.cpahq.org/>

Cook, R. J. (ed.), *Human Rights of Women* (Philadelphia, Pa: University of Pennsylvania Press, 1994)

Eldis Gateway to Development Information, database on participation, <http://www.eldis.org/>

Human Rights Watch, *The Human Rights Watch Global Report on Women's Human Rights*, 1998

Inglehart, R. and Norris, P., *'Gender Gaps in Voting Behaviour in Global Perspective'*, *International Journal of Political Research*, September 2000

International IDEA, Global Database of Quotas for Women, <http://www.quotaproject.org>; Women in Parliament: Beyond Numbers. A Revised Edition (Stockholm: International IDEA, 2005)

شبكة المعرفة العالمية حول النساء في السياسة/http://www.iknowpolitics.org

الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات عبر الإنترنت لكافة البرلمانات الوطنية ونسبة النساء الأعضاء، <http://www.ipu.org>

مصادر أساسية للبيانات الإحصائية (تابع)
Women in Parliaments: 1945–1995, Reports and Documents Series, No. 23, 1995; *Women in Politics: World Bibliography,* IPU, various
المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، برنامج حول مشاركة المرأة، <http://www.ndi.org>
البنك الدولي، مستندات حول الحوكمة والمجتمع المدني والمشاركة، <http://www.worldbank.org>

جماعات الضغط
مركز القيادة العالمية للنساء، <http://www.cwgl.rutgers.edu/>
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، صفحة روابط لمواقع الكترونية خاصة بالمرأة، http://www.idea.int/gender/ inc:
Feminist Majority Foundation Online, <http://www.feminist.org/>;
Global Fund for Women, <http://www.globalfundforwomen.org/cms/>;
International Women's websites, <http://research.umbc.edu/~korenman/wmst/links_intl.html>;
Muslim Women pages, <http://www.jannah.org/>;
المعهد الوطني الديمقراطي: (NDI) <http://www.ndi.org/globalp/women/women.asp>
Network of East-West Women, <http://www.neww.org/>
لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/>
المنظمات المؤيدة لمشاركة المرأة السياسية في البرلمانات (روابط العناوين متوفرة عبر الموقع <http://www.idea.int/ gender/>)
اتحاد البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا AWEPA؛
Center for Asia–Pacific Women in Politics (CAPWIP);
Gender and Youth Affairs Division, Commonwealth Secretariat;
IPU; NDI; Organization of Women Parliamentarians from Muslim Countries; Parliamentarians for Global Action (PGA); SADC; South Asian Network for Political Empowerment of Women (SANPEW)

معايير الممارسة الجيدة
المعايير الدولية
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، التوصية العامة رقم ٢٣. المرأة في الحياة السياسية والعامة -، ١٩٩٧
اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ١٩٧٩
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ . المساواة في الأجور، ١٩٥١؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ . التمييز (الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨؛
اتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة، ١٩٥٢
الإجراء البرلماني لوصول المرأة إلى هياكل صنع القرار ومشاركتها فيها بهدف تحقيق مساواة حقيقية بين المرأة والرجل -، قرار صادر عن المؤتمر البرلماني الدولي الثالث والتسعين، مدريد، ١ نيسان ١٩٩٥
UNDP, *Women and Political Participation and Good Governance:* 21st Century Challenges, UNDP, 2004
Wassenaar, N., *Incorporating Gender into Your NGO: A Manual on Gender Mainstreaming Within Organisations. Network Learning*, 2006, <http://www.eldis.org>
One World.Net, *Capacity Building Guide*, <http://uk.oneworld.net/guides/capacitybuilding>

المعايير الإقليمية
الاتحاد الأفريقي، إعلان سولمن حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا - ٢٠٠٤
بروتوكول حول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا -، ٢٠٠٣،
OSCE, ODIHR, *Handbook for Monitoring Women's Participation in Elections*, OSCE/ ODIHR, 2004, <http://www.osce.org>
Pact Tanzania, *'Gender Mentoring: A Guide for Strengthening Equality in Communities', Advocacy Expert Series*, 2006, <http://www.eldis.org>

سؤال التقييم	
٣,٢,٤.	**إلى أي مدى تتساوى فرص جميع الفئات الاجتماعية للوصول إلى المناصب العامة، وما مدى عدالة تمثيلهم في هذه المناصب؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة القوانين الخاصة بالتمييز ضد فئات المجتمع الأخرى في ظل أي اتفاقيات صادرة عن الأمم المتحدة أو اتفاقيات إقليمية أقرتها الحكومة.

٢) ***الممارسة:*** معاينة فعالية الإجراءات الخاصة بتطبيق التشريع ذي الصلة، بما في ذلك سياسات الإجراءات المعتمدة.

٣) ***المؤشرات الإيجابية والسلبية:*** التحقيق في بيانات حول تولي فئات اجتماعية معينة المناصب السياسية والعامة على كافة المستويات. راجع أيضًا ٢.٥.٣.

مصادر عامة

بعض المعلومات المتعلقة بالمرأة في المصادر السابقة، بالإضافة إلى:

Indiana University, Proceedings of the Conference on Civil Service Systems in Comparative Perspective, Indiana University, Bloomington, Ind., 5–8 April 1997, <http://www.indiana.edu/~csrc/csrc.html>

IPU, *Constitutional and Parliamentary Information* (biannual)

Monitoring and Evaluation (MandE), excellent archive of participation, evaluation and NGO service provision, <http://www.mande.co.uk>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول مؤسسات وأنظمة الحوكمة،<http://www.unpan.org>

WWW Virtual Library: Public Health is also part of the Asian Studies WWW Virtual Library, <http://www.ldb.org/vl/index.htm> and <http://coombs.anu.edu.au/WWWVL-AsianStudies.html>

معايير الممارسة الجيدة

اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة –، ١٩٧٩

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري –، ١٩٦٥؛

اتفاقية حول الحقوق السياسية للمرأة، ١٩٥٢

ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا، ٢٠٠١، المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة، ويندهوك، ناميبيا، شباط ٢٠٠١

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا –، ٢٠٠٣
لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٢٥. حق المشاركة في الشؤون العامة، حقوق التصويت وحق تساوي فرص الوصول إلى الخدمة العامة، ١٩٩٦

٣,٣.	اللامركزية
	سؤال رئيسي: هل تعتبر كافة القرارات التي تتخذها الحكومة هي الأكثر ملاءمة للفئة المتأثرة بها؟

سؤال التقييم	
٣,٣,١.	**ما مدى الاستقلالية إلي تتمتع بها المراكز الفرعية للحكومة عن الحكومة المركزية؟ وما هي القوة والإمكانيات المتوفرة لديها من أجل ا لاضطلاع بمسؤولياتها؟**
	ما الذي يجب البحث عنه
	١) القوانين: معاينة الحالة القانونية، مسؤوليات وسلطات الحكومة المحلية والإقليمية، ويشمل ذلك المخصصات المالية وحرية التصرف.
	٢) الممارسة: معاينة مدى قدرة الحكومة المحلية والإقليمية القائمة على تنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل عن الإشراف المركزي.
	٣) المؤشرات السلبية: التحقيق في بيانات حول سيطرة الحكومة المركزية على حرية التصرف على المستوى المحلي.

مصادر عامة
مصادر عالمية
Center for International Earth Science Information Network, Columbia University, The Online Sourcebook on Decentralization and Local Development, <http://www.ciesin.org/decentralization/SB_entry.html>
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on decentralization, <http://www.gsdrc.org>
Indiana University, Proceedings of the Conference on Civil Service Systems In Comparative Perspective, Indiana University, Bloomington, Ind., 5–8 April 1997, <http://www.indiana.edu/~csrc/csrc.html>
International Union of Local Authorities (IULA)

مصادر عالمية (تابع)

NDI, programme on local government, <http://www.ndi.org>

UNDP, *Decentralized Governance Monograph: A Global Sampling of Experiences,* Management Development and Governance Division, 1999, <http://magnet.undp.org>

UN Habitat, Global Campaign for Urban Governance, <http://www.unhabitat.org>

United Nations Online Network in Public Administration and Finance (UNPAN), international, regional and country-specific

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال دعم الحوكمة المحلية، <http://www.wmd.org/>

راجع المزيد من المصادر العامة في ٢,٣,٢ و٣,٣,٢.

مصادر إقليمية

British Library for Development Studies (BLDS) Bibliographic Database, searchable web version of the BLDS depository library of the UN, South Pacific Commission and GATT, <http://blds.ids.ac.uk/blds/>

Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

European Local Government Officers, Database of European Town Halls, <http://www.elgo.co.uk>

Mediterranean Development Forum, Thematic Programme on Local Governance and Community Empowerment, <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

OECD, *National Accounts 1960–1994,* Vol. 1: Main Aggregates, and National Accounts 1960–1994, Vol. 2: Detailed Tables (Paris: OECD, 1996)

Public Management Newsletter, from SIGMA/ OECD (Support for Improvement in Government and Management in Central and Eastern European Countries, joint initiative of the OECD/Centre for Cooperation with the Economies in Transition (CCET) and the EU PHARE programme)

Schaeffer, M., *Municipal Budgeting* (Washington, DC: World Bank, 2000)

Subramaniam, V. (ed.), *Public Administration and the Third World: An International Handbook* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1990)

مصادر إقليمية (تابع)

The Territories of the Russian Federation (London: Europa Publications, 2000), section on organization of government

UK Economic and Social Research Council, Participation projects at REGARD database, <http://www.regard.ac.uk>

معايير الممارسة الجيدة

الاتحاد الأفريقي، ميثاق المشاركة الشعبية – ، ١٩٩٠

المجلس الأوروبي، الميثاق الأوروبي للحوكمة الذاتية المحلية – ، ستراسبرغ، ١٥.X.١٩٨٥، الجزء الأول، المواد ١ – ١١، <http://conventions.coe.int/>

منظمة الدول الأمريكية OAS، إعلان لاباز حول اللامركزية وحول تعزيز السلطات الإدارية الإقليمية والبلدية ومشاركة المجتمع المدني – ٢٠٠١

International IDEA, *Democracy at the Local Level: The International IDEA Handbook on Participation, Representation, Conflict Management and Governance,* International IDEA Handbook series No. 4 (Stockholm: International IDEA, 2001), <http://www.idea.int>

Geyer, Y., *How Local Government Works*, Handbook Series for Community Based Organisations (Pretoria: IDASA, USAID and PACT, 2007), <http://www.idasa.org.za>

UK House of Commons, *The Conduct of Local Authority Business: Report of the Inquiry into the Conduct of Local Authority Business* (the Widdicombe Inquiry), Cm 9797 (London: HMSO,

Indian Federal Parliament, 73rd and 74th Constitutional Amendments, 1992

UK House of Commons, *The Conduct of Local Authority Business: Report of the Inquiry into the Conduct of Local Authority Business* (the Widdicombe Inquiry), Cm 9797 (London: HMSO, 1986)

سؤال التقييم	
٣,٣,٢.	**ما مدى تمتع هذه المراكز الفرعية بسلطات انتخابية حرة ونزيهة، وما مدى توفر الشفافية والمحاسبة وسرعة الاستجابة في أعمالها؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة التشريع الذي يتطلب التفويض الانتخابي للحكومة المحلية والإقليمية، ومستوى الانفتاح والمساءلة التي تخضع لها في إدارة شؤونها.

٢) ***الممارسة:*** معاينة إلى أي مدى يمكن اعتبار الترتيبات الانتخابية حرة ونزيهة، وإلى أي مدى تكون الحكومة منفتحة وتخضع للمساءلة الفعلية.

٣) ***المؤشرات السلبية:*** التحقيق في أدلة حول ضعف الشرعية الديمقراطية؛ انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات؛ وحول السرية في الحكومة وضعف المساءلة العامة.

مصادر عامة

مصادر عالمية

Ali Salma Hasan, *Report of 1997 International IDEA Democracy Forum: Ideas for Democracy* (Stockholm: International IDEA, 1997)

Burki, S. J., Perry, G. and Dillinger, W., *Beyond the Center: Decentralizing the State* (Washington, DC: World Bank, *1999)*

Eldis Gateway to Development Information, excellent sources on participation, including 'good practice' manuals from major international organizations from <http://www.eldis.org/>

Indiana University, Proceedings of the Conference on Civil Service Systems In Comparative Perspective, Indiana University, Bloomington, Ind., 5–8 April 1997, <http://www.indiana.edu/~csrc/csrc.html>

Kaase, M., *Beliefs in Government* (Oxford: Oxford University Press and European Science Foundation, 1998)

Rosenbaum, A. and Svensson, A., *Report of the United Nations Global Forum on Innovative Policies and Practices in Local Governance, Gothenburg, Sweden, 1996, 1996*

تقرير الاجتماع العالمي للأمم المتحدة حول السياسات والممارسات المبتكرة في الحوكمة المحلية – إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية (DPI.NGO), <http://www.un.org/dpi/ngosection/index.asp>

World Bank, Peru: *Public Expenditure Review, World Bank Report # 13190-PE* (Washington, DC: World Bank, 1994), esp. chapter 4

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال دعم الحوكمة المحلية، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية

Bahl, R., *Intergovernmental Transfers in Developing and Transition Countries: Principles and Practice* (Washington, DC: World Bank, 2000)

Center for Latin American Studies, Georgetown University, Political Database of the Americas, <http://pdba.georgetown.edu/>

Commonwealth Parliamentary Association, *'Parliament and the People: The Reality and the Public Perception'*, <http://www.cpahq.org>

European Local Government Officers, database of European town halls, <http://www.elgo.co.uk>

Mediterranean Development Forum, thematic programme on local governance and community empowerment, <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

Public Law Active Research Project, University of Tasmania, <http://www.foi.law.utas.edu.au/active/intro.html>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الإقليمية

المجلس الأوروبي، توصية المجلس الأوروبي رقم *R(80) 2* بشأن ممارسة السلطات التقديرية من قبل السلطات الإدارية –، ١١ آذار ١٩٨٠؛

قرار المجلس الأوروبي رقم (٧٧) ٣١ بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بإجراءات السلطات الإدارية ، ٢٨ أيلول، ١٩٧٧؛

الميثاق الأوروبي للحوكمة الذاتية المحلية –، ستراسبرغ، ١٥.X.١٩٨٥، الجزء الأول، المواد ١–١١، <http://conventions.coe.int/>

منظمة الدول الأمريكية OAS، إعلان لاباز حول اللامركزية وحول تعزيز السلطات الإدارية الإقليمية والبلدية ومشاركة المجتمع المدني –، ٢٠٠١

الكومنولث، وزراء العدل، بيان لوساكا حول الحكم بموجب القانون –، ١٩٩٣؛

East and Southern Africa, *Usa River Communiqué,* 1995

Scott, T., *Decentralization and Human Development: Findings and Recommendations from a Review of National Human Development Reports,* Human Development Report Office, UNDP, 2006, <http://www.eldis.org>

معايير خاصة ببعض الدول
الحكومة الأردنية، *مسودة قانون الهيئة العليا للمشتريات*، ١٩٩٤
New South Wales Government, Whistleblowers Protection Act, 1994
South African Government, *Constitutional Right to Fair, Open and Competitive Public Procurement,* 1994; Public Prosecutor Act, 1994
Ugandan Government, 'Right to Administrative Fairness in Uganda', Extract from the 1995 Constitution of Uganda
ICAC, Hong Kong, *Corruption Prevention Department, Best Practice Packages,* <http://www.icac.org.hk/eng/prev/prev_dept_7.html>
UK House of Commons, *The Conduct of Local Authority Business: Report of the Inquiry into the Conduct of Local Authority Business (the Widdicombe* Inquiry), Cm 9797 (London: HMSO, 1986);
UK Government, *The Civil Service: Taking Forward, Continuity and Change,* Cm 2748 (London: HMSO, 1995)

سؤال التقييم	
٣,٣,٣.	**ما مدى تعاون الحكومة على المستوى المحلي مع الشركاء والمؤسسات والمجتمعات ذات الصلة، في صياغة وتطبيق السياسة وفي توفير الخدمات؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) *القوانين:* معاينة المتطلبات التي تقع على عاتق الحكومة المحلية والإقليمية والمعنية باستشارة الشركاء والمجتمعات والناخبين ومجموعات العملاء ذوي الصلة، وفي صياغة وتطبيق السياسة وتوفير الخدمات؛ والمتطلبات المعنية بوضع معايير أو أهداف لتوفير الخدمات.	
٢) *الممارسة:* معاينة نطاق الآليات والأساليب المُتبعة في إجراء المشورة، ومدى شموليتها وفعاليتها على أرض الواقع.	
٣) *المؤشرات السلبية:* التحقيق في أحداث تشير إلى عدم الرضا تجاه خدمات الحكومة المحلية والإقليمية؛ وعدم تطبيق المعايير أو وضع أهداف معينة لتوفير الخدمة؛ والفشل في تطبيق هذه المعايير.	

مصادر عامة
مصادر عالمية
ActionAid International, <http://www.actionaid.org>
Eldis Gateway to Development Information, excellent sources on participation, including 'good practice' manuals from major international organizations, <http://www.eldis.org/>

مصادر عالمية (تابع)

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، قسم التنمية المستدامة، شعبة السكان،
<http://www.fao.org/ waicent/faoinfo/sustdev/pedef_en.htm>

Gold Project (on grass-roots participation), Publications,
<http://www.goldproject.ac.uk/public/documents/otherpublications/>

Kornai, J., *The Citizen and the State: Reform of the Welfare System*, Discussion Paper No. 32 (Washington, DC: World Bank, August 1996)

Morduch, J. J. and Klibanoff, P., *Decentralization, Externalities and Efficiency*, Working Paper # 85 (Washington, DC: Institute for Policy Reform, February 1994)

Participation Power and Social Change team at the Institute of Development Studies, University of Sussex,
<http://www.ids.ac.uk/ids/particip/index.html>
Participatory Initiatives, University of Guelph,
<http://www.oac.uoguelph.ca>

UNDP and Civil Society Organisations,
<http://www.undp.org/partners/cso/>

اتحاد الجمعيات الدولية، مواقع المنظمات غير الحكومية عبر الويب القابلة للبحث (مشتقة من الكتاب السنوي للجمعيات الدولية -، <http://www.uia.org/extlinks/pub.php>

الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال دعم الحوكمة المحلية، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية

Action Research on Web, Faculty of Health Sciences, University of Sydney,
<http://www2.fhs.usyd.edu.au/arow/>

Ashoka: Innovators for the Public (resources for social entrepreneurship),
<http://www.ashoka.org>

Bergdall, T. D.. Bergdall, T. D., *Methods for Active Participation: Experiences in Rural Development from East and Central Africa* (Oxford: Oxford University Press, 1994)

Holt Ruffin, M., McCarter, J. and Upjohn, R., *The Post-Soviet Handbook: A Guide to Grassroots Organizations and Internet Resources in the Newly Independent States* (Washington, DC: Center for Civil Society International, 1996)

مصادر إقليمية (تابع)

InterAction: American Council for Voluntary International Action, <http://www.interaction.org>

Inter-American Commission on Human Rights, The Human Rights Situation of the Indigenous People in the Americas, 2000, <http://www.cidh.oas.org/Indigenas/TOC.htm>

International Centre for Learning and Promotion of Participation and Democratic Governance (PRIA), <http://www.pria.org/>

International Institute for Rural Reconstruction (IIRR), the Philippines, <http://www.iirr.org/>

منتدى التنمية المتوسطي، برنامج خاص حول الحوكمة المحلية وتمكين الشعوب، <http://info.worldbank.org/etools/mdfdb/index.asp>

مركز معلومات المنظمات غير الحكومية، http://ngo.or.jp/

Shack Dwellers International in Africa and Slum Dwellers International in Asia network, <http://www.sdinet.org> and <http://www.utshani.org.za/>

Society for Research and Initiatives for Sustainable Technologies and Institutions SRISTI), <http://www.sristi.org>

تقارير مجموعة العمل حول السكان/المجتمعات الأصلية في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، <http://www.achpr.org>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

UNDP, Empowering People: *A Guide to Participation,* UNDP Civil Society Organisations and Participation Programme, 1998

International Union of Local Authorities (IULA)/ UTO Unity Congress, Declaration on the Community Agenda, Rio de Janeiro, 2001

World Bank, The World Bank Participation Sourcebook, 1996, <http://www.worldbank.org/wbi/sourcebook/sbhome.htm>

Rietbergen-McCracken, J. and Narayan, D., *Participation and Social Assessment: Tools and Techniques* (Washington, DC: World Bank, 1998)

Simon, Karla W., *Principles of Regulation for the Not-for-Profit Sector,* International Center for Not-for-Profit Law, 1998, <http://www.icnl.org>

المعايير الإقليمية
Association of Caribbean Electoral Officials, *San Juan Declaration on the Political Rights of Persons with Disabilities,* 1998, <http://www.electionaccess.org>
المجلس الأوروبي، ميثاق الحوكمة المحلية الذاتية -، <http://conventions.coe.int/>
منظمة الدول الأمريكية OAS، إعلان لاباز حول اللامركزية وحول تعزيز السلطات الإدارية الإقليمية والبلدية ومشاركة المجتمع المدني - *Declaration of La Paz on Decentralization and on*، ٢٠٠١؛
الاتفاقية الأمريكية حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعاقين -، ١٩٩٩
Inter-American Development Bank, Resource Book on Participation, 1996, <http://www.iadb.org/exr/english/POLICIES/participate/index.htm>

٤.	الديمقراطية خارج نطاق الدولة
٤,١.	المؤثرات الخارجية على حالة الديمقراطية داخل الدولة
	سؤال رئيسي: هل للمؤثرات الخارجية أثر كبير في دعم الديمقراطية داخل الدولة؟

سؤال التقييم	
٤,١,١.	**إلى أي مدى تتمتع الحكومة بالحرية بعيدًا عن المؤثرات الخارجية التي ربما تقوض العملية الديمقراطية أو تهدد المصالح القومية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة مستوى قدرة الدولة على السير وفق إستراتيجية التنمية والتخطيط القومية دون أية عوائق ناتجة عن تدخل مقرضين أجانب أو شركات أو فرضهم قيود عليها، حسب المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.	
٢) المؤشرات السلبية: معاينة أدلة حول تدخلات خارجية أو الاعتماد على جهات خارجية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والعسكرية والبيئية والثقافية، مما يضر بمصالح الدولة أو العملية الديمقراطية بها؛ مدى الاعتماد على المعونات وحجم الديون الخارجية؛ والآثار السلبية التي تلحق بالشركات الأجنبية العاملة بالمنطقة؛ مدى تحكم الجهات الأجنبية في وسائل الإعلام وغيرها من أشكال الإنتاج الثقافي. *راجع أيضًا ١,٣,٢ و١,١,٣.*	

مصادر عامة
مصادر عامة
Bodansky, D., Brunnee, J. and Hey, E. (eds), *The Oxford Handbook of International Environmental Law* (Oxford: Oxford University Press, 2007)

مصادر عامة (تابع)
BRIDGE Programme, Institute for Development Studies, University of Sussex, Resources on Gender and Trade, <http://www.bridge.ids.ac.uk>
Brown, E., Structural Adjustment: Theory, Practice and Impacts (London: Routledge, 2000)
Coudouel, A., Dani, A. and Paternostro, S. (eds), *Poverty and Social Impact Analysis of Reforms: Lessons and Examples from Implementation* (Washington, DC: World Bank, 2003)
Diplo Online, with tools on diplomacy and databases on embassies' websites, <http://www.diplomacy.edu>
Eldis Gateway to Development Information, database on aid and debt, trade policy, and the World Bank and the IMF, <http://www.eldis.org/>
Global Policy Forum, <http://www.globalpolicy.org/>
Governance and Social Development Resource Centre, UK DFID, database on aid instruments and aid effectiveness, <http://www.gsdrc.org>
Gwartney, J. and Lawson, R. with Easterly, W., *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*, Fraser Institute, 2006, <http://www.freetheworld.com>
Henry L. Stimson Center (peacekeeping, arms control, foreign policy), <http://www.stimson.org>
هيومن رايتس ووتش، تقارير حول الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة
International Institute for Strategic Studies (IISS), <http://www.iiss.org/>; for comprehensive data on military expenditure see Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), <http://first.sipri.org/>
International Institute for Sustainable Development (IISD), Environment and Trade: A Handbook, 2nd edn, UNEP and IISD, 2005 <http://www.iisd.org>
IMF, *Balance of Payments Manual,* 5th edn (Washington, DC: IMF, 1993);
IMF, *Balance of Payments Manual,* 5th edn (Washington, DC: IMF, 1993); Government Finance Statistics Yearbook, system derivative of UN classification standards;
International Financial Statistics (annual); IMF Working Papers, <http://www.imf.org>

مصادر عامة (تابع)
International Ombudsmen Centre for the Environment and Development OMCED <http://www.omced.org/>
Inter-Parliamentary Forum of the Americas, Virtual Parliament, <http://www.e-fipa.org>
Jane's military database, <http://www2.janes.com>
Kane, T., Holmes, K. R. and O'Grady, M. A., *2007 Index of Economic Freedom* (Washington, DC: Heritage Foundation and Wall Street Journal, 2006), <http://www.heritage.org>
Network Wizards, Menlo Park, California, (on internet accessibility)
Overseas Development Institute, Research on trade and finance, <http://www.odi.org.uk>
تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دول محددة، http://www.un.org/Docs/sc/
Sivard, R. L., World Military and Social Expenditure (Washington, DC: World Priorities, various years)
تقارير المبعوث الخاص للأمين العام حول حقوق الإنسان والشركات العابرة للقوميات وغيرها من الشركات التجارية؛
تقارير الخبير المستقل حول تأثيرات سياسات الإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع بكامل حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، http://www.ohchr.org
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، استطلاعات الاتحاد الدولي للاتصالات مركز الحوسبة الدولي التابع للأمم المتحدة، <http://www.unicc.org>
شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول المالية العامة والموارد العامة، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة، <http://www.unpan.org>
ACDA, *World Military Expenditures and Arms Transfers* (annual); and various countryspecific studies
World Bank, *Global Development Finance* 1998 (Washington, DC: World Bank, 1998);
World Debt Tables (annual);
World Development Report (WDR), military expenditure as % of GDP, official development assistance in USD per capita and as % of GNP;

مصادر عامة (تابع)
Reports on the observance of standards and codes (ROSCs) on payments and settlements, <http://www.worldbank.org/ifa/rosc.html>;
منظمة التجارة الدولية، (WTO) <http://www.wto.org>

مصادر إقليمية
تتوفر بيانات إحصائية حول الديون من بنك التسويات الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
African Development Bank, African Development Report 2004: *Africa in the Global Trading System* (Oxford: Oxford University Press, 2004)
رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (ASEAN)، بيانات إحصائية، <http://www.aseansec.org/>
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس)، مؤشرات التجارة الخارجية، <http://www.ecostat.org/>
منتدى البحوث الاقتصادية، قاعدة بيانات تشمل مصادر بيانات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <http://www.erf.org.eg/ index.html>
OAS Permanent Council, Special Committee on Transnational Organised Crime, <http://www.oas.org>
OECD, Development Co-operation (annual)
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، برنامج حول التجارة والصناعة والشؤون المالية والاستثمار، <http://www.sadc.int/tifi>
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة (ECLAC), <http://www.eclac.cl/>

معايير الممارسة الجيدة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابع للأمم المتحدة، ١٩٦٦، المادة ١؛
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦، المادة ١؛
إعلان حول الحق في التنمية –، ١٩٨٦، المادتان ١ و٥
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب –، ١٩٨١، المواد ٢٠ و٢١ و٢٣
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد، ١٩٩٩
UNDP and NDI, *Strengthening Parliament Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals*, 2004, <http://www.undp.org/governance/docs/parl_other/Parl%20-%20Guides%20-%20parlthandbooks.htm>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
UNEP Industry and Environment (UNEP IE), Technical Report No. 29, Paris, 1995 (travel industry/ tourism and host community 'codes of conduct') International Parliamentarians' Petition (IPP) for Democratic Oversight of the IMF and World Bank, <http://www.ippinfo.org/>
IMF, *Good Governance: The IMF's Role,* 1997, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govern.pdf>
IPU, Parliamentary Involvement in International Affairs, 2005, <http://www.ipu.org/splz-e/sp-conf05/involvement-rpt.pdf>
Chutikul, K., *'Options for a Parliamentary Dimension of the WTO',* Discussion paper presented to the Parliamentary Conference on the WTO, IPU, 2003, <http://www.ipu.org/splz-e/trade03/2c.pdf>
Hubli, S. and Mandaville, A., *Parliaments and the PRSP Process* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/wbi37231HubliMandavilleweb.pdf>
Weir, S., *"Not in Our Name: Making Foreign Policy Democratic",* One World Trust. 2007, Democratic Audit, Federal Trust <http://www.oneworldtrust.org>
Wren, C. and Hammer, M., *Parliamentary Oversight of the International Financial Institutions (IFIs): The Experience of the UK and the World Bank* (London: One World Trust, 2007), <http://www.oneworldtrust.org>

سؤال التقييم	
٤,١,٢	**ما مدى عدالة مستوى التأثير الذي تمارسه الحكومة في المنظمات الثنائية والإقليمية والدولية التي ربما تخضع لقراراتها؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: تحديد المنظمات الرئيسية الإقليمية والدولية والتي تعتبر الدولة أحد أعضائها. معاينة القواعد التي تحكم التمثيل واتخاذ القرار في هذه المنظمات، ومعيار التمثيل الخاص بها في ضوء ثقل الدولة على المستوى العالمي.	
٢) المؤشرات الإيجابية والسلبية: (أ) المنظمات ثنائية الأطراف. معاينة إلى أي مدى تخضع العلاقات الثنائية في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الأمني أو غير ذلك من المجالات للضغوط غير العادلة، أو الشروط أحادية الجانب، أو الشروط التي تعوق تطبيق المدونات الدولية للممارسة الجيدة. (ب) *المنظمات الإقليمية*. معاينة قوانين وممارسات المنظمات الإقليمية المناظرة، فيما يتعلق بما إذا كانت الدولة تتلقى معاملة عادلة وعلى قدم المساواة مع الشركاء الآخرين في المفاوضات وإجراءات اتخاذ القرار. وكذلك الأمر (ج) بالنسبة للمنظمات الدولية التي تمثل الدولة أحد أعضائها.	

مصادر عامة

مصادر عالمية

Chutikul, K., *'Options for a Parliamentary Dimension of the WTO'*, Discussion paper presented to the Parliamentary Conference on the WTO, IPU, 2003, <http://www.ipu.org/splz-e/trade03/2c.pdf>

Eldis Gateway to Development Information, database on trade policy, and on the World Bank and the IMF, <http://www.eldis.org/>

Gallagher, P., Low, P. and Stoler, A., *Managing the Challenges of WTO Participation: 45 Case Studies* (Geneva: WTO, 2005)

Global Exchange, links on the World Bank and the IMF, <http://www.globalexchange.org/campaigns/wbimf/links.html>

Global Policy Forum <http://www.globalpolicy.org/>

Gwartney, J. and Lawson, R. with Easterly, W., *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report,* Fraser Institute, 2006, <http://www.freetheworld.com>

Hubli, S. and Mandaville, A., *Parliaments and the PRSP Process* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/ Resources/wbi37231HubliMandavilleweb.pdf>

International Institute for Sustainable Development (IISD), Environment and Trade: A Handbook, 2nd edn (UNEP and IISD, 2005), <http://www.iisd.org>

صندوق النقد الدولي، أوراق العمل، <http://www.imf.org>

Keele Guide to International Affairs and Transnational Issues on the Internet, <http://www.keele.ac.uk/depts/por/irbase.htm>

Maren, M., *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International* Charity (New York: Free Press, 1997)

Kane, T., Holmes, K. R. and O'Grady, M. A., *2007 Index of Economic Freedom* (Washington, DC: Heritage Foundation and *Wall Street Journal*, 2006), <http://www.heritage.org>

New Internationalist magazine, <http://www.newint.org/>

Oxfam Policy Papers, <http://www.oxfam.org/en/policy/>

Relief Web, Financial Tracking Database for Complex Emergencies (FTS), <http://www.reliefweb.int/arfts/index.html>, including the ECHO 14-point donor reporting conventions and humanitarian assistance procedures

مصادر عالمية (تابع)
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، <http://www.unifem.org/>
World Bank, *Global Development Finance* 1998 (Washington, DC: World Bank, 1998)

مصادر إقليمية
AccountAbility: Institute of Social and Ethical AccountAbility, <http://www.accountability21.net/>
African Development Bank, African Development Report 2000: Regional Integration in Africa (Oxford: Oxford University Press, 2000)
Australian APEC Study Centre, Monash University, resources on trade, environment and regulation of finance, <http://www.apec.org.au/>
Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch/
Dialogue for Democratic Development: Renewing the ACP–EU Partnership for the 21st Century, Conference organized by International IDEA in collaboration with the Commission of the European Communities and the ACP Secretariat, 23–25 November, 1998, Stockholm, <http://archive.idea.int/lome/sitemap.html>
Economic Reconstruction and Development in South East Europe, <http://www.seerecon.org/>
Europa Directory of International Organizations (London: Europa Publications, May 2000), <http://www.europapublications.co.uk>
الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، <http://www.gcacma.org/>
International Reform *Monitor: Social Policy, Labour Market Policy, Industrial Relations* (OECD-based), <http://www.reformmonitor.org>
Inter-Parliamentary Forum of the Americas, Virtual Parliament, <http://www.e-fipa.org>
رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، (ALADI) <http://www.aladi.org/>
منتدى التنمية المتوسطي، <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/119089/index.html>
OECD, Development Co-operation (annual) *South Centre: An Intergovernmental Organization of Developing Countries,* <http://www.southcentre.org/>
مركز البحوث والتوثيق للجنوب الأفريقي، <http://www.sardc.net>
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة (ECLAC), <http://www.eclac.cl/>

الحالة الاقتصادية العامة

Euroguide, <http://www.euroguide.org/>

Global Exchange, links on the World Bank and the IMF, <http://www.globalexchange.org/campaigns/wbimf/links.html>

Hansen, S. A., *Thesaurus of Economic, Social and Cultural Rights: Terminology and Potential Violations* (Washington, DC: American Association for the Advancement of Science, 2000) IDASA, papers, <http://www.idasa.org.za/>

Multilaterals Project, <http://fletcher.tufts.edu/multilaterals.html> (texts of international multilateral conventions and other instruments)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي التابعة للأمم المتحدة (ESCAP), <http://www.unescap.org>

مصادر معلومات حول البنك الدولي، <http://www-wds.worldbank.org>

معايير الممارسة الجيدة

المعايير الدولية

الجمعية العامة للأمم المتحدة، *إعلان الحق في التنمية*، ١٩٨٦؛ *إعلان حول التقدم والتطور في المجال الاجتماعي*، ١٩٦٩

اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٢٩، ٨٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١١٣، ١١١، ١٨٢

شبكة الميثاق الدولي للأمم المتحدة، <http://www.unglobalcompact.org>

أهداف التنمية الدولية للأمم المتحدة بناءً على طلب الأمين العام في الجمعية العامة بالقرار رقم ١٩٢/٥٣، ١٩٩٩، الفقرة ٦٠

Global UNDAF Guidelines, fullest elaboration found in country programmes, e.g. Mozambique, <http://www.unsystemmoz.org>

World Bank, *'A Proposal for a Comprehensive Development Framework (A Discussion Draft)'*, 1999, <http://www.worldbank.org>

IPU, *Parliamentary Involvement in International Affairs,* 2005, <http://www.ipu.org/splz-e/sp-conf05/involvement-rpt.pdf>

UNDP and NDI, *Strengthening Parliament Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals,* 2004, <http://www.undp.org/governance/docs/parl_other/Parl%20-%20Guides%20-%20parlthandbooks.htm>

Agenda 21, The Rio Declaration on Environment and Development, 1992

المعايير الدولية (تابع)

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات- إنترناشونال إيديا: مدونة السلوك الأخلاقي والمهني لمراقبي الانتخابات، ١٩٩٧

International Parliamentarians' Petition (IPP) for Democratic Oversight of the IMF and World Bank, <http://www.ippinfo.org/>

Weir, S., *'Not in Our Name: Making Foreign Policy Democratic'*, Democratic Audit, Federal Trust and One World Trust, 2007, <http://www.oneworldtrust.org>

المعايير الإقليمية

The Commonwealth, *The Harare Declaration,* 1991
Travers, D., *European Affairs Committees: The Influence of National Parliaments on European Policies,* European Centre for Parliamentary Research and Documentation, 2002, <http://www.ecprd.org/Doc/publica/OTH/European Affairs Committees.pdf>

OECD, DAC, *Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Co-operation,* May 1996, <http://www.oecd.org/dac>

SADC Parliamentary Forum, *'The Role of Parliaments in Regional Integration',* Conference Handbook, 2nd 2001 Biannual Conference, Victoria Falls, Zimbabwe, November 2001

Wren, C. and Hammer, M., *Parliamentary Oversight of the International Financial Institutions (IFIs): The Experience of the UK and the World Bank* (London: One World Trust, 2007), <http://www.oneworldtrust.org>

Conference, Victoria Falls, Zimbabwe, November 2001

سؤال التقييم	
٤,١,٣.	**إلى أي مدى تخضع مواقف الحكومة التفاوضية والالتزامات المترتبة عليها في هذه المنظمات، للإشراف التشريعي الفعال والمناقشة العامة؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة الأسس القانونية التي تحكم إشراف البرلمان والسلطة التشريعية على الحكومة، والمتعلقة بالمنظمات الثنائية والإقليمية والدولية ودورها في التأكيد على المعاهدة الناتجة عنها وغيرها من الالتزامات.

٢) ***الممارسة:*** معاينة كيفية تنظيم البرلمان أو السلطة التشريعية بصورة عملية لأداء هذه المهام، على سبيل المثال، من خلال اللجان المختصة؛ ما إذا كان الوقت والمعلومات والخبرات تكفي للتأثير على مواقف الحكومة التفاوضية. ما مدى انفتاح الحكومة تجاه المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الشعبية المنظمة التي تؤثر على مواقف التفاوض الحكومية؟

مصادر عامة

Chutikul, K., *'Options for a Parliamentary Dimension of the WTO'* Discussion paper presented to the Parliamentary Conference on the WTO, IPU, 2003, <http://www.ipu.org/splz-e/trade03/2c.pdf>

Eldis Gateway to Development Information, database on trade policy, <http://www.eldis.org/>

مركز جنيف للتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة، http://www.dcaf.ch/index.cfm

Hubli, S. Hubli, S. and Mandaville, A., *Parliaments and the PRSP Process* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/wbi37231HubliMandavilleweb.pdf>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول مؤسسات وأنظمة الحوكمة، <http://www.unpan.org>

معايير الممارسة الجيدة

الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ١٩٨٩

إقرار اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية ودعمها، <http://www.hrw.org/campaigns/icc/implementation.htm>

UNDP and NDI, *Strengthening Parliament Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals,* 2004, <http://www.undp.org/governance/docs/parl_other/Parl%20-%20Guides%20-%20parlthandbooks.htm>

IPU, *Parliamentary Involvement in International Affairs,* 2005, <http://www.ipu.org/splz-e/sp-conf05/involvement-rpt.pdf>

معايير الممارسة الجيدة (تابع)
International Parliamentarians' Petition (IPP) for Democratic Oversight of the IMF and World Bank <http://www.ippinfo.org/>
UK House of Lords, Select Committee on the Constitution, *Waging War: Parliament's Role and Responsibility,* 15th Report, session 2005/06, HL 236-I, II (London: The Stationery Office, 2006), <http://www.publications.parliament.uk>
Born, H., Fluri, P. and Johnson, A. (eds), *Handbook on Parliamentary Oversight of the Security Sector* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2003)
Weir, S., *'Not in Our Name: Making Foreign Policy Democratic'*, Democratic Audit, Federal Trust and One World Trust, 2007, <http://www.oneworldtrust.org>

٤,٢.	التأثير الديمقراطي للدولة في الخارج
	سؤال رئيسي: هل تساهم السياسات الدولية للدولة في تعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي؟

سؤال التقييم	
٤,٢,١	**إلى أي حد تتمسك الحكومة بموقفها في دعم وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية خارج حدود الدولة؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
المؤشرات الإيجابية والسلبية: معاينة تأثير سياسات الحكومة المؤيدة والمعارضة، على تقدم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية) في الدول الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات ومعاملات، أو المتأثرة بسياساتها.	

مصادر عامة
مصادر عامة
الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (ASIL)، دليل للمصادر الإلكترونية حول القانون الدولي، <http://www.asil.org/ resource/Home.htm>
C2D Direct Democracy, <http://c2d.unige.ch/>
Commission on Global Governance

مصادر عامة (تابع)
Democracy Coalition Project, *Human Rights Council Report Card: Government Positions on Key Issues,* <http://www.demcoalition.org/2005_html/undem_offic.html>; similar scorecards also available for voting in the UN General Assembly
Europa Directory of International Organizations (London: Europa Publications, May 2000), <http://www.europapublications.co.uk>
Global Policy Forum, <http://www.globalpolicy.org/>
Henry L. Stimson Center (peacekeeping, arms control, foreign policy), <http://www.stimson.org>
IPU, *Democracy: Its Principles and Achievement* (Geneva: IPU, 1998);
Handbook for Parliamentarians: Respect for International Law (Geneva: IPU, 1999)
أكاديمية السلام الدولية، <http://www.ipacademy.org/>
تقارير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الدول المحددة، <http://www.un.org/Docs/sc/>
قاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، <http://untreaty.un.org/>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات حول المنظمات العاملة في مجال المساعدات العابرة للحدود للديمقراطيين في المجتمعات المنغلقة والدول المتحولة إلى الديمقراطية، <http://www.wmd.org/>

مصادر إقليمية
مركز السياسة الدولية، نزع السلاح من أجل الديمقراطية، <http://www.ciponline.org/>
رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، (ALADI) <http://www.aladi.org/>
Maren, M., *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity* (New York: Free Press, 1997)
Open Society Justice Initiative, Program on International Justice, <http://www.justiceinitiative.org>
تقارير مكتب المقرر الخاص حول حقوق النساء، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، <http://www.cidh.oas.org/women/ Default.eng.htm>

معايير الممارسة الجيدة
المعايير الدولية
الأمم المتحدة، اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر – (*اتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية*)، ١٩٨٠ وأربعة بروتوكولات (تطوعية)؛
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة – (*اتفاقية الأسلحة* البيولوجية)، ١٩٧٢؛
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة – (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، ١٩٩٣، الإشراف: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)؛
اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية وتدميرها – (اتفاقية حظر الألغام)، ١٩٩٧، أيضًا Landmine Monitor، وهي شبكة تقارير عالمية؛
إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة – ، ١٩٧٠؛
اتفاقيات جنيف، ١٩٤٩؛
اتفاقية منع الإبادة الجماعية، ١٩٤٨؛
الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ٢٠٠٥
الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ١٩٩٩
سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،١٩٩٢
مشاركة البرلمانات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزه بمناسبة الذكرى الخمسين لاتفاقيات جنيف –، قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني الثاني بعد المئة، برلين، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩ مؤتمر الاتحاد البرلماني الثاني بعد المئة، برلين، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩
الحاجة لمراجعة النموذج المالي والاقتصادي العالمي الحالي –، قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الثاني بعد المئة، برلين، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩
المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، <http://www.ohchr.org/english/issues/globalization/trade/index.htm>
IPU and UNDAW, *The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol: Handbook for Parliamentarians,* 2003, <http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf>
IPU and UNHCHR, *Human Rights: Handbook for Parliamentarians,* 2005, <http://www.ipu.org/PDF/publications/hr_guide_en.pdf>
اتفاقية فاسنر حول مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية ومنتجات الاستخدام الثنائي وتقنياتها –، ١٩٩٦

المعايير الإقليمية
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قرار بشأن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والشعوب – ، ١٩٩٣
منظمة الدول الأمريكية OAS، اتفاقية البلدان الأمريكية ضد التصنيع والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة – ، ١٩٩٧
منظمة الوحدة الأفريقية، اتفاقية حول منع الإرهاب ومكافحته ، ١٩٩٩
الاتحاد الأوروبي، برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية ومكافحته – ، تبنته مجموعة عمل لجنة الحد من الأسلحة COARM التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٧
جامعة الدول العربية، *الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*، ١٩٩٨
راجع ٣,١,٤,١,٤,٥,٢، و٣,٢,٤.

سؤال التقييم	
٤,٢,٢.	**إلى أي حد تدعم الحكومة الأمم المتحدة والوكالات المعنية بالتعاون الدولي، وتحترم سيادة القانون على المستوى الدولي؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة إقرار الدولة لاتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، وعضويتها بوكالات الأمم المتحدة.

٢) ***المؤشرات الإيجابية والسلبية:*** معاينة أدلة حول دعم الدولة للأمم المتحدة، ووكالاتها وأنشطة حفظ السلام. تقييم مستوى التزامها بالتعاون الدولي والإقليمي بوجه عام. تحديد الاتفاقيات والمعاهدات الكبرى التي لم تقرها الدولة، وأي انتهاكات واضحة للقانون الدولي.

مصادر عامة
منظمة العفو الدولية، التقارير السنوية، الملحقان ٦ و٧: إقرار اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية (٦) والإقليمية (٧)؛ تتوفر أيضًا تدقيقات خاصة بالدولة في التقرير السنوي في حالة حدوث انتهاكات
اتحاد الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض (CIESIN)، المؤسسات السياسية والتغير المناخي العالمي، <http://www.ciesin.org/TG/PI/PI-home.html>
Cook, R. J. (ed.), *Human Rights of Women* (Philadelphia, Pa: University of Pennsylvania Press, 1994), appendix A on ratifications of covenants and treaties affecting women
Eldis Gateway to Development Information, database on trade policy, the World Bank and the IMF, conflict and security and the Millennium Development Goals, <http://www.eldis.org/>
وكالة البحوث البيئية، <http://www.eia-international.org/>

مصادر عامة (تابع)
تصنيف الأثر البيئي للتأثير البيئي
شبكة التنمية العالمية، <http://www.gdnet.org/>
Heine, G., Prabhu, M. and Alvazzi del Frate, A. (eds), *Environmental Protection at National and International Levels: Potentials and Limits of Criminal Justice*, (United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI) publication No. 56 (Rome: Max Planck Institut für ausländisches und internationales Strafrecht (co-publ.), 1997), <http://www.unicri.it>
معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، IIDH <http://www.iidh.ed.cr>
International Ombudsman Centre for the Environment and Development, http://www.omced.org/
Open Society Justice Initiative, Program on International Justice, <http://www.justiceinitiative.org>
تقارير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دول محددة، <http://www.un.org/Docs/sc/>
Stokke, H., Suhrke, A. and Tostensen, A. (eds), *Human Rights in Developing Countries Yearbook* 1997 (The Hague and Oslo: Kluwer Law International and Nordic Human Rights, 1998)
مؤسسة بحوث السلام والمستقبل عبر الوطنية، <http://www.transnational.org>
لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، <http://www.un.org/esa/sustdev/>
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة التنمية المستدامة، تنفيذ
UN Department for Economic and Social Affairs, Division for Sustainable Development, *National Implementation on the Rio Commitments* (statistics on social and ecological balances), <http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/natlinfo.htm>
UNEP-Infoterra: Global Environmental Information Exchange Network, <http://www.unep.org/infoterra/>
المنتدى العالمي الثاني للمياه التابع للأمم المتحدة والمؤتمر الوزاري للمياه، لاهاي، آذار ٢٠٠٠، <http://www.worldwatercommission.org/> و <http://www.waternunc.com/gb/secwwf12.htm>
قاعدة بيانات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، http://untreaty.un.org/ و http://www.bayefsky.com/؛ وهي تشمل بيانات حول الاتفاقيات الخاصة بالهيئات الإقليمية والإقليمية الفرعية

مصادر عامة (تابع)
وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير خاصة بالدولة - <http://www.state.gov>
Weiskel, T. C., *Directory to the Subject Bibliographies in Environmental Ethics*, 1998, <http://ecoethics.net/bib/>
الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، مستندات وقاعدة بيانات للمؤسسات العاملة في مجال فض المنازعات والديمقراطية، <http://www.wmd.org/>

معايير الممارسة الجيدة
World Resources Institute, *World Resources 2005. The Wealth of the Poor: Managing Ecosystems to Fight Poverty,* UNDP, UNEP, World Bank and World Resources Institute, 2005, <http://www.wri.org>

معايير الممارسة الجيدة
المعايير الدولية
الأمم المتحدة، اتفاقية مناهضة التعذيب وضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو اللا أنسانية - ١٩٨٤؛
اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩؛
إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي،١٩٦٩؛
إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المُسلحة - ، ١٩٧٤؛
إعلان الحق في التنمية - ، ١٩٨٦؛ اتفاقية جنيف، ١٩٥١؛
إعلان حول استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في أغراض سلمية ولفائدة البشرية - ، نوفمبر ١٩٧٥؛
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١٩٦٦؛
الهجرة في أحوال تعسفية -؛ *البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، ١٩٦٦؛
البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٨٩، وهو يهدف لإلغاء عقوبة الإعدام
الإجراء القوي الذي اتخذته البرلمانات الوطنية في الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين - . قرار تبناه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المائة، موسكو، ١١ أيلول ١٩٩٨
لجنة الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم ٢٤ . التحفظات على بروتوكولات أو إعلانات الميثاق أو البروتوكولات أو الإعلانات الاختيارية بموجب المادة ٤١ من الميثاق - ، ١٩٩٤؛
التعليق العام رقم ٢٩ . المادة ٤ (الاستثناءات أثناء حالات الطوارئ -)، ٢٠٠١؛

المعايير الدولية (تابع)
التعليق العام رقم ٣١. طبيعة الالتزام القانوني المفروض على أحزاب الدولة –، ٢٠٠٤
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، *التوصية العامة رقم ٢٠ . تحفظات*، ١٩٩٢
IPU and UNDAW, *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol: Handbook for Parliamentarians,* 2003, <http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf>
IPU and UNHCHR, *Human Rights: Handbook for Parliamentarians,* 2005, <http://www.ipu.org/PDF/publications/hr_guide_en.pdf>
Committee for a Democratic UN, <http://www.uno-komitee.de/>

المعايير الإقليمية
المجلس الأوروبي، الميثاق الأوروبي لممارسة حقوق الطفل –، ١٩٩٦؛
الميثاق الأوروبي لمناهضة التعذيب وضروب المعاملة أو العقوبة اللإنسانية أو المهينة –، ١٩٨٧؛
الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية –، ١٩٥٠، المادة ٢٥، الاعتراف بأهلية اللجنة الأوروبية للتعامل مع الانتهاكات؛ والمادة ٤٦، الاعتراف بالسلطة القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛
البروتوكول رقم ٦، ١٩٨٣ بشأن إلغاء عقوبة الإعدام
OAS, *American Convention on Human Rights,* 1969; *Inter-American Convention against Corruption,* 1996; *Inter-American Convention on the Forced Disappearance of Persons,* 1994; *Inter-American Convention to Prevent and Punish Torture,* 1985
منظمة الوحدة الأفريقية، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب –، ١٩٨١؛
الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته –، ١٩٩٠؛
اتفاقية تأسيس المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، ١٩٨٥؛
تأسيس اتحاد منظمات الترويج التجاري الأفريقية –، ١٩٧٤؛
الميثاق الثقافي الأفريقي، ١٩٧٦؛
اتفاقية الدول الأفريقية لإنشاء برنامج التعاون التقني الأفريقي –، ١٩٧٥
الاتحاد الأفريقي، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة في أفريقيا –، ٢٠٠٣
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد –، ١٩٩٩

مصادر حول البيئة
Agenda 21 (especially section II)
CSCE, *Meeting on the Protection of the Environment,* Sofia, November 1989
اتفاقية التجارة الدولية في الأجناس الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض – (CITES) ،١٩٧٣، <http://www.cites.org>
المجلس الأوروبي، اتفاقية حماية البيئة باستخدام القانون الجنائي –، ١٩٩٨
اتفاقية إطار العمل بشأن التغير المناخي –، الأمم المتحدة، وبروتوكول كيوتو الملحق بها (١٩٩٧)
معاهدة ماستريخت للاتحاد الأوروبي –، ١٩٩٢ تمثل أساسًا لمواطني دول الاتحاد الأوروبي لمحاكمة الحكومات الأعضاء لانتهاك قوانين حماية البيئة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي
بروتوكول مونتريال حول المواد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون –، ١٩٨٧
خطة عمل مار دل بلاتا *Mar del Plata* الخطة التنفيذية التي تبناها مؤتمر المياه التابع للأمم المتحدة، ١٩٧٧
منظمة الدول الأمريكية، إعلان سانتا كروز دي لا سييرا والخطة التنفيذية للتنمية المستدامة للأمريكتين –، ١٩٩٦
منظمة الوحدة الأفريقية، المعاهدة الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية – (معاهدة بليندابا Pelindaba)، ١٩٩٥؛
اتفاقية باماكو حول حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا والتحكم في نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا –، ١٩٩١؛
اتفاقية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية – ، ١٩٦٨؛ (إصدار مُراجَع)، ٢٠٠٣؛
الاتحاد الأفريقي، إعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا –، جمعية الاتحاد، الجلسة الاستثنائية الثانية، سرت، ليبيا، ٢٧-٢٨ فبراير ٢٠٠٤
مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، "إعلان مبادىء غير ملزم قانونيًا من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة –
إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية –، ١٩٩٢
اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي –، ١٩٩٢
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ١٩٩٤
البرنامج البيئي للأمم المتحدة، اتفاقية بازل حول التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها –، ١٩٨٩؛
التقرير التقني رقم ٢٩ ، باريس، ١٩٩٥ (مدونات السلوك الخاصة بالسفر/السياحة والمجتمعات المضيفة)؛ *اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون* ١٩٨٥، مستند IG.53/5, UKTS 1, 1990

مصادر عسكرية
مشاركة البرلمانات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيزه بمناسبة الذكرى الخمسين لاتفاقيات جنيف –، قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثاني بعد المئة، برلين، ١٥ أكتوبر ١٩٩٩
الاتحاد الأوروبي، برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية –، تبنته مجموعة عمل لجنة الحد من الأسلحة COARM التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٧
الحاجة لمراجعة النموذج المالي والاقتصادي العالمي الحالي –، قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الثاني بعد المئة، برلين، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩
الأمم المتحدة، اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر – (*اتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية*)، ١٩٨٠ وأربعة بروتوكولات (تطوعية)؛
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة – (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، ١٩٧٢؛
اتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وتدمير تلك الأسلحة – (*اتفاقية الأسلحة الكيميائية*)، ١٩٩٣؛ الإشراف:
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)؛ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية وتدميرها – (*اتفاقية حظر الألغام*)، ١٩٩٧، أيضًا Landmine Monitor، وهي شبكة تقارير عالمية؛
اتفاقيات جنيف، ١٩٤٩؛
اتفاقية منع الإبادة الجماعية، ١٩٤٨؛
سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ١٩٩٢
اتفاقية فاسنر Wassenaar حول مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية ومنتجات وتقنيات الاستخدام الثنائي –، ١٩٩٦

مصادر إقليمية (أسلحة)
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، قرار بشأن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والشعوب –، ١٩٩٣
الاتحاد الأوروبي، مدونة السلوك الأوروبية بشأن نقل الأسلحة –، ١٩٩٨
منظمة الدول الأمريكية، توطيد نظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – (معاهدة تلاتيلولكو)، قرار الجمعية العامة، AG/RES ١٧٩٨ (٠١/X X XI-O)، ٢٠٠١؛
اتفاقية البلدان الأمريكية ضد التصنيع والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة –
Model Regulations for the Control of the International Movement of Firearms, their Parts and Components and Ammunition, 1997
منظمة الدول الأمريكية OAS، اتفاقية البلدان الأمريكية ضد الإنتاج والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة لمنظمة الدول الأمريكية –، ١٩٩٧؛

مصادر إقليمية (أسلحة) (تابع)
آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها –، يونيو ١٩٩٣
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، *إعلان قمة اسطنبول، ميثاق الأمن الأوروبي*، ١٩٩٩

(موارد صادرة عن المنظمات غير الحكومية)
شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة (IANSA)

سؤال التقييم	
٤,٢,٣	**ما مقدار حجم واتساق مساهمة الحكومة في جهود التنمية الدولية؟**
ما الذي يجب البحث عنه	
١) القوانين: معاينة ما إذا كانت الدولة قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية والتشريعات والبروتوكولات ذات الصلة بها. معاينة ما إذا كانت الحكومتان المُقرضة والمُقترضة تشاركان في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لجنة المساعدة الإنمائية)، البنك الدولي أو مدونات الأمم المتحدة الاقتصادية بشأن السلوك الجيد في الحوالات النقدية.	
٢) التطبيق: إذا كانت الدولة تشهد تقدمًا اقتصاديًا، فقم بمعاينة موازنة المعونة في ضوء هدف الأمم المتحدة (٠,٧ ٪ من إجمالي الناتج القومي)؛ درجة تعرض المعونة للمشروطية أحادية الجانب أو اقتصارها على مزودي الخدمات المحليين؛ مستوى اتساق برنامج المعونة مع السياسات الحكومية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك سياسة الهجرة غير التمييزية. إذا كانت الدولة معتمدة على المعونة، فما هو مدى تعرض هذه العملية للنقاش العام والمساءلة؟ بالنسبة لجميع الدول، قم بمعاينة مدى دعم الحكومة لجهودها وجهود الأطراف الأخرى التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في ظل الديمقراطية، مثل الأهداف التنموية للألفية (MDGs).	
٣) المؤشرات الإيجابية والسلبية: معاينة التزام الحكومة بتحقيق التنمية الدولية من حيث الكم والكيف، ومدى فعالية تنظيمها لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك التعاون مع الشركاء. البحث عن أدلة حول فرض الشروط أحادية الجانب، أو تمويل مشروعات غير مجدية؛ وجود أية آثار سلبية على التنمية الدولية من جراء تطبيق سياسات الحكومة الأخرى، مثل الزراعة والتجارة والمالية وغيرها.	

مصادر عامة
مصادر دولية
مشروع بريتون وودز، <http://www.brettonwoodsproject.org>
Chutikul, K., *'Options for a Parliamentary Dimension of the WTO'* Discussion paper presented to the Parliamentary Conference on the WTO, IPU, 2003, <http://www.ipu.org/splz-e/trade03/2c.pdf>
Corner House, http://www.thecornerhouse.org.uk/>
Disasters Emergency Committee, <http://www.dec.org.uk/>

مصادر دولية (تابع)
Eldis Gateway to Development Information, database on trade policy, World Bank and the IMF, aid and debt, climate change, globalization, etc., <http://www.eldis.org/>
Gupta, S., Pattillo, C. and Wagh, S., *'Are Donor Countries Giving More or Less Aid?',* IMF Working Paper, African Department, 2006, <http://www.blackwell-synergy.com> Reality of Aid, http://www.realityofaid.org/>
Reports of the High-level Task Force on the Implementation of the Right to Development;
Independent Expert on the Effects of Economic Reform Policies and Foreign Debt on the Full Enjoyment of Human Rights, Particularly Economic, Social and Cultural Rights;
Working Group on the Right to Development, <http://www.ohchr.org>
Hubli, S. and Mandaville, A., *Parliaments and the PRSP Process* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/ Resources/wbi37231HubliMandavilleweb.pdf
International Budget Project, <http://www.internationalbudget.org>
IMF, Joint BIS-IMF-OECD-World Bank Statistics on External Debt, <http://www.imf.org>
Millennium Campaign, *Rich Country Aid Commitments: The Good, the Bad and the Ugly,* <http://www.millenniumcampaign.org>
Millennium Development Goals Indicators, <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx>
One World.net, *The Aid Guide,* <http://uk.oneworld.net/guides/aid>
Reality of Aid, Reality of Aid Global Reports 2006: *Aid, Security and Development Assistance, Reality of Aid,* 2006, <http://www.eldis.org>
UNDP, *Asia Pacific Human Development Report* 2006: Trade on Human Terms (Oxford and New York: Oxford University Press, 2006);
2005 Human Development Report: International Cooperation at a Crossroads. Aid, Trade and Security in an Unequal World (Oxford and New York: Oxford University Press, 2005);
Globalization and Human Development in South Asia (Oxford and New York: Oxford University Press, 2001), <http://hdr.undp.org>

مصادر دولية (تابع)

UNCTAD, *Development and Globalization: Facts and Figures,* UNCTAD/GDS/CSIR/2004/1, 2004;

UNCTAD Handbook of Statistics, TD/STAT.30, 2005;

قاعدة بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة بيانات إلكترونية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، <http://www.unctad.org/>

البنك الدولي، نظام معلومات مراقبة البيانات العالمي، الهدف التنموي الثامن للألفية الجديدة، <http://worldbank.org>

المنتدى الاجتماعي العالمي، روابط عديدة من بينها <http://www.forumsocialmundial.org.br/index.php>

مصادر إقليمية

Coöperation Internationale pour le Développement et la Solidarité (CIDSE), *Europe: A True Global Partner for Development?, CIDSE Shadow Report on European Progress towards Millennium Development Goal 8,* May 2005, <http://www.cidse.org>

Copenhagen Development Consulting, 'Evaluating Co-ordination and Complementarity of Country Strategy Papers with National Development Priorities', UK DFID, 2006, <http://www.eldis.org>

Reports of the OECD DA Working Party on Aid Effectiveness and Donor Practices, <http://www.aidharmonization.org>

Annual Report 2006 on the European Community's Development Policy and the Implementation of External Assistance in 2006. <http://ec.europa.eu/europeaid/index_en.htm>

اللجنة الأوروبية، التنمية والعلاقات مع دول أفريقيا والكاريبي ودول آسيا والمحيط الهادي، <http://ec.europa.eu/ development/index_en.htm>

المنتدى الأوروبي للتعاون الدولي، (EUFORIC) <http://www.euforic.org/>

OECD, *Aid Statistics,* including Donor and recipient country (152) aid charts, aid allotted to particular sectors and regions, <http://www.oecd.org/dac/stats>;

OECD, *International Development Statistics* (IDS) Online, <http://www.oecd.org/dac/stats/idsonline>

معايير الممارسة الجيدة
المعايير الدولية
الأمم المتحدة، *العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* ١٩٦٦، المادة ١٥؛ *اتفاقية مكافحة الفساد* –، ٢٠٠٣؛
إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي – ،١٩٦٩ ؛
إعلان حول استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في أغراض سلمية ولفائدة البشرية –، ١٩٧٥؛
إعلان الحق في التنمية، ١٩٨٦
إعلان وبرنامج عمل فيينا –، ١٩٩٣
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، التعقيب العام رقم ٨. العلاقة بين العقوبات الاقتصادية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ، ١٩٩٧
OHCHR, *Frequently Asked Questions on a Human Rights-Based Approach to Development Cooperation* (New York and Geneva: UN, 2006), <http://www.ohchr.org/english/about/publications/docs/FAQ_en.pdf>
UNDP and NDI, *Strengthening Parliament Involvement in the Poverty Reduction Strategy Process and the Millennium Development Goals,* 2004,
مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إجراءات مكافحة الفساد، الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان – ، وارسو، ٨–٩ نوفمبر، ٢٠٠٦ <http://www.ohchr.org/english/ issues/development/governance/ Warsawconference.htm>
IMF, *Manual on Fiscal Transparency,* 2001; External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users, 2003;
Country reports on the observance of standards and codes (ROSCs) (good practice in countries on transparency, corporate governance, payments systems, etc.)
IPU, *Parliamentary Involvement in International Affairs,* 2005, <http://www.ipu.org/splz-e/sp-conf05/involvement-rpt.pdf>
International Parliamentarians' Petition (IPP) for Democratic Oversight of the IMF and World Bank, <http://www.ippinfo.org/>
Commitment to Development Index 2006, prepared by the Centre for Global Development, <http://www.cgdev.org/section/initiatives/_active/cdi>
UN Millennium Project, Investing in Development: *A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals* (London and Stirling, Va.: Earthscan, 2005);

المعايير الدولية (تابع)

UN Millennium Project, Task Force on Trade, Trade for Development: Achieving the Millennium Development Goals (London and Stirling, Va.: Earthscan, 2005), <http://www.unmillenniumproject.org>

مؤتمر باريس رفيع المستوى، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة –، ٢٠٠٥، .<http://www aidharmonization.org>

مؤتمر روما رفيع المستوى، إعلان روما بشأن التوافق –، ٢٠٠٣ <http://www.aidharmonization.org>

المعايير الإقليمية

Managing for Development Results, *Principles in Action: Sourcebook on Emerging Good Practices*, March 2006, <http://www.mfdr.org>

Nash, R., Hudson, A. and Luttrell, C., *Mapping Political Context: A Toolkit for Civil Society Organisations* (London: RAPID, ODI, 2006);

Court, J., Mendizabal, E., Osborne, D. and Young, J., *Policy Engagement: How Civil Society Can Be More Effective* (London: RAPID, ODI, 2006);

Start, D. and Hovland, I., *Tools for Policy Impact: A Handbook for Researchers* (London: RAPID, ODI, 2004), <http://www.odi.org.uk>

EuropeAid Co-operation Office, *Guidelines and checklists on Evaluation,* (e.g. Untying EC External Assistance), <http://ec.europa.eu/europeaid/evaluation/index.htm>

Michel, L. *The European Consensus on Development*, European Commission, June 2006, <http://ec.europa.eu>

Special Programme of Assistance for Africa (SPA). *Guiding Principles on Civil Service Reform* 1995

Wren, C. and Hammer, M., Parliamentary *Oversight of the International Financial Institutions (IFIs): The Experience of the UK and the World Bank* (London: One World Trust, 2007), <http://www.oneworldtrust.org>

سؤال التقييم	
٤,٢,٤.	**إلى أي مدى تعد السياسة الدولية للحكومة عرضة للرقابة البرلمانية وتأثير الشعب؟**

ما الذي يجب البحث عنه

١) ***القوانين:*** معاينة الأساس القانوني للإشراف البرلماني على السياسة الدولية، بما في ذلك السياسة العسكرية ونشر القوات العسكرية في الخارج.

٢) ***الممارسة:*** هل يمتلك البرلمان أو السلطة التشريعية المعلومات الكافية والملائمة والخبرة المناسبة للإشراف بصورة فعالة، وهل هو منظم كما ينبغي لتأدية هذه المهمة؟ هل تعتبر الحكومة منفتحة تجاه المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الشعبية المنظمة التي تؤثر على سياساتها؟

مصادر عامة

Constitution Project, *Deciding to Use Force Abroad: War Powers in a System of Checks and Balances,* 2005, <http://www.constitutionproject.org>

مركز جنيف للتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة، http://www.dcaf.ch/index.cfm.

Eldis Gateway to Development Information, database on trade policy, <http://www.eldis.org/>

Hubli, S. and Mandaville, A., *Parliaments and the PRSP Process* (Washington, DC: World Bank Institute, 2004), <http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/wbi37231HubliMandavilleweb.pdf>

شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN)، مستندات وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية حول مؤسسات وأنظمة الحوكمة، <http://www.unpan.org>

معايير الممارسة الجيدة

Born, H., Fluri, P. and Johnson, A. (eds), *Handbook on Parliamentary Oversight of the Security Sector (Geneva:* Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2003)

IPU, *Parliamentary Involvement in International Affairs,* 2005, <http://www.ipu.org/splz-e/sp-conf05/involvement-rpt.pdf>

UK House of Lords, Select Committee on the Constitution, *Waging War: Parliament's Role and Responsibility,* 15th Report of Session 2005/06, HL 236-I, II (London: The Stationery Office, 2006), <http://www.publications.parliament.uk>

Weir, S., 'Not in Our Name: Making Foreign Policy Democratic', Democratic Audit, Federal Trust and One World Trust, 2007, <http://www.oneworldtrust.org>

الجزء الثالث

تجارب التقييم

تجارب التقييم

[١١٧] استعرضنا في الجزء الثالث تجارب المجموعات والأفراد الذين أجروا عملية التقييم في ٢٠ دولة مختلفة لنقل روح الحماس والإصرار التي تحلوُّا بها لإنجاز مهمة شاقة ومعقدة. وكما يعرض الجزءان الأول والثاني، فقد أرست منهجية تقييم الديمقراطية التي اتبعتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات معيارًا منهجيًا للقائمين بعملية التقييم؛ بيد أن تقارير هؤلاء قد تضمنت قدرًا كبيرًا من المواقف الديمقراطية في مختلف الدول، بجانب العديد من الاتجاهات والتقنيات. وقد التزمت جميع عمليات التقييم المنهجية القياسية المبدأ الرئيسي المتمثل في الملكية المحلية لعملية التقييم التي تشمل عمليات البحث والتحليل والاستشارة، وتحديد الأولويات من أجل الإصلاح في المستقبل. و حسب ما صرح به كرشنا هاشيتو Krishna Hachhethu، وهو عضو نيبالي بفريق التقييم لإقليم جنوب آسيا، فإن "الديمقراطية لها قصص عديدة".

[١١٨] وبناء على ذلك، رغم قيامنا بتوحيد معايير عملية التقييم، فإننا لا نفعل الشيء نفسه مع "الديمقراطية" ذاتها، ولا نحاول توحيد معايير الأسلوب الذي تتبعه فرق التقييم لتحديد نوعية الديمقراطية في الدول أو الأقاليم محل الدراسة. لقد اتسم تصميم إطار العمل بالمرونة، مما يتيح لفرق التقييم إضافة أسئلة تتعلق بالبحث أو تبني اتجاهات مختلفة بصدد الاستشارة والتواصل والتحليل. وبالتالي فقد التزمت فرق التقييم إلى حدٍ كبير بإطار العمل الكلي، إلا أنها انتهجت أيضًا مجموعة مختلفة من أساليب العمل، والطرق المبتكرة، والإطارات الزمنية، ومبادرات تدبير التمويل، إضافة إلى الاشتراك مع الحكومات والمجتمع المدني والمانحين، كما اكتسبت خبرات عدة من تجارب أخرى.

[١١٩] تم ابتكار منهجية التقييم وتطبيقها للمرة الأولى من قبل "منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي" في المملكة المتحدة. وتم تطوير هذه المنهجية لاستعمالها على نطاق عالمي تحت الرعاية المباشرة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ثم بدأ

تطبيقها للمرة الأولى على مدار ستة أشهر في ثماني دول هي: بنجلاديش والسلفادور وإيطاليا وكينيا وملاوي والبيرو ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية. وشملت هذه التقييمات التجريبية ستة أقاليم مختلفة في العالم ومجموعة من الدول المتقدمة والنامية، حتى يتسنى لنا اختبار هذه العملية بشكل كامل.وقد سبقت التقييمات التي تم القيام بها داخل الدول، "تقييمًا مبدئيًا" قام به باحثون من جامعة ليدز Leeds، وشملت عملية التقييم الاشتراك في مؤتمر ضم خبراء من الخارج بجانب الأطراف المعنية. واعتمدت هذه التقييمات المبدئية بشكل رئيسي على عمليات البحث عبر الإنترنت والمراجع العامة، إلا أنها كانت مقصورة في الغالب على مواد باللغة الإنجليزية. وقد حققت نجاحًا كبيرًا ومكنتنا من التوصية بمنهج موحد قبل بدء إجراء التقييم المباشر داخل الدول. ويشهد إطار التقييم . منذ عام ٢٠٠٠، انتشارًا واسع النطاق في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم، وبين الدول في مختلف مراحل التحول الديمقراطي. وعقب التقييمات المبدئية تم إجراء تمارين على التقييم في أستراليا والبوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي وايرلندة ولاتفيا ومنغوليا وهولندا وشمال ايرلندة(مقاطعة بريطانية) والفلبين وإقليم جنوب آسيا (يشمل بنجلاديش والهند ونيبال وباكستان وسريلانكا) والمملكة المتحدة (المراجعة الأخيرة). تم إجراء هذا الجيل الثاني من عمليات التقييم بشكل مستقل إلى حد كبير عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وكان في العديد من الأحيان ثمرة الاختيار المتأني لأفضل المنهجيات من بين أساليب التقييم العديدة المستخدمة حاليًا على نطاق دولي. وقد جرى أيضًا استخدام إطار التقييم لتوفير المعلومات اللازمة لمشروعات تقييم الديمقراطية والحكم الأخرى، مثل تلك التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، AfriMAP (UNECA) والجمعية الدانمركية للتعاون الدولي ومؤسسات التنمية والتحليل طويلة الأجل والمعهد الإيطالي للعلوم الإنسانية (Development Institutions and Long Term Analyses, DIAL) .(Istituto Italiano di Scienze Umane, SUM)

لقد تم تصميم إطار العمل الخاص بتقييم الديمقراطية بحيث يتسم بالمرونة، مما يتيح لفرق البحث إضافة أسئلة أو تبني اتجاهات مختلفة بصدد الاستشارة والتواصل والتحليل. وقد التزمت فرق التقييم إلى حد كبير بإطار العمل الشامل، إلا أنها قد تبنت أيضًا مجموعة من أساليب العمل المختلفة والطرق المبتكرة والإطارات الزمنية ومبادرات تدبير التمويل، فضلاً عن الاشتراك مع الحكومات والمجتمع المدني والمانحين، كما اكتسبت العديد من الخبرات من التجارب المختلفة.

للديمقراطية قصص عديدة

[١٢٠] لقي التصريح الذي أدلى به كرشنا هاشيتو Krishna Hachhethu بأن "الديمقراطية لها قصص عديدة" صدىً واسعًا في المؤتمر الذي عقدته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في شهر آذار٢٠٠٧ لتجميع التجارب المتعلقة بتقارير التقييم السبعة عشر ودراستها والتي تم القيام بها حتى ذلك الوقت. وقد أخذت الاقتباسات الواردة في هذا القسم عن النصوص الخاصة بالمؤتمر وورش العمل. ويرى هاشيتو أنه لا بد أن تقود عملية التقييم، المبادئ الأساسية، وهي السيطرة الشعبية والمساواة في الحقوق السياسية، وعلى القائمين بعملية التقييم أن يدركوا جيدًا المظاهر المختلفة للديمقراطية والأولويات الرئيسية لمختلف الأشخاص عبر أنحاء العالم في دول معينة:

> تعتقد شعوب دول جنوب آسيا أن السيطرة الشعبية والمساواة في الحقوق السياسية تدفع بالعملية الديمقراطية قدمًا، بينما يكمن مفهوم هذه الشعوب المستقبلي عن الديمقراطية في ارتباطها بتأمين سبل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية. وعلى هذا فإن الدليل المرشد للديمقراطية في التقرير الخاص بدول جنوب آسيا يتعلق بكيفية إحداث التوازن أثناء السعي لتحقيق التنمية. ويعتبر مسار العملية الديمقراطية في الدول الغربية والدول النامية التي تتسم أنظمتها الديمقراطية بالاستقرار مختلفًا إلى حد كبير، مما يحدث فارقًا كبيرًا في فهم تلك العملية، إذا تجاهلنا ذلك الجزء، وإذا قرأت شعوب جنوب آسيا تقريرًا لا يعكس تجاربها وحياتها اليومية، فإنه لن يعدو سوى عملاً أكاديميًا إضافيًا غير مُجد. فيجب أن يشعر كل قارئ بأن ما يقرأه ينم عن تجاربه ووعيه.

[١٢١] وقد برزت هذه النقطة حول اختلاف المسارات والتجارب الديمقراطية بين الدول من خلال فرق أساسي في عملية التقييم في منغوليا، فيما أطلقت عليه فرق التقييم المؤشرات "الرئيسة" والمؤشرات "الثانوية"، كما ورد في التقرير:

> تمثل المؤشرات الرئيسية القيم العامة للحوكمة الديمقراطية، بينما تمثل المؤشرات الثانوية السمات القومية للحكم الديمقراطي، وتعكس المؤشرات الثانوية القائمة في منغوليا. المبادئ التالية:
>
> - السمات القومية للحكم الديمقراطي.
> - محددة ودقيقة من حيث المضمون.
> - تعزيز الملكية المحلية بين الشركاء الرئيسيين.
> - تدعم مناشدة الدول الأخرى لتطبيق إطار العمل.
> - تجسر الفجوة بين العمومية والخصوصية.
>
> (*Handbook of Democratic Governance Indicators* 2006: 10).

يختلف المسار الديمقراطي والتجربة الديمقراطية في الدول المختلفة. ففي جنوب آسيا، يرتبط مفهوم الشعوب عن الديمقراطية بشكل رئيسي بكسب سبل العيش والحرية

والعدالة الاجتماعية. "ويعتبر مسار العملية الديمقراطية في الدول الغربية والدول النامية وتلك التي تتسم أنظمتها الديمقراطية بالاستقرار مختلفًا إلى حد كبير، مما يحدث فارقًا كبيرًا في فهم تلك العملية."

[١٢٢] إن رحلة السعي للتعرف على معنى الديمقراطية عبر شعوب خمس دول في جنوب آسيا كما تُبين الدراسة، تلقي الضوء على تطور ملحوظ لإطار التقييم الأصلي، كما حدث مع العديد من تمارين التقييم، حيث تم استخدام استطلاعات الرأي والحوار مع الخبراء لتحديد أولويات وقضايا البحث. ويوضح تقرير جنوب آسيا، حالة الديمقراطية في جنوب آسيا (State of Democracy in South Asia Lokniti, 2008) وقد اتبعت فرق التقييم "أربعة طرق" لتقييم نوعية الديمقراطية في خمس دول، لاكتشاف مدى صلتها بالحياة اليومية لشعوبها:

- "التقييمات النوعية" التي تمت تهيئتها عن طريق إطار عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وأجراها باحثون من داخل الدولة؛
- استطلاع شامل في مختلف أنحاء الدولة حول رأي الجمهور في معنى الديمقراطية، والثقة في المؤسسات الحاكمة، وأحوال الأقليات وما إلى ذلك؛
- "حوار" مع ناشطين سياسيين واجتماعيين للمقارنة بين آراء عامة الناس؛
- دراسة قضايا مزعجة تتناقض مع "الحكومة الديمقراطية الرشيدة" لكشف النقاب عن "ألغاز الديمقراطية".

حدث تطوير ملحوظ لإطار عمل التقييم الأصلي في العديد من تمارين التقييم في جنوب آسيا - استخدام استطلاعات الرأي والحوار مع الخبراء لتحديد أولويات البحث وقضاياه. وقد أظهر التقييم اختلافات كبيرة بين مفاهيم المثقفين سياسيًا وغيرهم من المواطنين الآخرين. فلا يكفي استشارة طبقة المثقفين والحديث إليهم دون غيرهم.

[١٢٣] وجدت فرق التقييم في دول جنوب آسيا اختلافًا كبيراً بين آراء المثقفين سياسيا وغيرهم من المواطنين، وهو ما عبر عنه البروفيسور بيتر دي سوزا Peter deSouza بعبارة "بين المنطق السليم للنخبة والمنطق السليم للشعب". لقد استخدم تقييم دول جنوب آسيا مناهج مختلفة، حيث رصد العديد من وجهات النظر والقصص. عندما أجرينا الحوار مع الناشطين أو المثقفين، بدا لنا أن الثقة في الأحزاب السياسية والبرلمان متدنية بدرجة كبيرة، وعندما توجهنا للعامة بنفس الأسئلة، فاقت نسبة الثقة في الأحزاب والبرلمان ٥٠ بالمئة في المتوسط ... ويجب على

فرق التقييم أن تضع هذه التناقضات في اعتبارها عند إعداد التقارير". وبصورة مماثلة تضمن التقييم في منغوليا "استقصاء على يد خبراء" بتوجيه نفس الأسئلة إلى مجموعة تمثل عامة الناس وتمثل النخبة أيضا. وقد وجدوا اختلافات جذرية في طبيعة إدراك البرلمانيين والنخبة السياسية وإدراك أصحاب الأعمال والجمهور. وتعد هذه النتائج قيمة في اختبار وجهات النظر المتناقضة تحت مظلة أي نظام ديمقراطي.

مربع (٣,١):
مقتطفات من الحوارات التي أُجريت لتقييم حالة الديمقراطية في دراسة دول جنوب آسيا

الجيش والأحزاب السياسية

"يتولى رئيس الوزراء مسؤوليات وزارة الدفاع. علاوة على ذلك ينضم المتقاعدون برتبة لواء إلى الأحزاب السياسية، كما يحتفظون باتصالاتهم مع قوات الجيش. وقد تم في الانتخابات الأخيرة، ترشيح ثمانية أشخاص برتبة لواء من قبل الأحزاب السياسية، وفي حالة رفض أحد الأحزاب لهم، تبدي لهم الأحزاب الأخرى ترحيبًا كبيرًا. ويشكل ذلك خطورة كبيرة على الديمقراطية في بلدنا."

الأستاذة أمينة محسن (رئيسة قسم العلاقات الدولية بجامعة دكا، بنجلاديش)
حوار عن الديمقراطية في بنجلاديش، دكا، ١٧-٢٨آذار ٢٠٠٤

التمييز ضد المرأة

"في إشارة إلى تجربتها مع السياسات الانتخابية، صرحت أنها قابلت العديد من النساء أثناء الحملة الانتخابية يطالبن بترشيح النساء ويتحدثن عن هذا الأمر، ولكن عند التصويت، يُدلي أزواجهن وأبنائهن بأصواتهن بالوكالة. وصرحت قائلة عند الإشارة إلى الأحزاب السياسية، فأن هذه الأحزاب لا تتسبب في انهيار الديمقراطية فحسب، وإنما تقضي أيضًا على الروابط الأسرية. وعند التفاتها إلى قبائل "الناجا" التقليدية، قالت: "رغم الادعاءات الكثيرة التي تنفي مثلاً حدوث التمييز ضد المرأة، فإنهم لا يسمحون للنساء بالمشاركة في اجتماعات القرية. ولا يتعلق الأمر بعدم تقبلهم للنساء القائدات؛ فهم ربما يهتفون بشعارات مؤيدة لسونيا غاندي أو للسيدات أصحاب المناصب العليا، إلا أنهم يرفضون مشاركة زوجاتهم رفضًا قاطعًا. إنها حالة من الازدواجية."

السيدة فالي روز
(سياسية ناشطة في مجال حقوق المرأة، مانيبور، الهند)
حوار عن الديمقراطية ومستقبل الشعوب، مانيبور، إمبال، ٢٦-٢٧ فبراير ٢٠٠٤

مربع (٣,١) (تابع)

المانحون والمؤسسات العامة

"يلعب المانحون دورًا رئيسا في تعطيل مؤسسات الدولة. فهم على سبيل المثال لا يرغبون في مد يد العون للأقسام الجامعية المعنية بإجراء البحوث، إلا أنهم على استعداد تام لدفع مبالغ سخية للأساتذة إذا ما قاموا بإجراء البحث من خلال بعض المنظمات الخاصة غير الحكومية. وفي رأيي أن الأفراد يعملون وكذلك المانحون، لكن المؤسسات العامة هي من تدفع الثمن في النهاية. وتعمل سياسات وأموال المانحين على دعم هذه العملية."

كرشنا خنال *Krishna Khanal*

(عالم سياسي، جامعة تريبوفان، النيبال) حوار حول الديمقراطية في النيبال، دوليكل، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣

السياسة لعبة النخبة

"ينتمي إلى العائلة نفسها الإقطاعيون والصناعيون والبيروقراطيون والسياسيون. وقد كونوا شبكات تعمل ضد حقوق الشعب. فهم بذلك مصدر قلق كبير. لم يعد العامة يهتمون بأمور السياسة، حيث يعتبرونها لعبة النخبة. وما يشغلهم بصورة أكبر هو كسب العيش والرعاية الصحية والحصول على وظيفة، الخ. وتتراوح نسبة الفقر بين ٤٠ و٤٥ في المئة. فكيف يتسنى لهم التفكير في تحقيق الديمقراطية في مثل هذه الظروف؟"

جُل رحمان *Gul Rehman*

(ائتلاف العمل الباكستاني- Muttahida Labour Federation، بيشاور، مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، باكستان) حوار حول الديمقراطية في باكستان، لاهور، ٧-٨ شباط ٢٠٠٤

التحرر من الفاقة

"يعيش ما يقرب من ثلث عدد السكان في المدن الكبرى في الأحياء الفقيرة تحت وطأة الفقر الشديد، ويحرمون من كافة الاحتياجات الأساسية الأخرى والحقوق الإنسانية. وينتمي أغلب سكان هذه الأحياء لطبقة "الداليت" المنبوذين اجتماعيًا، ومجتمعات الأقليات. ويعيش هؤلاء طوال الوقت تحت تهديد هدم أكواخهم. إنهم محرومون من أكثر احتياجاتهم الأساسية، كالماء والصرف الصحي والمدارس لأطفالهم. فهم لا ينعمون على الإطلاق بالتحرر من الفاقة أو الخوف. بيد أن الحكومة الديمقراطية التي كان حرياً بها العمل على مساعدتهم في نيل هذه الحريات تعمل بدأب لحرمانهم منها."

البروفيسور حسن منصور

(رئيس لجنة الاتحاد الشعبي من أجل الحريات المدنية (PUCL) كارانتاكا، الهند)

حوار عن الديمقراطية والأمن الإنساني، حيدر آباد، ١٨-١٩ أيلول ٢٠٠٤

مربع (٣,١) (تابع)

الأقليات والمساواة

"طرح الراهب راهولا Reverend Rahula مشكلتين متعلقتين بمنح حقوق خاصة للأقليات. "أولاً، سيظلون على نفس أوضاعهم كمواطنين درجة ثانية إلى الأبد. وثانيًا، ستواصل الأغلبية استغلال الأقليات لتحقيق مصالحها." واقترح الراهب راهولا ضرورة تجاوز مرحلة الحوار بين الأقلية والأغلبية. وقد أبدى رغبته في تثقيف كافة المواطنين بقيمة المساواة. كما أكد أيضًا على أنه يتعذر محو أوجه التمييز والتفرقة بين الأقلية والأغلبية بواسطة التشريع فقط، وإنما يتعين مكافحتهما من خلال الحوار الذي يبرز أهمية المساواة."

الراهب راهولا Reverend Rahula

(راهب بوذي شاب يدرس في جامعة بيرادنيا، سريلانكا)

حوار عن الأغلبية والأقليات في سريلانكا، كاندي، ٢٠ أيلول ٢٠٠٤

(Lokniti 2008: 72)

التحول الديمقراطي للأحزاب السياسية

"في رأيي الشخصي، لم تشهد الديمقراطية في جنوب آسيا ازدهارًا بعد، ولن يتأتى ذلك حتى يحدث التحول الديمقراطي للأحزاب السياسية. إن أحزابنا السياسية تشبه إلى حد كبير الشركات المحدودة الخاصة والشركات العائلية. مثال على ذلك شركة PPP التي أسسها ذو الفقار (علي بوتو) وورثتها عنه بينيظير Binazir، وعلى الأرجح أن تخلفها سنام ذو الفقار. يحدث نفس الشيء أيضًا مع شركة ANP. ويحدث ذلك في الهند في مجلس النواب. إننا بحاجة ماسة لتطبيق العملية الديمقراطية كما هوالحال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنتخب الأحزاب السياسية القادة لمدة محددة. إنه ليس ميراثًا عائليًا حيث يخلف الابن أبيه وهلم جرا. لن تتحقق الديمقراطية ما لم يتم بذل الجهود لتحول الأحزاب السياسية إلى الديمقراطية، وما لم تؤد هذه الأحزاب دورها على النحو المطلوب."

الأستاذ أحمد زيب Ahmed Zeb

(ديره إسماعيل خان، بيشاور، مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، باكستان) حوار حول الديمقراطية في باكستان، لاهور، ٧-٨ شباط ٢٠٠٤ (Lokniti 2008: 149)

حول الدستور

"نقرأ في بعض الأحيان، بأن لدينا دستورًا جيدًا. ولكن ما فائدة هذا الدستور إن لم تكن له القدرة على حماية الأفراد وردع المجرمين؟ فبوسع المجرمين اختطاف الأشخاص ليلاً وقتلهم بحلول الصباح، ومع ذلك لا يكفل هذا الدستور العدالة. هناك حقيقة واحدة، وهي إما أن يكون لدينا دستور جيد قادر على حمايتنا وحماية حرية الخطاب، أو أنه لا يوجد لدينا أي دستور مناسب."

عبد الأول مينتو Abdul Awal Mintoo

(رئيس الاتحاد البنجلادشي، غرفة التجارة والصناعة، بنجلاديش) حوار عن الديمقراطية في بنجلاديش، دكا، ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٤. (Lokniti 2008: 38)

المصدر: جميع الاقتباسات بخلاف الثلاثة الأخيرة، مأخوذة عن نصوص لم يتم نشرها لحوارات مختلفة تم إجراؤها كجزء من مشروع حالة الديمقراطية في دول جنوب آسيا.

[١٢٤] إننا بصدد تحذير هنا. إن استشارة أصحاب الخبرة والمثقفين والحديث معهم لا يكفي في هذا المجال، فقد لاحظ الأستاذ سوهاس بلشيكار Suhas Palshikar، وهو أحد قادة مشروع حالة الديمقراطية في دول جنوب آسيا أن "الحوارات الواردة في هذا المشروع قد أظهرت أن الناشطين متطرفون ومناهضون لأصحاب النفوذ، مما جعل تقييمهم يأتي مناقضًا لوجدان الشعب بوجه عام، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تشويه طبيعة النقاش العام الناتج عن التقييم.

مربع (٣,٢):
آراء عامة الناس حول معنى الديمقراطية، منغوليا

- "إن الديمقراطية بالنسبة لي مرادفة للشفافية. نحن ننعم بحرية كبيرة.فنقول ما نريد، ويماثل النظام الديمقراطي في بلدنا إلى حد كبير نظام الدول الأجنبية الأخرى. إنني أخشى أن نهدر الكثير من المال على الوعود الزائفة والمشروعات غير المجدية. وأخشى أيضًا أن نضيع بلادنا باسم الديمقراطية، ليستولي عليها الأجانب. يتميز النظام الديمقراطي لدينا بإيجابيات وتشوبه بعض السلبيات. وما يعوق تطبيق الديمقراطية هو الروتين والفساد وغير ذلك. أظن أن حياتي قد طرأ عليها تحسن بعد تطبيق الديمقراطية. ولكن عندما أفقد وظيفتي، ستتحول الأمور إلى الأسوأ."
- "يتوقف معنى الديمقراطية على مفهوم كل شخص عنها، فهي في نظري حقوق الإنسان والعدالة. حسنًا، الديمقراطية تشهد تطورًا في منغوليا. إلا أن حقوق الإنسان لا تزال تُنتهك، ولا زالت الضغوط تُمارس على أفراد الشعب. إن الديمقراطية الآن في عهدها الأول، وستصبح بصورة أفضل في المستقبل."
- "الديمقراطية هي الحرية من وجهة نظري. وتعني التطور على المستوى المحلي. هناك أيضًا بعض الأمور التي ترتبط بالديمقراطية، فلدينا الآن هواتف محمولة."
- "ليس لدي الكثير من المعلومات عنها. الديمقراطية هي في الحقيقة السبب في قيامي بحفر التربة هنا."

المصدر: عينة مجموعة التركيز:
Handbook of Democratic Governance Indicators (DGIs): Method, Process and Lessons Learned in Mongolia
(Ulaanbaatar: UNDP Mongolia and Follow-up to the Fifth International Conference on New and Restored Democracies, 2006), p. 138.

[١٢٥] استخدم معهد بحوث تحقيق التغيير الاجتماعي TASC الذي أجرى عملية تقييم الديمقراطية في أيرلندا الشمالية والجنوبية استطلاعا رئيسيا للرأي للحصول على مجموعة من النتائج حول القضايا المتعلقة بالديمقراطية، والتي لاقت نجاحًا كبيرًا عند نشرها، لعمل الدعاية اللازمة لإطلاق برنامج البحث ووضع إطار عمل للآراء العامة في التقييم نفسه. وقد تولى القائمون بعملية التقييم في لاتفيا استخدام استطلاع رأي لتقييم "ديناميكية التحول الديمقراطي للمجتمع"، وشمل التقييم بعض القضايا، مثل حماية حقوق الأقليات، والثقة في المؤسسات العامة،

وقدرة الجمهور على التأثير على عملية اتخاذ القرارات في الهيئات العامة، والنشاط السياسي والاجتماعي. للاطلاع على مثال عن النتائج، راجع الجدول (٣,١).

الجدول (٣,١): الثقة في المؤسسات العامة، لاتفيا
[الأرقام تمثل النسب]

التلفاز	٧,٦٦
الصحف	٩,٩٥
الرئيس	٤,٩٥
الكنيسة	٠,٩٥
الجيش	٩,٤٥
الحكومة المحلية	١,٨٤
الشرطة	٥,٢٤
نظام الرعاية الصحية	٦,٧٣
النقابات	٤,٦٣
المحاكم	٦,٥٣
الحكومة	٠,٥٢
البرلمان	٠,٢٢
الأحزاب السياسية	٤,٠١

المصدر: تم جمع هذه البيانات من معهد البحوث الاجتماعية والسياسية المتقدمة
Advanced Social and Political Research Institute (ASPRI), *How Democratic is Latvia? Audit of Democracy* (Riga: University of Latvia, Commission of Strategic Analysis, 2005), pp. 225–8.

[١٢٦] لجأت فرق التقييم التي تعذر عليها الإنفاق على استطلاعات الرأي الخاصة بها، إلى استخدام استقصاءات تم إجراؤها لأغراض أخرى، حتى إن لم تكن تلعب دورًا في صياغة الأسئلة. غير أنه من مزايا استخدام الاستطلاعات الموجودة، إمكانية رصد التوجهات المتغيرة مع مرور الوقت. يشير أحد الأمثلة في عملية التقييم في هولندا إلى أن ثقة الشعب في الديمقراطية يمكن أن تنحصر، ويمكن أيضًا أن تزداد (راجع الجدول ٣,٢).

الجدول (٣,٢): آراء حول السياسة وثقة الشعب في هولندا
[الأرقام تمثل نسب عدد المشاركين]

موافق على العبارة التالية	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
كل ما تفعله الحكومة لا يمثل أهمية كبيرة في الحياة اليومية	٢٣	٢١	–	–	٣٦
ليس للأشخاص أمثالي أي تأثير على ما تفعله الحكومة	٤٦	٤٦	٥٢	٤٩	٥٤
لا أظن أن أعضاء البرلمان والوزراء يعيرون آرائي أنا وأمثالي أي اهتمام	٤٦	٤٢	٤٨	٤٦	٥١
أعتقد أن أفعال السياسيين تنم عن غرورهم	–	–	–	٤٨	٥٥
يكرس أعضاء البرلمان الكثير من الجهد لمصالح فئات قليلة ثرية على حساب المصلحة العامة	٥٧	٥٤	٥٨	٦٠	٦٤
كل ما نحتاجه هو تقليل عدد القوانين والمؤسسات، وزيادة أعداد القادة الشجعان والمخلصين	٣٨	٣٠	٣٣	–	٦١
أغلب الناس جديرون بالثقة بوجه عام	–	٥٦	٤٧	٥٢	٥٣

المصدر:
Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, The State of our Democracy 2006 (provisional translation) (The Hague: Ministry of the Interior and Kingdom Relations, 2006), p. 139

[١٢٧] أجرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي البريطانية بالتعاون مع اتحاد شركات كبير، مجموعة من استطلاعات الرأي بعيدة المدى، حول قضايا الديمقراطية على مدى ١٥ عامًا. وقد شاركت المنظمة في صياغة الأسئلة التي سيتم طرحها، واستخدمت النتائج في تقييماتها وتقاريرها المنفصلة؛ وعندما ظهرت على السطح قضية الإصلاح الانتخابي، أقنعت المنظمة اتحاد الشركات، بإجراء استطلاع رأي كبير لحصر نتائج الانتخابات العامة لعامي ١٩٩٢ و١٩٩٧ أو إعادة إجرائها بما يخضع للأنظمة الانتخابية البديلة محل الدراسة، وتوجيه المشاركين للتصويت على أوراق اقتراع افتراضية. نتج عن هذا التحرك تقديم عنصر عملي وقابل للقياس للمناقشة العامة، ولولا ذلك لغلبت عليه الآراء غير المدعومة بالبراهين. وقد تمكن القائمون على عملية التدقيق في أستراليا من صياغة بعض الأسئلة المتعلقة مباشرةً بقضايا الديمقراطية، التي تمت إضافتها إلى الدراسة الخاصة بالانتخابات الأسترالية (AES)، والتي يتم إجراؤها في كل انتخابات فدرالية. وكما هو الحال في الدول الأخرى، كشفت دراسة الانتخابات الأسترالية عن أن آراء الناخبين تنم عن حدة أكبر من آراء النخبة السياسية حول الحدود المقبولة المرتبطة بالإنفاق العام.

[١٢٨] يساعد استخدام استطلاعات الرأي فرق التقييم في تحديد الأمور التي يعتبرها الناس ذات

أهمية بالنسبة للديمقراطية، كما يساعدهم في الحكم على مدى أصالة الديمقراطية في ثقافة أي دولة. ويقدم مشروع دول جنوب آسيا نموذجًا حيًا على تلك العملية. فقد أشار المشروع إلى قيام المواطنين العاديين بجنوب آسيا بتعديل نص الكتاب الذي يعبر عن النموذج "الغربي" للديمقراطية، للتأكيد على فكرة حكم الشعب والحرية السياسية والمساواة في النتائج وحقوق المجتمع". وقد تطرق التقرير الخاص بهذا المشروع إلى النتائج التي تم الحصول عليها من خمسة شعوب، وخرج بمخطط مثير للدهشة (راجع الشكل ٣.١).

الشكل (٣,١): تعدد مفاهيم الديمقراطية في إقليم جنوب آسيا
[الأرقام تمثل نسب الإجابات]

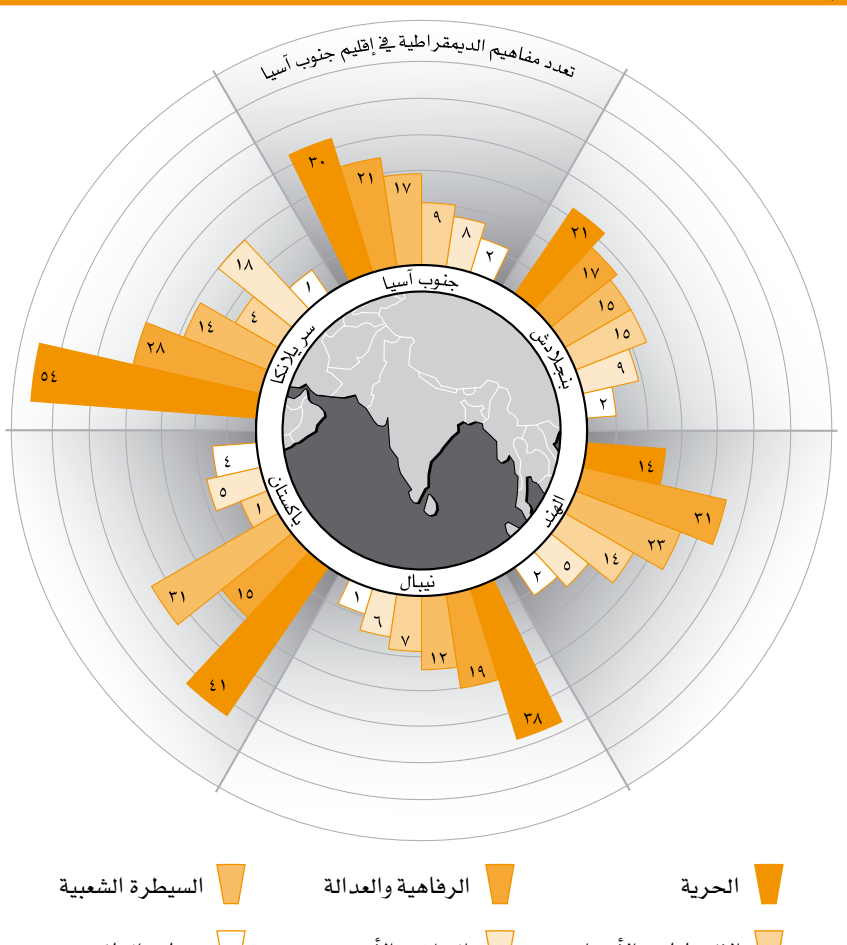

المصدر: Lokniti: Programme for Comparative Democracy, State of Democracy in South Asia (New Delhi: Oxford University Press, 2008), p. 26.
أعيد نشره بتصريح

يمكن استخدام هذه النتائج في إجراء مقارنة ملفتة للانتباه مع نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه من أجل التقييم الخاص بجمهورية ايرلندة (راجع الجدول ٣,٣).

الجدول (٣,٣): ملاحظات حول أهم ميزة للديمقراطية، أيرلندة [الأرقام تمثل نسب المستجيبين الذين اختاروا الميزة التي يعتقدون أنها الأكثر أهمية بالنسبة للديمقراطية]

المزيد من المساواة الاجتماعية	حكومة قوية ومستقرة	سيادة القانون	التصويت للحكومة في الانتخابات	اقتصاد سوق حر	لا تعليق
٣٨	٢٩	١٦	١٠	٥	٢

المصدر:

Clancy, Paula, Hughes, Ian and Brannick, T., *Public Perspectives on Democracy in Ireland* (Dublin: Democratic Audit Ireland Project, Think Tank for Action on Social Change (TASC), 2005), p. 2

تقييمات الديمقراطية: الأصول والتمويل والصيغة

[١٢٩] تختلف أصول وصيغ وطرق تمويل التقييمات بدرجة كبيرة. تم إنشاء كافة التقييمات التجريبية التي قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتمويلها من خلال الجامعات، كما أن أغلب التقييمات الأخرى غير التابعة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حتى الآن – تسعة تقييمات فردية خاصة بدول، بجانب التقييم الخاص بإقليم جنوب آسيا – قد بدأت من الجامعات، إلا أن هناك العديد من الاختلافات عندما يتعلق الأمر بالتمويل والصياغة. حصلت الجامعة القومية الأسترالية على العديد من المنح من مجلس البحوث الأسترالي في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ لمتابعة إجراء عمليات التقييم؛ تلقى معهد البحوث الاجتماعية والسياسية المتقدمة (ASPRI) بجامعة لاتفيا التمويل من الدولة عبر لجنة التحليل الاستراتيجي بلاتفيا لتقييم الأداء الديمقراطي بشكل شامل. وعلى الجانب الآخر، كان التقييم الذي أجراه John Henderson في جامعة كانتربري بمدينة كريست تشيرش في نيوزيلاندة يفتقر إلى الموارد ولذلك فإنه اقتصر على كونه "تمرين أكاديمي" قدمت نتائجه في حلقة دراسية واحدة؛ بينما تقوم مؤسسة إدنا ستيفانيا Edna Estefania Co، المشرف على عملية التقييم في الكلية الوطنية للإدارة العامة والحكم بجامعة الفلبين بإجراء تقييمات متخصصة القسم تلو الآخر حسب الأولويات المحلية وجداول الأعمال المتغيرة للمنظمات المانحة. وطبقاً لما تصرح به ادنا كو Edna Co، "تشهد برامج عمل المانحين تغييرات كبيرة صعودًا وهبوطًا، ويمثل ذلك عائقًا أمام تنفيذ برنامج كامل، حيث تعتبر بعض أجزاء إطار العمل ذات حساسية سياسية. فعلى سبيل المثال، تتسم السيطرة

المدنية على الأجهزة العسكرية بحساسية شديدة، وينطبق ذلك أيضًا على القسم الخاص ب"الديمقراطية خارج نطاق الدولة" حيث ينتاب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي تعد أكبر المانحين، شعورًا بالقلق تجاه هذا الموضوع".ولقد تمت ثلاثة تقييمات، في البوسنة والهرسك وأيرلندة والمملكة المتحدة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وتم تمويل اثنين منها من قبل المنظمات الدولية المانحة، أما الأخير فتلقى التمويل من قبل الصناديق الخيرية بالمملكة المتحدة.

هناك قدر كبير من الاختلاف بصدد تمويل التقييمات وصياغتها. تم إجراء كافة التقييمات التجريبية من خلال الجامعات وبدأت أغلب التقييمات الأخرى بخلاف تلك الخاصة بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من الجامعات. وحصلت بعض هذه التقييمات على تمويل جيد؛ وافتقر بعضها إلى الموارد. تم إجراء بعض هذه التقييمات من قبل الحكومة، ودفع بعضها الحكومة نحو عملية الإصلاح. وكان أحد التقييمات بمثابة "تمرين" مخصص لتحقيق ما قامت به العديد من مشروعات التحول الديمقراطي المعتمدة على المنح.

[١٣٠] تولت الحكومة في هولندا وفي منغوليا القيام بالتقييمات، وقد تم تمويل التقييم الهولندي بالكامل من قبل الحكومة، بينما قدم مركز أوسلو للحكم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المساعدة الفنية، ووفرت العديد من المنظمات الدولية المانحة التمويل اللازم للتقييم في منغوليا. في البداية كان هناك شعور بانحياز التقييمات التي يتم الإشراف عليها من قبل الدولة تجاه السلطة التنفيذية، وهو ما اعتُبر انتهاكًا للقاعدة الذهبية التي تدعو إلى إشراف الجمهور على كافة التقييمات. غير أنه كان من الواضح أن إجراء التقييمات في منغوليا وهولندا ولاتفيا (والتي خضعت لإشراف الدولة بطريقة ما) قد تم بدون أي تدخل غير ملائم. وقد أدلى تود لاندمان Todd Landman الذي شارك في إعداد التقييم في منغوليا بالتصريح التالي: "كانت التجربة في منغوليا بمثابة مفاجأة، حيث أبدت الحكومة انفتاحًا على جميع أنواع المعلومات والتحليلات والتعليقات الناقدة، والتوجهات الفكرية للمجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية المانحة". كما أجبرت هذه التجربة الحكومة على عملية الإصلاح. وقد حصل فريق لاتفيا على المزيد من المشروعية في عمله، حيث أتيح له إجراء المناقشات في الخارج: "إنها دولة ديمقراطية كما تعلم لأنها قد أعدت هذا التقرير الناقد عن نفسها". (على نفس المنوال، كان بوسع ادنا كو Edna Co استخدام إطار التقييم في المجتمعات ذات الحساسية السياسية نظرًا لأن هذه "منهجية معروفة

على مستوى العالم"). لم تواجه مارتن برنسن Maarten Prinsen في هولندا، أية عوائق أثناء التقييم- "أعمل بالخدمة المدنية منذ أكثر من ٢١ عامًا، وبالتالي فأنا أعلم كيف تسير الأمور في الحكومة"- وقد شارك الوزراء بالفعل مع العاملين في دائرته في إلقاء الضوء على جوانب التقرير ونشر نتائجه على نطاق واسع.

[١٣١] وتبدو التقييمات التي تمت بدون المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بوجه عام، وكأنها قد أُجريت نتيجة للحاجة الماسة لإنشاء "مخزون" من الآراء حول احتياجات الدولة الداخلية واحتياجاتها في حالات الكوارث إذا اقتضت الضرورة. وأكثر التقييمات التي تم إجراؤها حول الديمقراطية ولفتت الانتباه إليها، تلك التي أجرتها حكومة هولندا. وقد تمت بعد وقوع حادثي اغتيال سياسيين – للمخرج السينمائي ثيو فان كوخ Theo van Gogh والسياسي بيم فورتون Pim Fortuyn – على يد متطرفين، وتهديد قادة وسياسيين آخرين بارزين، وتحول الناخبون بأعداد كبيرة من الأحزاب السياسية الكبرى إلى أخرى أصغر، بالإضافة إلى رفض دستور الاتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي أُجري عام ٢٠٠٥. ويوضح مارتن برنسن أحد كبار موظفي الدولة الذي تولى المبادرة بقوله: "يوجد فرق كبير بين توجهات رجال السياسة وأفكار الناس. لقد اجتمعت كل هذه العناصر، لتشكل أساسًا لاتخاذ قرار يقضي بحتمية وجود رؤية شاملة لحالة الديمقراطية في هولندا".

[١٣٢] كانت عملية التقييم التي استغرقت عامًا واحدًا في البوسنة والهرسك بمثابة "تدريب تقليدي على التقييم" صممت العملية لتحقيق ما حققه بالفعل العديد من مشروعات التحول الديمقراطي، التي تمت برعاية منظمات مانحة، خلال عشرة أعوام قبل الحرب وبعدها. وقد استهدف التقييم الذي قام بتمويله منتدى المجتمع المفتوح (OSF)، ثلاث نقاط رئيسية: تحديد مزايا وعيوب الممارسة الديمقراطية في الدولة؛ تحديد أولويات الإصلاح؛ إثارة نقاش عام حول مدى فعالية الديمقراطية البوسنية. وقد تم إجراء التقييم في استراليا في الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد الفدرالي للدولة. وقد صرحت ماريان ساوير Marian Sawer المشرفة الأولى عن التقييم بقولها:

> كان هناك احتفاءً كبير بتراثنا الديمقراطي، حيث أن نظامنا الديمقراطي يعتبر من أقدم الأنظمة الديمقراطية على مستوى العالم، كما أننا الدولة الأولى التي تعلن عن نظامها الديمقراطي، وأول دولة تمتلك النساء فيها حق الانتخاب والترشح لعضوية البرلمان. وبات من الواضح أنه قد حان الوقت لنا لكي ننظر إلى أنفسنا نظرة واقعية؛ إننا في حاجة للكشف عن الكثير من الممارسات السياسية غير الصحيحة، التي سارت في الاتجاه المعاكس للمبادئ الديمقراطية ... علينا في الواقع أن نكف عن الاحتفال، ونعطي

الجماهير المجال للحديث بجدية عن عيوب نظامنا الديمقراطي.

[١٣٣] فيما يتعلق بالتقييم في ايرلندة ، كانت مؤسسة Atlantic Philanthropies كبرى المنظمات المانحة لمعهد بحوث تحقيق التغيير الاجتماعي (TASC)، بصدد إطلاق برنامج كبير عن حقوق الإنسان، يهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي كبير ودائم في أيرلندة (في جمهورية أيرلندة وأيرلندة الشمالية) في غضون فترة قصيرة يبلغ إطارها الزمني ١٥ عامًا أو نحو ذلك. وقد اعتبر TASC التقييم بمثابة فرصة لإنشاء المعايير التي يمكن استخدامها لقياس مدى تقدم المشروع نحو تحقيق أهدافه. كان قبول التحدي بالنسبة لمعهد TASC، طريقة لعرض القضية، والتأكيد على التأثير الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحدثه في السياسة بمساعدة بعض الهيئات المستقلة.

[١٣٤] تأثرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي البريطانية بالضرر الذي ألحقته السياسات القهرية لحكومة تاتشر، والتي كان من المفترض أن تعزز الحرية السياسية، وكذلك بسبب المخاوف بشأن غياب الضوابط الفعالة التي تحكم عمل السلطات الحكومية. وقد صرح اللورد الليبرالي الديمقراطي تريفور سمث Trevor Smith مؤسس منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي، بأن الصندوق الخيري الذي أنشأ المؤسسة قد تبنى وجهة نظر معينة، وهي "أن حكومة السوق الحرة كانت تجري عمليات المراقبة على كل الأمور الأخرى، بينما كنا نظن أنه من الأجدى "إعادة النظر" في نظامنا الديمقراطي ذاته".

التنسيق بين أعمال التقييم

[١٣٥] هناك العديد من الترتيبات المختلفة المتبعة لإجراء التقييمات، والتي يناهز عددها عدد المشروعات التي أُقيمت. وقد استدعى كم الأبحاث اللازمة لإجراء تقييمات كاملة، أن تتضمن المشروعات بوجه عام عددًا كبيرًا من المشاركين. والأساس في ذلك كما يبدو، هو أن هناك عددًا محدودًا من الأشخاص القائمين على تنسيق تقارير البحوث ومسودات التقارير الخاصة بالمشروع، مع عدد أكبر من الخبراء الذين يتم في الغالب استقدامهم من خارج المؤسسة التي تُجري التقييم، والذين يعملون في أغلب الأحوال بشكل مستقل عن بعضهم البعض. على سبيل المثال، تتضمن منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي الأسترالية حاليًا فريقًا أساسيًا مكونًا من سبعة أشخاص، إلا أنها تعول كثيرًا على المؤسسات الأكاديمية في أستراليا لإنشاء نطاق واسع من أوراق المناقشة وتقارير "المراقبة المستمرة والمُركزة". وقد أسهمت مشاركات الخبراء في كندا ونيوزيلندة والولايات المتحدة حول تنظيم التمويل السياسي، وتلك المُقدمة من الأستاذ اولف بيترسن Olof Petersson في

السويد حول تنظيم استطلاعات الرأي في تعزيز البُعد المقارن للمشروع.

استدعى كم الأبحاث المطلوبة لإجراء تقييمات كاملة، أن تتضمن المشروعات بوجه عام عددًا كبيرًا من المشاركين. يتولى عدد محدود من الأشخاص القائمين على المشروع بوجه عام مهام تنسيق تقارير البحوث ومسودات التقارير، مع عدد أكبر من الخبراء الذين يتم في الغالب استقدامهم من خارج المؤسسة التي تُجري التقييم، والذين يعملون في أغلب الأحوال بشكل مستقل عن بعضهم البعض.

[١٣٦] عند الحديث عن أحدث تقييم لحالة الديمقراطية في المملكة المتحدة تم إجراؤه عام ٢٠٠١، خصصت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي فريق عمل رئيسي محدود مكون من محررين اثنين وباحثين اثنين، بهدف رصد المشاركات من ٢٦ خبيرًا أكاديميًا وصحفيًا ومحاميًا، إضافة إلى مجموعة مهتمة من الخبراء (شارك بعضهم بشكل تطوعي). وفي لاتفيا استعان المشروع بمنسق واحد مع فرق تتكون كل منها من شخصين، وتقوم كل منها بالبحث في ١٤ قسمًا من إطار العمل الأصلي للتقييم. وقد شارك في التقييم ٢٥ شخصًا من ١٢ مؤسسة مختلفة، بما فيها البرلمان الأوروبي. وقد تولى إجراء تقييم الديمقراطية في منغوليا فريق مكون من ثمانية باحثين في مجال علم الاجتماع، برعاية معهد الفلسفة وعلم الاجتماع والقانون في أكاديمية منغوليا للعلوم، وهم يعتبرون خبراء بارزين في مجالاتهم الأكاديمية. يتم تخصيص مجال محدد لكل باحث بهدف تحليل مستندات البحوث القومية والدولية ذات الصلة، بجانب البيانات والتقارير الرسمية التي أصدرتها المنظمات، كجزء من مسؤولياتها. وضم التقييم البوسني الذي يعد تمرينًا لمدة عام واحد ١٦ باحثًا وثمانية من أعضاء الفريق الآخرين. وقد قرروا إجراء التقييم خطوة خطوة، بدلاً من استكمال الأقسام الأربعة عشر دفعة واحدة. ويتكون فريق التقييم الأيرلندي بشكل أساسي من أربعة كتاب/محررين وثلاثة باحثين بالإضافة إلى ١٥ مشاركًا، وقد اعتمد الفريق على شراكات المجتمع المدني والأكاديمي مع عدة جهات، مثل المجلس القومي للمرأة في أيرلندة (الذي يُجري فحصًا متعلقًا بالنوع الاجتماعي) ومنظمة العفو الدولية (أيرلندة) التابعة لحقوق الإنسان. كما عقد معهد بحوث تحقيق التغيير الاجتماعي (TASC) أيضًا مجموعة من جلسات النقاش للخبراء، بهدف تقييم النتائج التمهيدية لكل قسم. وقد انعقدت قبل بدء المشروع لجنة أيرلندية مستقلة رفيعة المستوى، تطرقت لعرض الآراء العامة الشائعة في الجزيرة، وأجرت العديد من الاستشارات في أيرلندة وأيرلندة الشمالية. وبعد عرض التقرير وتقديم التوصيات في عام ٢٠٠٥، واصل أعضاء اللجنة أعمالهم كلجنة استشارية دائمة للتقييم. وكان دينو

جبا Dino Djipa مدير البحوث بشركة البحوث الاجتماعية Prism، الذي استعان به منتدى المجتمع المفتوح (OSF)، قد أجرى استطلاعًا عن البوسنة، وكشف حقيقة أن إطار العمل قد قدم "تحديًا للقدرات" فيما يتعلق بحجم الخبرات المطلوبة؛ وقدرة الباحثين على فهم وتطبيق المنهجية؛ وتنوع مجالاتهم واختلاف مستويات التزامهم وتحليلاتهم؛ وأساليبهم في الكتابة؛ ومهمة التنسيق بين أعمالهم. "إن الرسالة التي تتخذ أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمنتدى المجتمع المفتوح(OSF) ، هي أن القدرة الداخلية والخارجية لهذا المشروع كثيرة المتطلبات، وكان ينبغي تقديرها بحرص أكبر وحماس أقل." إلا أنه ذكر أيضًا أن السلطات المختلفة قد اعتبرت التقييم بمثابة "حجر الأساس" للتقييم المستقبلي، فهو بحسب قولهم "قيّم وتوجيهي" وصالح لأغراض التدريب ("على الرغم من أن قراءته تسبب القلق").

يمثل إطار العمل في بعض الحالات، تحديًا للقدرات فيما يتعلق بحجم الخبرات المطلوبة، وقدرة الباحثين على فهم وتطبيق المنهجية، وأداء مهمة التنسيق بين الأعمال. ولهذا يتعين تقدير القدرات الداخلية والخارجية لمثل هذا المشروع كثير المتطلبات بحرص شديد.

[١٣٧] تناول مارتن برنسن Maarten Prinsen بالرسم البياني التقييم الهولندي الذي تم القيام به:

لقد فعلنا ذلك بأنفسنا في الوزارة، فشكلنا فريقًا صغيرًا يضم بعض المتدربين، وعددًا من الطلاب، وموظف واحد بالخدمة المدنية، لم يكن يؤدي وظيفة أخرى، وقد تقدم بطلب الانضمام. اعتمدنا على المنظمات غير الحكومية وخاصة المؤسسات العلمية لجمع البيانات المتعلقة بالسياسات والأحزاب السياسية وخلافه في هولندا، وبعض الهيئات الحكومية المختصة ببعض الموضوعات. وأخيرًا وبوجه خاص، قدم العديد من موظفي الخدمة المدنية معلومات عن حالة التشريع بالدولة وطريقة تطبيقه. فعلى سبيل المثال، حصلنا على مجموعة مكونة من ٣٥ تعليقًا من خلال خدماتنا السرية. لقد قرأ الجميع بالطبع الفصل الخاص بحقوق الإنسان... انتهينا بعد ذلك من التقرير ولم نقم بإعداد مسودة لورشة العمل، لأنها كانت ستصبح كبيرة للغاية، نظرًا لأن التقييم يغطي مجالاً واسعا وموضوعات كثيرة، ولم يكن يتوفر الوقت الكافي لمناقشة كل ذلك. ولذلك فقد أنهينا التقرير بعد إجراء عدة نقاشات داخلية مع بعض الزملاء، وسلمناه للوزيرين المسؤولين في ذلك الوقت، وهما السيد وزير الداخلية والوزير المعني بالإصلاح الحكومي. وقد ألقيا الضوء على ثمانية موضوعات رئيسية (راجع مربع ٣,٢).

مربع (٣,٣):
تقرير الإعلان عن حالة الديمقراطية في هولندا

"بادر السيدان يوهان ريمكس Johan Remkes واتزكو نيكولاي Atzco Nicolai بإجراء نقاش على مستوى الدولة حول نوعية الديمقراطية في هولندا. وسوف يعتمد هذا النقاش على تقرير "حالة ديمقراطيتنا لعام ٢٠٠٦ – The State of our Democracy 2006" ... يوضح التقرير أن القيم الديمقراطية بوجه عام في هولندا بحالة جيدة. كما يتسم النظام الديمقراطي بالقوة والثبات وفقًا للمعايير الدولية ... إلا أن الوزيرين Nicolai و Remkes قد أشارا إلى ثمانية نقاط ضعف في البرنامج السياسي، والتي تعد من المشكلات التي تحتاج إلى معالجة:

- الترابط الاجتماعي والنزاهة في "هولندا الجديدة"
- حرية التعبير عن الرأي (السياسي) على المحك؟
- الدور غير المحدد للأحزاب السياسية
- تبدُّل الميادين السياسية: هيئات الحكم المستقلة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المناصب العامة والصلات غير الرسمية غير الخاضعة للحكم الديمقراطي.
- التعقيدات السياسية والإدارية.
- "لعبة الديمقراطية" وتراكم السياسات.
- إدخال آليات صنع القرار الأوروبي في الديمقراطية الهولندية.
- تدني الثقة في السياسيين.

أراد الوزيران إثارة و/ أو بدء نقاش في المجتمع الهولندي حول هذه النقاط. ولتحقيق هذا الهدف، طرح الوزيران السؤال عما إذا كانت حالة الديمقراطية قد نالت الشرح الكافي في تقرير عام ٢٠٠٦، وعما إذا كانت النقاط السابقة الذكر تستدعي تطوير سياسات جديدة."

المصدر: وزارة الداخلية الهولندية، بيان صحفي، ١١ كانون الأول ٢٠٠٦

[١٣٨] يمكن أن يسهم اختيار برامج المقارنات في التخفيف من أعباء العمل – يلزم اللجوء إليها في بعض الأحيان كما حدث في حالة أستراليا. أستراليا هي دولة فيدرالية، ولذلك كان لزامًا على منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي الأسترالية إجراء تقييم مقارن عبر تسع سلطات قضائية داخلية للوقوف على أفضل (وأسوأ) الممارسات في كافة المجالات، من حرية تداول المعلومات حتى سلوك البرلمان، ومعايير إدارة الانتخابات. كما ترصد العمليات كما أشارت مريان ساور Marian Sawer التي تساعد على تحول عمليات اتخاذ القرارات العامة، من البرلمانات والمناقشات العامة إلى الاجتماعات الحكومية، حيث يتم اتخاذ القرارات خلف الأبواب المغلقة. وقد اعتبرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي كندا ونيوزيلندة والمملكة المتحدة "أنظمة ديمقراطية مقارنة"، مستفيدةً من عمليات مراقبة الأداء التي تمت بالفعل في هذه الدول، والممارسات الجيدة فيها. وكان الهدف من وراء منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي الأيرلندية هو تحديد نوعية

الديمقراطية ومراقبة تطبيق حقوق الإنسان.

في أيرلندة التي لا تزال منقسمة إلى قسمين، جمهورية أيرلندة وأيرلندة الشمالية، فإن الرؤية التي تتضح هنا، هي أنه يمكن للتقييم المتوازي أن يسهم في التقريب بين نظامي الحكم على الجزيرة، وتعزيز الديمقراطية لكليهما، بتحديد "الدروس المشتركة" والمشروعات المشتركة الممكنة ذات الصلة بالديمقراطية. والمقصد الأصلي هو الدمج بين التقييمين في التقرير (التقارير) النهائي، بيد أن ضيق الوقت، ومحدودية الموارد قد حالت دون ذلك. إلا أنه تم إجراء التمرين بنفس الطريقة باستخدام مصادر وتوجهات مماثلة، وقدم التقريران المستقلان كمًا وافرًا من البيانات الأولية القابلة للمقارنة. بالطبع كان لمشروع إقليم جنوب آسيا أيضًا إطار داخلي مقارن خاص بالرأي العام ورأي النخبة وعمليات التقييم الذاتية. كان من شأن ذلك مساعدة القائمين بعملية التقييم على تحديد السمات المشتركة بين الدول، بجانب الاختلافات الكبيرة بينها.

مربع (٣,٤):
الأنظمة الحزبية والتنوع الاجتماعي في جنوب آسيا

"لم يتم إعداد النظام الانتخابي في جنوب آسيا للتعامل مع قضية الاختلافات الاجتماعية. تبنت كل دولة بالمنطقة النموذج البرلماني للحكومة مع النظام الانتخابي للأغلبية البسيطة (نظام الفائز الأول)، وذلك بسبب تاريخ هذه الدول المشترك تحت مظلة الإمبراطورية البريطانية إلى حدٍ ما، على الرغم من تحول سريلانكا فيما بعد إلى نظام الانتخابات الرئاسية مع التمثيل النسبي في الانتخابات، وهو النظام الذي اعتُبر الأكثر صلاحية لتمثيل الشرائح الاجتماعية المتنوعة. وما يهم هنا هو أن نظام الانتخاب بالأغلبية أو التمثيل النسبي لم يقدم النتائج المتوقعة، سواءٌ نظام الحزبين في الحالة الأولى أو نظام التعددية الحزبية في الحالة الثانية. وإنما ظهرت الائتلافات الانتخابية، حيث تكون الأحزاب السائدة في حاجة لدعم عدد من الأحزاب الأصغر لتأمين الحصول على الأغلبية. ولقد وجدت الأنظمة الحزبية في المنطقة طريقة للتعامل مع التنوع الإقليمي والاجتماعي ...

حيث أن الإقليم والدين والطوائف الاجتماعية والعرقية هي العوامل السائدة التي تشكل القاعدة الاجتماعية، فلم يظهر أن جنوب آسيا قد دخل مرحلة التمييز العرقي في المجال السياسي مع كل حزب يطلب دعماً من شرائح بعينها، ولكن يستلزم ذلك أيضًا ظهور سياسات إئتلافية. بينما كان يبدو أن ظهور الأحزاب القائمة على العرق قد أعاد صياغة المذاهب السائدة وعمل على تهميش القضايا السياسية على الساحة الانتخابية، إلا أنه بدون أدنى شك ساعد على التقريب بين الأحزاب ورغبات الشعب، كما سهل اندماج المواطنين مع الأحزاب السياسية. وبصورة مشابهة، بينما أدى ظهور سياسات الائتلاف إلى زعزعة الاستقرار، فقد وفر ذلك أيضًا آلية للتوفيق بين المطالب المتنافسة للأحزاب التي تمثل مختلف الدوائر الانتخابية في المجتمع."

المصدر:
Lokniti: Programme for Comparative Democracy (2008) State of Democracy in South Asia (New Delhi: OUP), pp. 82-3

[١٣٩] استخدمت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي البيانات والمعلومات الواردة من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كجهات مقارنة، والتي تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الغالب الأعم (بالنسبة لتقرير خاص حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، كما تناولت أيضًا أنظمة حرية تداول المعلومات وإجراءات مكافحة الإرهاب على سبيل المثال. يضيف العمل المقارن المزيد من الضغط على فرق التقييم فيما يتعلق بموارد البحث، حيث إنها لا تتوفر في الشكل الملائم من مصادر ثانوية. ويجب توخي الحذر بعض الشيء عند استخدام البيانات الدولية العديدة بشكل أساسي، لأنها كثيرًا ما تمثل افتراضات وممارسات نوعية تعبر عن الدول الأكثر فقرًا بشكل سلبي: فعلى سبيل المثال، يحدد مؤشر التنمية البشرية النمو الاقتصادي على نحو غير ملائم في مثل هذه الدول، كما يعتمد مؤشر الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية–Transparency International بشكل مفرط على مدركات فئة قليلة من رجال الأعمال في المجتمعات الغربية.

توصيل الرسائل الديمقراطية

[١٤٠] هناك تنوع واختلاف ملحوظ في موازنة النتائج الفعلية بين التقييمات الكاملة، والتقارير الخاصة وتقارير المتابعة أو عمليات التدقيق والمراقبة الجزئية، وفي طرق إصدارها ونشرها. لقد قامت أغلب المشروعات بنشر تقرير مكون من كتاب واحد في صورة تقييم كامل، وعمد فريق جنوب آسيا أيضًا لنشر تقارير منفصلة عن الدولة، علاوة على دراسة الخطط التي سيجري استخدامها لنشر الدراسات الخاصة و"الحوارات" بشكل منفصل. ويؤدي نشر التقييمات في كتاب واحد إلى إثارة المشاكل. وكما ذكر دينو جيبا Dino Djipa وآخرون من قبل، بأنها تمثل "تحديًا للمعرفة" نظرًا لطبيعتها المعقدة، والكم الهائل من المستندات، الأمر الذي لا يروق للقطاع الأكبر من الجمهور". ويقول أنه في البوسنة: "كان من المعتقد أن مفهوم الديمقراطية أمر مُسلم به، وهو مجرد للغاية وأبعد ما يكون عن اهتمامات الجمهور المباشرة". ويتفق مارتن برنسن Maarten Prinsen معه في ذلك. وقد تم نشر التقرير الهولندي على هيئة كتاب عبر الإنترنت مع بيان صحفي، ولكنه شعر أن الكتاب تناول "العديد من الجوانب المختلفة للديمقراطية، وكان كبيرًا للغاية بحيث تعذر على الصحفيين معالجته، وحتى التركيز على ثمان نقاط كان أكثر من اللازم". ويقول ستيوارت وير Stuart Weir من المملكة المتحدة، أنه يصعب على المعلقين والإعلاميين استيعاب نتائج التقييمات التي تتناول هذا الكم من القضايا الكثيرة والمتشابكة بصدد نوعية الديمقراطية– وخاصة مع الاختلاف حول فكرة الديمقراطية الأساسية بوجه عام. كما أن التقييمات الكاملة تؤدي إلى إنتاج كتب طويلة للغاية. وهو يشعر من ناحية أخرى، بأهمية إجراء التقييمات الكاملة كل أربعة

أو خمسة أعوام، حيث إن المنظور بعيد المدى، يجعل الأسئلة والتوجهات الرئيسية أكثر وضوحًا مع مرور الوقت، كما يعزز قضية الإصلاح. وقد أجرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي ثلاث عمليات تدقيق كبرى، كانت الأولى عن الحرية السياسية والحقوق المدنية والسياسية، والثانية عن السلطة السياسية والحكم الديمقراطي، أما الثالثة فقد شملت ١٤ قسمًا. وتخطط المنظمة الآن لإجراء "تدقيق ومراجعة" (بعد مرور ستة أعوام على آخر عملية تدقيق) لتقييم التقدم الخاص بأسئلة رئيسة مثل، التحول في السلطة السياسية في المملكة المتحدة. ويمتلك منتدى المجتمع المفتوح (OSF) وفريق لاتفيا، خططًا للقيام بتقييم متابعة كامل في غضون عامين إلى أربعة أعوام، كما يُعد فريق لاتفيا تقرير رصد ومراجعة، لأن "الأحداث الجارية في لاتفيا تأخذ منحاً مثيرًا للاهتمام" حسب تعليق جوريس روزنفالد Juris Rozenvalds. "وسوف يتضمن التقرير بعض النقاط لتوضيح ما إذا كان مؤشر الديمقراطية يرتفع أو يهبط، وهكذا، لتبسيط الأمور لقاعدة عريضة من الجمهور".

هناك تنوع واختلاف ملحوظ في النتائج الفعلية بين التقييمات الكاملة، والتقارير الخاصة، وتقارير المتابعة أو عمليات التدقيق والرصد الجزئية، وفي طرق إصدارها ونشرها. وقد أصدرت أغلب المشروعات كتابًا واحدًا يمثل تقييمًا كاملاً، ولكن ذلك لا يروق للقطاع الأكبر من الجمهور، كما يصعب على المعلقين والإعلاميين استيعاب نتائج التقييمات التي تتعامل مع هذا الكم من القضايا الكثيرة والمتشابكة. ولهذا تم اللجوء لوسائل مختلفة لتبسيط نتائج التقييمات الشاملة. ويقول أحد المتخصصين، أن التقارير المُركزة ربما يفوق تأثيرها تقارير التدقيق الشاملة.

[١٤١] تم استخدام العديد من الطرق لتبسيط نتائج أعمال التقييم الشاملة لمن يجدون صعوبة في التعامل مع الكتب الكبيرة. بالنسبة للتقييم في منغوليا ، وقع الاختيار على خمسة خبراء محليين لرصد عدد النقاط الخاصة بنتائج التقييم في مقياس يتكون من خمس درجات: ٥ (الأكثر ديمقراطية) إلى ١ (الأقل ديمقراطية)، وتم نشر النتائج في صيغة جدول (راجع الجدول ٣,٤).

الجدول (٣,٤):
مؤشر عدد النقاط للخبراء حول المواطنة والقانون والحقوق في منغوليا

المؤشرات الرئيسية	متوسط عدد النقاط من قبل الخبراء المنغوليين
الإنتماء الوطني والمواطنة هل هناك اتفاق عام على المواطنة المشتركة بدون تفرقة؟	٤,٠
سيادة القانون وحرية الوصول إلى العدالة: هل تخضع الدولة والشعب على حد سواء للقانون؟	٣,٠
الحقوق المدنية والسياسية: هل الحقوق المدنية والسياسية مكفولة للجميع؟	٢,٢
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكفولة للجميع؟	٢,٦
متوسط عدد النقاط للمؤشرات الرئيسية	٢,٩٥
المؤشرات الثانوية	
إلى أي مدى تعتبر المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مكفولة للمهاجرين؟	٢,٦
إلى أي مدى تدعم العادات الاجتماعية والمصالح الشخصية عملية ضمان المساواة في الحقوق؟	٢,٤
متوسط عدد النقاط للمؤشرات الرئيسة والثانوية	٢,٨

المصدر:
Handbook of Democratic Governance Indicators (DGIs): Method, Process and Lessons Learned in Mongolia (Ulaanbaatar: UNDP Mongolia and Follow-up to the Fifth International Conference on New and Restored Democracies, 2006), p. 62

[١٤٢] في نهاية كل قسم أو فصل من الفصول الأربعة عشر من تقييم لاتفيا، تم إعداد جدول مماثل لكل سؤال، وتم تمييز النتائج على المقياس من "جيد جدًا" إلى "جيد" و "مقبول" و "ضعيف" و "ضعيف جدًا". يتبع ذلك معلومة موجزة عن "أفضل سمة" لهذا القسم، ثم "أخطر مشكلة"، وأخيرا "التحسين المقترح". يعطي ذلك كله نبذة سريعة على الحالة الديمقراطية للدولة.وتم في آخر عملية تدقيق بريطانية، تلخيص النتائج الخاصة بكل قسم وإدراجها معًا في نهاية الكتاب، على هيئة قائمة من النقاط ، وتم تحريرها بعد ذلك لإمكانية إصدارها كنشرة منفصلة. وقد تم ابتكار شكل فريد لهذه النشرة بإنشاء شكل "قاعدة الهدف" أو "عين الثور"

لعقد مقارنة سريعة لتقدم النظام الديمقراطي بين كل قسمين، ومع مرور الوقت بين عمليات التدقيق المتتابعة (راجع الشكل ٣,٢).

الشكل (٣,٢): الهدف الخاص بأرشيف البيانات البريطانية

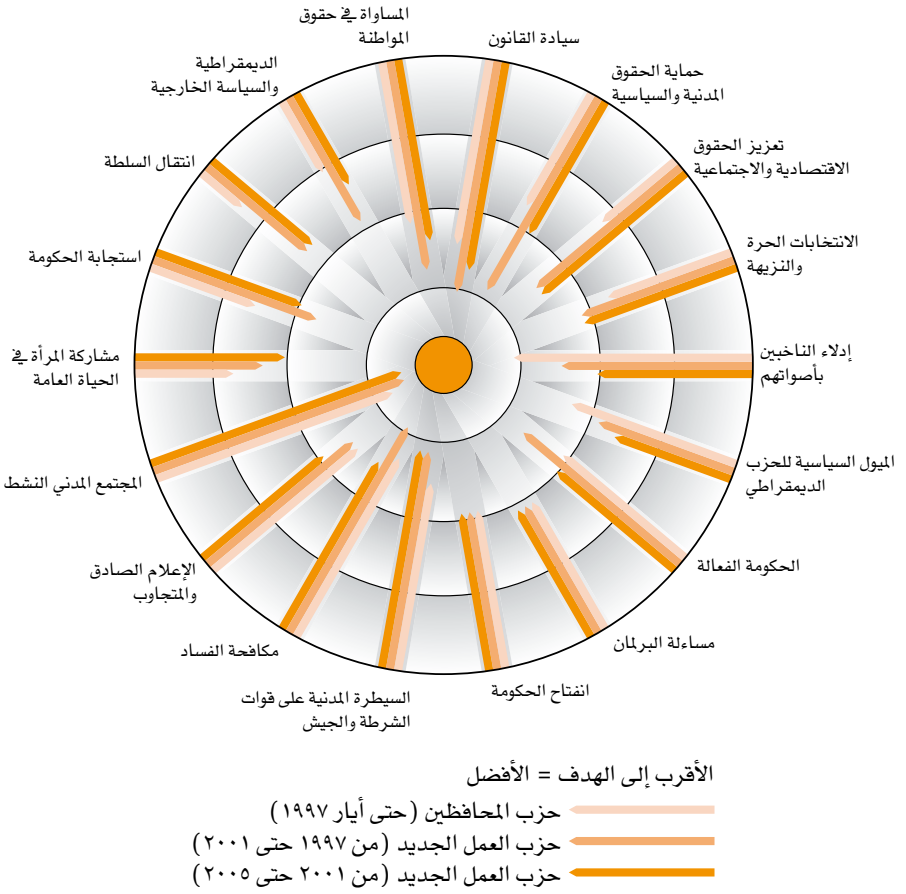

المصدر:

Beetham, David, Byrne, Iain, Ngan, Pauline and Weir, Stuart, Democracy under Blair: A Democratic Audit of the United Kingdom, 2nd edn (London: Politico's, 2002),

أُعيد نشره بتصريح

[١٤٣] هناك إستراتيجية أخرى وهي إعداد تقارير متخصصة كتمهيد لاستكمال التقييم. وقد صرحت ماريان ساور Marian Sawer من أستراليا بقولها أن تأثير التقارير المُركزة أفضل من التقييم الكامل "لأنه من الأسهل على الناس استيعاب ما تحويه تقارير التقييم المُركزة". وأردفت قائلة أن تأثير التقارير كان ملموسًا على وجه الخصوص في مجالات مثل إدارة الانتخابات والتمويل السياسي والمساواة في حقوق المرأة.

المربع (٣,٥): إلى أي مدى تخدم الديمقراطية الأسترالية المرأة في أستراليا؟

كان الهدف من هذا التقييم المُركز تحديد مدى تعزيز الديمقراطية الأسترالية للمساواة بين الرجل والمرأة، أو اختصارًا مساواة النوع الاجتماعي. وتعتبر مساواة النوع الاجتماعي هنا هدفًا صعب المنال يُلزم الحكومات للتعامل مع المساواة في الفرص ومحو الاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي.ويزداد هذا الأمر تعقيدًا بسبب تنوع الحياة الاجتماعية للأستراليات، مما يعني أن الديمقراطية القائمة على المساواة بين النوعين، يجب عليها عدم التمييز ضد النساء أو بين فئة منهن على الأخرى. . .

[عند التعامل مع هذه المبادئ] يتناول التقرير عددًا من القضايا الرئيسية لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص:

- الإطار التشريعي الذي يقصد به القضاء على التمييز ضد المرأة؛
- تاريخ ووظيفة الآلية السياسية الحالية التي تم تطويرها لرصد تأثير السياسة العامة على المرأة؛
- مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات الأسترالية وفي مجالس القطاع العام والحكومة المحلية والهيئات القضائية؛
- مستوى التشاور مع المنظمات النسائية غير الحكومية ومستوى الوصول إليها ودعمها في علاقتها بالحكومة. . .

وفي المجمل، تبدو الصورة العامة التي يعكسها هذا التقييم سلبية. فبينما كانت أستراليا تتزعم النضال العالمي من أجل مساواة النوع الاجتماعي، توضح التقارير أن أستراليا في السنوات الأخيرة تراجعت عن هذا الالتزام، وتلاشت الآن العديد من الإنجازات التي تحققت في الفترات السابقة. ويتضح ذلك من خلال حرمان النساء من الآلية السياسية، وإسكات القطاع غير الحكومي الذي ترأسه النساء. ورغم أن الهيئة التشريعية الخاصة بحماية النساء ضد التمييز بقيت قائمة بشكل فعلي، يظهر بشكل واضح أن الإطار التشريعي في حد ذاته غير كاف لضمان المساواة الأساسية في الحقوق السياسية بين النساء والرجال، إذا ما قورن بالمؤشرات المذكورة أعلاه.

المصدر:

Maddison, Sarah and Partridge, Emma, How Well does Australian Democracy Serve Australian Women? (Canberra: Australian National University, Democratic Audit of Australia, 2007), pp. xiii–xiv

[١٤٤] نشرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي البريطانية أيضًا "تقارير مُركزة" حول قضايا معينة، مثل مسائلة الهيئات شبه الحكومية، والإصلاح الانتخابي، وإدارة السياسة الخارجية، والأحزاب السياسية اليمينية المتشددة، للتوعية بهذه القضايا، وبإجراءات التدقيق من جهة، ولتكون بمثابة تمارين بحثية يمكن استخدامها فيما بعد، في إعداد التقارير الكاملة من جهة أخرى. ويقول ستوارت وير Stuart Weir: "إن للتقرير المتعلق بالهيئات شبه الحكومية العديدة، ذات التأثير الملموس في المملكة المتحدة، وظائف كبرى متعلقة بالسلطة التنفيذية والخدمة العامة، كما له أثر قوي على وسائل الإعلام والجماهير، وقد كان السبب في إجراء الحكومة

لإعادة تقييم دورها ومساءلتها. لقد استعانت الحكومة واللجان البرلمانية بمنهجيتنا لتقييم مدى مساءلتها وانفتاحها، وخاصة الهيئات غير الديمقراطية". وكان لبعض التقارير الأخرى أيضًا تأثيرات واقعية، مثل التقرير الأخير الذي يهدف إلى تقييم تشريع مكافحة الإرهاب البريطاني من وجهة نظر منظمة حقوق الإنسان، وتأثيره على العلاقات المجتمعية (راجع مربع ٣,٦).

المربع (٣,٦): الإرهاب والمجتمع وحقوق الإنسان

لقد انصب تركيزنا على القوانين والممارسات الحكومية التي تقوض، أو ترفع الحماية عن حرية الأفراد والحق في المحاكمة العادلة. لكن القيود التي تحد من حرية الخطاب وإنشاء الاتحادات، قد يكون أثرها سلبيا على الأفراد، حيث سيتوخون حرصًا أكبر عند الكلام، أو يعمدون لتغيير سلوكهم لتفادي إثارة الشكوك حولهم. أما بالنسبة للمجتمع ككل، تقلص هذه القيود فرص النقاش الديمقراطي حول قضايا يتم حلها على النحو الأفضل من قبل الجمهور. ... وإن النقاش الذي يجب أن يجري في المجتمعات الإسلامية سيتم تقييده على الأرجح، حسب وصف امرأة من بنجلادش تشارك في إحدى مجموعات النقاش الخاصة بنا، بينما يتراجع الحاقدون و"المحرضون على الكراهية" ليتواروا بعيدًا عن الأنظار، وسيصعب عندها مواجهة آرائهم . وفي الوقت ذاته، يتم أيضًا تقييد المشاركة اللازمة بين مجتمعات الأغلبية والأقلية، وتتم عملية التكامل المعتادة ببطء أكبر أو يتم تهميشها ...

كما أوضحنا خلال هذا التقرير، فإن الالتزام بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، يعد جوهريًا لوضع إستراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب. وبوسعنا فقط الدفاع عن نمط الحياة الديمقراطي والمنفتح، إذا ما أبدينا التزامًا متواصلاً بقيمه وممارساته في الأسلوب المتبع بالفعل لمكافحة الإرهاب.

المصدر:

Blick, Andrew, Choudhury, Tufyal and Weir, Stuart, *The Rules of the Game: Terrorism, Community and Human Rights* (York: Joseph Rowntree Reform Trust, 2006), pp. 66–7

[١٤٥] تبنى مشروع الفلبين إطار العمل بوصفه "أداة رصد دائمة"، ولكن نظرًا للأسباب المذكورة أعلاه، فقد كان لزامًا على إدنا كو Edna Co المشرفة على المشروع، إجراء التقييمات على هيئة أقسام لإطار العمل، بدلاً من إنشاء تقييم كامل. وقد أتمت حتى الآن هي وزملاؤها، تقريرًا عن الانتخابات الحرة والنزيهة، والدور الديمقراطي للأحزاب السياسية، بتمويل من مؤسسة فريدرك أيبرت Friedrich Ebert-Stiftung الألمانية التي تولت نشره، وتقريراً حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بتمويل من مؤسسة Christian Aid، وتقريراً حول الفساد السياسي. وقد جاءت هذه التقارير ملائمة للغاية، وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالأحوال السياسية والديمقراطية في الفلبين. ويُعزى نجاح ذلك المشروع إلى إصرار إدنا Edna القوي.

مربع (٣,٧): مشكلة الفساد في الفلبين

إن سوء استغلال مبدأ حرية التصرف والسلطة، يجعل الدولة تقع لا محالة في قبضة عدد محدود من أصحاب المصالح، كما حدث أثناء الحكم الاستبدادي لماركوس، وانتشار الابتزاز والفساد في العصر التالي لحكمه. كان فرض القوانين يتم بصورة عشوائية وغير متوازنة، وكان يخدم المآرب الشخصية. فنشأت ثقافة التعاملات التي تلجأ إلى تثبيت القوانين والتفاوض عليها والتهرب منها. وقد جعلت هذه المحاولات المواطنين يفتحون أعينهم على تعاملاتهم الخاصة مع الإجراءات البيروقراطية المزعجة....

وتتضح جهود مكافحة الفساد من خلال القوانين والأوامر التنفيذية، وهيئات مكافحة الفساد التي تنتشر عبر أرجاء الفلبين. إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في ضرورة فرض هذه الآليات وتنفيذها. وتتمثل القضية الأخرى التي تشكل خطورة شديدة، في مدى التزام المواطنين والموظفين العموميين بتأصيل القوانين، بحيث تصبح جزءاً من المعايير الاجتماعية. ويتطلع الفلبينيون في نهاية المطاف إلى قادتهم كأمثلة يحتذى بها في النزاهة، ويواجهون أوقاتاً عصيبة إذا ما احتاجوا إلى التواصل معهم. إن ترسيخ القوانين في المعايير والمؤسسات الاجتماعية، ووجود زعماء يمثلون قدوة حسنة، يعتبر تحديًا إستراتيجيًا، يجب على المجتمع العمل من أجل تحقيقه، حتى بدون انتظار الحصول على دعم المنظمات الخارجية المانحة.و تغدق المنظمات المانحة، مثل بنوك التنمية، الإعانات لأجل إنشاء الإستراتيجيات والآليات ومكافحة الفساد، بيد أنه إذا لم يشعر الفليبنيون بملكيتهم الفعلية لمشروعات مكافحة الفساد ، وما لم يطوروا ثقافة لمكافحة الفساد، فلن يكون هناك سوى بصيص من الأمل لإدامة هذه الإستراتيجيات الإصلاحية.

المصدر:

Lim, Millard, Jayme-Lao, Maria, Juan, Lilibeth and Co, Edna, *Philippine Democracy Assessment: Minimizing Corruption* (Manila: Ateneo University Press, 2007), pp. 175– 6

نشر وتعميم المعلومات

[١٤٦] يعتبر التقرير الهولندي من أشهر الأعمال التي تم إعدادها حول نشر وتعميم المعلومات، حيث يحظى التقييم بدعم حكومي يتمثل في الموافقة الأساسية وتوفير الموارد اللازمة. فقد تم تسليم التقرير إلى وزيرين بعد إجراء المراجعة الداخلية،– وزير الداخلية والوزير المعني بالإصلاح الحكومي – وقد ألقيا الضوء على ثمانية موضوعات رئيسة، وأرفقا بالتقرير مسودة رسالة إضافية،. تم نشر التقرير فيما بعد مع بيان صحفي، وعلى هيئة كتاب وعبر شبكة الإنترنت، وتناولته كبرى الصحف. وجرى توزيع النسخ على وسائل الإعلام، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية (٢٥٠ منظمة) والهيئات الحكومية وغيرها من الأحزاب المهتمة. ثم اختارت ملكة هولندا بعد ذلك أحد الموضوعات الرئيسية الثمانية – العنف ضد السياسيين وقادة الفكر وتهديدهم – في كلمتها بمناسبة العام الميلادي الجديد حول دور التلفاز في حياة الشعب الهولندي. وقد أثار تدخلها نقاشًا إعلاميًا كبيرًا حول هذا الموضوع. ونظمت

الحكومة مجموعة من اللقاءات من أجل النقاش العام للتقرير مع أعضاء يمثلون الرأي العام وليس مع الخبراء، حول حرية الخطاب والهياكل الحكومية والإعلام والسياسة والمواطنة والثقة. ويقول مارتن برنسن Maarten Prinsen "لقد نالت المناقشات حول المواطنة والنزاهة النصيب الأكبر من الشهرة ضمن باقي الموضوعات". "فلم يحضر أي وزير، ولكنني حضرت مع بعض الزملاء، وحضر ما يزيد على ٢٠٠ شخصً، فضلاً عن نساء يرتدين الحجاب." أخيرًا عقدت الحكومة مؤتمرًا كبيرًا ضم أكثر من ٥٥٠ شخصًا بحضور وزرين، ثم نشرت كتابًا صغيرًا حول مستقبل الديمقراطية في هولندا.

[١٤٧] كان على فرق التقييم الأخرى مواصلة العمل باستخدام عدد قليل جدا من المصادر ، لكن الهدف كان على الأقل نشر التقرير على هيئة كتاب، وعبر موقع إلكتروني، أو نشر النتائج عبر الصحافة، وتنظيم عرض أو مناقشة عامة، حيث يتم في بعض الأحيان – مثلما كان الحال في أيرلندة والمملكة المتحدة – دعوة بعض الشخصيات البارزة، مثل الوزراء والسياسيين وكبار الموظفين في القطاع العام والخبراء، للمشاركة وجذب أكبر عدد من الجمهور. وتقوم منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي البريطانية الآن أيضًا، بإصدار نشرات عامة وملفتة للنظر، تعرض النتائج الرئيسية بشكل موجز، ويتم نشرها أيضًا على الموقع الإلكتروني الخاص بتقرير التدقيق، وإرسالها إلى السياسيين وقادة الفكر الآخرين عبر البريد الإلكتروني.

[١٤٨] هناك العديد من قصص النجاح. ففي لاتفيا، جرت طباعة ٥٠٠ نسخة من تقرير لاتفيا ونفذت جميعها، وهو إنجاز ضخم في بلد صغير نسبيًا. وخطط فريق عمل لاتفيا لنشر التقرير بعد مدة قصيرة بالإنجليزية، كما تم نشره عبر الإنترنت. ولتأكيد أهمية الديمقراطية بالنسبة للاتفيا، "تم إرسال نسخة واحدة على الأقل لكل سفارات لاتفيا خارج البلاد." كما شارك فريق التدقيق أيضًا في مناقشات مع كافة الأحزاب البرلمانية تقريبًا، ومع نخبة من السياسيين والأكاديميين. وكما صرحت مريان ساوير Marian Sawer من قبل، تحظى التقارير المركزة باهتمام كبير من قبل الجمهور. وعلى سبيل المثال، نشرت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي الأسترالية تقريرًا حول مدى خدمة الديمقراطية الأسترالية للنساء. وقد حضر نشر هذا التقرير أكثر من ٣٠٠ شخص في كانبرا – "وهو عدد كبير جدًا بالنسبة لكانبرا" – كما نال قدرًا كبيرًا من الاهتمام والتغطية الإعلامية. وتم في منغوليا نشر ٥٠٠ نسخة من التقرير باللغة المنغولية و١٠٠٠ نسخة (بإصدار أصغر) بالإنجليزية، بالإضافة إلى ٣٠٠٠ نشرة، بخلاف المواد الأخرى التي تم توزيعها على الشركاء في جميع أنحاء منغوليا. صاحب ذلك عقد مؤتمر دولي للمتابعة، حضره ممثلو ١٢ دولة

و٢٣ منظمة دولية، فضلاً عن مناسبات أخرى في مختلف أنحاء الدولة لنشر النتائج.

[١٤٩] تمكنت الكثير من الفرق من استخدام مواقع إلكترونية لإطالة فترة عرض النتائج. ويتسم الموقع الإلكتروني لمنظمة مراقبة الأداء الديمقراطي بحسن تنظيم الأرشيف، الذي يتضمن كافة التقارير وأوراق المناقشة الصادرة عن المنظمة، إلى جانب الأخبار والتقارير حول الأحداث الديمقراطية في دول المقارنة. ويمكن تنزيل كافة التقارير والأوراق كما أنها متوفرة بصورة مطبوعة.. وقد لفت التدقيق الانتباه لتقارير وأوراق وتطورات ديمقراطية جديدة، من خلال شبكة البريد الإلكتروني الضخمة التي تشمل العديد من الصحفيين والسياسيين. وقد أنشأ منتدى المجتمع المفتوح (OSF) في البوسنة، موقعًا إلكترونيًا باسم نبض الديمقراطية "The Pulse of Democracy" لمنح الفرصة للكثيرين – وليس فقط للباحثين – للتحدث عن القضايا المتعلقة بالديمقراطية" حسب قول دينو جيبا Dino Djipa. "تم تناول خمس موضوعات رئيسية مختلفة بشكل أساسي في التقييم. وقد دعا المنتدى العديد من الأشخاص على اختلاف اتجاهاتهم لكتابة مقالات قصيرة حول هذه الموضوعات. وأبدى الرغبة في استخدام الموقع الإلكتروني لتوسيع نطاق المناقشة." وبالمثل شاركت منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي موقع OpenDemocracy الإلكتروني حول القضايا الديمقراطية العالمية وقضايا حقوق الإنسان، بهدف إنشاء مدونة تركز على المملكة المتحدة، حيث تهدف المنظمة لنشر حلقات من التدقيق التالي للمملكة المتحدة، حتى يكون متاحًا للجمهور للإدلاء بتعليقاتهم قبل الانتهاء من التقرير.

لقد تمكنت العديد من فرق التقييم من استخدام مواقع إلكترونية لعرض النتائج لفترة طويلة.

إشراك الجمهور

[١٥٠] إن هذه الجهود الرامية لنشر نتائج التقييمات مخصصة بالطبع لمحاولة استقطاب الجماهير، إضافة إلى الفئة السياسية في الدولة، للمشاركة في نقاش عام حول كيفية تحسين ديمقراطية الدولة. ويبدو أن التقييم الصادر من قبل الحكومة الهولندية يقترب كثيرًا من تحقيق هذا الإنجاز غير المسبوق. وإن حادثا القتل المأساويين اللذين راح ضحيتهما شخصيتان معروفتان، والرفض الشعبي لدستور الاتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي، قد رفع درجة الوعي لدى الجمهور. كما كان دافعًا لإنشاء التقييم الذي صاحبته التغطية الإعلامية والنقاش العام. ولم تتوفر لدى أغلب فرق التقييم الموارد أو الموقف العام للحكومة الهولندية أو "مزايا" الظروف الخاصة التي جعلت

التقييم أكثر ملاءمة وشهرة على هذا النحو.

[١٥١] اهتمت فرق التقييم الأخرى بصورة أكبر بالأسئلة حول كيفية جعل عملية التقييم وثيقة الصلة بالاهتمامات اليومية للناس، وكيفية الوصول إلى نقاش عام على نطاق أوسع. واهتمت الفرق في إقليم جنوب آسيا والبوسنة والهرسك تحديدًا، بالفجوة بين تقييم الخبراء والخبرة الشعبية. ويوضح دينو جيبا Dino Djipa من البوسنة والهرسك الصعوبة الرئيسية التي تواجه فرق تقييم منتدى المجتمع المفتوح (OSF) هناك. وقد وضع فريق التقييم البوسني ثلاثة أهداف، وهي تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للديمقراطية؛ تحديد أولويات الإصلاح؛ إثارة النقاش العام حول مدى فعالية الديمقراطية في الواقع. وقد نال التقييم الاستحسان من الخبراء بفضل جودته، ولكنه كما يقول دينو جيبا، قد حقق نجاحًا جزئيًا فقط على المستوى الموضوعي:

> لم يرق مثل هذا التقييم المعقد والشامل للقطاع الأكبر من الجمهور. فقد كان من المعتقد أن مفهوم الديمقراطية أمر مُسلم به ومثالي للغاية؛ وأن اهتمامات الجمهور المباشرة بعيدة إلى حدٍ ما عن الديمقراطية. إن ما يشغل الناس بالفعل هو حالتهم الاقتصادية والبطالة وانخفاض الرواتب وغير ذلك من هذه الأمور. ويكمن التحدي الكبير في كيفية توعيتهم بمدى ارتباط هذه المشكلات بنوعية الديمقراطية. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في الثقافة السياسية، أو عدم وجود ثقافة سياسية أو تقاليد للديمقراطية في الدولة.

ويرى أن عملية التقييم كان عليها أن تخاطب عامة الناس للتعرف على اهتماماتهم وتجاربهم لو تم إجراء نقاش أوسع نطاقًا حول نوعية الديمقراطية في الدولة. وكما هو الحال مع جميع أعمال التقييم، استقدم منتدى المجتمع المفتوح (OSF)الخبراء لمناقشة التقييم الخاص بالبوسنة والهرسك – ووضع القضايا المعقدة التي يشملها التقرير في الاعتبار. لكن ذلك أثار مشكلات حول مبادئ "الملكية المحلية" بالنسبة لدينو جيبا Dino Djipa.

> ما هي فكرة الملكية المحلية من حيث علاقتها بالمواطنين؟ إلى أي مدى نعتبر نحن مواطنين بكل ما تحمله الكلمة من معنى؟ في سياق هذا التقييم، تتخذ الإجابة على تلك الأسئلة معنى مختلفا تمامًا: إلى أي درجة يشارك المواطنون العاديون في هذا التقييم بصورة عامة؛ وماذا تعلمنا منهم بطريقة أو بأخرى، وما هي آراؤهم حول مدى جودة الديمقراطية في البوسنة والهرسك؟ ذلك أن القسم الأكبر من هذا التحليل قائم بالفعل على عمل الخبراء في مختلف المجالات. من الجيد إنهم على سبيل المثال قد تناولوا قضية مراجعة النتائج الخاصة باستطلاعات الرأي العام المختلفة، التي تم إجراؤها من قبل منظمات مختلفة حول العديد من القضايا. بيد أنه لم يكن هناك جهد يذكر لعمل منهجي مع المواطنين، أو التعرف منهم على تجاربهم الفعلية، وما هي وجهة نظرهم حول بعض هذه المشكلات.

لم يساعد الإعلام في رأب هذه الفجوة. فكل ما كان يستحوذ على اهتمامه هو الأرقام وليس تحليل البيانات. "لقد اهتموا في الغالب بنتائج بحث الخبراء الذي أجريناه بالاستعانة بهذا الاستطلاع، والمخططات ذات الألوان البديعة المستخدمة في عرض هذه المعلومات."

[١٥٢] في أيرلندة، وجد معهد بحوث تحقيق التغيير الاجتماعي (TASC) أيضًا أن التقرير المكون من ٦٥٠ صفحة كان غنيًا بالموارد ومُكثفًا بصورة تفوق الحد، بحيث يصعب معه تشجيع الناس على التفاعل مع نتائجه. أرسل المعهد نسخًا من التقرير إلى ١٦٦ عضوا برلمانيًا جديدًا في حزيران ٢٠٠٧، وإلى العاملين بالخدمة المدنية وغيرهم، ولكنه خشي أن تظل هذه النسخ حبيسة الرفوف. من جهة أخرى، علم المعهد TASC أن العديد من الأشخاص الذين لم يبذلوا جهدًا للتعاطي مع المادة، قد اعتبروها مجديةً، ويسعى المعهد الآن لترويج التقرير ككتاب مرجعي قيم بالنسبة للسياسيين والعاملين بمجال الخدمة المدنية والصحفيين والمجتمع المدني. كما عمل على إعداد نشرة قصيرة للناشطين في قضايا السياسة العامة، والذين قد لا يبدون اهتمامًا بالديمقراطية في حد ذاتها، ولكن بوسعهم الاستفادة من البيانات والتحليلات والآراء الخاصة بشؤون تهمهم في التقرير. وسوف يحظى الـ ١٦٦ عضواً برلمانياً بفرصة ثانية لاستخدام تقرير االتقييم.

ركزت فرق التقييم كثيرًا على كيفية جعل التقييمات وثيقة الصلة بالاهتمامات اليومية للناس، وإثارة نقاش عام على أوسع نطاق، وردم الفجوة بين تقييم الخبراء والتجربة الشعبية.

إشراك الجمهور

[١٥٣] تعتبر المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إحدى الميزات الرئيسية الواضحة التي يتوقعها الناس من الديمقراطية، ولكن هذا شيء تتعامل معه تقاريرنا في التقييم على المستوى التحليلي والإجمالي، وليس على مستوى التجربة الفردية. ويقترح بيتر دي سوزا Peter de Souza أن تقوم تقارير تقييم الديمقراطية بقياس ما يمكن اعتباره "كلفة التعاملات" المتعلقة بتجربة المواطنين، في طلب الإعانات أو الخدمات بصورة كاملة من الدولة. وحسب تصريحه في ورشة العمل:

> تلتزم الدولة الديمقراطية بخلاف غيرها من الدول، بالاستجابة لمطالب كافة المواطنين على قدم المساواة. مما يعني أن عليها بذل كل جهد لجعل المؤسسات والسياسيات تلبي احتياجات مواطنيها بشكل متساوٍ. ولا يتعين عليها اللجوء إلى أساليب التمييز أو المحاباة، وإنما عليها الاستجابة لمطالب الجمهور حسب أولوية هذه المطالب. إلا أننا ندرك بالفعل أن تلك الصورة عن

الدولة الديمقراطية مثالية إلى حد كبير، وأن الدولة التي نعيش فيها بعيدةٌ عن تلك الصورة، فهناك أوجه من القصور والخلل والانحراف. ويجب على المواطن أن يستعد لدفع بعض الكلفة عند التعامل مع الحكومة. ويفترض أن تنخفض تلك الكلفة في الدول الديمقراطية، مقارنةً بكلفة المعاملات التي يتكبدها المواطن في الدول غير الديمقراطية.

إذا تم قياس "كلفة المعاملات" هذه إلى جانب الأوجه الأخرى للأداء الديمقراطي، يجب أن تهتم أعمال التقييم بالأمور ذات الصلة الوثيقة بحياة الناس بوجه عام، حيث يعمل ذلك على الربط بين أهمية الديمقراطية والحياة اليومية للمواطنين، ويجعلها حقيقة ملموسة بالنسبة لهم. إضافة إلى السعي لمشاركة الناس بتقييمهم لنوعية الديمقراطية، يمكن لفرق التقييم أيضًا الحصول على مشاركة فعالة من الجمهور في حالة إدلائهم بخبراتهم العامة المرتبطة بما تقدمه إليهم الديمقراطية بالفعل أو تحرمهم منه. وهكذا يتعين أن يتضمن تقييم الديمقراطية تجارب المواطنين في ظل الديمقراطية على مستوى الحياة اليومية ومستوى "الأداء الكلي".

[١٥٤] يوضح بيتر دي سوزا Peter de Souza خمسة مجالات على الأقل يجب على المواطن التعامل فيها مع الدولة:

١) *الحفاظ على حياة المواطن وحريته*، حيث يجب على الناس التعامل مع الشرطة والجيش؛

٢) *إصلاح الأضرار*، حيث يجب على الناس التعامل مع الوزارات الحكومية والمحاكم؛

٣) *توفير الوثائق*، مثل البطاقات الانتخابية والبطاقات التموينية وغيرها، وهي أساسية في تحقيق المواطنة والحقوق؛

٤) *التنظيم*، حيث تتمثل وظيفة الدولة في إجازة أو منع الأنشطة الفردية أو الجماعية مثل تغيير محل الإقامة، وتقسيم المناطق وغيرها، من أجل الصالح العام؛

٥) *توفير الخدمات الاجتماعية والتنمية*، بما في ذلك خدمات مثل الصحة والتعليم والماء والكهرباء التي تعتبر ضرورية ليعيش المواطن حياة كريمة.

يمكن الإضافة إلى هذه القائمة أو الحذف منها حسب قول دي سوزا De Souza. ويجب أن تعد فرقَ التقييم أسئلةُ البحث لتحليل جميع هذه الجوانب المتعلقة بمسؤولية الدولة الديمقراطية، ولكن ما هو أكثر أهمية هو البحث بعمق أكبر لقياس ما يتكبده المواطن الراغب في التعامل مع الدولة للتعرف على الحقوق العادلة التي وعدت الدولة بها أو الواجبات التي ينبغي عليها القيام بها. ولكن ما الذي يحدث بالفعل عند مطالبة الجماهير الدولة بحقوقها (على سبيل المثال الراتب أو الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية، أو تحرير محاضر الشرطة) أو عند تعامل الدولة معهم (على سبيل المثال أثناء إجراء التحقيقات أو اتهام أشخاص بالقيام

بأنشطة إجرامية أو إرهابية أو تجنيدهم للخدمة العسكرية؟) هل يفضل الجمهور تكبد الكلفة بدلاً من مطالبة الدولة بالحقوق؟ ما هي أوجه الإحباط التي قد تواجه الجمهور؟ هل يطلب موظفو الخدمة المدنية رشوة أم يستغرق تقديم الخدمات العامة زمنا طويلا لإثبات مشروعية الطلب؟ وحتى في الدول الديمقراطية المتقدمة، تظل مسألة قياس كلفة التعامل مع الدولة محل نقاش (راجع مثلا "Thakur" ٢٠٠٧).

[١٥٥] اقترح بيتر دي سوزا Peter de Souza عندئذ إمكانية تقييم الأنظمة الديمقراطية بعمق أكبر، بقياس ما يتكبده المواطنون عند تعاملهم مع الدولة. ويمكن جمع نفقات التعامل؛ وتحديد مؤشر لهذه التكاليف بالاستعانة برؤية الأشخاص حول مدى سهولة أو صعوبة استجابة الدولة لمطالبهم المشروعة. يجب أن يشمل ذلك المفهوم مدى شعور المواطنين بالإحباط تجاه الدولة، أو يمكن تطويره للسماح بإجراء المقارنة بين الدول. ويمكن استخدام المراجع حول "تكاليف التعامل" ضمن نظرية الخيار العام لعلم الاقتصاد في المناقشات حول تقييم الديمقراطية. ويرى بيتر دي سوزا أن تكاليف المعاملات هي أفضل مقياس للديمقراطية، إذ تفوق غيرها من المقاييس التي تركز على المؤسسات، مثل وحدة المعلومات بمجلة الإكونومست، ومنظمة فريدم هاوس Freedom House؛ فهذه حسب زعمه "لا تقدم تجارب المواطنين بصدق لأنها بمعزل عنهم وتقتصر على النخبة".

[١٥٦] إن التطبيق الإبداعي لمنهجية تقييم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في منغوليا وجنوب آسيا وأستراليا بالإضافة إلى الدول الأخرى، قد عمل على قياس تجارب وخبرات المواطنين حول الديمقراطية، بالإضافة إلى أداء المؤسسات الرسمية. وتعد "تقارير التقييم المُركزة" حول تجارب المهاجرين إلى أستراليا، والدراسات الخاصة حول "الوقائع غير الملائمة" مثل إدامة العزلة الاجتماعية عبر التعليم الأساسي في الهند (تم تناوله كجزء من تقييم جنوب آسيا) أمثلة في هذا الصدد. وقد كان لذلك أثر في زيادة المشاركة والشعور بالملكية في هذا التقييم؛ كما أنه لفت الانتباه إلى النتائج على المستويين الوطني والمحلي، وأثبت جدارته في بدء النقاش حول الإصلاح. ونأمل أن تواصل منهجية التقييم الاستحواذ على هذا القدر الكبير من المشاركات في العمليات الخاصة بالديمقراطية.

الدروس واضحة

[١٥٧] توضح العديد من التجارب والخبرات المختلفة الخاصة بتقييم الديمقراطية، والتي تم التطرق إليها في هذا الجزء من الدليل، مجموعة واضحة من الدروس المترابطة والمتشابكة التي يجب أن تحظى بأهمية كبيرة، لإمكانية استخدامها في منهجيات تقييم الديمقراطية المستقبلية في جميع أنحاء العالم.

- أولاً، يجب استيعاب التنوع في مناهج الديمقراطية التي تظهر في عمليات تقييم محددة مع مواصلة العمل في إطار تقييم الديمقراطية.
- ثانيًا، على فرق التقييم استغلال مصادر التمويل والقدرات المتاحة بذكاء وبطرق تتيح لعملية تقييم الديمقراطية المُضي قدمًا.
- ثالثًا، على الفرق تطوير أنظمة للتنسيق على المستوى الوطني في عملية التقييم حتى في حالة تولي مجموعة مختلفة من الشركاء مسؤوليات مختلفة.
- رابعًا، لا يقتصر التنسيق على التقييم ذاته، وإنما يجب أن يمتد ليشمل العملية بأكملها، ويجب تقديمه بطرق مختلفة لكي تصل رسالة الديمقراطية لجميع الجماهير.
- خامسًا، يمكن بث الرسالة عبر العديد من أدوات الاتصال المختلفة، كما أوضحت التجارب الواردة في هذا القسم من الدليل.

علاوة على ذلك، تعني الديمقراطية السيطرة الشعبية على القرارات التي تؤثر في حياة الناس، وعلى صناع هذه القرارات. ومن ثم ينبغي أن يستقطب أي تقييم للديمقراطية مشاركة الجماهير، وإشراكها بأساليب تحفز أفكارها لحياة أفضل، وتجعلها تعبر عن طموحها في ظل ما يمكن لنظام الديمقراطية الجيد أن يقدمه إليها.

الجزء الرابع

من التقييم إلى الإصلاح:
التأثير في العملية الديمقراطية

من التقييم إلى الإصلاح: التأثير في العملية الديمقراطية

[١٥٨] استعرض الجزء الأول من هذا الدليل الهدف الرئيسي لإطار تقييم الديمقراطية والصيغة التي يقوم عليها. وقدم الجزء الثاني إطار التقييم كاملاً، مزودًا بأسئلة البحث، وما الذي يجب البحث عنه، والمصادر العامة، ومعايير الممارسة الجيدة الوطنية والإقليمية والدولية. بينما قدم الجزء الثالث العديد من الخبرات والتجارب المتعلقة بتطبيق إطار العمل على الدول بمختلف أوضاعها، حيث تم تناول الدول الصغيرة والكبيرة، والأنظمة الفيدرالية والمركزية، والأنظمة الديمقراطية القديمة والحديثة، والمجتمعات المتقدمة صناعيًا والأقل تقدمًا. وقد أظهرت هذه التجارب المختلفة صلاحية إطار العمل ومرونته، وإمكانية تهيئته لملائمة الحالات الخاصة في عدد كبير من الدول، ومساهمته في النقاش العام وزيادة الوعي بين المواطنين، كما جمع بين التعبير عن آراء العامة وحظي بإجماع النخبة، وفي العديد من الحالات ساعد في تحديد أولويات الإصلاح، وطرق مراقبة تقدم العملية الديمقراطية ورصدها. وقد أظهر أيضًا رغم وجود إطار مشترك للتقييم، إن للديمقراطية ذاتها قصصًا عديدة، سواء فيما يتعلق بتأسيسها وتطويرها أو من حيث تعاطيها مع التحديات التي لا تنتهي. وتمثل فعالية إطار التقييم كما تم إيضاحه في الجزء الثالث اختبارًا مهمًا لقيمته.

[١٥٩] يقوم هذا الجزء الأخير من الدليل على الربط بين عملية التقييم ونتائجها، وتطوير برنامج عمل الإصلاح الديمقراطي. وكان من بين أحد الأهداف الرئيسية لإجراء تقارير التقييم المستقلة لكل دولة من قبل فرق تقييم من داخل الدولة، المشاركة في عملية التحول الديمقراطي نفسها. وتشير التجارب المقارنة لتطبيق إطار العمل إلى وجود *جماهير محتملة مختلفة* لنتائج تقييم الديمقراطية، إضافة إلى وجود تأثيرات *بعيدة أو قصيرة المدى* للتقييم، يمكن ربط كل منها بإستراتيجيات التنمية التي تهدف للإصلاح.

[١٦٠] عبر مرور السنوات، ضمت الجماهير المختلفة لتقييم الديمقراطية مواطنين وشركاء محليين من القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الشركاء الدوليين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشكل رئيسي، ولم يقتصر على مجتمع المانحين. شارك العديد من هؤلاء الشركاء بنشاط في إجراء التقييم، بينما تم عرض النتائج النهائية على الآخرين في مناسبات عامة كبرى ومن خلال الخطابات الرسمية واللقاءات الإعلامية وإصدار الكتب والاستشارة المستمرة. وشملت التأثيرات بعيدة المدى وقصيرة المدى بعض الإنجازات الكبرى، مثل المشاركة في النقاش العام أو الحديث عن الديمقراطية؛ وتعزيز التربية المدنية داخل المجالات الأكاديمية وخارجها؛ لتوفير إجماع للآراء حول جدول أعمال الإصلاح؛ والتأثير على خطط معينة للإصلاح و/أو وكلاء الإصلاح، بجانب تقييم فعالية خطط الإصلاح هذه.

[١٦١] اختلفت هذه الإنجازات في الدول المختلفة. وربما يكون قد تم توضيح أحد أكبر الأمثلة على الارتباط بين تقييم الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في حالة منغوليا، حيث تبنت الحكومة الهدف الإنمائي التاسع للألفية، ووضعت مجموعة من الأهداف لدعم كافة حقوق الإنسان التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لدعم وتأصيل المبادئ والقيم الديمقراطية ومكافحة الفساد. وقد شارك جميع الشركاء الكبار في منغوليا في مختلف أوجه التقييم، بينما بدأ وضع الأنظمة للخطة القومية للعمل من خلال دعم إضافي من المجتمع الدولي. وخلافا لما جرى في الحالات الأخرى، حيث يمثل تقييم الديمقراطية صوت ضمن العديد من الأصوات في الحوار الوطني، فقد كان تقييم الديمقراطية في منغوليا هو *الصوت الوحيد* في الحوار. وقد عبر هذا الصوت عن الحالة بشكل كامل، وشمل التقييم كافة أنواع الآراء النقدية حول طبيعة ونوعية الديمقراطية في منغوليا، كما أخذ المساحة الكافية، وحظي باهتمام واسع النطاق على المستويين الوطني والدولي.

ضمت الجماهير المختلفة لتقارير تقييم الديمقراطية المواطنين والشركاء المحليين في القطاعين العام والخاص، علاوة على الشركاء الدوليين من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشكل رئيسي، ولم تقتصر على مجتمع المانحين. وقد شارك العديد من هؤلاء بنشاط في التقييم. وقد تضمنت التأثيرات بعيدة المدى وقصيرة المدى المشاركة في الحوار العام أو الحديث عن الديمقراطية؛ و إثراء التربية المدنية داخل المجلات الأكاديمية وخارجها؛ لتوفير الحصول على إجماع في الآراء حول برنامج عمل؛ والتأثير على خطط معينة للإصلاح و/أو وكلاء الإصلاح، بجانب تقييم فعالية خطط الإصلاح هذه.

[١٦٢] على نحو مماثل، أشرفت الحكومة على إجراء التقييم الهولندي. وتم نشر التقرير النهائي عبر العديد من الطرق للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور. وتم إرسال التقرير النهائي إلى ٢٥٠ منظمة غير حكومية وإلى الهيئات الحكومية والصحفيين وإلى الملكة، التي ذكرت أحد الموضوعات الرئيسية الثمانية في خطبتها التي ألقتها بمناسبة العام الجديد. إضافة إلى ذلك، تم عقد نقاش عام واسع حول الموضوعات الثمانية، بما فيها حرية التعبير وتشكيلة الحكومة والإعلام والمواطنة. كما عُقد مؤتمر ختامي كبير مع الوزراء آنذاك، والذين حددوا الخطوات المستقبلية التي يجدر اتخاذها. وقد أقرت الحكومة الهولندية الجديدة (عام ٢٠٠٧) ثلاثة برامج إصلاح شاملة في ضوء التقييم، وتضمنت "ميثاق المواطنة المسؤولة"، والتغييرات الفنية في الدستور، والتعهد بتخفيف تعقيدات الروتين الحكومي على وجه العموم.

[١٦٣] على ضوء هذه الأمثلة المحددة، يتناول هذا الجزء من الدليل طرق التفكير في التقييم كوسيلة فعالة لنقل فكرة محددة عن الديمقراطية، تمت صياغتها خلال عملية إجماع وطني. ويجب نقل هذه الفكرة إلى قطاع عريض من الجمهور من مختلف الفئات قدر الإمكان، ويجب أن يفضي ذلك إلى صياغة اقتراحات محددة المعالم للإصلاح الديمقراطي، تعتمد على نتائج التقييم بأساليب معتمدة على الملكية المحلية لبرنامج الإصلاح. يتضح من تجارب تطبيق إطار التقييم، أن فرق التقييم قد تجاوزت مجموعة أسئلة البحث، واستعانت بإطار العمل كأداة مفيدة للتفكير النقدي في داخل الدولة التي يجري إنشاء التقييم بها. وقام فريق محلي ضم القائمين على التقييم والشركاء في الدولة التي يجري بها إعداد التقييم، بوضع أساس تجريبي للإجابة على الأسئلة أثناء التفكير في إنجازالنظام الديمقراطي، وتحديد أوجه القصور في الفترة التي يجري تقييمها، إضافة إلى *تحديد العوائق المحتملة التي تهدد الإصلاح الديمقراطي*. وعلى هذا النحو، فإن التقييم له بالغ الأهمية في الاحتفاء بإنجازات الديمقراطية، مع الكشف عن العيوب الخطيرة في التجربة الديمقراطية المُعاشة للدولة، والعوائق التي ينبغي الالتفات إليها من خلال اقتراحات الإصلاح، حتى يتسنى لبرنامج الإصلاح الديمقراطي المضي قدمًا.

لم تكتف فرق التقييم بمجموعة أسئلة البحث، فقد استعانت بإطار العمل كأداة مفيدة للتفكير النقدي في الدولة التي يتم إجراء التقييم فيها. وقد قام فريق محلي ضم القائمين بالتقييم والشركاء في الدولة التي يجري التقييم فيها، بتقديم أفكار حول إنجازات النظام الديمقراطي، وأوجه القصور في الفترة التي يجري تقييمها، إلى جانب

تحديد العوائق المحتملة التي تهدد الإصلاح الديمقراطي.

الإنجازات والتحديات

[١٦٤] كانت المجموعة الأولى من الدراسات التجريبية التي أُجريت في بنجلاديش والسلفادور وإيطاليا وكينيا وملاوي ونيوزيلندة والبيرو وكوريا الجنوبية، بمثابة دروس مفيدة في كيفية تطبيق إطار العمل على الأنظمة الديمقراطية القديمة والحديثة والمُعدلة، وكيفية استخلاص الدلائل المقارنة المشتركة من تجارب التقييم. وقد أظهرت هذه الدراسات أن هناك عددًا من الإنجازات الملموسة للديمقراطية التي يمكن تحقيقها في البداية، أثناء فترة الانتقال والدعم. وقد تجلت إنجازات مماثلة في تقييمات الدول التي تم إجراؤها لاحقًا على النحو المُفصل في الجزء الثالث. وأشارت التقييمات إلى إمكانية تحقيق ما يلي بسهولة تقريبا:

- وضع دستور متفق عليه على نطاق واسع مع وثيقة الحقوق؛
- تأسيس ديوان للمظالم و/أو الدفاع العام؛
- إجراء انتخابات حرة وضمان حق الانتخاب؛
- دعم إحياء الحكومة المحلية؛
- ضمان الحفاظ على الحريات الأساسية، مثل الانضمام للمؤسسات الحزبية وحرية الصحافة وحرية التعبير وعقد الاجتماعات .

وكان من الأصعب تحقيق ما يلي:

- الاندماج الفعال للأقليات ومشاركة المرأة؛
- تساوي فرص الوصول إلى العدالة وحماية الحق في الحياة؛
- تطبيق الديمقراطية بمعناها الحقيقي داخل الأحزاب؛
- الرقابة على الهيئات التنفيذية؛
- تقليل تأثير القطاع الخاص والمصالح الخاصة في المجال العام؛
- تولي أحزاب المعارضة أدوارًا بارزة

وفي أحوال كثيرة، تتسم هذه العناصر بعدم الاستقرار.

[١٦٥] بينما لا تعد هذه القائمة التي تشمل التحديات التي تواجهها هذه الدول قائمة شاملة (للتعرف على المزيد من التحديات، راجع الجدول ٤,١)، فإن الفجوة الرئيسية بين الإنجازات الدستورية والمؤسسية السابقة من جهة، والمشكلات بعيدة المدى التي تقوض أركان الحياة الديمقراطية من جهة أخرى، تعتبر مطابقة للآراء الشعبية

والتحليل النقدي للإنجازات الديمقراطية، بعيدًا عن الدول التي خضعت لنوعية التقييم الواردة في هذا الدليل. أنظر مثلا:

Diamond 1999; Zakaria 2003; O'Donnell et al.; 2004 Carothers 2007a.

[١٦٦] تبرز أهمية هذه التعليقات العامة بالنسبة لأمرين:

(أ) التأكيد المفرط على الانتخابات ("الانتخابات الزائفة") على حساب اختبار الأبعاد الرئيسية الأخرى للديمقراطية

(ب) المنطق الزائف لتسلسل العملية الديمقراطية (راجع Rustow 1970 ;Carothers 2007a).

ورغم أهمية الانتخابات وظهورها بوضوح في إطار التقييم، توضح الأبعاد الأخرى المتعددة للإطار، أن الانتخابات ما هي إلا وجه واحد من أوجه تجربة الديمقراطية، حيث يجب أن يتضمن التقييم أسئلة أخرى حول الحقوق والشمولية والإعلام والأحزاب السياسية، ضمن عناصر أخرى يتم إرفاقها بعملية إجراء الانتخابات المألوفة. ويعتبر تسلسل العملية الديمقراطية أن تطوير الديمقراطية هو مجموعة من الخطوات اللازمة يتم خلالها تحقيق الاستقرار للدولة وسيادة القانون، قبل تطبيق الديمقراطية بمفهومها الكامل. ظهر نقد حديث لهذا الاتجاه التسلسلي (Carothers 2007a, 2007b; أنظر أيضا Fukuyama 2007; Mansfield and Snyder 2007; Berman 2007) يحذر من تطبيق المنطق التسلسلي على عملية التحول الديمقراطي، ويزعم أن الأنظمة الديمقراطية والديمقراطيين القائمين عليها هم في وضع أفضل لتحقيق الإصلاح الديمقراطي، وتسبق جهودهم في تحقيق ذلك دائمًا، ولا تلي، أي تدخلات من المجتمع الدولي. وحتى في الحالات التي لا ينطبق عليها هذا القول، فإن هناك مغالاة في تقدير سلطة التدخل الخارجي لدعم الديمقراطية.

[١٦٧] تتوافق هذه الرؤية إلى حد كبير مع الدروس المستفادة من تطبيق إطار التقييم على مثل هذه المجموعة المختلفة من الدول، والتي تضمنت الأنظمة الديمقراطية الراسخة والجديدة والمستعادة – فيما يخالف المناقشات العديدة التي تمت حول تسلسل العملية الديمقراطية. وقد قام الديمقراطيون الجدد في منغوليا بصياغة نظام انتخابي تنافسي، حيث حدث تداول للسلطة، وأسهم كبار الشركاء جميعًا في إصلاح الدولة ودعم سيادة القانون. وفي هولندا، أدى الرفض الشعبي لدستور الاتحاد الأوروبي، ومقتل شخصيتين بارزتين سياسيتين، إلى بدء تقييم أظهر

الحاجة إلى إعادة النظر في قضايا مثل المواطنة الهولندية، ودرجة التعقيد التي يتسم بها النظام الحكومي نفسه في تمثيل احتياجات وطموحات المواطنين في ظل النظام الديمقراطي. وكان مشروع دراسة الديمقراطية في جنوب آسيا، يهدف إلى تحديد الديمقراطية في السياق الذي توجد فيه هذه الدول، لمعرفة كيف تفكر شعوب جنوب آسيا بالديمقراطية، وكيف يتعايشون مع هذه الفكرة. وقد أظهر المشروع عدم جدوى "الشروط المسبقة" للديمقراطية (Karl 1990) من أجل نشرها، وأنه لم يكن بوسع الديمقراطية حتى الآن علاج مشكلة الفقر.

[١٦٨] تشير هذه الأمثلة المختلفة إلى أن إطار العمل وعدالة تطبيقه على هذه المجموعة من الدول المختلفة، قد أثبت أنه ناجع في الخروج بمقترحات محددة للإصلاح الديمقراطي، حيث يعتمد نجاحها بشدة على فرق التقييم وقدرتهم على توفير ظروف الملكية المواتية للشركاء الرئيسيين ممن لديهم القدرة والفرصة لتوجيه عملية الإصلاح. أما فيما يتعلق بإطار التقييم والتوجه العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات نحو الديمقراطية كعملية مستمرة ومتطورة، من المتوقع ألا يتم اعتبار الديمقراطية أمرًا " إما أن يأخذ كله أو يترك جله"، فيمكن أن تكون بعض السمات أفضل تطورًا من السمات الأخرى، كما يتطلب تقييم نوعية الديمقراطية بالضرورة اتجاهًا متعدد الأبعاد، يوفر أسلوب أداء أكثر تنوعاً وارتباطاً بالحالة. فضلاً عن ذلك، نجح إطار التقييم في تقديم التوضيحات الممكنة للفجوات الموجودة بين الإنجازات والمشاكل القائمة، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى صياغة برنامج الإصلاح الديمقراطي.

لقد ثبت أن إطار تقييم الديمقراطية يمكن تطبيقه بشكل متساوٍ على مجموعة من الدول المختلفة، كما أنه مفيد بنفس الدرجة في الخروج باقتراحات محددة بشأن الإصلاح الديمقراطي. وقد نجح في تقديم التوضيحات الممكنة للفجوات القائمة بين الإنجازات والمشاكل القائمة، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى صياغة برنامج الإصلاح الديمقراطي.

السياق والظروف المحيطة والتأثير والجمهور والنتائج

[١٦٩] يمكن أن نعتبر عملية البدء بتنفيذ عمليات الإصلاح الديمقراطي الكبرى واستمرارها، بمثابة وظيفة تتكون من أربعة عوامل كبرى يجب أن تؤخذ بالاعتبار. والعوامل الأربعة هي:

- الظروف المحيطة أو السياق الذي تجري فيه التقييمات؛

- أشكال التأثيرالتي أتاحها التقييم؛
- الجمهور الذي تم توجيه التقييم إليه؛
- أشكال نتائج هذا التقييم.

يمكن لهذه العوامل كل على حدة أو مجتمعة أن تؤثرعلى نوع الإصلاح الديمقراطي الممكن على المدى البعيد والقريب.

الظروف المحيطة

[١٧٠] يختلف السياق أو الظروف المحيطة بالتقييم بدرجة كبيرة من حيث الجهة الرئيسية المسؤولة عن التقييم (الحكومة أو المجتمع المدني أو إحدى المؤسسات الأكاديمية)، إضافة إلى *الانفتاح النسبي للعملية السياسية الرامية للإصلاح، والنتائج والتأثير الذي حققه التقييم* على الساحة العامة والخطاب السياسي العام. وسوف يكون للإختلافات بين هذه الظروف المحيطة بكل تقييم (كما كان لها فيما مضى)، تأثير على درجة الإصلاح الديمقراطي، وطبيعة التقييم نفسها. ويمكن أن تضفي موافقة الحكومة مشروعية رسمية على التجربة، إلا أنها قد تؤثر على مدى استقلاليتها وقبولها. إن الانفتاح على الإصلاح يعني تلقي اقتراحات التقييم على نحو أفضل، وسهولة بدء عملية الإصلاح ذاتها وتطبيقها ودعمها. وبطريقة مماثلة، إذا احتل التقييم حيزاً كبيراً في الخطاب الشعبي حول حالة الديمقراطية والحاجة للإصلاح، فمن الأرجح أن تدخل نتائجه في برنامج الإصلاح.

الجهة الرئيسية المسؤولة عن التقييم

[١٧١] اعتمد النموذج الأصلي لتقييم الديمقراطية على تجربة منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي في المملكة المتحدة. إن نتائج البحث التي نشرت للمرة الأولى في الأجزاء الرئيسية الثلاثة قد تم في مركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس Essex، مع إضافة تعليقات جوهرية لأكاديميين من جامعات بريطانية أخرى (مثل كلية لندن الجامعية–يونيفيرسيتي كولدج في لندن، وجامعة أكسفورد، ومدرسة لندن للعلوم الاقتصادية). وقد تم استخدام هذا النموذج في الدراسات التجريبية الثمانية الأول التي تم إجراؤها بالتعاون بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وأحد المعاهد الأكاديمية في كل دولة، مع دراسات خاصة معدة من قبل أكاديميين في جامعة ليدز. كما اتبعت هذا النموذج أيضًا منظمة مراقبة الأداء الديمقراطية الأسترالية ومقرها في الجامعة الوطنية الأسترالية، ومعهد تقييم الديمقراطية الفلبيني، ومقره الكلية الوطنية للإدارة العامة والحكم بجامعة الفلبين. وتعتبر نماذج المملكة المتحدة وأستراليا والفلبين مجموعات متطورة من الأنشطة، كما تقدم العديد من النتائج

المختلفة (أنظر الصفحات التالية)، بينما تعد النماذج الأخرى التي تم تناولها في الجزء الثالث حتى هذه اللحظة، مشروعات فردية مع تفاوت درجات أنشطة المتابعة و/أو مبادرات الإصلاح المؤسسي.

[١٧٢] كما يوضح الجزء الثالث، هناك اختلافات ملحوظة في التقييمات التالية التي تم إجراؤها، وهي تنقسم إلى مجموعة تولت الحكومة إجرائها، وأخرى أجرتها مؤسسات المجتمع المدني. كانت الحكومة في منغوليا وهولندا، هي الجهة المسؤولة عن الرئيسي إعداد التقييم. وقام المجتمع المدني والإعلام والسلك الأكاديمي في منغوليا، بدور كبير في إعداد التقييم بصورةٍ تفوق قيام نظرائهم بذلك في هولندا. فقد وفر القطاع الأكاديمي في منغوليا البحوث الرئيسية التجريبية حول تطوير مؤشرات الحكم الديمقراطي (مرفقة بدراسات خاصة من إعداد جامعة إسكس)، وشارك المجتمع المدني في إعداد مؤشر المجتمع المدني (بمساعدة Civicus). وقد شارك في المؤتمرين الدوليين الكبيرين المنعقدين في أولان باتار Ulaanbaatar ممثلون حكوميون وبرلمانيون وممثلو المجتمع المدني (الذين كان من بينهم ممثلون عن هيئات إعلامية). وعلى النقيض، تولت وزارة الداخلية الهولندية النصيب الأكبر من مسؤولية إعداد التقييم ونشر النتائج عبر المناقشات الرئيسية حول التقرير النهائي ومن خلال توزيعه، وقد حظي بتغطية إعلامية واستجابة المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وقد أدى تولي الحكومة دور الجهة الرئيسية المنفذة للتقييم في كلتا الحالتين، إلى وضع اقتراحات الإصلاح وبرنامجه، الذي أصبح أكثر شمولاً في حالة منغوليا، مع اعتبار العديد من المشكلات التي تواجهها الدولة بعد تحررها من الخضوع للحكم الشيوعي لفترة طويلة.

[١٧٣] قامت لجنة التحليل الإستراتيجي في لاتفيا بالاشتراك مع جامعة لاتفيا، بتنفيذ مشروع تقييم الديمقراطية. تأسست اللجنة في نيسان عام ٢٠٠٤ تحت رعاية الرئيس، وهي تضم نخبة من العلماء البارزين من لاتفيا. ومن ثم فإن مشروع لاتفيا يصنف ضمن فئة النماذج التي أشرفت الحكومة بشكل رئيسي على إعدادها مثل منغوليا وهولندا، حيث أضافت رعاية الحكومة شرعية على مثل هذه المشروعات، مقارنةً بتلك التي تولت إجراءها منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية.

[١٧٤] تم إعداد التقييمات في شقي ايرلندة الشمالي والجنوبي وإقليم جنوب آسيا والبوسنة، من قبل المؤسسات غير الحكومية في المقام الأول. وقد تأسست منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي في ايرلندة بواسطة أحد مراكز البحوث وهو TASC. وتم تنسيق مشروع جنوب آسيا من قِبل مركز دراسات تنمية المجتمعات (CSDS)،

وهو معهد بحوث علمية اجتماعية مستقل ومقره في نيودلهي. وتم إعداد التقييم البوسني برعاية منتدى المجتمع المفتوح، وتم تنفيذه من قبل فريق مستقل من الباحثين. في كل من هذه الحالات، تم نشر تقارير مهمة حظيت بدرجات متفاوتة من التغطية الإعلامية واستجابة الجمهور، بينما أدى التقييم البوسني إلى إنشاء موقع إلكتروني- نبض الديمقراطية -"The Pulse of Democracy"- كأداة لنشر المزيد من نتائج التقييم، وزيادة الوعي بالتحديات الحالية التي تواجه الديمقراطية.

[١٧٥] بعيدًا عن تحديد الجهة الرئيسية المنفذة للتقييم، هناك قضية أخرى تظهر بصورة خاصة في المجتمعات شديدة الانقسام، تتعلق بالإنتماء الفكري أو السياسي لهذه الجهة، وتكوين فريق التقييم وممثلو الفريق. ومن البديهي أن يكون فريق التقييم مؤهلاً وشاملاً لكافة الشركاء الكبار وممثلي المصالح المختلفة. وكما هو مبين في الجزء الأول، فإن الفريق المحدود أو غير المتوازن أو المنحاز بطريقةً أو بأخرى، قد يؤثر على مشروعية التقييم، وفي النهاية على إمكانية الإصلاح.وتعتبر عملية وضع الأنظمة لعملية الإصلاح مشوار طويل يشمل الحصول على إجماع واسع النطاق على مستوى الممثلين السياسيين الرئيسيين، علاوة على تنمية الثقافة السياسية الداعمة المطلوبة، إذا كان من المقدر للنظام الديمقراطي الاستمرار لمدة طويلة كما في حالة الأنظمة الجديدة أو المستعادة، وتأصيل الأنظمة الأكثر ثباتًا. وقد لاحظ جورس روزنفالد Juris Rozenvalds بعد انتهاء التقييم في لاتفيا أنه "لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين". وعلى الرغم من أن العديد قد لاحظوا نفس الشيء، فإن هذا التعليق يماثل فكرة تعليق روستو Rustow (١٩٧٠) عن "أقلمة الديمقراطية" والتي ربما تستغرق جيلاً أو اثنين حتى ترسخ في الثقافة السياسية للديمقراطية الجديدة.

الانفتاح النسبي للعملية السياسية :

[١٧٦] العامل الثاني المتعلق بالسياق والظروف المحيطة والذي له تأثير على احتمالات أن يؤدي التقييم إلى إصلاح حقيقي، هو الانفتاح النسبي للعملية السياسية. تم إجراء التقييمات لأسباب شديدة الاختلاف عن بعضها البعض، وفي أوقات مغايرة، واكبت التقدم والتنمية السياسية للدول المستقلة التي تم تقييمها. وبالنسبة للأنظمة الديمقراطية الأكثر رسوخاً، فإنه كثيرًا ما يكون الباعث على إجراء التقييم مرتبطًا بأزمة فقدان السيطرة، أو عدم رضا الجماهير، أو المخاوف بشأن الوضع السياسي الراهن، أو وقوع حدث آخر دفع إلى ذلك، كحدوث تغيير جذري في الحكومة أو إجراء انتخابات حاسمة أو حدث آخر جسيم. تمثل هذه الحوادث فرصًا سياسية كبرى لبدء صياغة برنامج إصلاح ديمقراطي، ويمثل التقييم أو "تقدير" الديمقراطية أداة مفيدة لبدء عملية الإصلاح.

[١٧٧] كما تبين في الجزء الثالث، أدى وقوع حوادث كبرى في أنظمة الديمقراطية الراسخة الثلاثة للمملكة المتحدة وايرلندة بشقيها الشمالي والجنوبي وهولندا، إلى اللجوء لتقييم نوعية الديمقراطية، وإثارة فيض من الأفكار النقدية عنها. مارست منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي في المملكة المتحدة عملها بين الفترة التي تبدأ من السنوات الأخيرة لحكم تاتشر – حيث صدرت مؤلفات مثل السلطة السياسية والسيطرة الديمقراطية في بريطانيا- *Political Power and Democratic Control in Britain* (للمؤلفين Weir و Beetham 1998) و أعمدة الحرية الثلاثة- *The Three Pillars of Liberty* (للمؤلفين Klug و Starmer و Weir 1996) – ونجاح الانتخابات وسيطرة حزب العمل الجديد – والذي دعا لإصدار الكتاب الثالث الديمقراطية في عهد بلير - *Democracy Under Blair* (للمؤلفين Beetham و Byrne و Ngan و Weir 2002).وكان التقييم الهولندي استجابة للأسئلة الكثيرة حول الثقافة الوطنية في ضوء الدستور المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي، وحول المواطنة الهولندية بعد مقتل اثنين من الشخصيات العامة البارزة. وبالنسبة لأستراليا، استغلت منظمة تقييم الأداء الديمقراطي احتفالها بالذكرى المئوية لإطلاق استطلاعات رأي بعيدة المدى حول الديمقراطية في أستراليا. أما في ايرلندة الشمالية والجنوبية، فإن عملية السلام ومحادثات ستورمونت Stormont الجارية كانت بمثابة الحافز (وعنق الزجاجة) لإجراء التقييمات المتوازية حول الديمقراطية، والتي تم استكمالها عام ٢٠٠٧ تحت شعار *السلطة للشعب؟ Power to the People?* (Hughes, Clancy, Harris – and Beetham 2007; and Wilford, Wilson and Claussen 2007).

[١٧٨] بالنسبة للأنظمة الديمقراطية الجديدة، كانت لحظة التحول من الحكم الديكتاتوري منعطفاً كبيراً في العديد من التقييمات، وتم ذلك بعد مرور بعض الوقت من حدوث التحول. وقد جمع المنغوليون بين نظرتهم العميقة للديمقراطية منذ التحول إليها في أوائل التسعينات من القرن الماضي، ودورهم كرئيسي للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وواصلت الفلبين العمل على أقسام إطار التقييم بمجرد توفر التمويل، لكن الدافع لإعداد التقييم نبع من فترة حكم ماركوس، والقلاقل السياسية المستمرة. وفي لاتفيا، نتج عن مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي عدة برامج للإصلاح بموجب معايير كوبنهاجن، مما أتاح الفرصة لتقييم الديمقراطية. وكان اهتمام المنظمات الدولية المانحة في البوسنة، بتقييم الإنجازات على مدار عشرة أعوام من الحكم الديمقراطي بعد الحرب، قد دفع إلى إعداد التقييم الذي ارتكز على ثلاثة محاور: (أ) التعرف على نقاط القوة والضعف في الممارسات الديمقراطية الحالية، (ب) تحديد أولويات الإصلاح، و(ج) إثارة حوار

عام حول مدى فعالية النظام الديمقراطي الحالي. وجمع تقييم جنوب آسيا بين الخبرة الطويلة للديمقراطية في الهند، مع الخبرات الأحدث عهداً في المنطقة، وبخاصة رفض الشعب للحكم الملكي والدعوة للديمقراطية في نيبال.

إن الانفتاح من أجل الإصلاح يعني تلقي اقتراحات التقييم على نحو أفضل، وسهولة بدء عملية الإصلاح ذاتها وتطبيقها ودعمها.

المجال العام

[١٧٩] يرتبط العامل السياقي التالي الذي يؤثر على احتمالية أن يؤدي التقييم إلى إصلاح جذري بنسبة الحضور الشعبي التي يحققها التقييم. وهناك في الأنظمة الديمقراطية الصناعية المتقدمة، "العديد من المجالات للوصول إلى ذلك" – تنوع المجموعات الاجتماعية، وممثلو المصالح المختلفة، وقواعد الدعم السياسي، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى كبرى وسائل الإعلام الصحفية والتلفاز والمحطات الإذاعية، والانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت، والمداخلات الأكاديمية، وغير ذلك من أشكال صناعة الرأي، والأنشطة والوسائل الأخرى. وعلى صعيد آخر، تتجه الأنظمة الديمقراطية الجديدة في الدول الأقل تقدمًا أو ذات الاقتصاد المتحول، إلى التركيز على وسائل الإعلام ، أو احتكار الجهاز الإعلامي، وعدد أقل من المتخصصين الأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني الأقل نشاطًا وتطوراً، وفي الكثير من الأحيان نقاط تمركز السلطة السياسية، وشبكات أرباب العمل والمستفيدين الواسعة، والتي سواء كانت منفردة أو مجتمعة، بوسعها تقييد احتمالات أن يؤدي تقييم الديمقراطية إلى الإصلاح. ومن ثم فقد يكون الأثر النسبي الذي يحققه التقييم عبارة عن وظيفة للجمع بين الجهة الرئيسية القائمة على إجراء التقييم والمجال العام الذي يعمل فيه.

[١٨٠] يؤدي مثل هذا الجمع أو الاقتران إلى خلق تنازلات متبادلة من قبل أية دولة تعتزم إجراء تقييم عن الديمقراطية. على الجانب الآخر، قد تتسم التقييمات التي تشرف الحكومة على إجرائها بنزعة رسمية، ولكن يجب توخي الحذر حينئذٍ لضمان مصداقية الأنشطة وصلاحيتها ومشروعيتها، وتمثيلها للشركاء الرئيسيين بشكل شامل. من ناحية أخرى، تحقق التقييمات التي تجريها المنظمات المجتمعية أو الأكاديمية نوعًا من الاستقلال والصلاحية، ولكن قد يكون عليها الدخول في خضم المنافسة للسيطرة على المجال أو الساحة العامة، حتى يتسنى لها توصيل أفكارها، كما يتعين عليها الاتفاق مع ممثلي الحكومة بطريقةٍ ما لتحقيق الإصلاح. وقد شغل

التقييم الذي أشرفت الحكومة على إجرائه في منغوليا، أغلب الساحة العامة، وكان بمثابة أعلى صوت ينادي بالإصلاح الديمقراطي، بينما كان على وزارة الداخلية في هولندا، حشد وسائل الإعلام الوطنية، وعقد الحوارات العامة حول النتائج الرئيسية للتقييم. ينبغي أيضًا على التقييمات التي يتم إجراؤها في الدول المتحولة أو الأقل تقدمًا، جذب الانتباه على المستوى الدولي، حتى يكتسب صوتها قدرًا من التأييد لتحقيق الإصلاح الديمقراطي، مما يؤدي بدوره إلى طرح المزيد من الأسئلة العامة حول نوع الجمهور التي يتم توجيه التقييمات إليه.

نوع الجمهور والنتائج والتأثير

[١٨١] كما يتبين من هذه المناقشة، هناك العديد من الجماهير المحتملة التي يستهدفها تقييم الديمقراطية، وهي تختلف حسب الهدف من التقييم، والظروف التي أدت لإجرائه، والجهات التي تولت إجرائه، ونوعية الظروف السياسية السائدة وقت الانتهاء من تنفيذه. من بين هذه الجماهير، الشركاء الوطنيين من الحكومة وفي المجتمع السياسي والمدني والاقتصادي. إلا أن هذه الجماهير قد تتضمن أشخاصا من خارج الدولة، بما في ذلك الدول الأخرى التي تتوق لإجراء نفس نوعية التقييمات، إضافة إلى مجتمع المانحين الدولي الذي أكد بشدة على الارتباط بين نوعية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.وقد أوضح الجزء الثالث، كيف أنتجت تجارب التقييم المتنوعة مجموعة من النتائج المختلفة، بما في ذلك التقارير الطويلة والكتب والمؤتمرات والمناقشات الوطنية والأحداث الإعلامية، والتقارير القصيرة حول أجزاء من إطار العمل أو قضايا معينة، وتحليل السياسات ومجموعات البيانات الجديدة بمؤشرات على المستوى الفردي والجماعي، ومستندات التأييد والمدافعة ومقترحات حول إقرار تشريع جديد أو المصادقة عليه، مثل "ميثاق المواطنة المسؤولة" في هولندا وتبني الهدف الإنمائي التاسع للألفية الجديدة.

من الجماهير المستهدفة من قبل تقييم الديمقراطية الشركاء المحليين في داخل الحكومة وفي المجتمع السياسي والمدني والاقتصادي، وجمهور من خارج الدولة، من بينهم أشخاص من الدول التي ترغب في إعداد التقييمات الخاصة بها، ومجتمع المانحين الدولي.

[١٨٢] يرتبط التركيب الكلي الذي يجمع بين الهدف من أي تقييم، والجهة المشرفة على إجرائه، والظروف المحيطة به، والجمهور والنتائج، بتأثيراته المحتملة.وقد تؤثر التقييمات بشكل مباشر على صناع السياسات والنخبة السياسية- كما في حالات هولندا ومنغوليا ولاتفيا، وايرلندة والمملكة المتحدة على نطاق أقل. كما يمكن

للتقييمات أيضًا، أن تعزز تأييد الناخبين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي من شأنها حشد الأصوات وممارسة الضغوط من أجل الإصلاح الديمقراطي. وقد يكون للعديد من التقييمات تأثير ثقافي أبعد أثراً، وهي التي تنجح في رفع درجة الوعي، ويتم دمجها في المناهج التعليمية في التعليم الثانوي، إضافة إلى نظام التعليم الجامعي.

يمكن للتقييمات أيضًا حشد تأييد الناخبين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني التي من شأنها حشد الأصوات، وممارسة الضغوط من أجل الإصلاح الديمقراطي.

مجالات الإصلاح

[١٨٣] إن هذه الأبعاد المختلفة لعملية التقييم (الجهة المنفذة، السياق أو الظروف المحيطة، انفتاح العملية السياسية، الجماهير، النتائج والتأثير) من شأنها خلق فرص ومجالات جديدة للإصلاح الديمقراطي. ويمكننا تصنيف هذه المجالات إلى ثلاثة أنواع رئيسية: (أ) الإصلاح المؤسسي، (ب) الإصلاح القائم على الموارد، و(ج) التغيرات الثقافية طويلة الأجل. ولا يجب اعتبار هذه الأنواع كبدائل، وإنما مكملة لبعضها البعض، وتشكل توجهًا شموليًا لتحسين نوعية الديمقراطية على المدى المتوسط والبعيد. ولم تقدم برامج الإصلاح المقترحة هنا بأية طريقة علاجًا لمشكلات الديمقراطية في جميع الأحوال السياسية، ولكنها ارتبطت بإطار العمل كمجالات رئيسية للإصلاح، من شأنها مساعدة الدولة على بلوغ المبدأين اللذين يشكلان قلب إطار العمل بشمولية أكبر.

الإصلاحات المؤسسية

[١٨٤] كما يتضح من التقييمات التي تم إجراؤها، فإن الإصلاح المؤسساتي الفعال ضروري لتحسين نوعية الديمقراطية. وتعتمد هذه الإصلاحات على تحسين آليات المساءلة الرأسية والأفقية، بطرق تحول دون تمركز السلطة، أو تمنع ممارسة السلطة واتخاذ القرارات بدون إشراف فعلي. وقد أظهرت تجارب التقييم خلال مختلف الترتيبات المؤسساتية (مثل الأنظمة الفيدرالية والاتحادية والأنظمة الرئاسية والبرلمانية، وأنظمة التمثيل النسبي والتمثيل القائم على الأغلبية)، أنه من الأهمية بمكان استخدام الآليات المؤسساتية لدعم نماذج التمثيل والمساءلة المستقلة. (أفضى التقييم الهولندي إلى ظهور أصوات تنادي بتأسيس الإدارة العامة للحكم

والديمقراطية). ويتطلب الإشراف المؤسساتي قوة فاعلة مدعومة بسلطة الدستور أو القانون، لمراقبة الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتحكم بها، والتي ربما يكون لها تأثير يمس حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، من ضمن الحلول المؤسساتية الشهيرة، تأسيس منظمات حقوق الإنسان، وهيئات إدارة الانتخابات، وهيئات مكافحة الفساد ودواوين المظالم، فضلاً عن سلطات الإشراف التقليدية التشريعية والقضائية الأخرى، التي تطورت على مدار فترات طويلة في الأنظمة الديمقراطية الراسخة. وفيما يتعلق بالمجتمعات المتحولة، يزداد الطلب على الحلول المؤسساتية التي تواجه السلطات المطلقة الموروثة (على المستويين الرسمي والقانوني والمستويين الثقافي والعملي)، والقواعد الاحتياطية العسكرية المزعومة للسلطة (كما في بنجلاديش وباكستان)، واستخدام قوانين الطوارئ في الدساتير الوطنية. إضافة إلى ذلك، لابد أن تتوفر حلول مؤسساتية لتعزيز مشاركة كافة المجموعات واندماجها، بما فيها الأقليات والنساء.

من ضمن الإصلاحات المؤسسية الشهيرة تأسيس منظمات حقوق الإنسان، وهيئات إدارة الانتخابات، وهيئات مكافحة الفساد ودواوين المظالم، فضلاً عن سلطات الإشراف التقليدية التشريعية والقضائية الأخرى. فيما يتعلق بالمجتمعات المتحولة، يزداد الطلب على الحلول المؤسساتية التي تواجه السلطات المطلقة الموروثة، والقواعد الاحتياطية العسكرية المزعومة للسلطة، واستخدام قوانين الطوارئ في الدساتير الوطنية. ولا بد أن تتوفر حلول مؤسساتية لتعزيز مشاركة واندماج كافة المجموعات، بما فيها مجموعات الأقلية والنساء.

الإصلاحات المرتبطة بالموارد

[١٨٥] يشمل إطار العمل مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بجانب الحقوق المدنية والسياسية. وقد أظهرت تجارب التقييم أن المساواة في الحقوق السياسية والقانونية لابد وأن تتكامل مع وسائل تحقيق المساواة الاجتماعية: حيث إن استمرار حالة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، يقوض قدرة أعداد كبيرة من الجماهير على المشاركة في الشؤون العامة للدولة. إن إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية غالبًا ما يواجه بالنقد، إذ أنه يشكل عبئاً كبيرًا على الميزانية الحكومية، لكن البرامج التي تعزز حماية الحقوق المدنية والسياسية تتحمل هذا العبء أيضًا.

وتتوقف جميع الحقوق بدرجة ما على عوائد الضرائب والإنفاق الحكومي. ومما يدعو للاهتمام، أن إحدى "الحقائق المزعجة" للدراسة الخاصة بجنوب آسيا، كانت اقتناع الجماهير العريضة أن الديمقراطية لم تتمكن بعد من الحد من الفقر. ويذكر تقرير جنوب آسيا ما يلي: "يجب على منطقة جنوب آسيا تطوير اتجاه بديل للتفكير في برامج الإصلاح الديمقراطي. ويتعين على هذا الاتجاه أن يستجيب للوعد بتطبيق الديمقراطية. ... فهي [بحاجة] لوضع مشكلة استيعاب اهتمامات ومطامح الأقليات ضمن أولوياتها، ... إعادة تنشيط السياسات ... [من خلال] إعادة هيكلة جذرية للمؤسسات السياسية والدولة" (Lokniti 2008: 152–3).

لا بد أن تتكامل المساواة في الحقوق السياسية والقانونية مع أساليب تحقيق المساواة الاجتماعية: حيث إن استمرار حالة انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، يقوض قدرة عدد كبير من الناس على المشاركة في الشؤون العامة للدولة.

التحولات الثقافية طويلة الأمد

[١٨٦] على النحو المشار إليه أعلاه، حتى تصبح الديمقراطية هي "الهم الأول في الساحة" (Stepan 1996: 5 وLinz). هناك حاجة بعيدة الأجل لذلك النوع من برامج الإصلاح التي تعزز وتعمل على تنمية ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية. وقد أوضحت تجربتا تقرير البوسنة ولاتفيا هذه النقطة جيدًا، وأظهرت بالعديد من الطرق، أن الأنظمة الديمقراطية الجديدة والمستعادة، قد واجهت تحدياً أصعب إلى حد ما في هذا الصدد. واكب ذلك إنشاء الموقع الإلكتروني نبض الديمقراطية– Pulse of Democracy من قبل منتدى المجتمع المفتوح (OSF)، والذي مثل أيضًا طريقة موازية ومستقلة لزيادة الوعي بتطوير الديمقراطية. في حالة لاتفيا، يشعر يورس روزنفالد Juris Rozenvalds بالتفاؤل حيال تأثير التقييم على الحالة الثقافية: "تعد هذه الدولة ديمقراطية لأنها أعدت تقريرًا تنتقد فيه أوضاعها...".

[١٨٧] في بنجلاديش، تناولت إحدى الدراسات التجريبية الأصيلة، وجزء من دراسة جنوب آسيا، خلفية التدخلات العسكرية المتواصلة في المجال السياسي التي تحصل على تأييد عام، وهي تقترح ارتباطًا ضعيفًا في أفضل الأحوال بالديمقراطية والمبادئ الديمقراطية. ويناقش تقييم جنوب آسيا مسألة أن "تأكيد الديمقراطية لن يؤدي إلى وجود بدائل للنظام الاستبدادي، ولذلك فإن دعم الديمقراطية سيكون ضعيفا" (Lokniti 2008: 12–13).

[١٨٨] في هولندا، سعت الحكومة لإقرار مجموعة متشابكة من الإجراءات لضمان الديمقراطية وتعزيزها وتجددها إذا لزم الأمر، بجانب نتائج منتدى المواطنين (Burgerforum) والميثاق الوطني (Nationale Conventie)، والعديد من المبادرات الأخرى. وقد قدم الميثاق الوطني في ٥ أكتوبر ٢٠٠٦، اقتراحات لتأسيس نظام سياسي وطني، يسهم في استعادة الثقة بين المواطن والسياسة، كما يمكن اعتباره دستورًا للقرن الحادي والعشرين. وفي أستراليا، أتت أغلب نتائج التقييم من جزء من المناهج الدراسية لطلاب الجامعة. وحسب ملاحظة ماريان ساور Marian Sawer، "يتعود الطلاب منذ نعومة أظفارهم على التقييمات الخاصة بالممارسات السياسية الأسترالية عند تعلم السياسة الأسترالية".

هناك حاجة بعيدة الأجل لذلك النوع من برامج الإصلاح التي تعزز وتعمل على تنمية ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية. ويعتبر وضع الأنظمة لعملية الإصلاح عمليةً طويلةً، تشمل الحصول على إجماع واسع النطاق على مستوى الممثلين السياسيين الرئيسيين، وعلى تنمية الثقافة السياسية الداعمة والمطلوبة. وقد واجهت الأنظمة الديمقراطية الجديدة والمستعادة تحدياً أصعب إلى حدٍ ما في هذا الصدد.

[١٨٩] يتضح من خلال كل ما سبق، أن الإصلاح المؤسسي والثقافي والمرتبط بالموارد، يتطلب اهتمامًا ومدة زمنية كافية بدرجات متفاوتة، بجانب مجموعة كبيرة من مختلف الممثلين، لبناء مستقبل ديمقراطي أكثر شمولاً وعمقًا وجودة. وقد أوضح هذا الدليل بأكمله أن تقييم الديمقراطية لا بد أن يكون شاملاً وجامعًا ومستشرفًا للمستقبل بطرق تعتمد على الإنجازات الديمقراطية، ومتأصلة في العديد من الظروف المحيطة التي تزدهر فيها الديمقراطية، وتتطلب الدعم من كافة المواطنين في الدولة التي يتم تقييمها. ويعتمد تقييم الديمقراطية على كافة مستويات المجتمع، فضلاً عن الممثلين الدوليين، لبذل جهود لبناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي وثقافة الديمقراطية، بطرق تعكس احتياجات الشعوب التي تعيش في ظل الديمقراطية. وعلى هذا النحو، فالديمقراطية لا يتم تصديرها أو استيرادها، وإنما دعمها.

الجدول (١,٤): الإنجازات والتحديات النموذجية المستخلصة من دراسات تجريبية		
قسم إطار العمل	الإنجازات	التحديات
١. المواطنة والقانون والحقوق		
١,١. المواطنة	الدستور الديمقراطي المقرر	الاندماج واسع النطاق لكافة قطاعات المجتمع التخلص من الأنظمة الاستبدادية الموروثة
١,٢. سيادة القانون وحرية طلب العدالة	الفصل الفعلي بين السلطتين القضائية والتشريعية	إمكانية تحقيق العدالة للجميع المعالجة غير الفعالة للقضايا وجود عناصر إجرامية وانتشار الفساد
١,٣. الحقوق المدنية والسياسية	وثيقة الحقوق ديوان المظالم، الدفاع العام، أو ما يعادله	نقض حقوق الطوارئ الوطنية عدم احترام الشعب للشرطة سوء أحوال الاعتقال العنف ضد المرأة
١,٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تركيز الحكومة على التنمية الاقتصادية تحول المجتمع الدولي نحو الحد من الفقر وإسقاط الديون	القدرة المالية المحدودة للدول لضمان الحقوق الرئيسية اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء التحرر بدون ضوابط
٢. الحكومة النيابية والخاضعة للمساءلة		
٢,١. الانتخابات الحرة والنزيهة	الانتخابات التنافسية تأسيس إدارات الانتخابات المستقلة تحسين عملية تسجيل الناخبين وشموليتها ممارسة الناخبين لحقوقهم الانتخابية	تعرض الناخبين للمضايقات والترهيب في الانتخابات الرسمية وغير الرسمية عدم تساوي فرص الأحزاب في الوصول إلى الإعلام تعرض الأنظمة الانتخابية في الدوائر الانتخابية للهجوم والنقد عدم تمثيل المرشحين المنتخبين لطوائف الشعب
٢,٢. الدور الديمقراطي للأحزاب السياسية	حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها ومزاولتها أعمالها	تجزئة تمثيل الأحزاب السياسات الشخصية للأحزاب ديمقراطية داخلية محدودة للحزب مشاكل في تمويل الحزب

قسم إطار العمل	الإنجازات	التحديات
٢,٣. الحكومة الفعالة والمستجيبة	التهديد الفعلي بعزل أغلب الحكومات بعض الإشراف من قبل السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية إمكانية تعويض المواطنين عن الأضرار وسائل إعلام مستقلة محدودة	سيطرة السلطة التنفيذية سياسات المال الحكومي الذي يمنح لأسباب سياسية أو أسباب تتعلق بالمصالح التأخر في الإبلاغ الدور المحدود لأحزاب المعارضة ضعف تشريع حرية المعلومات
٢,٤. الفعالية الديمقراطية للبرلمان [أ]		
٢,٥. السيطرة المدنية على الجيش والشرطة	وضوح إجراءات السيطرة المدنية على القوات المسلحة إصلاح الخدمات العامة	إزالة القوات المسلحة من مناطق النزاع السابقة تعزيز مساءلة الأجهزة الأمنية أمام البرلمان ضمان خدمة الشرطة للمجتمع بأكمله جعل الأجهزة أكثر تمثيلاً للشعب
٢,٦. النزاهة في الحياة العامة [ب]	تأسيس لجنة لمكافحة الفساد زيادة الإبلاغ عن حالات الفساد من قبل المجتمع المدني وعامة الشعب	التعامل مع سلوك وثقافة «الأنشطة الريعية» تعزيز هيئات مكافحة الفساد
٣. المجتمع المدني والمشاركة الشعبية		
٣,١. الإعلام في مجتمع ديمقراطي	إعلام صحفي حر ومستقل عدم احتكار الدولة للإعلام	مواصلة سيطرة الدولة على الإعلام احتكار الإعلام الخاص تعرض الصحفيين لمضايقات رسمية وغير رسمية المحتوى الإعلامي السطحي والمبتذل
٣,٢. المشاركة السياسية	منظمات المجتمع المدني النشطة الدور الفعال لهذه المنظمات تشجيع المساعدة الذاتية	اعتماد منظمات المجتمع المدني على المانحين عدم خضوع هذه المنظمات للمساءلة قلة مشاركة النساء
أستجابة الحكومة [ج]	تبني آليات استشارية	المعاملة التفضيلية للأثرياء شعور عامة الجمهور بالضعف
٣,٣. اللامركزية	تفعيل الحكومة المحلية المنتخبة تجاوب أكبر مع المواطنين المحليين التعاون مع الشركاء المحليين لتقديم الخدمات	عدم كفاية وعدالة الموارد على المستوى المحلي نقص في عدد الموظفين المدربين اللامركزية المالية المحدودة

قسم إطار العمل	الإنجازات	التحديات
٤. الديمقراطية خارج نطاق الدولة [د]		
٤,١. المؤثرات الخارجية على حالة الديمقراطية داخل الدولة	تضمين اتفاقيات دولية في التشريع المحلي	الخضوع للمؤسسات المالية الدولية التمثيل غير العادل لدول القسم الجنوبي من العالم في المنظمات الدولية النزاعات المتواصلة على الحدود
٤,٢. التأثير الديمقراطي للدولة في الخارج	دعم حملات الأمم المتحدة لحفظ السلام مساعدة وإيواء اللاجئين	

مأخوذ (مع بعض التعديل) من المصدر:
International IDEA, The State of Democracy: *Democracy Assessments in Eight Nations Around the World* (The Hague: Kluwer Law International, 2002, pp. 100 -103.

أ- لم يتضمن إطار العمل الأصلي هذا العنصر.

ب- ورد هذا العنصر في إطار العمل الأصلي تحت عنوان «الحد من الفساد».

ج- تم دمج هذا العنصر في قسم آخر من إطار العمل الجديد.

د- ظهر هذا العنصر كسؤال مفرد في إطار العمل الأصلي،

ملحق أ
طرق أخرى لتقييم الديمقراطية

تناولنا بالشرح مبادئ إطار العمل الخاص بتقييم الديمقراطية وأهدافه. وهو لا يمثل أول محاولة لتقييم نوعية الديمقراطية والحرية في مختلف الدول حول العالم. ويمكن تقدير السمات المميزة لمنهجنا بسهولة من خلال مقارنته بالمناهج الأخرى. ويتضح ذلك من خلال الجدول أ.١ الذي يحدد خمسة أنواع مختلفة من أطر ومناهج التقييم. سوف نقوم بتقييم خمسة مناهج بالطرق التالية: حسب القضايا والموضوعات التي تناقشها، ومن يقوم بإجرائها، والهدف من ذلك، والمناطق التي تغطيها، والمنهجيات المناظرة لها. كما يعرض هذا الجدول أيضًا أمثلة على الجهات والدول والهيئات التي تجريها.

وهذه القائمة ليست شاملة، وهناك تداخلات واضحة بين الأنواع المذكورة. وبالتالي فإن هناك تشابكاً موضوعياً قوياً بين المناهج الخمسة الأولى في الجدول، حيث تتناول جميعها بشكل رئيسي الحقوق المدنية والسياسية في التقييم. ويجب أن لا يؤدي ذلك إلى إخفاء الفروق المهمة بين أغراض الموضوعات التي تتم تغذيتها في المنهجيات المناظرة لها. وعلى هذا النحو، تهدف الفئة الأولى المتمثلة في الدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان، إلى تحديد ما إذا كان يمكن إجراء مقارنة عالمية بين الدول كل على حدة؛ وتستخدم الفئة الثانية، تقييمات المساءلة لاختيار ومراقبة مشروعات الإعانة في دول معينة؛ وتقوم الفئة الثالثة، المتعلقة بمؤشرات الديمقراطية، باستكشاف العلاقات التجريبية بين الديمقراطية والمتغيرات الأخرى ذات الأهمية؛ وتهدف الفئة الرابعة ، تقارير التدقيق الديمقراطي، إلى زيادة درجة الوعي ومستوى النقاش العام بصورة أساسية حول القضايا ذات الصلة بالديمقراطية؛ وتمثل الفئة الخامسة وهي التقييمات الاقتصادية والاجتماعية، أداة للاستثمار الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يتم تمويله من الخارج.

وقد تم توضيح منهجنا في أسفل الجدول بهدف إجراء المقارنة. ويأتي منهجنا من بين الأنواع الخمسة التي تمت دراستها، الأقرب إلى عمليات التدقيق الديمقراطية

التي تطور من خلالها. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن الهدف الرئيسي من منهجية التقييم هو المساعدة في زيادة توعية الجمهور بالقضايا الديمقراطية في بعض الدول، وتقييم نوعية الديمقراطية، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد سبل الإصلاح.

ونظرًا لأن وجود أجانب من أجل الحكم على نوعية الديمقراطية في الدولة أمر يثير القلق والريبة، إذ غالبا ما يأتي من موقع يُفترض أنه أكثر تفوقا، فإننا نعتقد أن أفضل من يمكنهم إجراء هذه التقييمات، هم مواطنو الدولة المعنية بهذا الأمر. وقد أصبح هذا المبدأ معترفًا به دوليًا على نطاق واسع. فالشعوب على وجه الخصوص تلم بتاريخ وثقافة أوطانها – ما يشكل قاعدة أساسية لفهم منهجها وترتيباتها لتقييم الديمقراطية. وفي بعض الحالات، يكون ذلك من الملائم، وفي الكثير من الأحيان يضفي ذلك المشروعية على التقييم في حال مشاركة الحكومة (كما في حالتي منغوليا وهولندا: راجع الجزء الثالث). ويتوقف الكثيرعلى دوافع الحكومة واستقلالية التقييم. فقد قامت حكومة الرئيس روبرت موغابي في زيمبابوي على سبيل المثال، بإجراء دراسة كبرى حول ما يطمح الشعب في الحصول عليه في ظل الديمقراطية، من أجل إطلاق مبادرة شعبية، وتولي السيطرة على هذه العملية. ولكن موغابي رفض فيما بعد نتائج الاستطلاع الرسمي الذي أجراه بنفسه.

وعلى هذا الأساس، فإن إجراءات الوقاية تكون مطلبًا رئيسيا لهذه التقييمات. وعلى سبيل المثال، لا بد أن تتيح التقييمات الحكومية للقائمين بالتقييم، حسبما تتطلب منهجيتنا، تحديد جوانب الديمقراطية، والمعايير التي ينبغي اختيارها لإجراء الاستقصاء، علاوة على المعايير التي ربما يكون استخدامها ملائمًا في التقييم.

وتلجأ أطر العمل الأخرى لتحديد هذه القضايا الرئيسية للمنهج بشكل مسبق، وغالبًا لا يتم إقرار هذه القضايا أو مناقشتها بشكل علني. أما في عملية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تطرح هذه القضايا للمناقشة والاختيار، وإن مرونة إطار العمل تجعله يأخذ بعين الاعتبار تفاصيل الظروف المحيطة بكل دولة من الدول الفردية الخاضعة للتقييم. إن تحديد مثل هذه الاختيارات وما تتضمنه هو أحد الأهداف الرئيسية لهذا الدليل.

ولقد تجاوزنا الفكرة الأصلية وما كنا نطبقه للتدقيق الديمقراطي بالعديد من الطرق، ومن ضمنها تضمين عناصر من بعض أنواع التقييمات الأخرى. لقد استدعى تطبيق فكرة التدقيق الديمقراطي على الديمقراطيات الحديثة، عرض

المعايير الأصلية والطرق المستخدمة في إنشاء تدقيقات المملكة المتحدة، على عملية تقييم ونقد دوليين. وبناءً على ذلك فإن إطار العمل يشمل الآن أقسامًا حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأبعاد الدولية للديمقراطية التي لم يكن يضمها إطار العمل الأصلي. كما أنه يعالج عملية التقييم واختيار المعايير أو الأنظمة المقارنة التي سيجري استخدامها بدقة وجدية أكبر. وإضافة إلى مجموع التقييمات الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدنا أيضًا في منهجيتنا على تجربة تقييمات الحكم القائمة على المشروعات.

فضلاً عن ذلك، يلتزم كل من يحاول إنشاء قوائم بالمصادر المتاحة للبيانات ذات الصلة الدولية أو الإقليمية أو المحلية، بالمصادر والنتائج التي أنتجها العاملون في مجال العلوم السياسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. إننا من خلال هذه الطرق المختلفة نحاول الاعتماد على أفضل أعمال التقييم الموجودة، مع المحافظة على منهجنا المتميز في نفس الوقت.

الجدول أ .١. مقارنة أطر التقييم

نوع التقييم	الجهة المشرفة	ما يتناوله	الهدف	التغطية الجغرافية	المنهجية	الأمثلة المختارة
١. دراسات حقوق الإنسان	الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية	الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	تحديد ترتيب الدول في مقارنة عالمية	عالمية	مقارنة كمية أو نوعية بين الدول	[١]مؤشر فريدم هاوس Freedom House [٢]Humana Index [٣]هيومن رايتس ووتش [٤]منظمة العفو الدولية [٥]وزارة الخارجية الأمريكية CIRI Human Rights Data Project[٦]
٢. تقييمات الحكم	وكالات الإعانة الحكومية	الديمقراطية الانتخابية، خضوع الحكومة للمساءلة، سيادة القانون	طرق اختيار ومراقبة مشروعات الإعانة	الديمقراطيات الجديدة	التقييمات الخاصة بالدول في مقابل المؤشرات المستمدة من الوكالات	الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA[٧] هيئة التنمية الدولية[٨] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[٩] (USAID) الاتحاد الأوروبي[١٠] Millennium Challenge Account[١١] APRM[١٢]
٣. مؤشرات الديمقراطية	علماء اجتماع وسياسة	الحقوق المدنية والسياسية، الديمقراطية الانتخابية	استكشاف العلاقات التجريبية بين الديمقراطية والمتغيرات الأخرى (مثل الصراعات والتنمية الاقتصادية)	بعض الديمقراطيات العالمية والجديدة	المؤشرات الكمية الكلية (الثنائية أو المتعددة)	Lipset[١٣] Diamond[١٤] Hadenius[١٥] M Moore[١٦] Kaufman et al.[١٧] Przeworski et al.[١٨] Polity IV[١٩] Bertelsmann Transformation Index[٢٠] وحدة المعلومات بمجلة الإكونومست[٢١]
٤. عمليات تدقيق الديمقراطية	مبادرات المجتمع المدني المشتركة	الحقوق المدنية والسياسية، الديمقراطية الانتخابية، مساءلة الحكومة	زيادة الوعي بالديمقراطية وحالتها	الديمقراطيات القديمة	تقييم نوعي خاص بالدولة من قبل المواطنين	كندا[٢٣] السويد[٢٣] المملكة المتحدة[٢٤] أستراليا[٢٥] الدانمارك[٢٦] هولندا[٢٧] الاتحاد الأوروبي[٢٨]
٥. التقييمات الاقتصادية والاجتماعية	الحكومات والوكالات الدولية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	دليل للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم تمويله من الخارج	عالمية	المؤشرات الكمية لتقييم الأداء المقارن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)[٢٩] البنك الدولي[٣٠] Social Watch[٣١]
تقييم الديمقراطية للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	المجتمع المدني الوطني والدولي، والحكومات	المجال الكامل للديمقراطية السياسية والاجتماعية	تعزيز النقاش العام؛ تحديد وتقييم أولويات الإصلاح	عالمية	تقييمات نوعية خاصة بالدولة من قبل خبراء داخليين	مؤسسة الشفافية الدولية[٣٢] برعاية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

مراجع للجدول أ.١

1 *Freedom House, Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties 2005* (Washington, DC: Freedom House, 2006)

2 Humana, C., *World Human Rights Guide* (Oxford: Oxford University Press, 1992)

3 Human Rights Watch, *Human Rights Watch World Report 2006* (New York: Human Rights Watch, 2006)

4 Amnesty International, *Amnesty International Report 2006: The State of the World's Human Rights* (London: Amnesty International, 2006)

5 US State Department, *2005 Country Reports on Human Rights Practices* (Washington, DC: US Government Printing Office, 2006)

6 Cingranelli-Richards (CIRI) Human Rights Data Project, http://www.humanrightsdata.org

7 Kapoor, I. (for Canadian International Development Agency, CIDA), *Indicators for Programming in Human Rights and Democratic Development: A Preliminary Study* (Ottawa: CIDA, 1996); CIDA, 'CIDA's Framework for Assessing Gender Equality Results', 2005

8 UK Department for International Development (DFID), *Participatory Governance Assessment Framework: Improving the Quality of Governance to Help Eliminate Poverty* (London: DFID, 2002)

9 United States Agency for International Development (USAID), *Handbook of Democracy and Governance Program Indicators* (Washington, DC: USAID, 1998)

10 European Commission, *Regular Report from the Commission on Progress towards Accession by Each of the Candidate Countries* (Brussels: European Commission, annual)

11 'Millennium Challenge Account: A New Compact for Global Development', *Economic Perspectives: An Electronic Journal of the US Department of State*, 8/2 (March 2003), available at <http://usinfo.state.gov/journals/ites/0303/ijee/ijee0303.htm>. For further information, see <http://www.mca.gov/index.php>

12 New Partnership for Africa's Development (NEPAD), *African Peer Review Mechanism*, <http://www.nepad.org/aprm/>

13 Lipset, S. M., 'Some Social Requisites of Democracy', *American Journal of Political Science*.

14 Diamond, L., 'Economic Development and Democracy Reconsidered', *American Behavioral Scientist*, 35/4–5 (1992), pp. 450–99

15 Hadenius, A., *Democracy and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)

16 Moore, M., 'Democracy and Development in Cross-national Perspective: A New Look at the Statistics', *Democratisation*, 2/2 (1995)

17 Kaufman, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M., *Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996 –2005*, Policy Research Working Paper (Washington, DC: World Bank, 2006)

18 Przeworski, A., Alvarez, M., Cheibub, J. A. and Limongi, F., *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950 –1990*, Cambridge Studies in the Theory of Democracy no. 3 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000). Data sets available at http://www.ssc.upenn.edu/~cheibub/data/Default.htm

19 'Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2004', Polity IV Project. Data sets and publications available at <http://www.cidcm.umd.edu/polity/>.

20 Bertelsmann Foundation (eds), *Bertelsmann Transformation Index 2003: Towards Democracy and a Market Economy* (Gütersloh: Bertelsmann Foundation, 2005). Datasets available at

<http://www.bertelsmann-transformation-index.de/11.0.html?&L=1>.

21 The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy', *The World in 2007*, available at <http://www.eiu.com/>

22 *The Canadian Democratic Audit Series*, USB Press, since 2004

23 Centre for Business and Policy Studies (Studieförbundet näringsliv och samhälle, SNS), *Democratic Audit of Sweden* (Uppsala: Uppsala University, annually since 1995)

24 Klug, Francesca, Starmer, Keir and Weir, Stuart, *The Three Pillars of Liberty: Political Rights and Freedoms in the United Kingdom* (London: Routledge, 1996); and Beetham, David, Byrne, Iain, Ngan, Pauline and Weir, Stuart, *Democracy under Blair: A*

Democratic Audit of the United Kingdom, 2nd edn (London: Politico's, 2002).

25 Democratic Audit of Australia, *Australia: State of Democracy* (forthcoming, 2008).

26 Danish Association for International Cooperation (Mellemfolkeligt Samvirke, MS) Democracy Audit,
<http://www.ms.dk/sw47132.asp>

27 Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, *The State of Our Democracy 2006* (provisional translation),
http://www.minbzk.nl/bzk2006uk/

28 Lord, Christopher, *A Democratic Audit of the European Union* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004)

29 United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report* (Oxford: Oxford University Press, 2005)

30 World Bank, *World Development Indicators 2006* (Washington, DC: World Bank, 2006); World Bank Country Performance and Institutional Assessment (CPIA) Framework, available at
http://www.worldbank.org

31 Social Watch (country and thematic reports published on an ongoing basis)

32 Pope, J. (for Transparency International), *TI Source Book 2000 Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System* (Berlin: Transparency International, 2000)

ملحق ب
أستبيان لتقييم الديمقراطية

نموذج

يطُلب منك وضع علامة في كل مربع للإجابة على كل سؤال في القائمة أدناه. **وسيكون تصنيف الإجابات كما يلي:**

ع ج = عالٍ جدًا؛

ع = عالٍ؛

و = وسط أو غير واضح

م = متدن

م ج = متدن جدًا.

نعطي مثالا على ذلك، السؤال الأول في المجموعة الثانية: ٢.١، إذا كنت تظن أن هناك مخالفات واضحة لمبدأ سيادة القانون، بوجود مناطق أو مجموعات فوق القانون، أو خارج نطاق الحماية في الدولة، فيمكنك تحديد "م" أو "متدن" لتقييم درجة سيادة القانون السارية.

يتناسب ترقيم المربعات مع الأسئلة المرتبطة بها في القوائم.ويطلب منك في كل قسم تحديد وجهة نظرك: أ) أفضل الصفات، ب) أكثر المشاكل جدية في بلدك من وجهة نظر ديمقراطية؛ ثم ج) اقترح ما يجب تنفيذه لحل تلك المشكلة.

١,٢ سيادة القانون والوصول إلى العدالة

هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع للقانون باستمرار؟

١,٢,١ ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟

١,٢,٢ إلى أي مدى يخضع جميع أصحاب المناصب الرسمية لسيادة القانون وأحكام الشفافية في تأدية وظائفهم؟

١,٢,٣ إلى أي مدى تعتبر المحاكم والسلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع أشكال التدخل؟

١,٢,٤ إلى أي مدى تتساوى فرص وصول المواطنين للعدالة والإجراءات القضائية وحصولهم على التعويضات عن الأضرار الناتجة عن سوء الإدارة؟

١,٢,٥ ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟

١,٢,٦ ما هو مستوى ثقة الشعب في عدالة النظام القضائي وفعاليته ؟

	ع ج	ع	و	م	م ج
١,٢,١					
١,٢,٢					
١,٢,٣					
١,٢,٤					
١,٢,٥					
١,٢,٦					

أفضل الصفات .....

أكثر المشاكل جدية .....

التحسينات المقترحة.....

ملحق ج
المراجع

Advanced Social and Political Research Institute (ASPRI), *How Democratic is Latvia? Audit of Democracy* (Riga: University of Latvia, Commission of Strategic Analysis, 2005)

Beetham, David, Byrne, Iain, Ngan, Pauline and Weir, Stuart, *Democracy Under Blair: A Democratic Audit of the United Kingdom*, 2nd edn (London: Politico's, 2002)

Berman, Sheri, 'How Democracies Emerge: Lessons from Europe', *Journal of Democracy*, 18/1 (2007), pp. 28–41

Carothers, Thomas, 'How Democracies Emerge: The "Sequencing" Fallacy', Journal of Democracy, 18/1 (2007), pp. 12–27 (2007a)

— 'Exchange: Misunderstanding Gradualism', *Journal of Democracy*, 18/3 (2007), pp. 18–22 (2007b)

Clancy, Paula, Hughes, Ian and Brannick, T., Public Perspectives on Democracy in Ireland (Dublin: Democratic Audit Ireland Project, Think Tank for Action on Social Change (TASC), 2005)

Diamond, Larry, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press, 1999)

Fukuyama, Francis, 'Liberalism versus State Building', *Journal of Democracy*, 18/3 (2007), pp. 10–13

Handbook of Democratic Governance Indicators (DGIs): Method, Process and Lessons Learned in Mongolia (Ulaanbaatar: UNDP Mongolia and Follow- up to the Fifth International Conference on New and Restored Democracies

Hughes, Ian, Clancy, Paula, Harris, Clodagh and Beetham, David, *Power to the People? Assessing Democracy in Ireland* (Dublin: Think Tank for Action on Social Change (TASC) and New Island Books, 2007)

International IDEA, *Handbook on Democracy Assessment* (The Hague: Kluwer Law International, 2002)

— *The State of Democracy: Democracy Assessments in Eight Nations Around the World* (The Hague: Kluwer Law International, 2002)

— *Ten Years of Supporting Democracy Worldwide* (Stockholm: International IDEA, 2005)

Karl, T. L., 'Dilemmas of Democratization in Latin America', Comparative Politics, 23 (1990), pp. 1–21

Klug, Francesca, Starmer, Keir and Weir, Stuart, *The Three Pillars of Liberty: Political Rights and Freedoms in the UK* (London: Routledge, 1996)

Lim, Millard, Jayme-Lao, Maria, Juan, Lilibeth and Co, Edna, *Philippine Democracy Assessment: Minimizing Corruption* (Manila: Ateneo University Press, 2007)

Linz, Juan and Stepan, Alfred, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: South America, Southern Europe, and Post-Communist Europe* (Baltimore, Md: Johns Hopkins University Press, 1996)

Lokniti: Programme for Comparative Democracy, *State of Democracy in South Asia* (New Delhi: Oxford University Press, 2008)

Lord, Christopher, *A Democratic Audit of the European Union* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004)

Maddison, Sarah and Partridge, Emma, *How Well Does Australian Democracy Serve Australian Women?* (Canberra: Australian National University, Democratic Audit of Australia, 2007)

Mansfield, Edward and Snyder, Jack, 'The Sequencing "Fallacy"', *Journal of Democracy*, 18/3 (2007), pp. 5–10

Netherlands Ministry of the Interior and Kingdom Relations, *The State of Our Democracy 2006*, (provisional translation) (The Hague: Ministry of the Interior and Kingdom Relations, 2006)

O'Donnell, G., Cullell, J. V. and Iazetta, O. M. (eds), *The Quality of Democracy: Theory and Applications* (Notre Dame, Ind.: Notre Dame University Press, 2004)

Rustow, D. A., 'Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model', *Comparative Politics*, 2 (1970), pp. 337–63

Thakur, Ramesh, 'The Ways of Canadian Bureaucracy', *The Hindu*, 13 October 2007, <http://www.thehindu.com/2007/10/13/stories/2007101356611400.htm> (accessed 29 October 2007)

Weir, Stuart, Blick, Andrew and Choudhary, Tufyal, *The Rules of the Game: Terrorism, Community and Human Rights* (York: Joseph Rowntree Reform Trust, 2006)

Weir, Stuart and Beetham, David, *Political Power and Democratic Control in Britain* (London: Routledge, 1998)

Wilford, Rick, Wilson, Robin and Claussen, Kathleen, *Power to the People? Assessing Democracy in Northern Ireland* (Dublin: New Island Books for the Think Tank for Action on Social Change (TASC), 2007)

Zakaria, Fareed, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York and London: W. W. Norton, 2003)

International IDEA, <http://www.idea.int>

ملحق د
نبذة عن المؤلفين

ديفيد بيتهام David Beetham: كتب العديد من المؤلفات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهو يعمل كمدير مساعد ومساهم رئيسي ومؤلف في منظمة تقييم الأداء الديمقراطي في المملكة المتحدة، وهو أيضا بروفيسور شرف بجامعة ليدز. كما شارك في تأليف دليل تقييم الديمقراطية أو *Handbook of Democracy Assessment* الذي أصدرته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. وهو أيضًا مؤلف العديد من الإصدارات الأخرى، من بينها:

The Legitimation of Power (Humanities Press International, 1991);
Introducing Democracy: 80 Questions and Answers (Polity Press, Blackwell and UNESCO, 1995);
Democracy and Human Rights (Polity Press and Blackwell, 1999);
Democracy: A Beginner's Guide (Oneworld, c. 2005);
Defining and Measuring Democracy (Sage, 1994);
Parliament and Democracy in the Twenty-first Century: A Guide to Good Practice (Inter-Parliamentary Union, 2006).

إدزيا كرفالو Edzia Carvalho هي طالبة متقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة إسكس. وقد عملت كباحثة مساعدة في مشروع "حالة الديمقراطية في إقليم جنوب آسيا" الذي نفذه مشروع Lokniti بمركز دراسات تنمية المجتمعات في دلهي. وهي حاصلة على درجة الماجستير في نظرية حقوق الإنسان وتطبيقها (جامعة إسكس، ٢٠٠٦) ودرجة الماجستير في السياسات والعلاقات الخارجية (جامعة مومباي، ٢٠٠٣). وهي مؤلفة كتاب: 'Measuring Children's Rights: An Alternative Approach', *International Journal of Children's Rights* (صدر عام ٢٠٠٨)

تود لاندمان Todd Landman وهو محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة إسكس ومدير مركز الحكم الديمقراطي فيها، وقد شغل منصب المدير المفوض بمركز حقوق الإنسان بجامعة إسكس من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٣، والمدير المساعد من عام٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥، وهو الآن نائب رئيس مجلس أمناء منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي، وقد شارك في العديد من المشروعات الخاصة بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كما ساعد الحكومة المنغولية في إعداد تقييم لحالة الديمقراطية فيها. وقد ألّف العديد من الإصدارات، منها:
Issues and Methods in Comparative Politics (Routledge, 2000, 2003, 2008);
Studying Human Rights (Routledge, 2006);
Protecting Human Rights: A Comparative Study (Georgetown University Press, 2005); (with Joe Foweraker et al.)
Governing Latin America (Polity Press, 2003);
and (with Joe Foweraker) *Citizenship Rights and Social Movements: A Comparative and Statistical Analysis* (Oxford University Press, 1997).

وقد عمل مستشارا لوزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida)، ووكالة التنمية الدولية الدانمركية (Danida)، ومكتب الشؤون الخارجية والكومنولث (FCO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واللجنة الأوروبية ومجموعة حقوق الأقليات ومنظمة العفو الدولية.

ستيوارت فير Stuart Weir: يشغل منصب مدير منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي، كما أنه أستاذ زائر بقسم العلوم السياسية بجامعة إسكس. وهو مؤلف ومحرر كتاب:
Unequal Britain: Human Rights as a Route to Social Justice (Politico's, 2006)

وهو أيضًا كاتب مشارك في تقارير حول استراتيجيات وقوانين مكافحة الإرهاب في حكومة المملكة المتحدة، سياسات الحزب الوطني البريطاني، والسلطة والمشاركة في المملكة المتحدة. وقد شارك في تأليف ثلاثة تقارير تقييم حول الديمقراطية في المملكة المتحدة، وهو أحد مؤلفي دليل *Handbook of Democracy Assessment* الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ٢٠٠٢. كما يعد مؤسس الحملة البريطانية ميثاق 88 Charter -88 التي تهدف للتغيير الديمقراطي، وهو محرر سابق بمجلتي *New Statesman*

وNew Socialist، وعمل مساعدا لرئيسياً لتحرير مجلة *New Society*. وعمل أيضًا لدى كل من Child Poverty Action Group وShelter. وله العديد من الكتابات والأحاديث المذاعة حول القضايا المتعلقة بالديمقراطية؛ فقد شارك في سلسلة جلسات مجلس الشعب، والأعمال الدرامية الوثائقية بالقناة الرابعة البريطانية التابعة للتليفزيون الوطني؛ كما عمل مستشارا للجان المؤقتة في برلمان المملكة المتحدة، وعمل على المستوى الدولي كمستشار للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الشؤون الخارجية والكومنولث البريطاني ووزارة التنمية الدولية البريطانية.

ملحق هـ
شكر وتقدير

لقد استفاد هذا *الدليل الإرشادي العملي* إلى حد كبير من عملية المراجعة التشاركية التي بدأت عام ٢٠٠٥، وضمت أعضاء شبكة تقييم الديمقراطية. إننا ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر والتقدير لكل من شارك في إعداد هذا الدليل، ولا سيما المؤلفين: تود لاندمان Todd Landman الذي كان على رأس فريق جامعة إسكس الذي تولى إعداد الدليل؛ وإدزيا كارفالو Edzia Carvalho؛ وستيوارت فير Stuart Weir وديفيد بيتهام David Beetham الذين لم ينفصلوا قط عن مشروع تقييم الديمقراطية منذ أن كان مجرد فكرة حتى رأى النور.

كما نوجه الشكر والعرفان لأعضاء شبكة تقييم الديمقراطية الذين وفروا المعلومات الدقيقة والمتميزة لهذا الدليل الفريد، وهم: ساره براكن Sarah Bracking، وهي تعمل حاليًا بجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة؛ وبيتر دي سوزا Peter R. de Souza عضو مركز دراسات تنمية المجتمعات في دلهي بالهند (وأحد أعضاء شبكة تقييم الديمقراطية في فريق بحث جنوب آسيا)؛ودينو جيبا Dino Djipa أحد أعضاء مشروع Prism Research في البوسنة والهرسك؛ وكرشنا هاشيثو Krishna Hachhethu عضو شبكة تقييم الديمقراطية في فريق جنوب آسيا، ومقره مركز نيبال للدراسات المعاصرة بجامعة تريبهوفان في كاتماندو؛ وبرونوين مانبي Bronwen Manby المستشار بمشروع رصد وتأييد الحكم في أفريقيا (AfriMap)، ومعهد المجتمع المفتوح؛ ومارتن برنسن Maarten Prinsen من وزارة الداخلية وعلاقات المملكة الهولندية (ومنسق تقييم "State of Our Democracy" الهولندي)؛ وجوريس روزنفالدس Juris Rozenvalds من معهد البحوث السياسية والاجتماعية المتقدمة بجامعة لاتفيا، وريجا Riga (عضو بفريق تقييم الديمقراطية في لاتفيا)؛ ومارتن ساوير Marian Sawer من منظمة مراقبة الأداء الديمقراطي الأسترالية، في الجامعة الوطنية الأسترالية؛ وتستسينبيلغ تسيفن Tsetsenbileg Tseeven، عضو فريق تقييم الديمقراطية في منغوليا.

نتقدم بخالص الشكر أيضًا للسيدة كيبويتسي ماشانجانا Keboitse Machangana مستشارة قسم تحليل الديمقراطية وتقييمها في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ والمستشارة ميليدا خيمينيز Melida Jimenez؛ وفلورنسيا أنجل Florencia Enghel، وذلك للتنسيق الناجح والإدارة الفعالة لنشر النسخة الانجليزية لهذا الدليل. ونتوجه بالشكر للسيدة أيف جوهانسن Eve Johansson على تحريرها للنسخة الانجليزية. وأخيرا نشكر كل من ساعد في تحرير ونشر النسخة العربية لهذا الدليل: السيد عماد اليوسف، و الدكتور قسطندي شوملي، والسيد تحسين زيونة، والسيدة ناديا حنضل مديرة النشر في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

ملحق و
لمحة حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

رسالتنا

في عالم لم تعد الديمقراطية فيه أمراً مفروغا منه، تتمثل رسالة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) بما يلي:

دعم التحول الديمقراطي المستدام من خلال توفير المعرفة المقارنة، وتقديم المساعدة في عملية الإصلاح الديمقراطي، والتأثير في السياسة والسياسات العامة.

وبغية الوصول إلى الهدف المرجو من رسالتنا، نركز في عملنا على قدرة المؤسسات الديمقراطية على تحقيق نظام سياسي يتسم بالمشاركة العامة وعدم التمييز، ويفضي إلى تشكيل حكومات تمثيلية تخضع للمساءلة وتستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم، ويرتكز إلى مبدأ سيادة القانون والتساوي في الحقوق.

ونقوم بعملنا من خلال ثلاثة مجالات:

- **توفير المعرفة والخبرات المقارنة** المستمدة من التجارب العملية في عمليات البناء الديمقراطي ضمن سياقات وظروف مختلفة حول العالم؛
- **مساعدة الجهات السياسية الفاعلة** في إصلاح العمليات والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة في العمليات السياسية كلما دُعينا لذلك؛
- **التأثير في السياسات العامة لعمليات البناء الديمقراطي** عبر توفير مصادر المعرفة المقارنة وتقديم المساعدة للجهات السياسية الفاعلة.

ونستند في عملنا إلى مبدأين رئيسين:

- نحن من دعاة التغيير الذي يهدف إلى تعزيز الديمقراطية، لأن طبيعة الديمقراطية تتطلب تطوير نظم الحكم ومواءمتها لتلبية احتياجات المجتمعات دائمة التغير.

- نحن من أنصار التغيير، ويجب أن تنبع قوى التغيير من صلب المجتمعات ذاتها.

برنامجنا

لا يمكن استيراد الديمقراطية أو تصديرها، ولكن يمكن تعزيزها. ولأن ما يفعله الآخرون في أماكن مختلفة من العالم يمكن أن يشكل مصدر إلهام للجهات المنخرطة في العمل الديمقراطي، تقوم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بدور فاعل وهام في دعم مبادرات هذه الجهات من خلال ما يلي:

توفير المعرفة والخبرات المقارنة في:

- الانتخابات والاستفتاءات
- العمليات الدستورية
- الأحزاب السياسية
- الديمقراطية والنوع الاجتماعي (الجندر)، والتمكين السياسي للمرأة
- التقييم الذاتي للديمقراطية
- الديمقراطية والتنمية

التأثير في سياسات بناء الديمقراطية:

يعتبر تبادل المعرفة والخبرات بين مختلف الجهات السياسية الفاعلة من الوسائل الأساسية لتعزيز عمليات بناء الديمقراطية. ونحن ندعم هذا التبادل من خلال:

- الحوار
- الحلقات الدراسية والمؤتمرات
- بناء وتطوير القدرات

مساعدة الجهات السياسية الفاعلة في عمليات الإصلاح على المستوى الوطني:

حيث ان التغيير الديمقراطي يحدث في نهاية المطاف بين المواطنين على الصعيدين الوطني والمحلي، فإننا ندعم عمليات الإصلاح الوطنية، بناءً على طلب من الجهات المعنية وضمن مجالات اختصاصنا، في البلدان الواقعة في كل من:

- أمريكا اللاتينية
- أفريقيا والشرق الأوسط
- آسيا والمحيط الهادي

السعي نحو تطوير مفاهيم معتمدة حول القضايا الرئيسية

بما أن المؤسسات والعمليات الديمقراطية تعمل ضمن سياقات سياسية وطنية ودولية، فإننا نعمل على تطوير واعتماد مفاهيم تتعلق بكيفية تفاعل الديمقراطية مع كل من:

- التنمية
- النزاع والأمن
- النوع الاجتماعي (الجندر)
- التنوع والتعددية

نهجنا

تنمو الديمقراطية من داخل المجتمعات، وهي عملية ديناميكية دائمة التطور، لا تصل إلى حالة من الثبات الدائم أبداً. وينعكس هذا في عملنا على دعم جهود شركائنا من أجل تحقيق تقدم مستمر في العمليات الديمقراطية، من خلال العمل معهم بشكل تدريجي وفق رؤية طويلة الأمد.

فنحن نقوم بتطوير آليات التنسيق لمواءمة عملنا مع الأطراف العاملة في مجال دعم العمليات الديمقراطية ومساندتها – من ضمنها الكيانات السياسية الإقليمية (كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي مثلاً)، وصناع القرار، والسياسيين، والأحزاب السياسية، وهيئات إدارة الانتخابات، ومنظمات المجتمع المدني. كما نعمل على تأسيس شراكات استراتيجية مع مؤسسات دولية وإقليمية متعددة أو ثنائية الأطراف، والتي تساند مبادرات التغييرالديمقراطي، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

وبشكل أساسي، نعمل على طرح الخبرات والخيارات المختلفة دون فرض الحلول، التزاماً منا بالمبدأ القائل: ان المواطنين وممثليهم هم صناع القرار في ظل النظام الديمقراطي.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات هي منظمة دولية حكومية تعمل على دعم الديمقراطية المستدامة حول العالم. وجميع الدول الأعضاء في المؤسسة دول ديمقراطية، توفر للمؤسسة الدعم السياسي والمالي للقيام بعملها.

والدول الأعضاء هي:

إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والأوروجـواى، وبـاربـادوس، والبرتغال، وبلجيكا،

وبوتسوانا، والبيرو، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، والدنمارك، وجمهورية الدومنيكان، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفنلندا، والقرن الأخضر (كاب فيردي)، وكندا، وكوستاريكا، وموريشيوس، والمكسيك، ومنغوليا، وناميبيا، والنرويج، والهند وهولندا. وتتمتع اليابان بصفة مراقب في مجلس المؤسسة.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden
Tel: +46-8-698-3700
Fax: +46-8-20-24-22
E-mail: info@idea.int
website: www.idea.int